

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

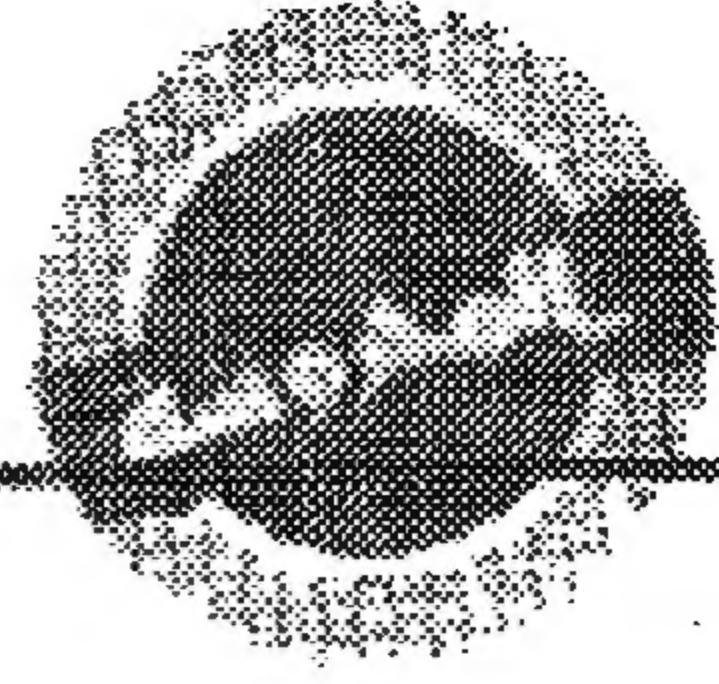
الجات ومصير العرب

(المجلد الثانى)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب البعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم	العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٣	الجات ومصير العرب				
	الجات كما يراها الخبراء الامريكيون		الوفد	٢٩٠	٩٤-٠٣-٠٩
	تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع ؟!		الاهرام	٢٩٢	٩٤-٠٣-١٢
	تسقط الجات .. !	عبد القادر شهاب	روزاليوسف	٢٩٤	٩٤-٠٣-١٤
	هل تؤثر اتفاقية الجات على تدول الفاكهة والخضروات فى مصر ؟	محيى الدين فتحى	الاهرام	٢٩٦	٩٤-٠٣-١٦
	الجات وتحرير الزراعة	سعيد النجار	الاهرام	٢٩٩	٩٤-٠٣-١٨
	انتهى عصر الاحتكار وبدأت فرص الابتكار التحدى الكبير لمواجهة اتفاقيات "الجات"	باسم رشاد	المساء	٣٠١	٩٤-٠٣-١٩
	اتصالات سويسرية بمدير "الجات" للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بجنيف		العالم اليوم	٣٠٤	٩٤-٠٣-٠٥
	٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية "للجات"	مها سمير	العالم اليوم	٣٠٥	٩٤-٠٣-٢١
	تسهيلات امريكية للمستوردين والفلاح المصرى له الله !	حنان كمال	العربى	٣٠٦	٩٤-٠٣-٢١
	الجات لمصر جاءت فى وقتها !!	محمد صالح الحناوى	الاهرام الاقتصادى	٣٠٧	٩٤-٠٣-٢١
	مطلوب برنامج لإنقاذ صناعة الدواء	محمد رؤوف حامد	العربى	٣٠٩	٩٤-٠٣-٢١
	الجات حققت ميزات تصديرية لمصر فى أسواق الدول المتقدمة	ياسر صبحى	الاهرام	٣١٢	٩٤-٠٣-٢٢
	مراكش تستضيف فى ١٢ نيسان المقبل المؤتمر العالمى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجـ	محمد الشرقى	الحياة	٣١٢	٩٤-٠٣-٢٢

مجلد رقم	٦	الجات ومصير العرب	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
رئيس غات يعارض ربط مستويات العمالة بالتجارة العالمية		الحياة	٢١٤	٩٤-٠٣-٢٣	
نحن والجات عربى اصيل		المساء	٢١٥	٩٤-٠٣-٢٤	
الفكر الاسلامى كيف يحفز الدول الاسلاميه على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ؟		الاهرام	٢١٦	٩٤-٠٣-٢٥	
بعد الجات : هل تصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجار المقبلة؟		الشرق الاوسط	٢١٨	٩٤-٠٣-٢٥	
الحكومة تعرقل التصدير نجوى طنطاوى		الحقيقة	٢٢٢	٩٤-٠٣-٢٦	
اخر كلام : الصادرات المصرية هى المستفيدة من الجات		السياسى	٢٢٣	٩٤-٠٣-٢٧	
الانزعاج من الجات .. لا مبرر له !		العالم اليوم	٢٢٥	٩٤-٠٣-٢٧	
المدير العام لـ "غات" يصل إلى المغرب		الحياة	٢٢٧	٩٤-٠٣-٢٧	
بعد البنك والصندوق .. "الجات" هى الضلع الثالث فى مثلث الشياطين !		العربى	٢٢٨	٩٤-٠٣-٢٨	
مصر .. والجات بين الحقوق والالتزامات		الاهرام الاقتصادى	٢٢٩	٩٤-٠٣-٢٨	
الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات "الجات"		العالم اليوم	٢٢٢	٩٤-٠٣-٢٨	
ضغوط دولية لضم الصين لاتفاقية الجات		العالم اليوم	٢٢٤	٩٤-٠٣-٢٨	
اتفاقية "الجات" فى صالح البتروكيماويات السعودية		العالم اليوم	٢٢٥	٩٤-٠٣-٢٨	
اتفاق الجات يدمر الاقتصاد المصرى		الاهالى	٢٢٧	٩٤-٠٣-٢٠	
وفد برئاسة وزير الاقتصاد يشارك فى التوقيع على "الجات" بالمغرب		الاهرام	٢٢٨	٩٤-٠٣-٢١	
"الجات" وتحرير الصناعة		الاهرام	٢٢٩	٩٤-٠٤-٠١	

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أوبيك - الجات .. علاقة خصام	إبراهيم نوار	العالم اليوم	٢٤١	٩٤-٠٤-٠٢	
ندوة بامريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى	عزة نصر	العالم اليوم	٢٤٤	٩٤-٠٤-٠٢	
نستطيع أن نعيش بدون الجات		العالم اليوم	٢٤٥	٩٤-٠٤-٠٤	
حماية الانتاج الوطنى وتطوير الصادرات .. كيف ؟		الاهرام الاقتصادى	٢٤٦	٩٤-٠٤-٠٤	
عالم "الجات" .. للأغنياء فقط	عصام الدين جلال	العربى	٢٤٧	٩٤-٠٤-٠٤	
لعبة جديدة : مقايضة عضوية "الجات" برفع المقاطعة عن إسرائيل !	حسن عامر	العربى	٢٥٠	٩٤-٠٤-٠٤	
توصيات ندوة مستقبل السينما فى مصر		الاهرام	٢٥٤	٩٨-٠٤-٠٨	
مهلة حتى ديسمبر للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية		الاهرام المسانى	٢٥٧	٩٤-٠٤-٠٨	
البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال		العالم اليوم	٢٥٨	٩٤-٠٤-٠٨	
ألفه السلامى		العالم اليوم	٢٥٨	٩٤-٠٤-٠٨	
مخاوف مصرية من مخاطر سياسية الإغراق فى ظل الجات	فهيمة أحمد	العالم اليوم	٢٥٩	٩٤-٠٤-٠٨	
"الغات" لمصلحة الدول النامية		الكفاح العربى	٢٦١	٩٤-٠٤-٠٩	
تعقيدات سياسية واجرائية وراء عرقلة التصديق على "الجات"		العالم اليوم	٢٦٢	٩٤-٠٤-٠٩	
إقرار اتفاقية "الجات" فى المغرب ١٢ ابريل	حاتم فاروق	اكتوبر	٢٦٢	٩٤-٠٤-١٠	
والآن .. يتحدثون عن علاقات عمل دولية	امينة شفيق	الاهرام	٢٦٤	٩٤-٠٤-١٠	
نائب كلينتون يحضر توقيع غات		الحياة	٢٦٦	٩٤-٠٤-١٠	
الجات وتحرير التجارة الدولية	سعيد النجار	الاهرام	٢٦٧	٩٤-٠٤-١١	

مجلد رقم	٣	الحات ومصر العرب	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر		
٣٦٩	٩٤-٠٤-١١	الشرق الأوسط	بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية طلحة جبريل	
٣٧٢	٩٤-٠٤-١١	الشرق الأوسط	انعكاسات اتفاقية ال "حات" على الدول النامية	
٣٧٥	٩٤-٠٤-١١	الشرق الأوسط	معطيات تاريخية دورات "الحات"	
٣٧٦	٩٤-٠٤-٠١	الشرق الأوسط	سعيه "الحات" التجارية يرسو بعد نصف قرن في مراكس	
٣٧٨	٩٤-٠٤-١١	الاهرام الاقتصادي	الجات والسوق الشرق أوسطية ..	
٣٨٢	٩٤-٠٤-١١	العالم اليوم	محمد باشا للجات فوائد ومزايا	
٣٨٤	٩٤-٠٤-١١	العالم اليوم	هل سيكون المغرب مقر دائما للجات ؟	
٣٨٦	٩٤-٠٤-١١	العالم اليوم	سامي هاشم الدول النامية ترفض الانس ان بنصوص "الحات"	
٣٨٨	٩٤-٠٤-١٢	العالم اليوم	عايدة ابراهيم الدول العربية في ظلال اتفاق الحات	
٣٨٩	٩٤-٠٤-١٢	العالم اليوم	أحمد السيد محمد خلافات بين رجال الاعمال المصريين حول الاتفاقية	
٣٩٠	٩٤-٠٤-١٢	العالم اليوم	عزة نصر د. عبد العظيم : اتفاق "حات" زكوي منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل ادارة اقتصادية للعالم	
٣٩٢	٩٤-٠٤-١٢	العالم اليوم	أحمد السيد محمد التوترات التجارية التقدم الذي تم في أوروغواي	
٣٩٣	٩٤-٠٤-١٢	العالم اليوم	صلاح السيد مكافحة الإغلاقات والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب	
٣٩٥	٩٤-٠٤-١٢	الشرق الأوسط	مراكش : اليوم أول لبنة في بناء منظمة التجارة الدولية طلحة جبريل	
٣٩٦	٩٤-٠٤-١٢	الاهرام	بدء اجتماعات التوقيع النهائي للاتفاقية العامة للتجارة	
٣٩٧	٩٤-٠٤-١٢	الاهرام المسائي	مصر تطالب بتحرير أسواق العمل لمصلحة الدول الفقيرة	

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
٣	الحاب ومصر العرب			
	بداهة العد التارلى لإنشاء منظمه التجارة الدولية			
	طلحة حبريل	الشرق الاوسط	٢٩٨	٩٤-٠٤-١٢
	المعاهد ورنها ١٧٥ كيلو جراما وتضم ٢٢ ألف صفحة			
	وزير خارجية اليابان سيختم مع كاتنور الجمعة فى مراكش	الشرق الاوسط	٤٠١	٩٤-٠٤-١٢
	صورة عن قرب .. ثلاثة رجال حلف المؤتمر	الشرق الاوسط	٤٠٢	٩٤-٠٤-١٢
	طلحة حبريل	الشرق الاوسط	٤٠٢	٩٤-٠٤-١٢
	مراكش شاهد على ولادة "الأمم المتحدة التجارية"			
	على ابراهيم	الشرق الاوسط	٤٠٥	٩٤-٠٤-١٢
	مراكش : ولى العهد المغربى يفتتح المؤتمر الوزارى لمنظمة غات			
	محمد الشرقى	الحياة	٤٠٦	٩٤-٠٤-١٢
	دول "الغات" فى مراكش			
	محمد الشرقى	الحياة	٤٠٧	٩٤-٠٤-١٢
	مصر تحذر من اضافة حقوق الانسان كشرط حمائى عل التجارة الدولية			
	محمد علام	الحياة	٤٠٨	٩٤-٠٤-١٢
	صناعة المؤتمرات المغربية تدخل عصر ما بعد الجات			
	رجال الاعمال المصريون يطالبون بتكثى عربى لمواجهة الأثار المترتبة على "الجات"	الشرق الاوسط	٤٠٩	٩٤-٠٤-١٢
	نسمة عبد العظيم	العالم اليوم	٤١٠	٩٤-٠٤-١٤
	الجات .. مفترق طرق أمام الجميع			
	أوروبا تشعل حرب الموز .. فى مراكش !	العالم اليوم	٤١١	٩٤-٠٤-١٤
	سلوى الرافعى	العالم اليوم	٤١٢	٩٤-٠٤-١٤
	مصر وتحديات اتفاقية الجات			
	د. مصطفى كمال طایل	الاهرام	٤١٤	٩٤-٠٤-١٤
	مراكش تشهد غدا قيام المنظمة العالمية للتجارة			
	نائب الرئيس الاميركى يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة	الحياة	٤١٥	٩٤-٠٤-١٤
	محمد الشرقى	الحياة	٤١٦	٩٤-٠٤-١٤
	قنبلة أمريكا الموقوتة فى مباحثات ترتيب البيت التجارى العالمى !			
	جميل عطية ابراهيم	المصور	٤١٧	٩٤-٠٤-١٥

مجلد رقم	٢	الحاج ومصير العرب	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
مسئبل التكنلات الافصادية بعد اتفاقية الحاج					
حمدى عبد العظيم	٤٢٢	العالم اليوم	٩٤-٠٤-١٥		
الحاج وحلم السوق العربية المشتركة					
١٢٠ دولة توقع اليوم اتفاقية "الحاج"	٤٢٥	العالم اليوم	٩٤-٠٤-١٥		
سامى هاشم	٤٢٦	العالم اليوم	٩٤-٠٤-١٥		
المغرب بمودح للدول البامه المستعمدة من "الحاج"					
السرق الاوسط	٤٢٨		٩٤-٠٤-١٥		
لقاء الحسن الثانى مع ال عور تركز على العلاقات الاقتصادية					
السرق الاوسط	٤٢٠		٩٤-٠٤-١٥		
دول ال "جات" توقع اليوم ٢٥ وثيقة وزن ١٧٥ كيلو جراما					
طلحة جبريل	٤٢١	السرق الاوسط	٩٤-٠٤-١٥		
ابا الحبل : السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة الى الانضمام الى اتفاقية غات					
الحياة	٤٢٢		٩٤-٠٤-١٥		
"غات" تعلن اليوم قيام المنظمة الدولية للتجارة					
محمد السرقى	٤٢٢	الحياة	٩٤-٠٤-١٥		
تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار دخلت حلبة "الجات" بعد "اورجواى"					
السرق الاوسط	٤٢٥		٩٤-٠٤-١٥		
الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية					
طلحة جبريل	٤٢٧	السرق الاوسط	٩٤-٠٤-١٥		
"الجات" نظام عالمى جديد .. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه					
السرق الاوسط	٤٢٩		٩٤-٠٤-١٥		
لقطات من اجتماعات الجات					
السرق الاوسط	٤٤٠		٩٤-٠٤-١٥		
المغرب قد يعلن زيادات عامة فى الجور أول مايو					
الاهرام	٤٤١		٩٤-٠٤-١٥		
عشية التوقيع : الجنوب يستعطف .. والكبار يتفقون على الصفقات					
السرق الاوسط	٤٤٢		٩٤-٠٤-١٥		
المغرب أول الموقعين على اتفاقيات "الجات"					
طلحة جبريل	٤٤٥	السرق الاوسط	٩٤-٠٤-١٦		
النتائج الرئيسية لجولة اروغواى : انشاء منظمة التجارة الدولية وخفض التعريفات الجمركية					
الحياة	٤٤٦		٩٤-٠٤-١٦		

مجلد رقم	٢	الجان ومصير العرب	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر		
١٢٥	دولة توقع اعلان مراكز تمهيد الانشاء منظمة التجارة الدولية	الحياة	٤٤٧	٩٤-٠٤-١٦
محمد الشرقى				
اجتماع مغربى - اسرئيلى يركز على امكانيات التعاون	الحياة	٤٤٩	٩٤-٠٤-١٦	
رجال الأعمال المصريون يطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعى	الاهرام	٤٥٠	٩٤-٠٤-١٦	
تأثير اتفاقية الجات على الفاكهة المصرية	الاهرام	٤٥١	٩٤-٠٤-١٦	
١٢٤ دولة تشارك فى توقيع اتفاقية "الجات"	الاهرام	٤٥٢	٩٤-٠٤-١٦	
المغرب تشهد توقيع اكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية فى التاريخ	الوفد	٤٥٣	٩٤-٠٤-١٦	
الجات بداية رحلة صعبة لتحرير التجارة الدولية	الشرق الاوسط	٤٥٤	٩٤-٠٤-١٦	
طلحة جبريل				
لقطات	الشرق الاوسط	٤٥٦	٩٤-٠٤-١٦	
التسلل الهرمى للمنظمة الجديدة	الشرق الاوسط	٤٥٧	٩٤-٠٤-١٦	
الافارقة يخشون أن تقتصر صادراتهم على كرة القدم إذا تلاعبت الدول الصناعية	الشرق الاوسط	٤٥٨	٩٤-٠٤-١٦	
تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والتنمية الجديدة	الشرق الاوسط	٤٥٩	٩٤-٠٤-١٦	
صحافيو "الجات" أرسلوا ٢٢ مليون كلمة وأجروا ٢٠٠ ألف مكالمة هاتفية	الشرق الاوسط	٤٦٠	٩٤-٠٤-١٦	
طلحة جبريل				
الجات والتجارة الدولية	الاهرام	٤٦١	٩٤-٠٤-١٦	
الدول النامية مطالبة بإجراء إصلاحات فى هياكلها الاقتصادية	العالم اليوم	٤٦٢	٩٤-٠٤-١٦	
مجدى عبيد				
اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى يمهّد الطريق لعقود حكومية جديدة	العالم اليوم	٤٦٤	٩٤-٠٤-١٦	
مجدى عبيد				
والخبراء يختلفون حول تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى	السياسى	٤٦٦	٩٤-٠٤-١٧	
عبد الناصر محمد				

مجلد رقم	٣	الجات ومصير العرب	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف	ناهد أمام	السياسى	٤٦٧	٩٤-٠٤-١٧	
مواجهة سلبيات "الجات" بخفض التكلفة وجودة الإنتاج	عزة على	الاهرام	٤٧٠	٩٤-٠٤-١٧	
الحسن الثانى : عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية	محمد الشرقى	الحياة	٤٧١	٩٤-٠٤-١٧	
"قوانين مكافحة الإغراق" تتعارض مع تحرير التجارة الدولية	ماجد عطية	العالم اليوم	٤٧٣	٩٤-٠٤-١٨	
قرار "خاص" لحماية حق المؤلف	فاروق حسنى	الوفد	٤٧٦	٩٤-٠٤-١٨	
اتفاقية الجات تتيح فرصا لمنتجاتنا للمنافسة عالميا		الاخبار	٤٧٧	٩٤-٠٤-١٨	
"الجات" ٢٥٠ مليار دولار للكبار سنويا والفتات للفقراء	هشام فؤاد	العربى	٤٧٨	٩٤-٠٤-١٨	
القرصنة .. اسمها القنوات الفضائية	مايسة حافظ	الشعب	٤٧٩	٩٤-٠٤-١٩	
صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم	سامى هاشم	العالم اليوم	٤٨١	٩٤-٠٤-١٩	
الانتهاء من الجات فى مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية :	منى ياسين	الشعب	٤٨٣	٩٤-٠٤-١٩	
منظمة التجارة العالمية ... سيف جديد يضاف للصندوق والبنك الدولى		الشعب	٤٨٤	٩٤-٠٤-١٩	
وزراء المال والاقتصاد فى دول التعاون يستكملون فى الرياض احكام الاتفاقية الموحدة	مصطفى شهاب	الحياة	٤٨٦	٩٤-٠٤-١٩	
الغات وعرس المغرب	عرفان نظام الدين	الحياة	٤٨٧	٩٤-٠٤-١٩	
الجات : النمو الاقتصادى فى ٩٤ اعلى من المتوقع	مصطفى مرجان	العالم اليوم	٤٨٩	٩٤-٠٤-٢٠	
هناك من يسعى لتحويل مصر إلى ورشة ثم يقوم بالتسويق لصالحه ويجنى كل الارباح	علاء الدين مصطفى	العالم اليوم	٤٩٠	٩٤-٠٤-٢٠	
مؤشرات الجات و العرب	اسامة سرايا	الاهرام	٤٩١	٩٤-٠٤-٢٠	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٢٠	الجات ومصير العرب		
العنوان			
تحرير التجارة الدولية بين مصالح الكبار والمستقبل الاقتصادى للدول النامية			
صلاح صيام	الوفد	٤٩٢	٩٤-٠٤-٢٠
تأسيس "نظمة التجارة الدولية" وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب			
محمد سيد احمد	الاهالى	٤٩٢	٩٤-٠٤-٢٠
البنوك وشركات التأمين فى خطر بسبب الجات			
مؤمن أحمد	الاحرار	٤٩٥	٩٤-٠٤-٢١
السباق المستحيل بين السلحفاة .. والعمالقة !			
	الوفد	٤٩٦	٩٤-٠٤-٢١
حسابات الأرباح والخسائر "للجات" فى الدول النامية والعربية			
عاطف سلطان	الشرق الاوسط	٤٩٩	٩٤-٠٤-٢٢
نعتمد استراتيجية تنويع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات "الجات" سيكون حافزا لتنمية			
منصف السلمى	الشرق الاوسط	٥٠١	٩٤-٠٤-٢٢
نشاط مصرى مكثف فى المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى بالمغرب			
	الاهرام	٥٠٢	٩٤-٠٤-٢٢
الجات والقضايا الجديدة			
	الاهرام	٥٠٤	٩٤-٠٤-٢٢
تأثير الجات على الزراعة تتصدر قضايا المناقشة			
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٠٦	٩٤-٠٤-٢٢
٨٧٥ مليون دولار خسائر العرب سنويا بسبب "الحادث"			
	الاهرام	٥٠٧	٩٤-٠٤-٢٢
منظمة التجارة العالمية بدلا من "الجات" .. لماذا ؟			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٥٠٨	٩٤-٠٤-٢٢
الجات فى خدمة إسرائيل			
سعد الدين وهبة	الاهرام	٥١٠	٩٤-٠٤-٢٢
اتفاقية الجات واثرها على رجل الاعمال السعودى			
حسن الصبحى	العالم اليوم	٥١٢	٩٤-٠٤-٢٤
عرض اتفاقيات "الجات" على مجلس الشعب لإقرارها الفترة القادمة			
ابتسام سعد	الاهرام	٥١٤	٩٤-٠٤-٢٤
تسهيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط الثادرات لاسواق دول "الكومنولث"			
	الاهرام	٥١٥	٩٤-٠٤-٢٤
معاهدة "الجات" تغطى جميع سلع العالم			
	المجلة	٥١٦	٩٤-٠٤-١٤

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ	المجلد رقم	العنوان
عصام الدسوقي	الشعب	٥١٨	٩٤-٠٤-٢٤	٢	ال .. ووتر "جات"
دول مجلس التعاون	الحياة	٥٢٠	٩٤-٠٤-٢٤		ندوة لدور انعكاسات اتفاقية غات على اقتصاداتها
المانيا تتساءل ماذا ستقدم الجات ؟	الاهرام الاقتصادى	٥٢١	٩٤-٠٤-٢٥		
شهيره الرافعى	الاهرام الاقتصادى	٥٢٢	٩٤-٠٤-٢٥		حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة ؟
عاطف فهم	العالم اليوم	٥٢٤	٩٤-٠٤-٢٥		تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة
أسامة سليمان	العالم اليوم	٥٢٦	٩٤-٠٤-٢٥		ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية
ماجدة شاهين	الاهرام الاقتصادى	٥٢٩	٩٤-٠٤-٢٥		موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات
هل تصمد المعاهدات الإقليمية امام "النظام الاقتصادى الجديد .. ؟"	الشعب	٥٤٥	٩٤-٠٤-٢٦		
دول نامية تحذر من التفاؤل المفرط بنتائج اجتماعات مراكش	الحياة	٥٤٦	٩٤-٠٤-٢٧		
ابراهيم نوار	العالم اليوم	٥٤٧	٩٤-٠٤-٢٨		زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات
امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات	الاهرام	٥٤٩	٩٤-٠٤-٢٨		
ممدوح الولي	العالم اليوم	٥٥٠	٩٤-٠٤-٢٩		هل يتعثر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى ؟
مؤتمر علمى يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات	الوفد	٥٥٢	٩٤-٠٤-٢٩		يحيى المصرى
عزة فهمى	الاهرام	٥٥٣	٩٤-٠٤-٢٩		مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتصدير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة آثار سلبية "الجات"
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٥٤	٩٤-٠٤-٢٩		ويطلب تذكيرا وشرحا للإنجازات واتفاقية الجات من خلال أجهزة الاعلام
سجيني دولرمانى	الاهرام	٥٥٥	٩٤-٠٤-٢٩		حصان طروادة

مجلد رقم	العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٢	المنسوجات تواجه الجات !	سيد على	الاهرام	٥٥٨	٩٤-٠٥-٠١
	الحسن الثانى : التجارة العالمية لن تخضع بعد الان لشرعية الاقوى		المجلة	٥٦٢	٩٤-٠٥-٠١
	فى الاتحاد قوة ضد الضعيف		الكفاح العربى	٥٦٢	٩٤-٠٥-٠٢
	"التجارة العالمية" بحقوق العمال		الكفاح العربى	٥٦٦	٩٤-٠٥-٠٢
	٢٠٠ مليون دولار خسائر مصر سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية	عبد الرحمن اسماعيل	الشعب	٥٦٨	٩٤-٠٥-٠١
	الجات ومصر ماذا نكسب وماذا نخسر	على عبد العزيز سليمان	الاهرام الاقتصادى	٥٧٠	٩٤-٠٥-٠٢
	٣ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الانسان	عبد الوهاب حامد	الاهرام	٥٧٢	٩٤-٠٥-٠٢
	كيف يقضى العالم على مشاكل الجوع والفقر المطلق	يحيى المصرى	العالم اليوم	٥٧٤	٩٤-٠٥-٠٦
	الاثار الايجابية والسلبية	عمر عبد الله كامل	العالم اليوم	٥٧٥	٩٤-٠٥-٠٦
	اتفاقية الجات وراء امريكا على المهرجان		اخبار اليوم	٥٧٨	٩٤-٠٥-٠٧
	بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية	د. صلاح أيوب	الاهرام	٥٨٠	٩٤-٠٥-٠٧



المصدر : **الرياض**

١٩٩٤

١

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات كما يراها الخبراء الأمريكيون الدول النامية تكسب ٨٦ مليار دولار سنويا

فهرى الخبراء انه لابد من السماح باستيراد
ويعمل ٢٪ على الأقل من الاستهلاك للحب
للسملة للحظيرة وقد ترتفع الى ٥٪ بنهاية
فترة ٦ سنوات ومطلب الخبراء الأمريكيون
الدول الصناعية بالقيام بقرضاتها الزراعية في
غضون ست سنوات بينما تقوم الدول النامية
بذلك في عشر سنوات، وكذلك يتم تخفيض
معدلات دخول الاسواق في الدول النامية
بنسبة ٢٤٪ في المتوسط لجميع المنتجات بما
لا يقل عن ١٠٪ لكل فئة وهي نسبة تقل عن
مثيلتها في الدول الصناعية بالإضافة الى ذلك
يتوقع الخبراء ان يصل انخفاض الجمارك على
المنتجات الاستوائية في المتوسط الى حوالي
٤٠٪ وان الاتفاقية الزراعية سوف تساعد
الدول النامية من ناحية فائض دعم
الانتاج يسهل على المصدرين الزراعيين
بالدول النامية التنافس في الاسواق العالمية كما
ان زيادة دخول الاسواق ليس فقط في الدول
الصناعية بل في العالم كله.

لا بد وان يدعم تطلعات الدول النامية
للتصدير.
ويعتقد الكثير من الخبراء ان تأثير تحرير
الزراعة على الاسعار سيكون ايضا ايجابيا في
الدول النامية الا ان بعض البلدان قد تتعرض
لانخفاض دخولها نتيجة لاعتماد اقتصادياتها
على سلع متقدمة، وان تحرير الاسواق سوف
يؤدى في المستقبل القريب الى ارتفاع
الاسعار بالنسبة لعدد من المنتجين الذين
لم يتمكنوا حتى الآن من انتاج ما يكفيهم من
غلاتهم وارتفاع الاسعار في العديد من هذه
البلدان سوف يكون حافزا انتاجيا للملاحين
ليس فقط لزيادة انتاجهم للحلى بل ايضا
السمي وراء اسواق التصدير.

سيتم انه في غضون ١٠ سنوات تبدا من
اول يوليو ١٩٩٥ بدلا من ١٥ عاما التي كان
ايسعى اليها للتجوز في الدول الصناعية.
وقد نصت الاتفاقية على تخفيف القيود على
الحصص تدريجيا خلال الفترة الاولى من
التحول الى ان تحدث معظم التغييرات في
الخمس سنوات الاخيرة من فترة الحدة، كما
سيتم تخفيض التعريفات على للتسوجات
تدريجيا خلال هذه الفترة بمعدل يصل في
الولايات المتحدة الأمريكية الى ١٢٪ في
المتوسط. وأشار الخبراء الى ان إلغاء نظام
ترتيب التسيج للتعبد بالكامل هو اكثر
العوائق التجارية خطورة على رخاء الدول
النامية ولا بد ان تشمر هذه الدول بالسعة
لانتهاء هذا النظام الذي يستمر ٤٥ عاما
ويعوجب الاتفاقية تلغى الدول الصناعية
الجمارك على مواد البناء والزراعة، والمعدات
الطبية والصليب والمشروبات الروحية للتنقله
والمواد الصيدلانية والورق ولعب الاطفال والاثاث
وهي عملية يطلق عليها مصفر مقابل صفراء
وسيتراوح تخفيض التعريفات على المنتجات
الاكترونية ما بين ٥٠٪ الى ١٠٠٪ وهى
الخبراء ان الدول الصناعية سوف تخفض
جماركها على عدد من المنتجات فتى سوف
تتفقد منها الدول النامية بالكامل.
كما تنص الاتفاقية على تخفيض دعم
المصبرات والمساعدات الداخلية وكذلك قيود
دخول الاسواق والنسبة للولايات المحظورة

ثالث اتفاقية لجات العديد من التسولات
والخلاف لدى بلدان العلم الثالث وحكوماتها
ووصل الحد الى ان أعلن البعض ان الاتفاقية
مهمة اقتصادية جديدة لدول العلم الثالث...
اما للتخصصون الاقتصاديون
الأمريكيون فقد أكدوا ان الدول النامية سوف
تجنى الكثير من هذه الاتفاقية وفي دراسة
حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
حول تأثير تحرير التجارة على الدخل القومي.
قشرت للمنظمة ان الدخل القومي للدول
النامية سيرتفع بحوالى ٢٩ مليار دولار انا ما
طبقت الدول الصناعية فقط جميع شروط
معاملة الدولة، وانا ما انضمت الدول النامية
الى جهود تحرير التجارة فسيرتفع الدخل
للسوى لها بحوالى ٨٦ مليار دولار. قالت
للنظمة ان الدول النامية لها الحق في ان
تشتكى والسبب ان الاتفاقية اصمت دون
الرجوع اليها.

وأجمعت الآراء ان هناك بعض اللجالات
التي يتوقع ان تحقق الدول النامية منها مكسبا
وهي للتسوجات والملابس التي تقدر الصناعة
العالية لها بحوالى ٢٤٠ مليار دولار سنويا يتم
معظم انتاجها في اسيا وأمريكا اللاتينية
وايضا في أوروبا بدرجة أقل وكنتيجة للاتفاقية
فان ترتيب التسيج للتعبد MFA الذي ظل
يحكم نظام حصص الواردات الذي وضعه
الدول الصناعية للدول النامية لمدة ٤٠ عاما.



المصدر : **الزراعة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٤**

ووفقاً لأحد التقارير التي استعملت به اتفاقية «الجات» فإن تخفيض ثلث للساعة الزراعية للدول الصناعية سوف يؤدي إلى ارتفاع صادرات الدول النامية من المنتجات الغذائية بحوالي ٤,٤٪ وقد يرتفع أيضاً صافي الواردات الغذائية في الدول النامية عن الإنتاج المحلي نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية للمواد الغذائية واستقرارها وهو ما يغطي الانفاق على الواردات الغذائية جزئياً أو كلياً وعلى المدى البعيد ستخفض الأسعار خاصة على السلع التقليدية التي تعتمد عليها الدول الأفريقية وستكون النفعة الكبرى هي للنتجات الجديدة وخاصة الخضروات والفاكهة غير الموسمية والتي لا يمكن إنتاجها في الشمال خلال الشتاء والربيع والخريف مثل الفواكه والتوت والفول الأخضر والقرنبيط وغيرها من السلع التي توجد علة على ملئها طعم الأغذية ولا تمثل أهمية للنظام الغذائي في الدول النامية.



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٤

دولة

تحرير التجارة العالمية .. الوهم والواقع؟!

توشك «الميزة الكبرى» لاتفاقية الجات الأخيرة.. وهي الميزة التي قيل إنها تحقق للعالم نزع فتيل الحرب العالمية الدولية.. أن تحطم وتتبعثر أشلائها على صخرة الواقع الدولي الأليمة القائلة بالإنانية في حساب المصالح والمغالاة في تحديد الخسائر والمكاسب.. عندما تتيقن الدولة أنها تملك من عناصر القوة مايمكنها من فرض الأمر الواقع على الآخرين.. ومايمكنها أيضا من استخدام كافة الأسلحة والوسائل التي تتعارض وتتناقض مع الأحاديث الوربية المنمقة عن تحرير التجارة والمعاملات الدولية وحتميات الالتزام الحرقي بقواعدها وشروطها.

وقبل أن يكتمل التوقيع النهائي على الاتفاقية في الاجتماع الدولي المرتقب بالمغرب العربي خلال الشهر القادم أعلنت الولايات المتحدة عن نقض كل ماوافقت عليه وما اتفقت عليه مع شركائها في الدول الصناعية الكبرى وأعلنت من جانب واحد انتهاء وقف إطلاق النار الذي ظنت ١١٧ دولة من دول العالم أنها توصلت إليه يوم ١٥ ديسمبر الماضي ولتعت بالاحرف الأولى على اتفاقية نورة أوجسواي.. التي تضمنت عدم الحق وعدم مشروعية فرض عقوبات من جانب واحد في مواجهة الآخرين والإعلان عن دخول العالم إلى مرحلة متحضرة جديدة لحل الخلافات التجارية في نطاق منظمة التجارة العالمية عن طريق التحكيم الدولي وفي إطار سلطة دولية فوق الدول تملك القرار وتصيغ صورة الحل وشكله وإجراءات تنفيذه وتطبيقه بعيدا عن الأساليب التقليدية والتشريعات القائمة في الدول الأعضاء خاصة تلك التشريعات التي كانت تسمح بفرض العقوبات من جانب واحد في نطاق العلاقات التجارية الثنائية والدولية.

وقد أفاض الخبراء الدوليون في الإشارة والتبشير بقيام عصر دولي جديد يضعن عدم سطوة وسيطرة أمريكا على المعاملات الدولية التجارية والسلعية لأن اتفاقية الجات الأخيرة جربتها وبعوافتها من حق اتخاذ قرار منفرد لمعاقبة الشركاء التجاريين حتى لو اتهمتهم بالأضرار بمصالحها التجارية والاقتصادية.. وأن أمريكا كغيرها من دول العالم الأقل قوة والأقل شأنًا وتأثيرًا في مجريات العلاقات التجارية والمعاملات الدولية عليها أن تلجأ إلى التحكيم التجاري الدولي وأن تقبل بقرارات السلطة الدولية الأعلى ممثلة في منظمة التجارة العالمية.. واعتبر الكثيرون أن هذه «ميزة كبرى وعظيمة» تمنح للأقل قوة أن يقظلم من الأكثر قوة وفي نفس الوقت فإن الأكثر قوة لن يملك حرية فرض العقوبات والإعلان عن قرارات من جانب واحد بل سيضطر أن ينتظر حتى تصبح المنظمة الجديدة قرارها ويتحدد رد فعله في إطار هذا القرار وفي حدوده.. بالإضافة إلى أنه من داخل «دائرة الأقوياء» فإن الأقوى لن يتعامل مع الآخرين بمنطق فرض الأمر الواقع بل سيتعامل معهم بمنطق التراضي والأخذ والعطاء.

ولكن وعلى حين غرة وبعيدا عن كافة التوقعات المتفائلة أعلنت الولايات المتحدة ومن جانب واحد عبوة الحرب التجارية مع اليابان وبحجة أن اليابان لم تفتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية بالدرجة الكافية بعد أن أوضحت الأرقام المعلنة أخيرا أن العجز التجاري في العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين قد تصاعد إلى ٦٠ مليار دولار في العام الماضي.. ويتناقض الموقف الأمريكي مع ماتم الاتفاق عليه في ظل اتفاقية نورة أوجسواي والتي تضمن قواعد فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الأجنبية والتوقيعات الزمنية لتحقيق هذا الهدف والتزامات اليابان محددة بالنسب والكميات والسلع.. ويصل تناقض الموقف الأمريكي إلى ثروته وحلوه القصوى بالإعلان عن العودة إلى استخدام التشريع الأمريكي المسمى «سوبر ٣٠١» والذي يتيح للرئيس وللإدارة اتخاذ إجراءات.. من طرف واحد.. هو أمريكا.. لفرض قيود على صادرات الدول الأخرى إلى السوق الأمريكية وهي قيود تتضمن القيود الكمية واستخدام نظام الحصص كما تتضمن الحق في فرض رسوم وضرائب جمركية إضافية.. وهي أساليب تعد بمعايير اتفاقية الجات في حكم الأساليب المصرة لحرية التجارة الدولية مما يستلزم الكف عن التلويح بها والامتناع التام عن تطبيقها.. وكان هناك التزام أمريكي واضح وصريح بإلغاء سوبر ٣٠١ وغيره من التشريعات والقرارات الأمريكية التي تهدد الاتسياب الحر للتجارة العالمية.



المصدر : الأهرام

١١ ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويطرح الموقف الأمريكي في مواجهة اليابان التي تؤكد انها لم تخرج عن التزاماتها في نطاق اتفاقية الجات وفي نطاق اتفاقياتها الثنائية مع امريكا.. العديد من التساؤلات حول جنبة التزام الدول الكبرى باتفاقية الجات نصا وروحا في المستقبل القريب والبعيد.. وما يطرحه ذلك من حتمية مطالبة دول العالم الثالث بالمزيد من الضمانات والمزيد من القيود والتعهدات لكافة الدول المنضمة لاتفاقية الجات بما يحقق المساواة بين الدول ويحد من قدرة الاقوياء والكبار على تجاوز الاتفاقية وقواعدها والالتقاء بها في سلال المهملات عند تعارضها مع مصالح الكبار الاقوياء والنجوى الى فرض الامر الواقع على الاطراف الاضعف والاقول حيلة والاقول قدرة على التحدي والمواجهة.

وتتضمن الاتفاقية الأخيرة للجات وما قبلها من اتفاقيات بنذا محيرا يشير الى ان القرارات تتخذ باجماع موافقات الدول وليس بالاسلوب الديمقراطي التقليدي القائل بالأغلبية المطلقة وهو وضع يحقق عمليا «ميزة نسبية» للدول الصناعية الكبرى القوية اقتصاديا والقليلة عددا بالمقارنة بماقي دول العالم وكانه نوع جديد من انواع «الفيديو الدولي» الذي يضمن دائما مرحلتين من التفاوض والاتفاق.. المرحلة الأولى والهامة تتم فيها بين الكبار والمرحلة الثانية والأخيرة والبسيطة يتشارك فيها الكافة والعموم من باب الابلاغ والمعرفة بما تم الاتفاق عليه وهو نفس النسق من التفاوض الذي تم حول اتفاقيات نورة اورجواي الأخيرة حيث تعطل الاتفاق النهائي منذ نهاية عام ١٩٩١ وحتى نهاية عام ١٩٩٣ للخلافات فيما بين الدول الكبرى وتم التوقيع عندما توصلت هذه الدول الى اتفاقيات فيما بينها ابلغت مجرد ابلاغ الى كافة الاطراف الدولية الموجودة في جنيف بسويسرا وهي الاطراف الممثلة للاكثرية العددية بالحسابات المطلقة والمجربة.

قد تكون عودة الروح للحرب التجارية الدولية «علامة خيرة» لانها تتيح الفرصة الحقيقية لاكتشاف فعالية الاتفاقيات الدولية على ارض الواقع وتدفع للتفكير المبكر في المطالبة بتلاقي اوجه القصور والنقص فيها.. كما تدفع ايضا الى التقييم الجاد والحنر لابعاد وحدود تسييس القرارات الدولية واتفاقيات وعمل وانشطة المنظمات الدولية وفقا لرغبات الاقوى والاكثر قوة.. وحتمية الأخذ في الاعتبار بروز ظاهرة المعايير المزبوجة والكيل بمكيالين والحكم بمعيارين متناقضين بما يحقق المصلحة والمنفعة وبعيدا عن كافة احاديث واقاويل المبادئ والقيم والقواعد الانسانية والدولية.. وكأنها شريعة الغاب مهما نسج حولها من اتفاقيات واحتفالات التوقيع بالأحرف الأولى والأخيرة!



تسقط الجات !!

نعم تسقط اتفاقات الجات ...
لسنا نحن الذين نقولها .. ولكنها أمريكا هي التي تقولها .
بعد أن مارست شتى الضغوط على أوروبا واليابان والدول
النامية من أجل إبرام هذه الاتفاقات !!
ولم تقلها أمريكا لليابان فقط ، حينما سعت لإجبارها على
الالتزام بحصص محددة من الصادرات الأمريكية ، وإنما قالتها
لنا نحن في مصر أيضاً .. !!
لقد طلبت منا فجأة ، وبدون مناسبة ، تخصيص صادراتنا
من القمصان المنسوجة من القطن والاليف الصناعية إليها ..
وربما كان هذا الطلب - كما يعتقد المصدرون المصريون - مقدمة
لتخفيض أنواع أخرى من صادراتنا إليها .
وحجة أمريكا أن الزيادة في صادراتنا إليها أدت إلى اضطراب
السوق الأمريكية ، وخاصة أن الإنتاج المصري - كما تقول
أيضاً - يتسم بأسعاره المنخفضة عن مثيله الأمريكي .
ولم يخجل الجانب الأمريكي أن يتذرع بذلك ، رغم أنه يعلم
جيداً أن كل صادراتنا من هذه المنتجات للسوق الأمريكية
لا يتجاوز نسبة ١,٥ ٪ من كل ما تستورده أمريكا نفسها ... كما
أن أسعار الصادرات المصرية لا تقل عن أسعار مثيلاتها التي
تصدرها هولندا وكينيا وليستو لأمريكا .
فلا الكمية التي تصدرها من هذه المنتجات يمكن أن تؤثر في
حالة السوق الأمريكية .. ولا أسعار الصادرات العربية فيها لية
شبهة إغراق يمكن أن تلحق الضرر بالإنتاج الأمريكي المماثل .
بل على العكس .. فإن التخفيض الذي تطلبه أمريكا
للصادرات المصرية هو الذي سيلحق الضرر بصناعة الملابس
الجاهزة في مصر .

ومن قبل منعت أمريكا - إدارياً - زيادة الصادرات المصرية
لها من فوط المطبخ والبنطلونات الصوف والتي شيرت
النسائي .. ولكن أن تأتي الآن وتكرر مثل هذا الطلب مع
صادرات القمصان المصرية إليها ، فهذا أمر يجب ألا يمر
بسهولة .. فهو يأتي بعد صياغة اتفاقات الجات ، التي قيل لنا
إنها ستفتح كل الأبواب المغلقة أمام التجارة العالمية ، وإنما
سوف نستفيد منها بزيادة صادراتنا لأسواق أمريكا وأوروبا .
فكان أمريكا تريد أن تقول لنا : إن (الجات) وضعت ليلتزم
بها غيرها .. ونحن منهم - أما هي فسوف تلتزم بها وقتما تشاء
فقط .. أو إذا كان الالتزام يحقق لها مصلحة ، أما إذا تعارض
مع مصالحها ، حتى غير الاقتصادية ، فإنها سوف تخرقها .
إنها - بصراحة - تقول لنا : إن هذه الاتفاقات صنعت لتكون
بمثابة قيد حديدي لدول النامية - ونحن منها - وأوروبا
واليابان أيضاً .. وإنما هي التي ستحتفظ بمفتاح هذا القيد في



روز اليوم

المصدر :

١٠٤ مارس ١٩٥٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يدما !
فهل هذا هو العالم الجديد الذي تبشر به أمريكا .. وهل هذه
هي العدالة التي يتشدد بها الأمريكان ؟
الم يفكروا في احتمال أن يتغير الزمان وأن تتبدل الأحوال أو
أن يأتي عليهم وقت يصيرون فيه في نفس الوضع الذي الت إليه
روسيا ؟
عموماً .. وقتها يجب ألا يلوموا إلا انفسهم لانهم هم الذين
يسنون الآن قاعدة خرق الاتفاقات الدولية لمن يقدر على ذلك

عبد القادر شهيب



الأمم المتحدة

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٤

تقرير التفاقيات التجارية على تداول البضائع والخضراوات في مصر

تمثل اتفاقية الجات تحديا كبيرا للإنتاج الحاصلات الاستوائية من الفاكهة والخضراوات في مصر، حيث تنظم حرية التجارة بين مختلف دول العالم، وقبل تنفيذ هذه الاتفاقية يمكن دراسة أساليب حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع المستوردة عن طريق فرض القوانين وزيادة الجمارك على مثل هذه السلع، وبذلك يقل الاستيراد، حيث تنعدم فرص فرض جمارك جديدة مع بدء تنفيذ هذه الاتفاقية إلا في حدود معينة، لتواجه المنتجات الزراعية والصناعية المحلية منافسة شديدة عن مثيلاتها المستوردة.

المستوردة.

فما أوجه التأثيرات المختلفة لاتفاقية الجات على تداول الفاكهة والخضراوات في مصر؟

خبراء البساتين يتوقعون

- منافسة غير عادلة من التفاح الأمريكي للتفاح المصري
- انخفاض أسعار الموز المحلي أمام المثيل المستورد
- رواج صادرات العنب المصري المبكر النضج للدول الأوروبية
- حتمية خفض تكاليف الإنتاج وشحن الخضراوات لضمان الترويج



د. أمين عكايدة

د. سيف الدين أبو بكر

د. محمد زكريا



تحقيق:

محيي الدين فتحي

التقليدية المكشوفة، كما يمكن ان تدخل ضمن الاستراتيجية الجديدة تصدير المنتجات وليس الفاكهة الطازجة بحسب.

صادرات الانتاج المبكر

ويقول الدكتور فؤاد فوزي رئيس قسم بحوث العنب بمعهد البساتين انه يمكن رواج صادرات العنب المصري المبكر النضج للدول الأوروبية . حيث يتسنى انتاج العنب في غير مواعده في كل من محافظتي جنوب سيناء وقنا اعتمادا على معاملات زراعية معينة وبالتالي تعاضد فرص تصدير العنب النباتي المبكر من سيناء لاوروبا في وقت تنتهي فيه تقريبا صادرات دول امريكا الجنوبية لاوروبا، اما عنب قنا فيمكن الحصول عليه في شهر يناير ليلقي رواجاً كبيراً في المناطق السياحية بالأقصر واسوان وبالتالي فان اتفاقية الجات مباشرة بالنسبة للعنب...

بينما يقول الدكتور محمد زكي رئيس قسم بحوث الفاكهة متساقطة الأوراق بمعهد البساتين ان التفاح المصري سيواجه منافسة غير عادلة من التفاح الأمريكي، حيث يتراوح سعر الكيلو حالياً ما بين ٤ الى ٦ جنيهات وبجودة مرتفعة جداً بالمقارنة بالتفاح المصري، وعند إطلاق حرية الاستيراد ستخف أسعار التفاح الأمريكي في مصر لاقبل من أربعة جنيهات للكيلو جرام الواحد، كما ان هناك أنواعاً جديدة من الفاكهة بدأت تغزو السوق المحلية مثل الكيوي والليتشي والمأنجوستين وجميعها مستوردة من تايلاند التي تنخفض فيها تكاليف الانتاج وبالتالي أسعار البيع ومن هنا تكمن أهمية توجيه التفاح المصري للتصدير كاتنتاج السيدر وبعض المواد الدوائية ويمكن كذلك تصدير الانتاج المبكر النضج عالي الجودة من مشمش قرية العمار، كما يمكن التوسع في المساحات المنزرعة بفاكهة الكاكي لمنافسة إيطاليا وإسرائيل في غزو الأسواق الأوروبية ...

خفض أسعار الموز

ويؤكد الدكتور أمين عكاشة ان اتفاقية الجات وتحرير التجارة سيؤدي إلى خفض أسعار الموز المحلي أمام المثلل المستورد لأسعار قد تكون دون مستوى تكلفة الانتاج، مما يحتم اتخاذ خطوات إيجابية لمواجهة الآثار الناتجة عن هذه الاتفاقية لضمان استمرار زراعات الموز في مصر، خاصة مع ارتفاع تكاليف انتاجه في الأراضي الجديدة والإعتماد على مزارع الانسجة مرتفعة التكاليف.

● يقول الدكتور أمين عكاشة سكرتير معهد بحوث البساتين بوزارة الزراعة : وفقاً لتوجيهات الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي بضرورة إعادة دراسة استراتيجية الانتاج الزراعي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة وأهمها اتفاقية الجات، يقوم المعهد حالياً بدراسة سبل مواجهة المنافسة المتوقعة من الدول الأخرى على جميع المنتجات البستانية، وإعطاء أولويات للمنتجات الزراعية المصرية ذات الميزة النسبية لتقف بصلاية أمام اهتزازات السوق والمتغيرات المتوقعة، ولاشك ان فتح باب الاستيراد في ظل حرية التجارة سيؤدي الى انخفاض الاسعار للمنتج المصري لمستويات قد تكون دون مستوى تكلفة الانتاج لتحدث الخسائر، وإذا لم يتم التوسع في التصدير والتصدير، فقد نتجه الى تقليص الحدائق مما يحتم دراسة الوسائل والاقتصاديات الكفيلة بتجنب هذا الاتجاه، ويستلزم الأمر بالتالي تكوين اتحادات نوعية للفاكهة والخضراوات كل على حدة او في مجموعات متشابهة، ليتسنى لهذه الاتحادات بالاشتراك مع الباحثين دراسة إيجاد أفضل الوسائل المثلى للتغلب على مشاكل المنافسة والتسويق الخارجي والنهوض بتلك المنتجات في نفس الوقت، كما ينبغي فصل العملية الانتاجية عن التسويق ليتفرغ المنتج لانتاج المحصول ذي الجودة العالية في الموعد المناسب للتصدير وتولي الاتحادات النوعية عملية التسويق ليحدث قدر من الاستقرار للانتاج والأسعار، ويمكن كذلك ان تتولي جهات أخرى متخصصة عمليات التداول والتعبئة والتصدير، مع ضرورة تقليل الوسطاء لخفض التكلفة من خلال اتحادات المنتجين، ويتبع ذلك تحرير مثل هذه الاتحادات من الروتين الحكومي والاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، في عمليات التداول والشحن، كما ينبغي زيادة صادرات مصر من المحاصيل البستانية غير التقليدية التي تلقى رواجاً في الأسواق الخارجية، بالإضافة الى تكثيف الزراعات المحمية التي تتيح الفرصة لانتاج محاصيل في مواعيد لا تواجه خلالها منافسة شديدة من الدول الأخرى، وذلك مع ضرورة الاستغلال الأمثل للصوب، فالسوق الأوروبية على سبيل المثال تستطيع إستيعاب ٢٠٠٠ طن فراولة من مصر في شهري ديسمبر ويناير، بينما انتاج طن واحد من الفراولة داخل الصوب خلال تلك الفترة يتم تصديره بما قيمته عشرة آلاف دولار، وهي قيمة تغطي تكاليف الانتاج تحت الصوب طوال الموسم، علاوة على ان انتاج الصوبية الواحدة خلال الموسم يعادل انتاج فدان بالطريقة

ويقول الدكتور سيد بشار الاستاذ المتفرع بمعهد البساتين ان هناك حتمية لخفض تكاليف انتاج وشحن الخضراوات لضمان التسويق الخارجي المربح عند التصدير، ويجب كذلك توفير وسائل النقل بالطائرات وتسيير خط منتظم بالبولنديز بين الاسكندرية ومرسيليا لتصدير الانتاج المصري الي أوروبا مباشرة في الوقت الذي

لا يستطيعون انتاج خضر فيه..

ويؤكد الدكتور أحمد مختار شرارة رئيس قسم بحوث البطاطس بمعهد البساتين انه توجد ميزة نسبية للبطاطس المصرية المنتجة من «العروة الحجرة» للتصدير الى الدول الأوروبية، حيث لا يوجد انتاج مثيل في أوروبا خلال شهري فبراير ومارس، فيمكن التوسع في هذه العروة للاستهلاك المحلي والتصدير، كما تزرع البطاطس خلال شهري أغسطس وسبتمبر في شمالي محافظة البحيرة لانتاج محصول مبكر في نوفمبر يتم تصديره غير تام النضج الى أسواق إنجلترا خلال فترة اعياد الميلاد وتلقى رواجاً كبيراً، حيث تباع هناك بأسعار مرتفعة.

مواجهة مشاكل التسويق

ويقول الدكتور محمد سعد الله رئيس قسم الموالح بمعهد البساتين انه يجب الاتجاه الى زيادة الصادرات من الموالح واقتحام مجالات المنافسة لتصدير الجريب فروت والشايوك لانخفاض تكاليف انتاجهما عن الدول المنتجة الأخرى كما ان مصر تعد ثالث دولة في انتاج الموالح في حوض البحر المتوسط (من حيث المساحة) وتقوم بتصدير ٢٠٠ ألف طن موالح للخارج، ومشكلة الموالح لا تكمن في الانتاج بالنسبة لمصر، بل تعثر برامج التسويق، حيث نجحت دول أخرى منافسة في التغلب عن تلك المشكلة، مما يحتم التصدير المبكر خلال شهر نوفمبر والاهتمام بتصنيع الموالح وخاصة انتاج العصائر والمركبات ويمكن في هذه الحالة ايضاً إحلال جزء من زراعات البرتقال ابو سرة بالبرتقال من صنفى البلدي والصيفي.

لاستخراج العصائر وذلك اعتماداً على دراسة الأسواق العالمية، ولما اهتمت مصر بمقاومة النيماتودا في الموالح لزداد الانتاج بنسبة كبيرة خاصة مع استخدام وسائل جديدة مثل مستخلصات الثوم والكرب أو استعمال فطريات معينة، كما ان أسعار اليوسفي مرتفعة وغير تنافسية في الأسواق العالمية.

ويقول الدكتور سيف الدين أبو بكر رئيس قسم بحوث الزيتون ووكيل معهد البساتين انه لابد من الاهتمام بمحاصيل الأراضي الجديدة المقاومة للجفاف والملوحة نظراً لطبيعة

ويقول الدكتور ميخائيل بطرس رئيس قسم بحوث الفساحية الاستوائية بمعهد البساتين انه يمكن الاستفادة بالميزة النسبية للنخيل في مصر وارتفاع إنتاجية محصول البلح في النخلة الواحدة الي ٤٠ كيلو جراماً (مقارنة بحوالي ١٧ كيلو في العراق) بالتوسع في تصدير الاصناف الفاخرة وتعميم طرق التكاثر الحديثة ودراسة الانواع الأوروبية قبيل الاقدام علي زراعة وتصدير المانجو ، حيث يطلب المستوردون الأوروبيون صنف مانجو المسك من مصر للناسبة اللون والمحتوي السكري المنخفض كما أن موسم إنتاج المانجو يمكن ان يتسع من اوائل شهر يونيو وحتى شهر نوفمبر ويمكن كذلك التوسع في زراعة المانجو في مواقع جديدة مثل زراعتها حول بحيرة السد العالي.

● ولاشك ان الاخذ بهذه الاستراتيجية يمكن ان يكون سندا لمواجهة اية آثار سلبية لاتفاقية الجات ويمكن الاخذ بها في برامج التوسع الزراعي وذلك بعد اعادة دراسة الاوضاع التصديرية والاستيرادية لمختلف الحاصلات البستانية بما يتوافق مع المتغيرات الدولية المتوقعة.

هذه القرية من الاراضي ، كما يجب زيادة مساحات اصناف الزيتون الخاصة بانتاج الزيوت للمساعدة في سد جانب من الفجوة الغذائية للبلاد وذلك مع ضرورة العمل علي خفض التكلفة وإجراء تهجينات لانتاج اصناف جديدة من الزيتون تكون اكثر تحملا للظروف البيئية وأغزر انتاجا.

ارتفاع الرسوم الجمركية

ويقول الدكتور محمود المليجي الاستاذ المتفرغ بقسم بحوث نباتات الزينة. انه توجد ميزة نسبية لتصدير مصر للزهور والايصال علارة علي الورد والجرييرا لزيادة الطلب عليها في الخارج، وتقوم مصر بتصدير الورد علي مدار العام بصفات جودة عالية جدا لتصل جملة الصادرات الي مليون دولار سنويا ويمكن استغلال الساحل الشمالي

والاراضي المستصلحة لزراعة ازهار القطف للتصدير ، كما يجب استيراد اصناف من نباتات الزينة المطلوبة في اسواق اوروبا واكثارها محليا لانتاج شتلات رخيصة الثمن وجار تذليل اسباب انخفاض تصدير زهور الجالاديولس والورد وخاصة زيادة الرسوم الجمركية علي الكميات المصدرة بما يزيد من تكلفتها وبالتالي عدم القدرة علي المنافسة الخارجية وذلك لاعتماد الجمارك ان الورد المغلف في ورق سلعة تصنعية!!

ويقول الدكتور السيد الجمل رئيس قسم بحوث النباتات الطبية والعطرية بمعهد البساتين ان المجال واسع جدا لانتاج النباتات الطبية والعطرية خاصة في الاراضي الجديدة ، كما يجب التوسع في انتاج الزيوت العطرية بعد تقليص مساحات العثر المصري وارتفاع اسعاره في الولايات المتحدة الأمريكية ، وينبغي كذلك حل مشكلة تصدير زيت العثر وغيره من الزيوت نتيجة لزيادة الضرائب عليه واعتبار معامل التقطير من العمليات التصنيعية ، كما يجب حل مشكلة البايونج الذي انخفضت صادراته بسبب آثار المبيدات.

ويؤكد الدكتور احمد عبدالدايم رئيس قسم بحوث الاشجار الخشبية بمعهد البساتين بالانابة انه يتم حاليا استيراد اخشاب مصر بأكثر من ١.٢ مليار دولار بما يمثل ١٪ من الانتاج العالمي ويجب العمل علي زيادة الانتاج المحلي من الاشجار الخشبية ، حيث تتوافر للظروف البيئية والمناخية الملائمة وتم اsexual الكاكاو واورنا والكافور دون تحقيق الانتشار المطلوب ويعجز القطاع الخاص عن استيراد بذور الاشجار الخشبية لزراعتها كعملية اقتصادية ، لتتولي الدولة هذه المهمة بالاستيراد والزراعة في المناطق المهمة والاراضي الحدودية ويمكن التوسع في زراعة هذه الاشجار كذلك في الاراضي الجديدة.



الجات وتحرير أزراعة ٦

أسواق التصدير. وقد ترتب على هذه الترسانة من الإجراءات الحمائية تشويه كبير في التجارة الدولية في السلع الزراعية. فإن أثرها لا يقف عند حد إغلاق السوق الأوروبية قريبا في وجه البلاد المصدرة لأصناف معينة من السلع الزراعية. وإنما يتجاوز ذلك إلى تحويل بلاد السوق الأوروبية إلى منافسين في أسواق التصدير العالمية في سلع مثل القمح ومنتجات الألبان واللحوم مع أنها لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية. وكان ينبغي أن تكون مستتورة وليست مصدرة لتلك السلع. وينبغي أن مثل هذه السياسة تصيب بالضرر الكبير البلاد الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وكذلك البلاد النامية التي تتمتع بمزايا نسبية واضحة في السلع الزراعية وعلى رأسها الأرجنتين وشيلي وأوروغواي بالإضافة إلى عدد كبير في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد الشرق الأوسط وهي جميعا ذات مصلحة هامة في الصادرات الزراعية. صحيح أن الحماية الزراعية ليست مقصورة على بلاد المجموعة الأوروبية. فهي موجودة في صورة أو أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا في مجال دعم المنتجين لبعض السلع الزراعية. ولكن ما تفعله الولايات المتحدة أو غيرها في هذا المجال يتضائل أمام ما تفعله المجموعة الأوروبية عن طريق السياسة الزراعية المشتركة. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للدخول في جولة جديدة من المفاوضات التجارية في إطار الجات إلا بشرط طرح مشكلة الحماية الزراعية على مائدة المفاوضات بخلاف ما جرى عليه العمل في الجولات السبع السابقة. ووافقت بلاد المجموعة الأوروبية على هذا الشرط في إعلان بونتايل استا الذي أعطى إشارة البدء للدورة الثامنة المعروفة بدورة أوروغواي.

أسفرت دورة أوروغواي عن اتفاقية الزراعة وهدفها الأساسي هو تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وذلك عن طريق الإجراءات الآتية:

١ - تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعرية. ذلك أن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حد كبير على القيود الكمية والقيود غير التعريفية وهذه أكثر تقييدا للتجارة الدولية من القيود السعرية ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على التزام البلاد الأعضاء بتحويل تلك القيود إلى تعريفات جمركية ذات أثر حمائي معادل.

٢ - تخفيض كل التعريفات الجمركية بما في ذلك التعريفات التي تحولت من نظام القيود الكمية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية التي لا تستطيع فتح أسواقها بنفس السرعة أو الدرجة التي تستطيعها البلاد المتقدمة. ومن ثم فقد نصت الاتفاقية على التزام البلاد المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات.

أما البلاد النامية فإن نسبة التخفيض ٢٤٪ فقط على أن

بقيت التجارة الدولية في السلع الزراعية خاضعة لعدد كبير من القيود التي تفرضها البلاد الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية. وكذلك سارت بلاد كثيرة على تقديم دعم كبير للانفتاح الزراعي وللصادرات من السلع الزراعية. ولم تتمكن دورات المفاوضات التجارية السبع السابقة التي تمت في إطار الجات من التصدي لمشكلة الحماية والدعم في القطاع الزراعي وذلك رغم أهمية السلع الزراعية في التجارة الدولية وأهمية هذا القطاع لعدد كبير من البلاد والمنتجين والمستهلكين. وقد خرجت السلع الزراعية من دائرة مفاوضات تحرير التجارة لأن البلاد الصناعية تمسكت بهذا الاستثناء منذ قيام الجات. ومن ثم فقد اقتصر عملية التحرير على التجارة الدولية في السلع الصناعية. وبقي الحال بالنسبة للسلع الزراعية كما كان عليه غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية. بل زادت درجة الحماية والقيود الواردة على هذا القطاع. وبصدق ذلك بصفة خاصة على المجموعة الأوروبية التي أسفرت أسرها شديدا في حماية الزراعة ودعم الإنتاج والتصدير الزراعي تحت تأثير فرنسا. ومن المعروف أن فرنسا لا تنظر إلى قطاع الزراعة على أنه مجرد نشاط اقتصادي مثل غيره من الأنشطة ولكنه ذو أبعاد اجتماعية وسياسية على جانب كبير من الأهمية. ولعلنا نتذكر المكانة الفريدة للزراعة في الفكر الاقتصادي الفرنسي عندما نادت مدرسة الطبيعيين في القرن الثامن عشر بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد على عكس الصناعة والتجارة التي تعتبر في نظرهم من الأنشطة العقيمة. ليس معنى ذلك أن الفكر الاقتصادي للطبيعيين مازال سائدا في فرنسا إلى الوقت الحاضر. ولكن مما لا شك فيه أنه يفسر إلى حد ما تلك الرابطة العاطفية بقطاع الزراعة. المهم أن فرنسا ومعها باقي بلاد المجموعة الأوروبية نجحت في إخراج التجارة الدولية في السلع الزراعية من دائرة المفاوضات. ومن ثم فقد تمتع قطاع الزراعة في بلاد المجموعة الأوروبية بدرجة بالغة الارتفاع من الحماية وانعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة. وتنطوى تلك السياسة على تطبيق ثلاثة أنواع من الحماية: النوع الأول يستل في التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة، وهي تأخذ أحيانا صورة التعريفات المتغيرة. بمعنى أنه لا يوجد رسم ثابت ولكنه يتغير تبعا لتقلب مستوى الأسعار العالمية. فالرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية ترتفع عند انخفاض الأسعار العالمية وتنخفض عند ارتفاع تلك الأسعار. والواقع أن التعريفات الجمركية المتغيرة معادلة في آثارها للقيود الكمية حيث أنها تمكن المجموعة الأوروبية من التحكم في مقدار المنافسة الأجنبية المسموح به في أسواقها. وساعد على ذلك اللجوء في بعض المواسم إلى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية وكذلك استخدام المعايير الصحية والبيئية العالية لاستبعاد الواردات التي لا تصل نوعيتها إلى المستوى المطلوب. النوع الثاني من الحماية يتمثل في الصور المختلفة للدعم الذي تقدمه حكومات المجموعة الأوروبية للإنتاج الزراعي. وقد يتخذ الدعم صورة ضمان حد أدنى من الأسعار واستعداد الحكومات للتدخل مشترية في حالة نزول الأسعار عن هذا الحد الأدنى. وقد يتخذ صورة مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين لبعض السلع أو في بعض المناطق وهذا بالإضافة إلى الدعم العام عن طريق البحوث والتطوير والإرشاد. أما النوع الثالث من الحماية فإنه يتمثل في الدعم الذي يقدم للصادرات من السلع الزراعية وذلك بإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر أخسر منه يخفض يمكنه من المنافسة في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكنه عملية جزئية تدريجية فإن تخفيض دعم الصادرات لا يزيد على ٣٦٪ من الدعم الذي كان مطبقاً خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على أن يتم ذلك خلال فترة ست سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية. ومعنى ذلك أن الدعم ينخفض سنوياً بنحو ٦٪ في المتوسط يضاف إلى ذلك أن أي ارتفاع في الأسعار بسبب تخفيض الدعم سوف يحدث في المدى القصير أما في المدى المتوسط والطويل فإن ارتفاع الإنتاجية الذي يترتب على إعادة تقسيم العمل الدولي لمصلحة أكثر البلاد كفاءة في الزراعة سوف يخفف من هذا الأثر السلبي أو يقضي عليه كلياً. كذلك لا يجوز أن ننسى أن تنفيذ اتفاقية الجات سوف يفتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية المصدرة لسلع زراعية. ومن ثم فإن الأثر السلبي الذي يترتب على ارتفاع أسعار الواردات الزراعية سوف يقابله الأثر الإيجابي الذي يترتب على زيادة الصادرات الزراعية ذلك أن أغلب البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية تصدر سلعاً زراعية في نفس الوقت. وتنتمي مصر إلى هذه المجموعة من البلاد النامية. فإن الفجوة الغذائية التي تعاني منها مصر تصل إلى نحو مليارين من الدولارات سنوياً ولكن في نفس الوقت فإننا تصدر سلعاً زراعية بما يعادل ٧٠٠ مليون دولار في المتوسط. ومعنى ذلك أن الضرر الذي يحتمل أن نتعرض له من ارتفاع أسعار الواردات الغذائية سوف يخفف منه ما عسى أن يعود علينا من نفع بسبب تحسن ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية وأخيراً فقد نجحت البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية وعلى رأسها مصر وضعها المكسيك وبيرو والمغرب وجاميكا في ائحة البلاد الصناعية بأن تتضمن إتفاقية الجات نصاً على حق البلاد المستوردة لمواد غذائية في التعويض عما يصيبها من أضرار بسبب ما يؤدي إليه تحرير الزراعة من ارتفاع أسعار وارداتها الغذائية. ويتمثل هذا التعويض في تقديم مساعدات غذائية وتمويل التنمية الزراعية والحق في الحصول على قروض قصيرة المدى من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل ما تستورده من مواد غذائية بأسعار تجارية.

نخلص من ذلك إلى أن البدء في تحرير الزراعة يعتبر من الإنجازات الكبرى لدورة أوروغواي وسوف يكون من نتائجها إزالة التثوهات في التجارة الدولية الناشئة عن ترسانة القيود التي تطبقها بعض البلاد الصناعية كما أنها سوف تؤدي إلى إعادة تقسيم العمل الدولي في قطاع الزراعة لمصلحة أكثر البلاد كفاءة وهذا يعود بالخير على كل البلاد التي تتمتع بميزة نسبية طبيعية في هذا القطاع. أما الآثار السلبية التي قد تلحق بالبلاد المستوردة لمواد غذائية فهي مسألة جد محدودة ولا تنفي الصورة الكلية الإيجابية التي سوف تترتب على عملية التحرير.

يتم ذلك خلال عشر سنوات.

٣ - تخفيض الدعم التي تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعي. غير أن الاتفاقية اعفت بعض أنواع الدعم من التخفيض ومن ذلك دعم البحوث والتطوير والإرشاد الزراعي ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية وكذلك الدعم الذي يقدم لبعض المناطق أو لبعض المنتجين إذا كان غير مرتبط بحجم الإنتاج الزراعي. أما فيما عدا ذلك فقد عملت الاتفاقية على تجميع كل أنواع الدعم في رقم واحد يعبر عن مدى ما يتمتع به الإنتاج الزراعي من مساندة حكومية في كل بلد من البلاد مع تخفيضه بمقدار ٢٠٪ خلال ست سنوات في حالة البلاد المتقدمة وبمقدار ١٣.٣٪ خلال عشر سنوات في حالة البلاد النامية.

٤ - تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من مقدار الدعم الذي كان مطبقاً خلال المدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار ٢١٪ وهذا كله في حالة البلاد المتقدمة. أما النامية فإن التخفيض يكون معادلاً لثلثي التخفيض الذي التزمت به البلاد المتقدمة على أن يتم التنفيذ خلال عشر سنوات بدلاً من السنوات الست التي تطبق على البلاد المتقدمة.

٥ - أما بالنسبة للمعايير الصحية التي تطبق على النباتات والحيوانات الداخلة في التجارة الدولية فإن الاتفاقية تعترف بحق كل دولة أن تضع مائراً ضرورياً من معايير لحماية الصحة النباتية والحيوانية بشروط المساواة في المعاملة بين جميع البلاد والعمل على التزام المعايير المتفق عليها دولياً والإعلان عنها والتشاور بشأنها مع البلاد الأعضاء.

هذه هي المعالم الكبرى لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية كما جاءت في اتفاقية دورة أوروغواي. ويتبين منها أن عملية التحرير ليست كاملة خلال المدة المقررة بل إنه تحرير جزئي يدور حول ثلث القيود القائمة أو أقل. وهذه نسبة متواضعة ولكنها مع ذلك تعتبر خطوة أولية هامة في قطاع بقي مدة طويلة بعيداً عن متناول الجات. والغالب أن تستكمل عملية التحرير في دورات مقبلة.

غير أن عملية التحرير في القطاع الزراعي أثارت مخاوف البلاد المستوردة للمواد الغذائية. فإن تخفيض الدعم الممنوح للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية لابد أن ينعكس في ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة. وهذا يفرض على البلاد النامية تكلفة إضافية ذات آثار سلبية على مركز ميزان المدفوعات خصوصاً وأن بعض هذه البلاد تعاني من مديونية خارجية ثقيلة. والواقع أن هذا الاعتبار ذو أهمية لمصر حيث أنها من أكبر البلاد المستوردة لمواد غذائية تشتمل على نسبة عالية من السلع التي تتمتع بدعم مرتفع في البلاد المصدرة وعلى وجه الخصوص بلاد المجموعة الأوروبية. فإذا انخفض مقدار الدعم تطبيقاً لاتفاقية الجات فالغالب أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تستوردها. ومن الصعب أن نتكهن بنسبة الارتفاع حيث أن ذلك يتوقف على هيكل وارداتنا الزراعية ومدى ما تتمتع به من دعم في البلاد المصدرة ومقدار ما يرد على الدعم من تخفيض. وحتى إذا حدث ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بعد البدء في تنفيذ الاتفاقية فإنه من الصعب بمكان كبير التنبؤ بعلاقة السببية بين الارتفاع في الأسعار وتخفيض الدعم. فقد ترتفع الأسعار أو تنخفض لأسباب لا علاقة لها بالاتفاقية وإنما ترجع إلى التغير في ظروف الطلب والعرض الخاص بالمواد الغذائية. وليس ثمة طريقة مؤكدة تسمح لنا بعزل آثار الاتفاقية عما يختلط بها من عوامل أخرى وعلى كل حال فإنه لا يجوز المبالغة في الآثار السلبية لاتفاقية الجات على البلاد المستوردة لمواد غذائية وذلك للاعتبارات

الآتية:
أولها أن تحرير الزراعة في اتفاقية

د . سعيد النجار



المصدر : أ. ب. س. ك.

التاريخ : ١٩ / ٢ / ٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عصر الاحتكار

انتهى عصر الاحتكار
وبدأت فرص الابتكار

التحدى الكبير لمواجهة

اتفاقيات «الحماة»

الفشل يعنى :

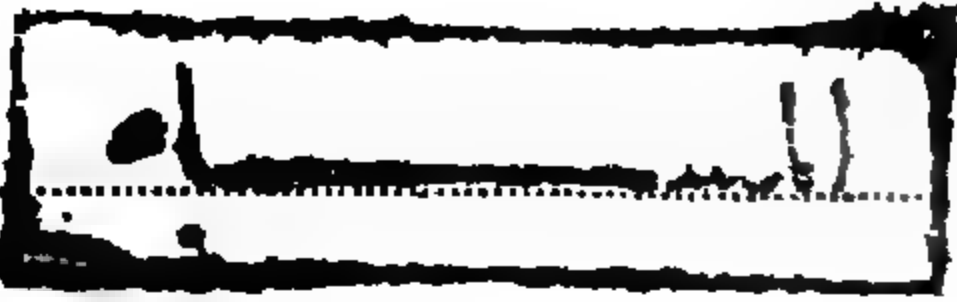
سلع راکدة ..

مصانع معطلة ..

بطالة متزايدة

التمويل
الاحتكار
السياسة
برك الدول الفنية

نحن امام امتحان صعب لا بد وان تنجح ونتفوق فيه .. فالفشل يعنى كارثة محققة .. العالم كله ينمو ويتقدم .. دول صغيرة اصبحت خلال سنوات قليلة دولا اقتصادية تجارية .. ارتفعت فيها مستويات المعيشة وقلت فيها البطالة بصورة ملحوظة .



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ مارس ١٩٩٤

عام ٩٥ سندخل في منافسة حادة مع المنتجات العالمية من خلال فتح الاسواق المصرية طبقاً لاتفاقية الجات . اما ان نشبت وجودنا بما تنتجه بحيث يكون ملائماً للمستهلك المصري ومتلوفاً على أى سلعة وارده من الخارج سعراً وجوده وان نجد دولاً تنهافت او تفضل الصناعة المصرية وإما أن نلث وراء الاجنبى وبذلك تتعطل مصالحننا ومصانعنا ويصيب الركود منتجاتنا وتزداد مشكلة البطالة وتتفاقم .. الامل الوحيد امامنا هو الانتاج .. ليس الانتاج بالمفهوم المتعارف عليه من حيث الكم ولكن لابد وان يكون شاملاً للكم والكيف .. فلندع الفهلوة في الصناعة وان نطبق مقاييس الجودة كما وردت حرفياً في القانون وان نتجه إلى تكنولوجيا الانتاج بدلاً من الاكاديميات النظرية التي لاتصلح في هذا العصر وإلى التدريب لتخريج عمالة ماهرة تعرف معنى الانتاج الجيد الوفير ومناسبته للاجر .

الخبراء يطالبون بعودة نظام المقطوعية وان يرتبط الانتاج بالاجر وان يكون الانتاج مرتفعاً من ناحية الكم والجودة مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكلفة بحيث يكون سعر المنتج المحلي اقل من سعر المنتج المستورد .

الرقابة ضرورية

يقول عماد كامل صاحب أحد مصانع المنسوجات انه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية من حرية تداول السلع بين دول العالم في ظل اتفاقية الجات يجب علينا ان نسعى إلى تطوير نظم العمل في مصانعنا حيث ان عملية الرقابة على المنتجات المختلفة كانت ولا تزال تتم على المنتجات في شكلها النهائي مما يؤدي إلى ظهور العديد من العيوب التي لا يمكن اصلاحها وبالتالي تضاعف من تكلفة المنتج النهائي بالإضافة إلى زيادة نسبة التالف وقصر العمر الافتراضى للمنتج . كل هذه الاشياء من الممكن تداركها

إذا تمت المراقبة الجدية على كافة مراحل العملية الانتاجية بدءاً بمستلزمات الانتاج .. لهذا يجب تطبيق نظام الجودة الشاملة حتى نستطيع التوسع في التصدير وخاصة دول السوق الاوربية والدول الاعضاء في منظمة الجات .

ويرى محمد امام مدير إحدى شركات الصناعات الغذائية ان هناك محورين للمنافسة في ظل اتفاقية الجات هما ارتفاع الجودة وانخفاض التكلفة وذلك حتى يمكن الاستمرار في المنافسة مع السلع المستوردة ويتطلب ذلك تطبيق المواصفات القياسية المصرية والعالمية على السلع التي يتم استيرادها .

خاصة وأن صناعاتنا الغذائية تتمتع بميزة لا تتوفر في مثيلتها من المستورد وهي الاعتماد على المواد الطبيعية في التصنيع ولهذا يجب علينا استغلال هذه الميزة في التصدير .

ويعترف محسن حزين صاحب أحد مصانع الملابس ان نقطة الضعف في الصناعة المحلية كانت سوء التعبئة والتغليف ولكن في السنوات الأخيرة دخلت آلات حديثة لمختلف العبوات بالإضافة إلى تطوير نظم الطباعة إلا انها مرتفعة التكلفة مما يؤدي إلى زيادة سعر المنتج النهائي .

واضاف ان مصر بثقلها الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وجب عليها الاعداد بشكل جدى للدخول في المنافسة العالمية بعد انضمام مصر لاتفاقية الجات ويأتى ذلك من خلال تحديث الآلات وحسن استخدام العمالة واعداد دورات تدريبية لتأهيلهم حتى يتواءم فكرهم مع التطور العالمى والحصول على أعلى نسبة جودة وأقل نسبة فاقد . ويرى ان سياسة الثواب والعقاب لابد من تنفيذها على العاملين حيث ان اغلبهم يريد الثواب دون توقيع عقاب ولذلك نحاول منح مرتبات ومكافآت مرتفعة توازى حجم العمل والوقت في مقابل توقيع جزاءات على المهمل والمتكاسل .

بقه ١ محمد السيد حافظ صاحب فلاتر سيارات انه للتواجد على الساحة الدولية لابد من ثورة شاملة على معطيات الانتاج من خلال حسن استخدام العمالة من خريجي المدارس الصناعية والتي احتلت موقعها في السنوات الخمس الماضية وهي فئة أسرع وانشط في عملية التعليم إلى جانب الاستعانة بالخبرات السابقة لقدامى العمال في محاولة لخلق كوادر جديدة نستطيع الوصول بها إلى أعلى انتاجية العامل السنوية وتقليل نسبة الفاقد والعدم .

ويقول الدكتور عبد المنعم الطيب رئيس قطاع المصانع بشركة القاهرة للتجهيز والصباغة بشبرا الخيمة ان قانون العمل الجديد لابد ان يتضمن بنوداً لتحقيق الانضباط في العمل وان تكون هناك حقوق وواجبات على العامل حتى يمكن الوصول إلى أعلى درجة من الجودة ولن يأتى ذلك الا من خلال توفير دخل مناسب حتى لا يتحول العمل لدى العامل إلى محطة ينام فيها لمواصلة العمل في مصنع أو شركة اخرى .

اضاف : المشكلة ان كافة القوانين تعطى مميزات للعامل دون النظر إلى اهماله .. والسؤال هل يمكن لى

كمسئول إدارى إيقافه عن العمل لفترة أو خفض مرتبه ؟ نجد انه يوجد صعوبة لتنفيذ ذلك بل ان اللجان الثلاثية التي يتم تشكيلها لاتعاقب بردع بل تكون في صف العمال وذلك لدواع نقابية .

أوضح ان اتفاقية الجات تخدم الدول القوية صناعياً على حساب الدول التي لديها مشاكل في الانتاج فإذا نظرنا إلى انتاج دول شرق اسيا وأوروبا وكندا نجد انها تستطيع المنافسة في جميع الاسواق نتيجة انخفاض اسعارها .

اضاف ان مصر تحتاج في هذه المرحلة إلى الاعتماد على الجودة العالية .

يقول د . حسن غلاب .. عميد كلية تجارة عين شمس .. أن اتفاقية الجات التي ستطبق مع بداية عام

التاريخ : ٩ ٩ مارس ١٩٩٤

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والعمل على إنشاء هيئة اقتصادية
لمتابعة النشاط الاقتصادي في
مصر والدول المنافسة لضمان
الالتزام بما جاء في اتفاقية الجات
من حيث عدم اللجوء إلى سياسات
الدعم السلمي والاغراق والتوفير
الضمانات الخاصة بالاستثمار
الصناعي والتجاري

اضاف كما ان الامر يتطلب العمل
على بناء كتل اقتصادية عربية
خاصة وان المقومات لهذا التكتل
متوافرة وان تعزز ذلك فمن الممكن
اقامة تجمعات مثل منطقة التجارة
الحرّة « نافتا » التي اقامتها
الولايات المتحدة الامريكية وكندا
والمكسيك لان القدرة على التنافس
في ظل كيان اكبر سيكون لصالح
الدول العربية

تحقيق :

باسم وشيخ
أشرف أبو سيف

من خلال اعادة بناء للقانون المنظم
لنشاط الاقتصادي بما يؤدي في
النهاية إلى زيادة قدرة الاقتصاد
المصري على المشاركة بفعالية
في النظام الاقتصادي العالمي
الجديد .

اضاف ان المرحلة القادمة تتطلب
تخفيض تكلفة انتاج السلع
الزراعية والصناعية والخدمية
تخليصاً يستند إلى الاسس
الاقتصادية أي زيادة الكفاءة
الانتاجية وترشيد استخدام الموارد
المتاحة حيث ان المرحلة القادمة
سينعدم فيها الدعم للحكومي
خاصة وان تكلفة إنتاج السلع لدينا
مرتفعة بسبب تحميل المنتج
بأعباء حكومية كثيرة ناتجة عن
القوانين المنظمة للنشاط الانتاجي
وتصل هذه النسبة إلى حوالي ٢٠٪
مثل الاعباء الادارية التي يتحملها
المنتج من ضرائب ورسوم
ومعاملات مع الاجهزة الحكومية
المختلفة من تراخيص عمل
وتأمينات

التسويق

ويطالب بضرورة الاهتمام بالناحية
التسويقية من حيث رفع كفاءة
العملية التسويقية التي تعتبر احد
عناصر الضعف في الاقتصاد
المصري مع ضرورة دراسة
اسواق التصدير المحتملة للتعرف
على وسائل الدخول إلى هذه
الاسواق مع وضع سياسة مضادة
للسياسات المتوقعة من جانب
الدول المنافسة .

اما د . أحمد عبد المنعم بكليّة
تجارة الزقازيق فيقول .. ان
المرحلة القادمة تتطلب الاستغناء
عن كثير من الافكار السابقة في
مجال النشاط الاقتصادي بحيث يتم
اعادة البناء للكرى للكيادات
الادارية في الحكومة وقطاع
الاعمال العام والخاص وتزويدها
بالمعلومات الجديدة في مجال
الادارة الاقتصادية

١٩٩٥ سيكون لها تأثير كبير على
الدول النامية لان صادراتها لن
تستطيع المنافسة في أسواق أوروبا
وامريكا الا بعد ان تقوم الدول
النامية بتطوير صناعاتها وخفض
تكاليفها وتدريب الأيدي العاملة
تدريباً فنياً مناسباً حتى يكون لديها
الكفاءة المناسبة لمتطلبات السوق
العالمية .

اضاف ان قدرتنا على الوجود في
هذا السوق العالمي المفتوح مرتبط
بعدد من النقاط .

أولها : الاتجاه في عمليات التصنيع
إلى الصناعات التي يمكن ان تنافس
من خلالها أي التي تتمتع بالميزة
النسبية مثل صناعة الملابس
الجاهزة بشرط ان نعمل دائماً على
تطويرها خاصة ان دول جنوب
شرق آسيا قامت بتطوير صناعة
اللبات الصناعية بصورة مذهلة .

ثانياً : القدرة على المرونة
والتحول من منتج إلى منتج آخر مع
القدرة على الابتكار لتلبية متطلبات
السوق المصري والخارجي .

ثالثاً : توعية المستهلك بأهمية
شراء المنتجات المصرية بشرط الا
تعتمد هذه التوعية على الناحية
العاطفية ولكن على اسس
موضوعية وعلمية بأن توضح
للناس ان شراء المنتجات المصرية
يمثل خلق فرص عمل جديدة
للشباب وحماية لميزان المدفوعات
والميزان التجاري مما سيكون له
تأثير في رفع مستوى معيشة
الأفراد .

ضاف ويجب التوسع في مراكز
التدريب لاكتساب العمال مهارات
فنية عالية حيث ان المنافسة
ستكون للأصغر خاصة وان عصر
الاحتكار قد انتهى .

ويرى د . طارق عبد العظيم ..
وكيل كلية تجارة بنها .. أن البدء
في تطبيق اتفاقية الجات يمثل
لمصر تحدياً كبيراً يجب ان تستعد
له جيداً خلال العشر سنوات القادمة



المصدر : **العالم ليوم**

التاريخ : **٩ ديسمبر ١٩٩٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد عالمي

اتصالات سويسرية بمدير «الجات» للاحتفاظ بمقر المنظمة الدولية للتجارة بجنيف

□ جنيف - «العالم اليوم»:

بدأ المسئولون السويسريون اتصالاتهم المكثفة بعد انتهاء دورة الاورجواي والشهيرة واعتماد ان تحل المنظمة الجديدة باسم «المنظمة الدولية للتجارة محل منظمة الجات» .. للاحتفاظ بمقرها في جنيف .. وذلك من خلال مشاورات حالية ومفاوضات فنية في الايام القادمة مع المدير العام «بيتر ساتر لاند».

وقد أكدت مصادر مطلعة ان

الدولية لبناء قاعة اجتماعات تتسع لحوالي ٧٠٠ شخص وسيطرح موضوع القرض امام البرلمان السويسري في يونيو أو سبتمبر القادم .. حيث يذكر انه في ذلك التوقيت ستقتل مفاوضات اللاجئين الى مقرها الجديد بعد ان كانت تشارك «الجات» في المبنى الذي تشغله في جنيف .. بما يعني ان المنظمة الجديدة والتي ستبدأ اعمالها في يناير أو يوليو ١٩٩٥ سيصبح بإمكانها استقلال المساحة والمباني جميعها.

العاصمة السويسرية «برن» لا تواجه في هذا الصدد حتى الآن أية منافسة أو ضغوط خاصة وأنها لم تقدم «الجات» عروضاً من دول أخرى .. ذلك في الوقت الذي لا يوجد سبب يستدعي التسرع في اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل اجتماع براكش في ابريل والذي سيشهد توقيع اتفاقية الاورجواي .. هذا وقد وافق المجلس الفيدرالي السويسري على قبول قرض قيمته ٣٤ مليون فرنك بشكل مبدئي طلبته الشركة العقارية للمنظمات



المصدر : ١ لسان البحر

٢١ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٦ دول عربية تتقدم بطلبات عضوية «الجات»

□ القاهرة - مها سمير :

صرح الدكتور محسن هلال مدير إدارة «الجات» بالتمثيل التجارى المصرى ان المنظمة الدولية تبحث الآن فى طلبات انضمام إلى عضويتها من جانب بعض الدول العربية مثل الاردن والجزائر وسوريا ولبنان وقطر واليمن.

وكان مجلس مديرى «الجات» قد وافق مؤخراً على قبول عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبذلك بلغ عدد الدول العربية الاعضاء ست دول هي : مصر والكويت وتونس والمغرب بالإضافة إلى دولة الامارات والبحرين.



المصدر : **المرعى**

لتنشر والخدمات الصحفية والاعلانات : التاريخ : ٢١ مارس ١٩٥٥

بعد إعلانات مركز القمح الأمريكي : تسهيلات أمريكية للمستوردين والفلاح المصري !

كتبت حنان كمال :

والفارق تتعمله الخزانة كدعم مقدم للمزارع الأمريكي، وقد تقدم للبرنامج حتى الآن ١١ مستورداً. ويعلق الدكتور حسن أبو بكر للدرس بكلية الزراعة جامعة القاهرة على ما يقوم به مركز القمح الأمريكي بأنه يأتي ضمن ما يسميه بسياسة صناعة الجرع التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في بلاد العالم النامي حيث أن توفير السلعة الغذائية بسعر منخفض ومدعوم يؤثر تلقائياً على إمكانية استمرار إنتاج هذه السلعة في البلد المستورد إلى أن يتم في النهاية تدوير قدرة هذا البلد على إنتاج غذائه ومن ثم ضمان تربيته المطلقة وهو بالضبط ما يحدث لمصر الآن، فالفلاح المصري سيحجم عن زراعة القمح مادام لا أحد يدعمه بينما يواجه منافسة من قمح أمريكي يتمتع بدعم هائل. ويضيف د. فارس عباد الأستاذ بوزارة الزراعة بالقاهرة أن الأساس في الفلسفة الاقتصادية بالنسبة للدول النامية هو الاتجاه نحو تقييد الواردات الغذائية وخاصة القمح وزيادة الإنتاج المحلي حيث أن القمح سلعة استراتيجية غذائية يجب أن يسخر القطاع الزراعي لزيادة إنتاجيتها وتحجيم وارداتها وهذا هو الطبيعي في النظر لمصلحة الاقتصاد القومي بل إنه يجب قصر الواردات على السلع الرأسمالية التي من شأنها دفع عملية التنمية وبعد اتفاقيات الجات سننخل في منافسة الإنتاج المحلي مع المستورد، فنحن لسنا بعزلة عن هذه التكتلات الكبيرة المتنافسة والمطلوب في هذه الحالة الحد من الواردات وخاصة القمح لأن الخبز هو الضمان الوحيد للأمن القومي وهنا يجب إنشاء صندوق لدعم المصاحبات الزراعية لتعويض المزارعين في حالة انخفاض الأسعار حتى يستمر في زراعة نفس المحصول وهذا ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفي حالة عدم وجود مثل هذا الصندوق من المتوقع أن يحدث نوع من الخلل في النظام الاقتصادي عند انخفاض الأسعار العالمية وبالتالي هناك مخاوف من انصراف المزارع المصري عن زراعة القمح.

«بدأ انعكاس اتفاقيات الجات والصراع الدائر حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على أسواق المصاحبات الغذائية بما فيها السوق المصرية يظهر بوضوح على السطح». ويبدو أن أمريكا أخذت زمام المبادرة وتحديداً بالنسبة لسوق القمح في مصر مستفيدة من السماح للقطاع الخاص باستيراد القمح، ومن الشواهد الواضحة على ذلك ما يقوم به مركز القمح الأمريكي في تنظيم حملة دعائية وإعلان في الصحف عن تسهيلات تقدمها مؤسسة القمح الأمريكي للمستوردين المصريين وفي هذا الصدد تقول دانا هاني مسئولة المعلومات بالمركز إنهم معنيون بتقديم معلومات مجانية عن القمح الأمريكي للمستوردين وكذلك تسهيل مقابلة المسئولين في المؤسسة وتعريفهم بالبرامج والتسهيلات التي تقدمها لهم الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم المؤسسة كذلك بإمدادهم بأسماء الوسطاء الذين يمكن الاتصال بهم وتشمل هذه البرامج أنواعاً متعددة لتسهيلات الدفع منها عدم الدفع مرة واحدة مع سداد أول الأقساط بعد ستة أشهر من استلام الشحنة وتسديد باقي الأقساط خلال السنة، أما مسئول التسويق في المؤسسة حسن عبد الغفار فيؤكد أن الإعلانات التي ظهرت في الصحف مؤخراً كانت تستهدف إلقاء الضوء على المتغيرات الموجودة في سوق القمح في ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادي بعد دخول القطاع الخاص في عملية الاستيراد. وأكد أن التسهيلات التي تمنح للمستوردين المصريين تأتي ضمن برنامج الدعم الأمريكي لتشجيع الصادرات الزراعية الأمريكية وهذا البرنامج الذي يتم إعلانه كل سنة يخصص حصصاً مختلفة لكل دولة وقد تم تخصيص ٢.٥ مليون طن من القمح لمصر هذا العام و٦٠ ألف طن من الدقيق وطرح هذه الكميات بأسعار تقل عن أسعار الاتحاد الأوروبي مما يسهل للجانب الأمريكي تصدير إنتاجه

المصدر :

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

النهاية في رفع كفاءة الاقتصاد المصري ، ليقترّب -
بقدر الامكان - من مرحلة الاكتفاء الذاتي :-

المرحلة الاولى :- مرحلة الاستفادة القصوى من جميع
الاستثناءات التي منحت لمصر في ظل اتفاقيات الجات
باعتبارها من الدول الأقل نموا وتصل هذه الفترة -

لحسن حفظنا - اتي عشر سنوات يتم فيها التعير
التدريجي المناسب لمؤسساتنا (بما فيها الفرد)
ليتناسب مع مرحلة الانطلاق المطلوبة .

المرحلة الثانية :- مرحلة تحول الدولة الى الانتاج
التصديرى وذلك ببنتاج جيد وسعر مقبول فتتدفق
العملة الاجنبية اللازمة لتطوير الانتاج المصرى
وترسيخ البنية الصناعية الاساسية .

المرحلة الثالثة :- وهي مرحلة إحلال الانتاج المحل
محل الواردات بقدر الامكان وتوفير القدر المعقول من
التصدير لتوفير الموارد المالية لاستمرار التطور
والانطلاق لاقتصاد سيعتمد باذن الله على ذاته فتقل
التحديات الخارجية ايا كان مصدرها ...

باختصار . نيس امام مؤسساتنا . السياسية
والتشريعية واقتصادية - سوى اعمال الفكر
الاستراتيجى الذى يأخذ في الاعتبار المتغيرات
والمعطيات التى يميز العالم المحيط بنا - عن بعد او
قرب - وان تركز الاستراتيجيات على رؤى غير تقليدية
تقلب المصلحة الوطنية على اى مصلحة اقليمية قومية ،
وخاصة وان تجارب السنين القليلة الماضية اظهرت ان
مرات الاتفاق بين المصلحتين تقل كثيرا عن مرات
التعارض بينهما .

المصلحة الوطنية ... استراتيجية تقوم اساسا على
القدرة الذاتية تمصر واستغلال عنصر الميزة النسبية
والتنافسية في معاملها مع العالم كله وليس من خلال
تكتل قليل الحيلة . وعلى اجراء تعاملات تجارية مع
الدول بصرف النظر عن موقعها الجغرافى او وضعها
القومى .

★ إذن لابد وان يتحرك مصر في طريق تحسين انتاجها
وتطويره واستغلال تميزها التنافسى في التصدير الى -
والاستيراد من - دول العالم بدون تمييز ... الولايات
المتحدة الامريكية ، اوروبا الغربية والشرقية اسرائيل ،
دول حوض البحر الابيض المتوسط ، دول جنوب شرق
اسيا .. الدول انغربية ..

★ الامر كله في يد مصر للقيام باصلاح اقتصادى شامل
يعود بالصناعة الى سابق عهدها غير عابئين باتفاقات في
المنطقة او ايقاف معونات ، او تخفيض دعم ... وهنا -
ودون اتصال من انهوية العربية - لابد من إعادة النظر
في المفهوم التقليدى الذى يستند على ان القومية العربية
او غيرها من انومييات هي المخرج لنا وان المساعدات
ستأتى الينا من اناشقاء ..

باختصار لابد من تطبيق « الفكر الاستراتيجى
الحديث » في مواجهة المتغيرات الجديدة في الواقع
المحيط بنا اقليميا وعالميا .. ويتطلب هذا الفكر دراسة
نقاط القوة والضعف في اقتصادنا وفي اقتصاديات الدول
الاخرى وكذلك تحليل الفرص والتحديات التى تنبع من
خارجنا (من البيئة المحيطة بنا) ثم التركيز على نقاط
القوة واستغلال الفرص المتاحة (ايا كان مصدرها)
وتلانى نقط الضعف ومواجهة التحديات والاهم تحويل
بعض هذه التحديات الى فرص تحقق لنا المكاسب

ويتطلب ذلك فكرا شجاعا متحررا لا يصنف الاطراف
الاخرى الى عدو وشقيق بل يصنف الدول التى تتعامل
معها على حسب درجة العائد الاقتصادى الناجم عن
العلاقات معها .

ان الاستراتيجية التى اناذى بها لتحرك مصر اقتصاديا
في مواجهة التحديات الحالية يمكن ان تتحقق من خلال
ثلاث مراحل زمنية وان كان الهدف او الرسالة في



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ١٩٩٢

مطويات بر برنامج خارجي لانتقاء صناعة الادواء

صناعة الادواء في مصر يحاصرها الخطر، والتحدييات متعددة اقتصادية، وتسويقية، وعلمية، وإدارية، والدكتور محمد رؤوف حامد - أستاذ علم الادوية بالهيئة القومية للبحوث الدوائية - يطالب ببرنامج عاجل لانتقاء صناعاءتنا الادوائية قبل أن تاكلها المخاطر.



المصدر: العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٨٢



بقلم:

د. محمد رؤوف حامد

كذلك بالنسبة للصناعة الدوائية في دول مثل الهند والصين والمكسيك كانت صناعاتنا الدوائية في وقت ما تماثلها أو تتفوق عليها بينما صرنا الآن نشكر من الشكرى قيام شركات هذه الدول بممارسة الاغراق Dumping في اسواقنا نحن.

إن هناك تحديات غاية في التعقيد والعمق موجودة أو قائمة في الطريق، تحديات مجسمة تماماً ستكون بمثابة الغريال الذي يفصل بين المستفيدين والخاسرين من إجراءات الجات، وهنا نكتفي بذكر البعض فقط من هذه التحديات:

- أولاً - تحديات تقنية علمية:
- التوصل إلى سواغات دوائية Excipients جديدة بصفات جودة خاصة جداً من شأنها رفع نوعي لمستوى جودة المستحضرات.
- بلوغ مواصفات التشغيل في المصانع بقية متنامية تؤثر على خصائص المواد الخام والمستحضرات المصنعة منها.
- التوصل إلى تخليق المادة الدوائية

للمستقبل القريب والمستقبل البعيد، وللعلم فإن جملة ما تستورده أقرب الأسواق لنا (سوق المصنعية) من الدواء المصري لا يتعدى ٨.٠٪ (ثمانية أعشار في المائة) من مواردها الدوائية.

وإذا كان من التيسر في الماضي أو الحاضر أن يكون لعلاقات أو شعارات

المحبة والاخوة العربية والأفريقية بين القيادات أثر يذكر بشأن الأسواق وتبادل السلع فيها فإن هذه الامكانية ستختفي في القريب للعاجل، وذلك لن يكون بسبب أي شائبة تختص بالاخوة والمحبة بين القيادات أو الشعوب، وإنما لأن هناك شرطة عالمية للتجارة الدولية أخذت في البروز اسمها «الجات» و«الجات» اختصاراً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الدولية والتي من شأنها إقامة نظام تجاري عالمي تنحصر فيه العلاقات التجارية بين الدول وفقاً لما يتقرر في مفاوضات دولية متعددة الأطراف. ومن المعروف عند المفكرين والاقتصاديين المستوعبين للمتغيرات العالمية أنه «لا رجعة عن تمرير التجارة الدولية» وتخطيا للتفاصيل فإن الجات ستؤثر - في تقديرى - على صناعة الدواء في مصر من خلال ثلاث آليات رئيسية:

- (١) المنافسة للأسواق.
 - (٢) الالتزام بالمواصفات المقبولة عالمياً.
 - (٣) حماية حقوق الملكية.
- فطبقاً لهذه الآليات سيكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً فقط لمن تكون منتجاته مطابقة للمواصفات العالمية طبقاً لمنافسة مفتوحة وليس لعلاقات ثنائية أو تكتلات تفضيلية بين الدول وذلك في إطار يمنع فيه قانوناً (طبقاً للجات) تقليد مستحضر أو عملية إنتاجية بعيداً عن حقوق الملكية الفكرية والتي ستكون بالنسبة للدواء (مادة خام أو مستحضر أو طريقة تصنيع) أكثر تكلفة وتعقيداً وأطول زمناً عما هي عليه الآن.
- وإذا كانت هذه الإجراءات ستكون مائعة تماماً لغير القادرين فإنها لن تكون

رغم أن صناعة الدواء للصناعة رائدة على المستوى الوطني في مصر إلا أنها لم - تلق في تقديرى - المستوى اللائق بها من الاهتمام «الاستراتيجي» في العقدين الأخيرين بحيث إن مسيرتها الحالية (في معظمها) ناتجة عن القصور الذاتي لتقدمها وازدهارها في الستينيات. وقد كان من معالم ذلك التخصير الاستراتيجي أن صناعة الدواء في مصر لم تطمح منذ فترة إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ إلى أكثر من تحقيق سياسة «من يده إلى فمه» بمعنى «مجرد الوفاء بالاستهلاك المحلي»، وكان ذلك خطأ استراتيجياً فادحاً بالنسبة لصناعة خطيرة تتطور سريعاً وتتلف تطورها تكلفة عالية جداً تتطلب أن يتجه الصانع فيها إلى الانتشار التسويقي خارج الحدود (بمعنى التصدير) وللأسف الشديد لم تتطرق هذه الصناعة إلى محاولات جادة للتصدير إلا منذ سنوات قليلة فقط.

وظللنا - ومازلنا - نفخر بانتاج ٨٠٪ أو أكثر من الاستهلاك المحلي ونسبنا أن ٨٥٪ من المواد الخام نستوردها من الخارج وأنه ليس لدينا القدرة على التطوير التكنولوجي الأصيل للعمليات الانتاجية أو المنتجات وأن قاعدة البحث الدوائي المصري لا تختص بالصناعة الدوائية وإنما تختص أساساً بترقية الأفراد في الجامعات ومراكز البحوث بأبحاث ليست أبداً موجهة لترقية حال الصناعة الدوائية الوطنية، واستمرت أفهامنا تترك شعارات الوفاء بـ ٨٠٪ أو ٩٠٪ من الاستهلاك المحلي ولم نفهم مغزى أن آيا من سويسرا أو اليابان أو إنجلترا أو إيطاليا أو السويد لا يشارك انتاجها الوطني بأكثر من ٤٠ - ٦٠٪ من الاستهلاك المحلي ذلك بينما لصناعاتها الدوائية أنصبة الأسد في أسواق القارات الخمس والمقلق الآن أن صناعة الدواء في مصر لم تستوعب بعد المتطلبات الاستراتيجية لتوجه التصدير تلك الاستيعاب المطلوب. إن فتح الأسواق فتحاً حقيقياً أمام الانتاج الوطني الخاص بصناعة سريعة التطور كالدواء يتطلب «تغييراً جذرياً منهجياً» يقرم على الفهم والتنسيق والتوافق بين شبكة الأبعاد الاقتصادية والتسويقية والعلمية والتكنولوجية لهذه الصناعة على مستويين، مستوى الأطر المحلية (المصانع والبحوث - الظروف المحلية) ومستوى استيعاب ومجاورة وتطويع المتغيرات العالمية والاقليمية بشأن صناعة الدواء وانعكاس هذه المتغيرات على



المصدر : العربي

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٩

للتشر و الخدمات الصحفية والمعلومات

وربما لا أكون مبالغاً إذا اعتقدت أن صناعة الدواء في مصر بحاجة إلى مشروع قومي يرعاه رئيس الجمهورية فهي تستحق ذلك لثلاثة أسباب:

- ١- لأنها رائدة بالنسبة لبقية الصناعات في مصر وامكاناتها الكامنة طيبة.
- ٢- لأن بها إمكانية لحداث استنهاض يلحقها بالتطورات العالمية. لكن هذه الامكانية مشروطة ببرنامج وطني يكون ابناً لروح أكتوبر ١٩٧٣.
- ٣- لأنه إن لم يحدث ذلك فمن المنظور العلمي نرى أن قصارى جهد الشركات المصرية في المستقبل سيكون في أعمال السمسرة والوكالة للشركات الأجنبية وإن تكون هناك صناعة حقيقية أو تصدير.
- ٤- أن القردى المرتقب لصناعة الدواء إذا استمر عدم استيعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية العالمية المتسارعة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع رهيب في أسعار الدواء بالنسبة للمواطن المصري في غضون السنوات القليلة القادمة (بحيث من المتوقع أن تكون الأسعار في حدود ٢٠ إلى أكثر من ٢٠٠ جنيه العبوة).

بالتسويق الدقيق Micro-marketing والذي يعتمد على تصميم وتوصيل الرسالة للتسويقية طبقاً للخصائص الفردية للفرد المستقبل (بكسر الباء) اعتماداً على المعلومات واستخدام الكمبيوتر. ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد قول عميد كلية هارفارد لإدارة الأعمال: «ستشهد السنوات القادمة نوعين من الشركات الدوائية: شركات تستخدم الكمبيوتر في التسويق وأخرى تواجه التقلصات». وبعد، أرى أن المتطلبات الاستراتيجية بخصوص تصدير الدواء تتطلب ما هو أكثر من مجرد نشاط ترويجي بالتلفون أو بوفد يسافر إلى بلد أو آخر، فرغم أن هذا التوجه بداية وأنه مطلوب، إلا أن سقف أثره منخفض للغاية وما أراه هو الحاجة إلى «برنامج عمل وطني بخصوص صناعة الدواء في مصر» ربما تكون معالمة الرئيسية كالتالي:

- قيام قطاع الأعمال الدوائي بإعادة تقييم إمكاناته ومساره في ضوء المتغيرات والتحديا، الدوائية العالمية اللشار إليها بحيث إن على هذا القطاع أن يحدد لنفسه مسيرة خاصة به ومتميزة في خصوصيتها عن المسيرة العامة لقطاع الأعمال.
- التوصل إلى تحالفات استراتيجية بين شركات صناعة الدواء في مصر (قطاع أعمال - خاص - استثماري) على أسس من الأليات والمتطلبات الاقتصادية والعلمية الجديدة.
- الحاجة إلى تفسير جلي واستراتيجي في اقتصاديات وإدارة وتخطيط وأنشطة بحوث وتطوير الدواء في مصر.

في أنقى تراكيبها الكيميائية الفعالة حيث إن العديد من الادوية لايزال - عالمياً - خليطاً من صورتين مختلفتين لمركب كيميائي واحد بينما إحدى الصورتين فقط هي الفعالة بوائيا وهي ظاهرة تسمى Chirality.

- ظاهرة الأتمتة في تصميم وابتكار الادوية.
- التوصل إلى ادوية جديدة من مصادر غير تقليدية مثل التكنولوجيا الحيوية.
- التجديد المستمر في الابتكارات الخاصة بأنظمة اتاحة الدواء في الجسم.
- ثانياً - تحديات اقتصادية استراتيجية: وتتمثل في التطوير والتغيير في أهداف شركات الدواء وفي أشكالها واستراتيجياتها التنافسية، ومن ذلك ما يعرف بالاستراتيجيات الموجهة أو المركزة Focused Strategies.
- والتحالفات الابتكارية Innovative Alliances والاستثمارات التشاركية الموقتة - Reversible Joint Ventures.
- ثالثاً - تحديات إدارية راقية: وأقصد بها التطورات الفضة في الإدارة الاستراتيجية للبحوث، بدءاً من مستوى المجموعة البحثية ووصولاً إلى مستوى البرامج البحثية متعددة أو عابرة الجنسيات Multi And/ Or Transnationals.
- رابعاً - تحديات تسويقية:

ويكفي هنا أن نشير إلى النمو التقني للتسويق الدوائي بحيث وصلت تكتيكاته في أوائل التسعينيات إلى ما يعرف



في ندوة الجمعية العلمية للإدارة:

الجات حققت ميزات تصديرية لمصر في أسواق الدول المتقدمة

كتب - ياسر صبحي:

أكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي أن انخفاض التعريفة الجمركية والذي تضرر في

جولة أوروبية في اتفاقية الجات له آثار ايجابية على الاقتصاد المصري لأن في عصر التجمعات الإقليمية يصبح يصعب على دولة كـمصر دخول هذه الأسواق وجاءت هذه الاتفاقية لتفرض عليها تحرير أسواقها وفتحها لجميع الدول الاعضاء . وذكر وزير الاقتصاد السابق أن أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل في تخفيض التعريفة الجمركية بين

الدول الاعضاء وتستفيد مصر من ذلك كثيرا حيث أن ٤٠٪ من صادراتها موجه نحو المجموعة الأوروبية و١٨٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق خاصة أن الاتفاقية تلزم الدول والمقدمة بتخفيض التعريفة الجمركية إلى الثلث وهو إنجاز لم تكن مصر بقادرة على تحقيقه من خلال المفاوضات الثنائية مع تلك الدول المتقدمة.



المصدر : الملاح

٢٢ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكش تستضيف في ١٢ نيسان المقبل المؤتمر العالمي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة

□ الرباط -
من محمد الشرقي:

■ تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة المؤتمر العالمي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) الذي ستشارك فيها ١١٧ دولة إضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية الدولية المعنية.

وتتوقع الحكومة المغربية التي انشأت لجنة خاصة للتحضير ان يشارك عدد من رؤساء الدول أو الحكومات أو من ينوب عنهم في المؤتمر.

وقالت مصادر مغربية لـ «الحياة» ان دعوة رسمية وجهت الى الرئيس الاميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني موريهيرو جوسوكاوا والمستشار الألماني هلموت كول ورئيس الوزراء البريطاني جون ميجور والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران ورئيس الوزراء اندوار بلادور، وغيرهم.

وتشير المصادر الى انها خصصت ٦٠ فندقاً لاستضافة الوفود والصحافيين الذين سيغطون أعمال المؤتمر الذي سيعقد بين ١٢ و ١٥ نيسان (ابريل) المقبل. كما خصصت الحكومة المغربية عشرات الفلل الفاخرة وبعض القصور لاستضافة رؤساء الدول أو الحكومات الأجنبية. وتتوقع مراكش ان يزورها ما بين ٨ و ١٢ ألف شخص بمناسبة انعقاد مؤتمر «غات».

ونذكرت المصادر أن الملك الحسن

الثاني سيرأس جانباً من أعمال المؤتمر الذي سيعتقد عنه اعلان انشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون مفتوحة أمام الدول الموقعة على الاتفاقية العامة.

وقال بيتر سذرلاند المدير العام لـ «غات» ان المنظمة العالمية للتجارة ستشهد النور بداية السنة المقبلة «ستضم الدول الموقعة على اتفاقية اورغواي».

من جهة ثانية اشارت مصادر فرنسية الى ان الحكومة الفرنسية ستطرح في المؤتمر اقتراحاً بدمج موضوع العمال في صلاحيات «غات» واعتبرت الجهات الفرنسية التي تسعى للحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من الدول لاقتراحها بمنع دول في العالم الثالث تلجأ الى تشغيل

الأطفال والمساجين والنساء في مجالات الإنتاج مما يجعل منتوجاتها أكثر تنافسية في السوق الدولية لكن بطرق غير عادلة ، وتتهم باريس صراحة دول في جنوب شرق آسيا بتحقيق ميزة تنافسية باستغلال الأطفال والمسجونين في إنتاج سلع رخيصة التكلفة منافسة للصناعات الأوروبية المكلفة.

وتطالب فرنسا الدول الأعضاء في «غات» باحترام حقوق وحرية النقابات.

ويبدو ان هذا الموضوع سيثير جدلاً بين الدول الأعضاء التي تعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

وترى أجهزة «غات» في الوقت الراهن ان موضوع حقوق العمال

وعلاقتهم بالإنتاج والمنافسة التجارية قد يكون من اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون لها صلاحيات جزائية ضد الدول التي لا تحترم تعهداتها في مجال الالتزامات الدولية.

وتعتبر أجهزة «غات» ان الوصول الى صيغة توفيقية من شأنه دعم التجارة والمبادلات بين الدول به يسمح بانتعاش التجارة الدولية بنحو ٣٣٠ بليون دولار قد تساهم في حل جزء من مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول الصناعية بشكل مقلق بعد فشل مؤتمر بيترويت في الولايات المتحدة للدول الصناعية في ايجاد حل متفق عليه على خفض البطالة (٣٠ مليون شخص) وتوقيف فرض عمل اضافية.



الملاح

المصدر :

٢٣ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس غات يعارض ربط مستويات العمالة بالتجارة العالمية

والخدمات بهدف إعطاء دفعة قوية للاقتصاد العالمي. وأبلغ سذرلاند النادي الكندي في تورونتو أن المقاومة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في الدول المتقدمة «على أساس نظريات مشكوك فيها عن التهديد الذي تشكله الأيدي العاملة الرخيصة ستؤدي إلى ترويض مجتمعاتنا اقتصادياً بسرعة أكبر». وأضاف أن هذا الموقف لن يفعل شيئاً لإنعاش اقتصادات الدول المتقدمة وإيجاد وظائف جديدة فيها. وتقول بعض نقابات العمال والمنظرون التجاريون إن البضائع من الدول النامية يجب أن تخضع لرسوم جمركية خاصة للتعويض عن كلفتها الرخيصة نتيجة مستويات العمالة المتدنية. ولحقت الولايات المتحدة إلى أنها قد تثير هذه المسألة في المغرب الشهر المقبل عندما يجتمع وزراء خارجية وتجارة دول «غات» للتوقيع الرسمي على الاتفاق النهائي لجولة أورغواي.

■ جنيف - رويتر - حذر المدير العام لـ «غات» بيتر سذرلاند أول من أمس من أن أي خطوة من جانب القوى الكبرى للحد من التجارة مع الدول النامية التي تعاني من تدني مستويات العمالة فيها ستعكس سلباً على العمال في الدول المتقدمة والنامية على السواء. ودعا الدول المتقدمة، في كلمة ألقاها في تورونتو، إلى فتح أسواقها أمام منتجات الاقتصادات الناشئة للمساعدة على تدعيم إصلاحات السوق. ومن المقرر أن يصبح سذرلاند رئيس «منظمة التجارة العالمية» التي ستخرج إلى حيز الوجود السنة المقبلة خلفاً للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات). ويموجب الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أورغواي لتحرير التجارة العالمية تحت رعاية «غات» العام الماضي وأُنقذت ١١٨ دولة شاركت في الجولة على تحرير تجارة البضائع



المصدر : **المدينة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٤

نحن والجات

منذ أيام طالعتنا الصحف بخبر لا يخلو من دلالات مهمة ينبغي ألا نتجاهلها . يقول الخير ان الحكومة الاسرائيلية في سبيلها إلى الاعلان عن قرارات مهمة لدعم الشركات الاسرائيلية . أول هذه الاجراءات انه في حالة لجراء منافسة بين الشركات للقيام بتوريدات أو انشاءات لحساب الحكومة أو القطاع العام ، فإنه ينبغي قبول العرض المقدم من الشركات الاسرائيلية إذا كان يزيد عن العروض الاجنبية بنسبة لا تزيد عن ١٥٪ . وفي حالة ترسية العطاء على شركة أجنبية فإنها تلتزم بانفاق ٣٥٪ من قيمة العرض في اسرائيل .. سواء عن طريق مقاولي الباطن أو شراء معدات مصنوعة في اسرائيل أو استخدام عمال من اسرائيل وهكذا .

ومغزى مثل هذا الخبر واضح تماما وهو ان التوقيع على اتفاق الجات الاخير لم يكن حائلا دون انجاز الحكومة الاسرائيلية القرارات المتعلقة بدعم الشركات الاسرائيلية في المنافسة مع الشركات الاجنبية .

وإذا كانت اسرائيل قد فعلت ذلك فإنها ليست بأحوج منا نحن العرب إلى سلوك مماثل يحد من تسرب العملات الصعبة إلى شركات المقاولات الاجنبية وينشط الجهاز الانتاجي في الداخل . ولمصر تجارب ناجحة في هذا الصدد يتعين الاستفادة منها .

ونلاحظ ان اسرائيل تصدر قرارا كهذا بينما معظم الشركات الاجنبية التي تتقدم بعروض داخلها غالبا ماتكون شركات يهودية .

عربي أصيل

تضمنت اتفاقية الجات التي تهدف الى تحرير التجارة العالمية مجموعة من الاحكام اثار مخاوف الدوائر الاقتصادية في المجتمعات الاسلامية ويرى الخبراء والمختصون ان هذه الاتفاقية ترسخ احتكار الدول المتقدمة للرقى والتقدم وتحطم اية فرصة امام الشعوب المتخلفة في الخروج من بوتقة الفقر.

وهنا يثور سؤال هام كيف يمكن للمجتمعات الاسلامية اعادة ترتيب بيتها من الداخل واجراء التغييرات الضرورية لمواجهة هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية بما يحفظ لها هويتها ومنهجها العقائدي ويحقق مصالح ابنائها.

وما هو دور الفكر الاسلامي الاقتصادي في تحفيز الدول الاسلامية لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟

الفكر الاسلامي كيف يحفز الدول الاسلامية على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؟

■ كيف يمكن ان نعيد ترتيب بيتنا من الداخل واجراء التغييرات الضرورية لمواجهة هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية بما يحفظ لنا هويتنا ومنهجنا العقائدي ويحقق مصالح المجتمعات الاسلامية؟

■ حتى ينسني لنا ذلك مع تلافي الاضرار التي قد تحدث مع بدء سريان العمل باتفاقية الجات يتعين على المجتمعات الاسلامية سرعة العمل على رفع معدلات انتاجها كما وكيفا.

■ ولكن ما هي المعوقات التي قد تحول دون تحقيق هذا المطلب الجوهري والضروري لمجتمعاتنا الاسلامية؟

■ تعاني غالبية المجتمعات الاسلامية من مشكلة محدودية الموارد الانتاجية سواء كانت موارد طبيعية او موارد بشرية او طاقات انتاجية رأسمالية او المهارات الادارية والتنظيمية او الفنون الانتاجية المستخدمة فمع بقاء الانبياء الاخرى على حالها فان محدودية احد



د. عبد الحميد الغزالي

او بعض اوكل هذه الموارد الانتاجية في الكم او في الكيف او في كليهما تعد سببا من الاسباب الرئيسية لوجود مشكلة الانخفاض النسبي في النشاط الاقتصادي وعلاوة على ذلك فالموارد الانتاجية رغم محدوبيتها يتم استخدامها استخداما خاطئا

■ ولكن ما الذي يطرحه المنهج الاسلامي في هذا المجال للتغلب على تلك المعوقات ومواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية بما فيها حرية التجارة الدولية؟

■ من المسلم به ان الانسان هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وهنا يأتي

تلك القضية كانت موضوع الحوار الذي دار مع د. عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد الاسلامي ومدير المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بجدة، والذي اكد في بداية المناقشة ان التغيير هو سنة من سنن الحياة وناموس من نواميس الكون والتغيير المقصود والمطلوب على كافة المستويات من الفرد وحتى المجتمع هو التغيير نحو حياة افضل وحياة اى مجتمع تحكم حركتها مجموعة من الثوابت وتضبطه ايقاع تغييرها مجموعة من المتغيرات فالثوابت تعد بمثابة الاصول او الجذور والمتغيرات بمثابة الفروع او التفصيلات التي تتشكل بفعل ظروف المكان والزمان ويحكم على حركة حياة اى مجتمع بانها متقدمة او متخلفة بمدى قدرتها من خلال ثوابتها الضابطة ومتغيراتها الدافعة على التكيف المناسب مع المستجدات الواقعة في حياة المجتمع.

■ ولكن ما هي اهم هذه المستجدات التي يتعين علينا التكيف معها؟

■ نحن نعيش في هذه الايام طوفان التغيير وبركان التحول الى القطاع الخاص والتكامل او التوحيد الوضعي للفكر والسلوك وازالة جدران الانعزاج نحو الفطرة الانسانية نرائعها او واقعا في محاولة وضعية لمعالجة الاختلالات والاختناقات والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة اقتصاديا واجتماعيا وسلوكيا

■ ما الجديد الذي تهدف اليه هذه الحركة؟

■ هذه الحركة لا تهدف فقط الى بيع وحدات القطاع العام بل والمنافع العامة والمرافق الاساسية ونقل ادارة بعض هذه الوحدات الى القطاع الخاص مع بقاء الملكية في يد الدولة بما يحقق رفع كفاءة الاداء من خلال قوى السوق والحافز الفردي محدودة دور الدولة في الخدمات العامة ومشروعات البنية الاساسية والصناعات الاستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وكل ذلك من اجل التغيير نحو الافضل حتى يول الكتلة الشرقية تقوم الآن على تحقيق هذه الصيغة الاقتصادية الوضعية فاعالم كله يتغير - وضعا - في محاولة لصياغة نظام يتجه نحو الفطرة الانسانية ومن اهم وسائله هي اتفاقية الجات.



الإسلام كدين وتظام حياة لمحدد تحديدا دقيقا
مركز الإنسان وغايته في هذه الحياة فالإنسان
وفقا للمنهج الرباني هو أهم وأسمى ما في
الوجود ومن ثم هو بحق الوسيلة الرئيسية لأية
عملية إنتاجية . والإنسان في ذات الوقت غاية
العملية الإنتاجية لكي يستطيع القيام بتبعية
العبادة التي تشمل جميع أعمال الإنسان وعلى
رأسها إعمار الأرض وفقا لشرع الله وعليه
تنحصر عملية التنمية وفقا لهذا المنهج
بالاستمرارية المستمرة من استمرارية الإنسان في
عبادة الخالق تبارك وتعالى : «وما خلقت الجن
والإنس إلا ليعبدون» واتساقا مع مقتضى العبادة
ومفهومها الإسلامي الشامل وانسجاما مع رسالة
الإنسان في إعمار الأرض والسعي في طلب الرزق
فقد عائله الخالق سبحانه وتعالى بالجهاد في
سبيله : «وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من
فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله» ما
هي السمات التي يتعين أن تتسم بها آليات
التعامل التجاري من منظور الاقتصاد الإسلامي ؟
■ يجب أن تقوم تلك الآليات على أساس
المنافسة التعاونية التي تدفع عمليا إلى العمل في
التعامل ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وتحسين
نوعية المنتجات من خلال المفاوضات الملائمة
العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة وفي
جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح
والرقابة والتوجيه وليس على أساس منافسة
قطع الرقاب كما هو في النظام الرأسمالي فاليات
حركة التجارة لابد أن تقوم على معايير القيمة
العادلة التي تتحقق بتفاعل قوى السوق من
خلال ميكانيكية الأسعار.



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ من ١٩٩٤

جنودها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي ونمور شرق آسيا

بعد الجات : هل تصبح التقنيات العالية مسرح حروب التجارة المقبلة؟

وسط موجة التفاؤل التي سادت اوساط الاعمال والحكومات حول مستقبل تحرير التجارة

الدولية، بعد التوصل في اواخر العام الماضي

الى اتفاق دورة «الجات» الثامنة، ستوقع الدول الداخلة فيها في مراكش الشهر المقبل بنود

الاتفاقية، التي جاءت بعد سبع سنوات من

المفاوضات المحمومة. لكن هل سيدفع الاتفاق العالم فعلاً نحو التجارة الحرة والمنافسة المتكافئة؟

يرى البعض ان مع الاتفاق او بدونه ستكون

اسواق المنتجات عالية التقنية مسرحاً للحروب التجارية المقبلة خاصة بين اللاعبين الكبار في

العالم الصناعي.

التنمية البشرية تعرض اليوم كتاباً لاستاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا تتناول

فيه دوافع واحتمالات متطلبات ونتائج هذه

الحروب، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة، وتقترح فيه توجهات محددة لضمان انتصار

العلاقات الاقتصادية والسياسي الأميركي.



المصدر : الشرق الأوسط

٢٥ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن: من عاطف سلطان

عشر كتاب

طالعنا المتفائلون منذ اتفاق «الجات» الأخير في أواخر العام الماضي بأن «تحرير» التجارة الدولية في السلع والخدمات أصبح الآن بعد سبع سنوات من المفاوضات المحمومة «امراً واقعاً». وحتى قبل ذلك، في أعقاب انهيار الامبراطورية السوفياتية، قيل أننا نعيش الآن تحت مظلة «النظام العالمي الجديد» الذي يوقر «الانفتاح» السياسي والاقتصادي والمساواة لصغار وكبار الدول على السواء.

لكن ماذا عن «الحروب التجارية» التي اندلعت قبل وبعد اتفاق «الجات» بما فيها «الحرب» التي تهدد الولايات المتحدة الآن بشنها ضد اليابان بسبب تصاعد فائض تجارة العملاق الآسيوي مع العملاق الأميركي؟ وماذا عن القيود الصارمة التي تفرضها الدول الصناعية الكبيرة على صادراتها لكبار وصغار الدول من منتجات وخدمات التقنيات عالية التطور حتى خارج المجال العسكري، الذي عادة يخضع لقيود قد يكون لها ما يبررها.

في هذا الكتاب المعنون «من يضرب من؟ صراع تجارة الصناعات عالية التقنية»، تقدم لنا لورا تايسون، استاذة الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا (بيركلي) الأميركية دراسة مفصلة لطفية ومستقبل هذا الصراع وتحاول فيه الاجابة عن اسئلة مهمة حول السياسات الأميركية المحلية والخارجية اللازمة لتدعيم هذه الصناعات والاجراءات الدولية القادرة على احتواء الصراع بين الولايات المتحدة والدول الاخرى في تجارتها ومدى «ملاحية» التمييز بين «التجارة الحرة» و«التجارة المنظمة» في عصر التقنيات شديدة التطور والمنتجات التي «تعتمد» الدول الصناعية الكبيرة ترويجها أو تقييدها.

يتناول الكتاب، الواقع في 324 صفحة من القطع الكبير، في اجزائه السبعة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الصراع على تجارة المنتجات عالية التقنية خاصة مع اليابان وأوروبا الغربية والمنافسة بينهما في تطويرها وتأثيرها على مستويات الرفاهة في المجتمعات الصناعية ومعطيات صناعات الكهرونية متطورة بعينها مثل اشياء المحولات ومداخل الهواتف المحمولة والطائرات واستهداف اسواقها والاعانات التي تقدم لها والتهديدات الاستراتيجية التي تواجهها.

مثل معظم الصراعات التجارية والصناعية، فالصراع على التقنيات المتطورة هو أيضاً متعدد الأبعاد ولا يقتصر فقط على المنافسة في السياق نحو حيادية وتطوير التقنيات للتميز، وإنما يمتد إلى احتكارها والحفاظ على أسرارها وحظرها على الآخرين لأسباب سياسية أو اقتصادية أو حتى تجارية محضة. كما أن الصراع الذي يهيمن عليه اللاعبون الكبار في العالم الصناعي

على طرفي الأطلسي واليابان وإلى حد أقل روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية (السابقة) لا يخلو من لاعبين صغار على المستوى الاقليمي على الأقل من بينهم بعض الدول الصاعدة في جنوب شرق آسيا مثل الصين وكوريا الجنوبية. على نقض الشائع يرجع الصراع على التقنيات المتطورة إلى أكثر من نصف قرن ويقف المؤرخون على اعتبار الحرب العالمية الثانية كنقطة بدايته بمفهومه الحالي، والتي في خضمها اشتد التنافس بين ألمانيا وبريطانيا وفي وقت لاحق الولايات المتحدة على مبتكرات المعدات الحربية خاصة الطائرات والتي كانت في بداية عهدها للمحافظة على عناصر التفوق والمفاجأة ومما بالطبع أهم مؤهلات النصر في أي حرب.

لكن فور انتهاء الحرب صعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (السابق) وحدهما إلى مرتبة القوى العظمى بعد أن كان ذلك مقصوراً على بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا القيصرية. لكن رغم تحالفهما أمام الخصم الألماني في سنوات الحرب انتهى المطاف بالقوتين العظميين الجديتين إلى «العداوة» القائمة على مقررات ايدولوجية وعسكرية وتقنية كلها تصب في محاولات الهيمنة على العالم الخارجي وتعظيم النفوذ السياسي والاقتصادي وغيرهما.

في خضم هذه «العداوة» التي تحولت بسرعة إلى «الحرب الباردة» التي دامت نحو نصف قرن تركزت السياسة الأميركية على محاولات «احتواء» الاتحاد السوفياتي (السابق) بطرق عديدة كان منها «حجب» تقنيات صناعات



المصدر : المشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٤

الفضاء والطيران والالكترونيات العسكرية والتجارية وحتى العلمية المتقدمة عنه من خلال حظر صادراتها اليه سواء بالاشكال المباشرة او من خلال اعادة تصديرها من قبل اطراف ثالثة. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فجأة وتحول الاعداء القدامى الى اصدقاء او على الاقل «اصدقاء» بقيت بعض معطيات الحروب الباردة بما فيها حجب بعض التقنيات المتطورة قائمة بين الطرفين خاصة بعد كشف وكالة المخابرات الاميركية قبل ستة اسابيع فقط لقيام واحد من كبار مسؤوليها (ليريش ايمز) بالتجسس لسنوات طويلة لحساب الاتحاد السوفياتي (السابق) وروسيا الحالية.

لكن كما يقول الكتاب امتد السباق نحو التقنيات المتطورة بما فيه القيود المفروضة على صادراتها منذ الستينات الى خارج نطاق القوى العظمى ليشمل العملاق الياباني واوروبا الغربية وحتى بعض النور الاسيوية الصاعدة التي شهدت الصناعات والتقنيات الالكترونية المتقدمة فيها تطورا متسارعا، مما ادى الى هيمنتها على بعض اسواقها خاصة في منتجات المكونات الالكترونية الداخلة في عدد هائل من معدات المصانع والاجهزة المنزلية واجهزة الكمبيوتر والسيارات والطائرات والعديد من المنتجات الاخرى بما فيها حتى بعض السلع الاستهلاكية. لكن رغم تطور النور الاسيوية فما زال ثلاثي الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان، يسيطر على نحو ثلاثة ارباع سوق

منتجات التقنيات العالية العالمية.

هذا يقول الكتاب انه نظرا لأن

هذا الثلاثي هو «ثلاثي عمالقة

الاقتصاد العالمي» فليس من

المستبعد «تصاعد مخاطر

الصراع» على تجارة التقنيات

المتطورة بين اطرافه خاصة في

منتجات التقنيات العالية مثل اشباه

المحولات والطائرات التي تشتد

المنافسة في صناعاتها كما تبين بشكل جلي

خلال مفاوضات «الجات» الاخيرة التي كانت قنهار

بسبب الخلافات الحادة بين الاتحاد الاوروبي (المجموعة الأوروبية)

والولايات المتحدة على وجه الخصوص حول تجارة صناعات الطائرات

والمنتجات الصوتية والمرئية الالكترونية.

لكن اوجه الصراع بين الولايات المتحدة والعملاقين الياباني والاوروبي

تتضمن تحديات مختلفة. ففي اليابان مثلا تواجه الولايات المتحدة صعوبة اختراق

اسواقها سواء من خلال المصنوعات او الاستثمار المباشر في صناعاتها بسبب

«القيود المتأصلة في هيكل الرأسمالية اليابانية الفريدة» والذي يقاوم «الحلول

المبسطة» مما دفع اليابان الى منافسة الولايات المتحدة «وجهها لوجه» في اسواق

عدة منتجات «حساسة» بشكل ادى الى تصاعد المطالب في الولايات المتحدة حول

ضرورة اللجوء الى اساليب «لي الاثراج» تجاه اليابان لجلبها الى حلبة «انماط

التعاملات الاميركية» والتي لا تستبعد التهديد كما هو حادث الآن بفرض عقوبات

تجارية عليها.

اما في اوروبا الغربية فيتمحور صراع الولايات المتحدة معها حول القيود

الحماائية الضريبية والتفضيلية خاصة حول المشتريات الحكومية أكثر منه حول

«خلافات هيكلية» كما هو الحال بالنسبة لليابان وان كانت هذه القيود تصب في

النهاية ايضا في قضية «فتح الاسواق». وهنا يقول الكتاب ان قيام «السوق

الاوربية الموحدة» منذ مطلع العام الماضي ادى الى تقجير «خلافات ساخنة» مع

الولايات المتحدة حول القيود المحتمل فرضها من قبل السوق الموحدة على المنتجات

الاميركية خاصة في ظل التوجهات الممانرة في عام 1992 من مفوضية الاتحاد

الاوربي التي تضع الشركات غير الاوروبية في موقف «المنافس الضعيف» اذا كان

أكثر من نصف منتجاتها نابعا من دول غير مرتبطة باتفاقيات قائمة فعلا معها حول

«فتح الاسواق».

يقول الكتاب ان الولايات المتحدة ستواجه تحديات كبيرة في سياسات

صناعاتها العسكرية بسبب انتهاء الحرب الباردة بأشكال تستدعي إعادة ترتيب



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١٢ - ١٩٩١

حواجز ومؤسعات هذه الصناعات في ظل «الحقائق الجديدة» في المنافسة الدولية في أسواقها والتي أوجدتها عهد ما بعد الحرب الباردة. وهنا يقول أنه إذا لم تنتبه الإدارة الأميركية إلى ذلك فسوف يكون هناك «خطر حقيقي» يهدد بتخثر التزاماتها السابقة نحو المحافظة على قاعدة صناعية عسكرية عالية التقنية تماما كما تبخرت الحرب الباردة نفسها، ولتحقيق ذلك يتوجب عليها «كخطوة أولى وشديدة الحساسية» أن تطور «الآليات المؤسسية» القادرة على للتقييم والمتابعة المستمرة لصناعات التقنيات العالية حول العالم خاصة في ظل تصاعد سياسات «استهداف» الأسواق من قبل منافسيها.

في هذا السياق يقول الكتاب أنه حتى في حالة تطبيق بنود اتفاقية «الجات» التي ستوقع عليها 117 دولة من بينها سبع دول عربية في مراكش في 12 أبريل (نيسان) المقبل، فسيكون هناك الكثير من الجهود المطلوبة لترسيم القواعد البقية والملتزمة لكافة الأطراف خاصة حول حقوق الملكية الفكرية للصناعات متطورة التقنية ومكافحة الاغراق وطرق اختبار وتوثيق المنتجات والمواصفات الفنية لها وأساليب المنافسة في أسواقها والاستثمار في صناعاتها. وهنا يقول أن انتهاء التهديد العسكري للولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفييتي (السابق) يوفر فرصة فريدة للإدارة الأميركية لإعادة النظر في أولوياتها وفي تحويل مواردها بعيدا عن تصدييات الماضي العسكرية ونحو التحديات الاقتصادية المستقبلية.



المصدر: الصحافة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٤

المستشار الاقتصادي للاتحاد الأوربي: الحكومة

تغرقل التصدير

نسيج مصري لكن مصلحتي الجمارك والضرائب رفضت اعطاء الشركة معلومات عن المواد الخام الاولى وهي ضرورية لكي تسمح الحكومة الالمانية باستيراد النسيج وحول اثر الجات على الاقتصاد المصري قال: لو استمر الوضع الحالي للاقتصاد في مصر سيكون الأثر سلبيا بسبب الخلل في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات ونصح بوضع خطة اقتصادية لتنمية الصادرات لحل المشكلة

كتبت: نجوى طنطاوى
انتقد دانيال بيوجلاريس المستشار الاقتصادي للاتحاد الأوربي بالقاهرة في تصريح خاص للحقيقة القيود التي تضعها الحكومة المصرية امام المستوردين مما يؤثر على الصادرات المصرية وضرب مثالا بمشكلة اقتصادية يقوم بدور الوساطة لحلها وقال: ان احدى الشركات الالمانية ارادت استيراد

آخر كلام : الصادرات المصرية من التنمية

من البنك

كتب هاني خيرى :

أكد خبراء الاقتصاد أن أهم انعكاسات اتفاقية الجات على مصر يتمثل في تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء وسوف تستفيد مصر كثيرا حيث أن ٤٠ ٪ من صادراتها يوجه نحو المجموعة الأوروبية و ١٨ ٪ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يزيد من الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق .

ويرى الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق أن الصادرات المصرية ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ وذلك بعد أن وصل عدد الدول المشتركة في الاتفاقية إلى ١١٩ دولة .. ويطلب بضرورة دراسة تلك الاتفاقية جيدا والعمل على فتح أسواق الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية مع ضرورة حماية الأسواق المحلية من سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبع في ظل تحرير التجارة .

وأكد الدكتور يسرى مصطفى أن السوق الإفريقي مهم جدا لمصر خلال المرحلة القادمة لذا يجب العمل على زيادة حجم التبادل التجارى مع الدول الإفريقية والإهتمام بخطوط الملاحة البحرية لأنها الأقل تكلفة في مجال النقل .

ويضيف الدكتور أحمد الشاطر بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى أن انضمام مصر لتلك الاتفاقية يعمل على تنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية وتمتعها بالإعفاءات الجمركية المقررة بالاتفاقية والمزايا الأخرى مثل تسهيل تسيير وسائل النقل البرى بين الدول والإفادة من المنطقة النقدية المشتركة .

وطالب الدكتور أحمد بضرورة عقد الصفقات المتكافئة مع تلك الدول نظرا للقيود الموجودة على عمليات تمويل التجارة والتي أثرت على حجم التجارة في أفريقيا وبسببها قام بنك

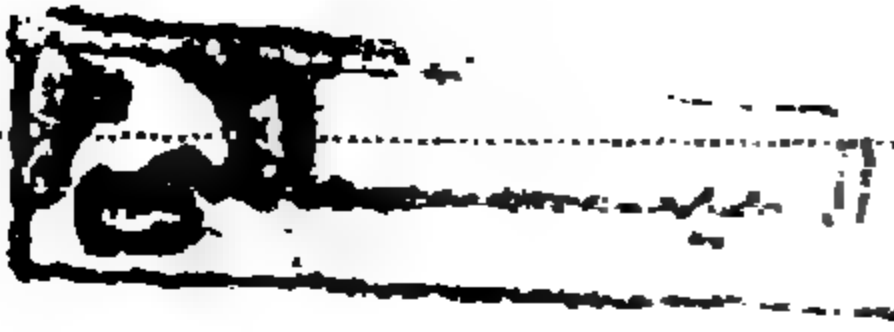
التنمية الإفريقي باقتراح مشروع بنك إفريقيا للتصدير والاستيراد بلغت حصة مصر فيه ١٠٧ ملايين دولار . ويهدف هذا البنك إلى تمويل قصير الأجل للصادرات وتشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل التصدير .

وأكد أن حجم التجارة الخارجية المصرية مع إفريقيا لعام ١٩٩١ بلغت ١,١٢٢ مليار جنيه . وهو ما يعادل ٢ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية المصرية يخص الدول الإفريقية غير العربية منها ٢٨٥,٨ مليون جنيه أى ما يعادل ٢٤,٤ ٪ من إجمالى التجارة الخارجية المصرية الإفريقية .

في حين بلغ إجمالى الواردات المصرية من الدول الإفريقية نحو ٦٦٨ مليون جنيه وبلغت الصادرات ٤٥٤,٥ مليون جنيه الأمر الذى يعكس ضرورة الإهتمام بهذا السوق . خاصة وامكانيات التبادل التجارى تتزايد . في المرحلة القادمة

حيث أن السوق أصبح يتسع لأكثر من ٦٠٠ مليون نسمة .

ويشير محمد مجدى جابر بالعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة أن اتفاقية الجات من الإتفاقيات الهامة حيث يعد هذا التكتل من أحدث التكتلات على الساحة الدولية



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ مارس ١٩٩٤

في مواجهه تكتل أوروبا الموحدة والدول
السبع الصناعية وبموجب تلك
الاتفاقية سيتم اقامة منطقة حرة
للتجارة العالمية .

ويضيف بأن الإتفاقية سوف تتيح
الفرصة لزيادة الصادرات الزراعية
المصرية . خاصة بعد أن وصلت قيمة
الواردات الزراعية المصرية من
أمريكا ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩١
بعد أن كانت ٢,٣ مليار دولار
عام ١٩٩٠ في حين وصلت
الصادرات المصرية للولايات المتحدة
٢٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٠
انخفضت الى ٢٢٠ مليون دولار
عام ١٩٩١ .



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٤/٤/٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانزعاج من الجات ... لامبرر له !

□ حوار : ربيع عبد الله

وزير الاقتصاد المصرى السابق: في ظل الاتفاقية ستزيد صادراتنا ونتقدم اقتصاديا

خلافًا لما اكدته غالبية البلدان النامية من الآثار السلبية المتوقعة «للجات» على اقتصاداتها وكما اكد وزير الخارجية المصرى عمرو موسى من ان الجات لا تهتم كثيرا بحقوق ومصالح الدول النامية.. خلافا لكل ذلك فان د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد المصرى السابق يؤكد ان الجات سوف تحقق مزايا ومنافع مؤكدة لبلدان العالم الثالث ومن بينها مصر.

وخلال الندوة التى عقدها نادى الادارة فى الاسبوع الماضى اكد الوزير المصرى ان الصادرات ستزيد والمنتجات سيتم تجويدها والاسواق الخارجية سيتم فتحها امام البضائع المصرية بشرط ان نستعد لها جيدا

قال الوزير ان من مصلحة الدول النامية «ومنها مصر» ان يتم تخفيض الرسوم الجمركية بين دول المنظمة «الجات» التى تضم أكثر من ١١ دولة عضوا.. اذ لا توجد دولة من مصلحتها الانغلاق على نفسها.. علاوة على ذلك اضاف د. يسرى مصطفى- فإن الاطار المتعدد الأطراف للمفاوضات افضل كثيرا للدول الصغيرة «النامية» من الاطار الثنائى ذلك انه سيجنبها الخضوع لأية ضغوط من جانب الدول الكبرى !! ووضح حتمية ان يؤخذ فى الاعتبار طبيعة العمل بالجات حيث الهدف من المفاوضات انجاز اتفاقيات متعددة من شأنها تحقيق منافع للدول الأطراف بها تقابلها التزامات عديدة - بالاضافة إلى أن أسلوب العمل بها خاصة فى مجالات تحرير السلع والخدمات يتم بصورة ثنائية بين كل دولتين.. وعندما يتحقق الاتفاق بينهما يتم تعميمه على جميع الدول حيث كل منها تراعى مصالحها بما تختلف من دولة لأخرى وفقا لنشاطها الاقتصادى وصادراتها ومدى اعتمادها على العالم الخارجى

وقال د. يسرى مصطفى انه بعكس مايرى البعض فإن المفاوضات التى تخللت الجات خلال السنوات الماضية لم تتجاهل مصالح الدول النامية- وقد استطاعت الأخيرة فرض وجهة نظرها تجاه عدد من القضايا والجوانب التى تناولتها المفاوضات .. وبالتالي فإن هذه الدول وبينها مصر لم تكن غائبة بل كانت حاضرة ..! فقد طرحنا موضوع الزراعة وحشدت ارادة الدول النامية خلفها بحيث انتهت المفاوضات فى هذا الشق - تحرير الزراعة - إلى فرض وجهة نظرها وقبلت بها الدول المتقدمة.. والتى تمثلت فى حتمية تعويض الدول المستوردة للسلع الزراعية

خلال فترة التحرير عن التكلفة الزائدة من جراء إلغاء الدعم.. والتى تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار.. وساق الوزير مثالا آخر.. حول فرض الدول النامية لرؤيتها.. فخلال مفاوضات تقدمت الولايات المتحدة وكندا بقائمة لتحرير جميع الخدمات.. كانت بمثابة قائمة سلبية الا ان مصر تقدمت بقائمة موجبة طلبت فيها تحرير بعض الخدمات فقط دون الكل وانتهت المفاوضات إلى قبول القائمة المصرية ورفض الأخرى..!

واكد د. يسرى مصطفى ان تمسك الدول النامية بتعويضها عن خسائرها من جراء تحرير السلع الزراعية وبعض الخدمات سيحقق لها مزايا من بينها القدرة على المنافسة.. علاوة على ان المنتجين المحليين ستزداد قدرتهم على الانتاج وزيادة التصدير.. أشار الوزير أيضا إلى ان الدول النامية وعلى رأسها مصر سوف تستفيد بدرجة كبيرة من اتفاقية السلع والخدمات الادبية والفنية باعتبارها تحتل مكانة ملموسة فى تصدير هذه المنتجات.. كما ان الاتفاقية

ستحفظ لها حقوقها وتحول دون التقليد والسرقات..

ويؤكد د. يسرى مصطفى ان المحصلة النهائية لاتفاقية الجات تعكس حتمية الاستعداد الكبير لها من خلال الدراسات خاصة الظروف الجديدة التى سوف تنشأ عنها.. وباعتبار ان هناك فترة انتقالية تصل إلى ١٠ سنوات امام الدول النامية بعكس الدول المتقدمة التى اختصرت هذه الفترة إلى سنة واحدة..

أشار أيضا إلى ان الجات سوف تفتح اسواق الدول المتقدمة امام صادرات الدول النامية.. وهذا مكسب مهم للأخيرة- مؤكدا انه برغم المخاوف التى تتردد.. فإنه ينبغي ان ندرك ان الولايات المتحدة تستورد بما يقدر بـ ٢٦٠ مليار دولار.. بينما افريقيا كلها يبلغ حجم وارداتها ٧٢ مليار دولار.. ومصر مثلاً توجه ٤٠٪ من صادراتها إلى المجموعة الأوروبية و ١٨٪ إلى الولايات المتحدة وبرغم ذلك فإن مصر لا يجب ان تغفل الاسواق العربية والاسلامية والافريقية.. وقال ان العبرة ليست بما يراه البعض من ارتفاع اسعار الواردات ولكن لابد ان تؤخذ بزيادة حجم صادرات وفتح الاسواق الجديدة الأوروبية والأمريكية امام صادرات الدول النامية- مشيراً بأن أهم مبادئ الاتفاقية هو زيادة حجم الصادرات العالمية لأكثر من



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٤ / ٧ / ٢٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٠ ضعف، ما كانت عليه من قبل وهو ٢٢٠ مليار دولاره وأوضح أن من بين مزايا الجات أن تعديلات نصوصها تتضمن البعد عن الإجراءات الفردية أو الانتقامية لأعضاء الاتفاقية.. وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات.. مؤكدا أن ١٥ موضوعا تم إنجازها والاتفاق عليها بينها المنسوجات والملابس.. وقال أن ما يسمى بالإجراءات الرمادية التي كانت تلجأ إليها الدول المتقدمة صناعيا ستنتهي فهي ليست ممنوعة بالجات ولكنها أيضا غير مرغوبة وليست مستحسنة..

وانتهى تأكيده على أن الاتفاقية تعد متوازنة ولا تحمل جورا أو نحسا بحقوق الدول النامية التي كانت حاضرة خلال كافة مراحل مفاوضاتها وتمكنت من فرض رؤيتها ووجهة نظرها وأخذ بها..!! إلا أن المهم هو الاستعداد الجيد لها من جانب هذه الدول التي أمامها فترة انتقالية طويلة تصل ١٠ سنوات وقال أن مصر لا تخشى هذه الاتفاقية.. إذ أن صادراتها ارتفعت من ٨٠ مليون دولار إلى ٢ مليار دولار خلال السنوات الـ ٥ الماضية وبالتالي أصبح لديها القدرة على المنافسة وأن تلقى منتجاتها الرواج والصمود أمام المنافسة الخارجية..!!

وسئل د. يسرى مصطفى عن الآثار السلبية للاتفاقية خاصة وأن محاضراته تناولت الجوانب الإيجابية.. فقال أنه لم يعتمد الحديث عن الوجهة الحسن- وأشار إلى أن هناك التزامات أمام الدول النامية أسوأها القيود الجديدة على نقل التكنولوجيا بصفة خاصة المتطور منها..

وأوضح أن هناك مفاوضات تكميلية سوف تعقد خلال أبريل ومايو تتعلق بفتح الأسواق أمام العمالة.. وكذا منتجات الدول النامية.. وإنشاء الإطار التنظيمي للاتفاقية..

وأوضح أن الجات لم تكن تأخذ صفقة العالمية من قبل حيث كانت بعض الدول على رأسها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق تعارضها وتقيمها وضرورة الأخذ في الاعتبار المناخ الدولي الذي شهد تطورات ضخمة خلال السنوات الـ ٥ الأخيرة- منذ تراجع هذه الدول عن سياستها خاصة الاقتصادية وتقكك الاتحاد السوفيتي.. والاتجاه إلى التجارة الحرة.. وعن قدرة الدول النامية ومنتجاتها في الصمود أمام المنتجات المتطورة للدول المتقدمة قال د. يسرى مصطفى أن مصر تمكنت من تجويد منتجاتها وزيادة صادراتها مشيرا بأنها مقبلة على تذليل كافة المشاكل التي تتعلق بهذه القضية.. ومتسائلا.. لماذا لا نصبح نمورا كما الآخرين!!؟



المصدر :

١٢٠ سنة ١٩٥٩

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدير العام لغات يصل الى المغرب

● الرباط - رويتر - وصل بيتر سترلاند المدير العام لمنظمة «غات» الى الرباط مساء الجمعة. وقال مسؤولون انه من المتوقع ان يجتمع مع الملك الحسن الثاني للبحث في الترتيبات للتوقيع الشهر المقبل على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).
ويعد مفاوضات دامت ثمانية أعوام من المقرر ان يوقع أعضاء المنظمة البالغ عددهم ١١٨ على اتفاقات المنظمة في مدينة مراكش بين ١١ و١٥ نيسان (ابريل).
وقررت الحكومة المغربية اتفاق ما يعادل ١٢ مليون دولار على ترتيبات لاستقبال الوف المندوبين والصحافيين.



المصدر: المصر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٤

وزير الاقتصاد السابق:

بعد البنك والصندوق.. «الجات» هي الضلع الثالث في مثلث الشياطين!

كتب: ماجدة خضر

كشف الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي أمام ندوة الإدارة الدولية يوم الأحد الماضي عن مآوصفه بالحروب التي تعرضت لها مصر منذ انضمامها للجات عام ١٩٩٠، فقال إن المجموعة الأوروبية قامت بزيادة رسومها الجمركية على الغزل المصري إلى الضعف، وهددت بفرض رسوم تعويضية إضافية، كذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع أسلاك الفيروسيلكون المصري التي فرضت عليه رسوماً جمركية وصلت إلى ٢٤٪، لقتل هذه الصناعة المصرية المتقدمة، وقال إن أوروبا وأمريكا تشنان اليوم حرباً جديدة ضد صناعة الملابس الجاهزة المصرية ويظهر ذلك في الأزمة الأخيرة التي أثارت حول البنطلون الصوف الحريري والقمصان المصرية، والتي ربطتهما بحصة محددة لا تزيد عن ١١ ألف دسنة سنوياً فقط، في حين أن دولة مـ، تاوان تصدر لأمريكا مئات الآلاف من الدسنة سنوياً (!!!)

وفي معرض حديثه عن سلبيات الجات على الدول النامية ومصر قال وزير الاقتصاد السابق: إن الجات ستعمل على إلغاء نظام الحصص

الكمية التي كانت السبيل الوحيد أمام الدول النامية لاستمرار تواجدها بالأسواق الخارجية، كما أن الجات تلزم الدول النامية ومن بينها مصر بتخفيض رسومها الجمركية أمام صادرات الدول المتقدمة كثرمن لانضمامها للجات مثلما التزمت بذلك تونس وأغلب الدول العربية حيث خفضت تونس رسومها الجمركية من ٤٢٪ إلى ٢٥٪ وتعهدت بتخفيضها دفعة أخرى لتصل إلى ٥٪ فقط، مشيراً إلى أن مصر قامت بتطبيق هذه التخفيضات قبل أن توقع على اتفاقية «الجات».

وأكد د. يسرى مصطفى أن مصر ستخسر كثيراً في مجال نقل التكنولوجيا نظراً لأن الدول المتقدمة لن تسمح لها بنقل أية تكنولوجيا حديثة إلا بشروط متعسفة وضائقة نشاطها في هذا المجال بالإضافة إلى القيود التي فرضتها الدول المتقدمة على التكنولوجيا.

ووصف وزير الاقتصاد السابق طموح الحكومة المصرية بالوصول بالصادرات المصرية من ٤ مليارات دولار حالياً إلى ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ بأنه طموح هزيل وضعيف مشيراً إلى ضعف تحرك معدل الزيادة في الصادرات والتي لم تزيد من عام

١٩٨٨ وحتى الآن إلا بحوالي مليار دولار حيث كانت تقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ وزادت إلى ٢ مليار عام ١٩٩٢ وهي تعتبر زيادة ضئيلة بالمقارنة بأصغر دولة في النعمد الآسيوية السبع وهي سنغافورة التي وصل إجمالي قيمة صادراتها خلال العام الماضي ١٩٩٢ إلى ٧٠ مليار دولار سنوياً (!)

وقال إن مصر قدمت تنازلات كثيرة للدول المتقدمة في شكل تحرير تجارة الخدمات والبنوك وقطاع السياحة المصري أمامها في مقابل السماح لها بإقامة مكاتب استشارية وفتح سوق العمل أمام العمالة المهنية المصرية بهذه الدول والذي سيتم مناقشته خلال شهر مايو المقبل (!)

وأشار الوزير السابق إلى أن هناك مشروعا بإنشاء إطار تنظيمي بعد انتهاء جولة المفاوضات الأخيرة للجات يقوم على إنشاء منظمة التجارة الدولية تكون بمثابة الطرف الثالث لإدارة شئون التجارة الدولية بعد صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين يديران السياسة النقدية والمالية للعالم الآن وكذلك إقامة مجلس لإدارة السلع وأخر لإدارة الخدمات وثالث لتسوية المنازعات التجارية وحقوق الملكية الفكرية (!)



المصدر : **المرآة الاقتصادية**

للتنشر وأخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤



حول تأثير الاتفاق الأخير للجات على مصر والدول النامية تحدث الدكتور يسرى وصطفى وزير الاقتصاد السابق فى لقاء دعت اليه الجمعية العلمية لإدارة الأعمال الدولية وذكر فيه أنه عند تقييم جولة المفاوضات الأخيرة المسماة بجولة اورجواى لايد من النظر أولا إلى المناخ الدولى الذى تمت فيه هذه المفاوضات فالجولة بدأت فى عام ١٩٨٦ واستمرت حتى نهاية عام ٩٣ وخلال السنوات السبع شهدت الساحة الاقتصادية العالمية عدة أحداث هامة بدأت فى سنة ١٩٨٩ عندما أعلن الاتحاد السوفيتى تخليه عن سياسة التخطيط المركزى والاقتصاد الموجه ثم توالى الأحداث والتغيرات فى جميع دول أوروبا الشرقية واللى انتهجت فى عام ١٩٩٠ نظام التعامل بالعملات الحرة.

مصر .. والجات الحقوق والاكتز امات



المصدر : **المشراة الاقتصادية**

التاريخ : **٢١ مارس ١٩٩٤**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات



د. يسرى مصطفى

الجمعية العلمية
لادارة الاعمال الدولية
ان جولة مفاوضات
اورجواى تمت فى
مناخ اتسم باشتداد
حدة المنافسة بين
الدول وظهور مايعرف
بالحروب التجارية
وهو الامر الذى دفع

الكثيرين الى المطالبة بنظام لتجنب حدة الاوضاع.
واشار الدكتور يسرى مصطفى فى حديثه الى
ان المفاوضات انتهت بضرورة زيادة مشاركة الدول
النامية فى حركة التجارة الدولية. وذكر ايضا ان
من مصلحة الدول النامية بصفة عامة الاشتراك فى
هذه الاتفاقيات الدولية. فالاقتصاد الدولى يتجه
اليوم الى التكتلات الاقتصادية الكبرى ولن
تستطيع دولة ان تقف وحدها بمعزل عن تلك
التكتلات. وأشار الى ان كل الدول التى رفضت
الانضمام الى الجات فى بدايتها تسارع الآن اليها.

مصر .. والجات

اما عن اثر الاتفاقية على مصر فقال الدكتور

وتم حل منظمة الكوميكون التى كانت تنظم
التجارة بين دول الكتلة الشرقية السابقة
هذه الاحداث الهامة - كما يذكر الدكتور يسرى
مصطفى - كان لها تأثيرها على الجات فمن ناحية
ادت هذه الاحداث الى اتخاذ الجات للصفة العالمية
فبعد ان كان هناك العديد من الدول يرفض النظام
الذى تقوم عليه الجات من تحرير التجارة
الخارجية وازالة الحواجز امام حركة التصدير
والاستيراد - اصبح ذلك النظام هو النظام الوحيد
فى العالم وانهارت كل الاقتصاديات التى قامت
على اساس الاقتصاد الموجه. ومن ناحية اخرى
عان كثير من الدول الاعضاء فى الجات وعلى
راسها الدول الصناعية الكبرى من مشكلات
اقتصادية داخلية اهمها الركود الاقتصادى وزيادة
معدلات البطالة. فقد وصل عدد العاطلين فى الدول
الصناعية الكبرى فى اوائل التسعينات الى ٢٢
مليون عاطل وهو الامر الذى جعل هذه الدول تدفع
بعمليات تحرير التجارة الخارجية وفتح مزيد من
فرص العمل.

ظاهرة الحروب التجارية

واخيرا ذكر الدكتور يسرى مصطفى امام



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

اضافية من قبل الدول
المستوردة على صادرات
الدول النامية التي يقل
دخل الفرد فيها عن
١٠٠٠ دولار سنويا.

يسرى مصطفى ان
الحديث عن تأثير مصر
باتفاقية الجات الاخيرة
لا بد ان يكون في جانبيه
جانب الالتزامات وجانب
الحقوق ولا يجوز النظر
الى واحد دون الآخر.
فالحقوق المكتسبة اكثر
بكثير من الالتزامات
والمناخ الدولي مهيئ
لقدر اكبر من مشاركة
الدول النامية بصفة
عامة بشرط الاستعداد
الملائم لذلك واعطى
الدكتور يسرى مصطفى
مثالا لرفع الدعم عن
المحصولات الزراعية وقد
كانت قضية خلافية بين
الدول الاعضاء في
الجات.. بالنسبة للدول
النامية لا بد لها ان تتجه
الى زراعة المحصولات
التي يمكن ان تنافس بها
داخل الاسواق
الخارجية وتستفيد من
ازالة الحواجز امامها.
وذكر الدكتور يسرى
مصطفى ايضا انه من
بين مزايا الاتفاق الاخير
بالنسبة للدول النامية
عدم جواز فرض رسوم



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٤

د. يسري مصطفى وزير اقتصاد مصر السابق :

الدول النامية مدعوة للتركيز على إيجابيات «الجات

□ القاهرة - عاطف فهم:

«الجات» وانعكاساتها الايجابية والسلبية على اقتصادات الدول النامية، كانت موضوعاً لندوة موسعة دعت إليها الجمعية العلمية لإدارة الأعمال برئاسة د. حسين صبور، وكان المتحدث الرئيسي فيها د. يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر - أمريكا الدولي، باعتباره معاصراً لدورة أوروجواي منذ بدايتها عام ١٩٨٦. قسأل د. يسري مصطفى إن «الجات» كانت مجرد اتفاقية دولية وقعتها ٢٢ دولة فقط، ونمت حتى أصبحت تضم ١١٩ دولة بخلاف الدول التي شاركت كمراقب في مفاوضات دورة أوروجواي ودون أن تكون عضويتها كاملة، أما مصر فقد انضمت للجات عام ١٩٧٠، وكان ذلك من حسن حظ مصر، وقال «إن الهدف الرئيسي من الجات هو تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية. وفي هذا المضمار فقد تمت حتى الآن

حوالي ٨ جولات شاقة من المفاوضات، كان أصعبها وأهمها رغم طول الزمن الذي استغرقت هذه الجولة «أوروجواي» والتي استغرقت ما يزيد قليلاً على ٧ سنوات. ولكن قيل التركيز على هذه الجولة المهمة، لا بد لنا من معرفة إحدى الثمار المهمة التي أثمرت عنها جولة «طوكيو» السابقة على جولة «أوروجواي» ألا وهي تخفيض المتوسط العام للرسوم الجمركية من ٧٪ إلى ٤,٧٪، فضلاً عن موضوعات مهمة أخرى مثل القياسات الفنية والمشتريات الحكومية ووضعت لكل منها اتفاقاً خاصاً.

وقال إن جولة أوروجواي انتهت في ١٥ ديسمبر الماضي، وسيتم إقرارها بصفة نهائية في مراكش بالمغرب في أبريل القادم. وهي تتناول ٤ مجموعات مهمة.

الموضوعات التقليدية مع إضافة السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، وكانت من قبل لا تخضع لمبادئ الجات في التحرير

وشرط الدولة الأولى بالرعاية، وتناولت المجموعة الثانية تعديل بعض اتفاقيات الجات مثل «الحصص» وغيرها. فالدولة المتقدمة رأت أن الاستثناء يكون مؤقتاً للدول التي تعاني خلاً في ميزان المدفوعات. فكان لابد من ضبط النواحي الاجرائية في مثل هذه الأمور. ومصر والعديد من الدول النامية كانت من الدول المعارضة لوجهة نظر الدول المتقدمة في هذا المضمار بينما تناولت المجموعة الثالثة النواحي المؤسسية. إذ تم الاتفاق في الجولة الأخيرة على إنشاء منظمة للتجارة الدولية، وسيكون لها الشأن الأكبر في التجارة الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه المنظمة ستكون على رأس الموضوعات التي ستدرج للمناقشة في مراكش.

ويستطرد د. «يسري مصطفى» قائلاً: وتناولت المجموعة الرابعة ثلاثة موضوعات لم تبحث في الجولات السابقة للجات وهي:



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين، والجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار بهدف إلغاء أي شروط مفروضة على المستثمرين ومن شأنها أن تؤثر في التجارة، وتناولت تحرير التجارة في الخدمات).

واختتم د. «يسري مصطفى» حديثه المتشعب والمتنوع حول الجات فقال: لا يجب علينا أن نتخوف من الجات، بل لابد وأن نسعى جاهدين لأن ننتهيا ونستعد مع التطبيق العملي للجات في يناير في العام القادم، مع الاستفادة من الاستثناءات المسموحة للدول النامية في بعض المجالات لكي تنتهيا تماما، فمثلاً فإن الجات يتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الدول النامية، وهذا من شأنه أن يحفزنا لمزيد من التصدير.. فالجات بقدر ما تقوم على التزامات، بقدر ما تقوم على منظومة مهمة ألا وهي تعظيم التصدير. فالولايات المتحدة مثلاً تستورد وحدها بما قيمته ٣٦٠

مليار دولار سنوياً، بينما أفريقيا تستورد بنحو ٧٢ مليار دولار. وحقيقة أن صادرات مصر ارتفعت من نحو ٨٠٠ مليون دولار إلى حوالي ٢ مليار دولار في العام الماضي.. ولكن أين هذا الرقم من حجم الصادرات الدولية والتي بلغت ٢٢٠٠ مليار دولار في العام الماضي. مما لا شك فيه أن الجات ستدفعنا لمزيد من الجهد والعمل والتعاون العربي لتحسين الجودة والتميز في كافة المنتجات بل ومن الممكن أن تحل البلاد العربية محل الدول المتقدمة طالما أن منتجنا لا يختلف عن نظيره الأجنبي.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

ضغوط دولية لضم الصين لاتفاقية الجات

□ جنيف-رويتر:

دعا شركاء الصين التجاريون للإسراع بانضمام الصين لعضوية الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «الجات».

وحثت الدول التي تربطها علاقات تجارية بالصين على ضرورة إدخال انضمام الصين للجات ضمن مفاوضات دول الجات المقرر عقدها في منتصف مايو المقبل وتشير المصادر إلى أن انضمام الصين لعضوية الجات لا يزال معلقا على إحراز تقدم على مستوى العلاقات الصينية الأمريكية وما يرتبط بسجل الصين في انتهاكات حقوق الإنسان.

وكانت الصين قد طالبت أكثر من مرة بانضمامها للجات التي خرجت منها في عام ١٩٤٩ إلا أن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ربطت بين عودة الصين للاتفاقية وبين الالتزام بمعايير معينة فيما يتعلق بنظام التجارة الخارجية للصين فضلا عن ممارسات الحكومة الصينية بالنسبة لحقوق الإنسان.

والجدير بالذكر أن الصين شاركت في دورة أوراغوي التي انتهت إلى تحرير التجارة العالمية في ديسمبر الماضي وقدمت الصين عدة عروض بحدود التعريفات الجمركية للسلع والبضائع والصناعات والخدمات التي يمكن «إراجها» في إطار الاتفاقية المقرر أن تكون سارية المفعول في عام ١٩٩٥ وقد أكد نائب وزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في الصين «جويونججينج» على أن بلاده سوف تعد وثائق شاملة عن نظام تجارتها الخارجية لطرحها على مائدة المفاوضات في منتصف مايو المقبل وتطالب الدول المصدرة للمنتجات الزراعية الأعضاء في الجات وخاصة استراليا ونيوزيلندا والارجنتين ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بكون بضرورة اتخاذ المزيد من الإصلاحات الزراعية حتى يمكن لها مسايرة بنود الاتفاقية. تؤكد الصين على أنها جادة في إحراز تقدم ملموس على مستوى الإصلاحات الزراعية حتى يمكنها الانضمام إلى الجات.



المصدر : (العالم اليوم)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٤

الزامل لـ «العالم اليوم» :

اتفاقية «الجات» في صالح البتروكيماويات السعودية

□ الرياض - محمد عبد الرحمن

مع اقتراب موعد توقيع أعضاء منظمة «الجات» البالغ عددهم ١١٨ دولة على اتفاقيات «الجات» في مدينة مراكش المغربية في أوائل الشهر المقبل، تتزايد التحليلات الاقتصادية والتقارير الصحفية التي تشير إلى أن هذه الاتفاقيات سيكون لها تأثير سلبي وسيء أحيانا على اقتصادات الدول النامية وغير الصناعية، خاصة وأنها ستؤدي إلى فتح الكثير من الأسواق التي كانت مغلقة في السابق عن طريق إزالة إجراءات الحماية الجمركية أو تخفيض الجمارك.

ونظرا لأن صناعة البتروكيماويات السعودية تشكل حجر الزاوية في النهضة الصناعية للمملكة العربية

عقب ترأسه لاجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي «سابك» إن ضريبة الكربون ليس لها علاقة مباشرة بمنتجات «سابك» وهذه الضريبة سترفع من تكلفة الإنتاج في الدول التي ستطبقها وبالتالي لن تؤثر على منتجات «سابك» بل قد نستفيد منها في التنافس مع معظم المنتجين الأوروبيين.

وردا على السؤال حول دخول دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تصنيع البتروكيماويات دون أي تنسيق فيما بينها، قال الزامل إن إنتاج دول الخليج في هذا المجال محدود جدا.. فقطر لديها بعض المنتجات المشابهة لمنتجات «سابك» والكويت تفكر في إقامة مجمع بتروكيماوي والإمارات لديها بعض الصناعات خاصة الاسمدة.. وكل هذه المنتجات لا تشكل سوى نسبة

السعودية التي حققت تقدما ملموسا ونجاحات حقيقية على مدى السنوات الماضية، فقد حرصت «العالم اليوم» على القاء الضوء على مسألة تأثير اتفاقيات «الجات» على هذه الصناعة المهمة في المملكة.

«العالم اليوم» التقت بالمهندس عبد العزيز الزامل وزير الصناعة والكهرباء الذي نفى أن يكون لاتفاقية «الجات» أي تأثير سلبي على منتجات البتروكيماويات السعودية، وأكد أن الجات سينتج عنها تخفيض كبير في الرسوم الجمركية العالمية على البتروكيماويات يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٥٪ على مدى الثماني سنوات القادمة.. وهذا بالطبع سيكون في صالح المنتجات السعودية وليس ضدها.

وقال الزامل في تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم»

محدودة من الاستهلاك العالمي.

وأشار إلى أن إنتاج المملكة من مختلف المنتجات سيمصل إلى ٢٠ مليون طن عام ١٩٩٥، منها ١٤ مليون طن من البتروكيماويات.. وأن الإنتاج في دول الخليج العربية الأخرى لا يتجاوز مليوني طن سنويا.. وكل هذا الإنتاج لا يتعدى بالنسبة للإنتاج العالمي ٧٪، وقال إنه لا يمكن القول أن هناك تنافسا بين دول مجلس التعاون الخليجي، في الأسواق العالمية الواسعة علما بأن كل إنتاج «سابك» العام الماضي والعالم الحالي تم التعاقد عليه بالفعل وليس لدينا فائض يصعب تصريفه.

وحول قوانين البيئة الصارمة التي فرضتها الدول الغربية وأثرها على تسويق منتجات «سابك» أوضح وزير الصناعة والكهرباء : «التتمة ص ٦»



المصدر : **الرياض اليوم**

٢٨ مارس ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية «الجات»

ورئيس مجلس إدارة «سابك» أن هذه القوانين لا تعد عقبة أمام تسويق منتجات «سابك» في الدول الغربية.. لبعض الدول تطلب استهلاك مادة الـ MTP والتي تنتجها «سابك» في مصانعها للبترزين بدلا من مادة الرصاص وهذا أمر سهل تنفيذه.

وأكد الزامل في معرض رده على سؤال حول أداء شركة «سابك» أن الأداء يعتبر جيدا. ونأمل في تحسن الأسعار في الأسواق العالمية. وقال إن أهم ما يشغله الآن هو تنفيذ برامج التوسعة العملاقة التي تعتبرها تحديا حقيقيا خاصة أنها بدأت مع أزمة الخليج ورغم ذلك تم الانتهاء من معظمها.. وهذه التوسعات ستعطي «سابك» قوة كبيرة في المستقبل.

وأوضح الزامل في رده على سؤال بشأن التركيز على الصناعات الوسيطة في المستقبل أن هذه الصناعات تأخذ حيزا مهما وتشجيعا كافيا من جانب «سابك» وهناك اتجاه سواء من جانب «سابك» وحدها أو بالمشاركة مع شركات أخرى في التوسع في الصناعات الوسيطة وهذا الاتجاه تبلور في مشروع خامات البوليستر وهو مشروع وسيط سينشأ في ينبع ويعتمد على خامات «سابك» وردا على سؤال آخر أكد الزامل أن المملكة قطعت شوطا ممتازا خلال الـ ١٧ سنة الماضية في طريق التصنيع مشيرا إلى أن نسبة مساهمة المصاريف الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ١٠٪ ولكن تعتبر المملكة دولة صناعية لابد أن تكون النسبة من ٢٢٪ إلى ٢٦٪، وأضاف أن التوسعات في جميع قطاعات الصناعة لم تتوقف وسنرى مساهمة القطاع الصناعي تزداد وتتضاعف في الناتج المحلي الإجمالي حتى تصل المملكة إلى هدفها وهو تصنيدها من الدول الصناعية ذات الشأن في العالم.

وقد ترأس المهندس الزامل مساء

أمس الأول «السبت» الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك».

وقد وافقت الجمعية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مليار ريال أرباحا على المساهمين بواقع عشرة ريالات لكل سهم. ويبدأ صرف الأرباح يوم ٢٠ أبريل القادم كما وافقت الجمعية على تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٩٣ والميزانية وحساب الأرباح والخسائر وإضافة ما تبقى من الأرباح إلى الاحتياطي العام.

وتحدث الزامل عن إنجازات الشركة والنجاح العلمية التي حققتها عام ١٩٩٣م على كافة الأصعدة الإنتاجية والتسويقية والتطويرية والتقنية رغم استمرار الأوضاع العالمية بنفس وتيرتها، وأشار إلى أن أسعار المنتجات البتروكيمياوية ما زالت تعاني من الانخفاض نتيجة للثبات الاقتصادي الذي انعكس بجلاء على نتائج أعمال معظم الشركات البتروكيمياوية الدولية، وأشى على تصاعد أسهمات «سابك» في تنمية القطاع الصناعي التحويلي، ومشاركتها في برامج التنمية الزراعية والعمرانية.

بعد ذلك قدم إبراهيم بن عبد الله بن سلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الإدارة - والقي الضوء على عمليات الشركة وإنجازاتها خلال العام المنصرم ١٩٩٣م.

وأشار إلى أن إيرادات المبيعات بلغت عام (١٩٩٣م) ١٤٥٦٠ مليون ريال، نصيب سابك منها ١٠٠٠٧ ملايين ريال بزيادة قدرها ١٠٪ عن إيرادات العام السابق أما الأرباح الصافية المحققة عام ١٩٩٣م فهي ٢١١٧ (ألفان ومائة وسبعة عشر مليون ريال) مقابل ١٩٦٤ (ألف وتسعمائة وأربعة وستين مليون ريال) حققتها في ١٩٩٢م أي أن الأرباح ارتفعت بنسبة ٨٪ وذلك بزيادة كميات الإنتاج.

وقال إن عام ١٩٩٣ شهد نموا ملموسا في أعداد العناصر الوطنية

المتخصصة في المجالات الفنية والتقنية وهو ما يشكل نموا نوعيا إلى حد بعيد، يشارك بجدارة ومهارة في إدارة وتشغيل المجمعات الصناعية العملاقة. وأوضح أن عام ١٩٩٣م كان حافلا بالإنجازات التي تبشر بمستقبل زاهر فقد شهد اتمام الأعمال المتبقية في مجمع (سابك) الصناعي للبحث والتطوير ليبدأ فعالياته مضيئا دورا بارزا في تحسين المنتجات، وتطوير الاستخدامات والتطبيقات، واستنباط تقنيات مستقبلية تحد قدر الإمكان من الاعتماد على التقنيات والتراخيص الخارجية.

كما شهد العام أنشطة أخرى في ميادين نقل التقنية والأبحاث الخارجية ومساندة الشركات التابعة. واستمرار العمل مع مراكز البحث العلمي في الداخل والخارج، ومع الجامعات السعودية لإجراء عدد من الأبحاث لدعم فعاليتها العلمية والتطبيقية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جوده عبد الخالق : إنفاق الجات يدمر الاقتصاد المصري



جوده عبد الخالق



فخري لبيب

كروموسومية ، بحيث يمكن معرفتها في أي مكان وفي أي مرحلة من مراحل الإنتاج كما أن الاتفاق سوف تفتح المجال لدخول البنوك الأجنبية إلى مصر والسماح لها بتحويل أرباحها للخارج ، ويدخلوا شركات تأمين أجنبية ، والسماح بإنشاء مكاتب خدمية في مجال المعلومات وبراسات الجدوى ، دون التقيد بالنسبة الحالية ، التي تمنح الشريك المصري ٥٠٪ من الملكية والتحويل . هذا فضلا عن أن الاتفاقية سوف تؤدي إلى سياسة الإغراق ، بما ينتهي بشل تام لعدد كبير من المنتجين المصريين أمام أسعار السلع الأجنبية المماثلة ، بعد إلغاء القيود الجمركية ، وصناعة الملابس المصرية ، التي ازدهرت في الفترة الأخيرة هي إحدى الصناعات المرشحة للأصابة بهذا الضرر

جاء ذلك في الندوة التي أقامها التجمع في شرق القاهرة وأدارها د. فخري لبيب وشارك فيها عدد من الباحثين والاقتصاديين بينهم د. محمود منصور و د. فرج عبد الفتاح فرج الذي دعا في ختام الندوة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية العربية ، وبناء كتل إقتصادية عربي بديلا لاتفاقية الجات .

الأميراطوريات الاستعمارية القيمة ، وهو ما انتهى لتوجه دولي ، يسعى لوضع ترتيبات جديدة لتحرير التجارة العالمية ، ظل التفاوض بشأنها مستمرا منذ عام ١٩٤٧ وحتى تم التوصل لاتفاق الجات في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ . وأوضح د. جوده مخاطرا هذا الاتفاق على الاقتصاد المصري ، فضررب مثلا بنظام الحصص ، وأشار إلى أن مصر كانت تتعامل مع الجماعة الأوروبية وعدد من الدول الأخرى ، عن طريق نظام الحصص في الملابس والمنسوجات ، ومن أمثلة ذلك تصدير المصانع المصرية التي شيرت وفقا لنظام الحصص ، حيث كان شعر التي شيرت المصري أكبر من الأنواع التي تصدرها على سبيل المثال نول شرق آسيا ، وعندما انهي اتفاق الجات نظام الحصص ، ستصبح مصر غير قادرة على المنافسة ، نظراً لعدم إمكانية التصدير بسعر مماثل للأسعار الأخرى دون خسارة . وأضاف د. جوده أن توقيع مصر على اتفاقية الجات ، يعني فقدان الاقتصاد المصري لجزء من الفائض المالي من عمليات التصنيع لصالح أصحاب حقوق العلامات والبراءات والأختراع فضلا عن الحصول على جزء من أرباح المزارعين المصريين نتيجة لقيام مؤسسات وبيوت خبرة بتسجيل الأصناف المصرية ، والسلاسل وأعطائها بصمة

قال د. جوده عبد الخالق أمين اللجنة الاقتصادية في التجمع أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة باسم "الجات" ، قد تم التوصل إليها بعد الحرب العالمية الثانية ، بهدف اتخاذ تدابير لازالة القيود أمام التجارة الدولية التي قيمت في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها . فبعد الكساد الذي عم العالم في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، لجأت إلى سياسة الانكفاء على الذات ، لحماية سوقها الداخلي ، بسن ترسانة من القيود والقوانين والحواجز على التجارة الدولية ، لحظر الاستيراد من الخارج ، عرفت هذه السياسات - بسياسات إفقار الجار لأن كل دولة ، يؤدي ازدياد حمايتها لسوقها المحلي ، إلى خسران غيرها من الدول من فرص الانتاج بشكل أكثر إتساعا ، ولأن هذه السياسة تم اتباعها من كل الدول فقد أسفرت المحصلة النهائية لها عن إفقار الدولة نفسها التي تسعى لحماية سوقها المحلي .

وأوضح د. جوده أنه من بين الأسباب الأخرى لبروز "الجات" إعادة الأوضاع ، بعد الحرب ترتيب الأوضاع ، بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها قائدا للمعسكر الإمبريالي ، الذي يمتلك مقومات القوة العسكرية والاقتصادية خاصة بعد إنهيار



المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٢-١٩٩٤

ولقد برناسة وزير الاقتصاد يشارك
في التوقيع على «الجات» بالمغرب
تشارك مصر في التوقيع على
اتفاقيات الجات في مدينة مراكش
المغربية ١٦ الشهر القادم. ويرأس
السيد محمود محمد محمود وزير
الاقتصاد والتجارة الخارجية وفد
مصر الذي يتوجه يوم ١٢ أبريل إلى
المغرب لهذا الغرض. وصرح وزير
الاقتصاد بأن عدد اتفاقيات الجات
٢٨ وأن مصر كانت تطبق بالفعل ما
يتراوح ما بين ١٨ إلى ٢٠ اتفاقية
قبل التوصل إليها وباقي الاتفاقيات
عرضت على الجهات المعنية
بالنولة.



المصدر : الأهرام

1 أبريل 1984

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

«الجات» وتحرير الصناعة (٧)

تكن البلاد النامية في وضع يمكنها من تقديم عروض ذات بال للبلاد المتقدمة حيث أنها لم تكن مستعدة لتحرير تجارتها. ومن ثم فقد بقيت البلاد النامية على هامش تلك المفاوضات التي درجة كبيرة وجاعت استراتيجيتها بطريقة غير مباشرة إذ أن ما تمنحه البلاد المتقدمة من تخفيضات متبادلة فيما بينها ينسحب بصورة تلقائية للبلاد النامية تطبيقاً لمبدأ المساواة في المعاملة بين جميع البلاد الأعضاء في الجات غير أن هذه الطريقة لم تكن كافية للوصول إلى المستوى المطلوب من تحرير التجارة بالنسبة للسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. نخلص من ذلك إلى أن تخفيض الضرائب الجمركية في البلاد المتقدمة على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة لم يكن عاماً ولم يصل إلى الدرجة التي وصل لها التخفيض على الصادرات فيما بين البلاد المتقدمة يضاف إلى ذلك أن عملية التحرير اقتصر على حد كبير على القيود التعريفية أما القيود الكمية وغير التعريفية وخصوصاً على السلع ذات الكثافة في عنصر العمل فإنها مازالت تشكل عقبة هامة في وجه صادرات المصنوعة من البلاد النامية ولعل أهم مظهر لتلك القيود الكمية يتمثل في اتفاقية المنسوجات ذلك أن هذه السلعة أخرجت منذ 1967 - أما من نطاق

اتجه الجات منذ إنشائه إلى تحرير التجارة الدولية في مجال السلع المصنوعة أما السلع الزراعية فقد بقيت خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نخلت فيها بمقتضى ثورة أورجواي. ومن ثم فقد كان الإنجاز الكبير للجات مقصوراً على التجارة الدولية في السلع المصنوعة وانعكس ذلك في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية من 40% تقريباً عند إنشاء الجات إلى أقل من 10% بعد اتمام سبع دورات متعاقبة من المفاوضات متعددة الأطراف. غير أن هذه المتوسطات خداعة ذلك أن النسبة العظمى من التجارة الدولية، وأكثر من 70%، تقع بين البلاد المتقدمة أما حصة البلاد النامية في كل أنواع السلع - زراعية كانت أو صناعية - فإنها تنور حول 2% وما بقي بعد ذلك يمثل حصة البلاد الاشتراكية وقد انصبت عملية التحرير بصيغة أساسية على السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة في العلاقة فيما بين البلاد المتقدمة أما السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة في العلاقة بين هذه الأخيرة والبلاد النامية فإنها لم تصاب بنفس القدر من الاهتمام ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية ولكن ببساطة لأن المفاوضات متعددة الأطراف تقوم على مبدأ التبادلية ومعنى ذلك أن ما تقدمه إحدى الدول من عروض لتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها لابد أن يتوازن بصفة تقريبية مع المنافع التي تعود عليهما تقدم البلاد الأخرى من عروض معاملة ولم

يواصل الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي سلسلة مقالاته التحليلية حول اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول النامية.. وكان الدكتور النجار قد تناول هذه الاتفاقية في ستة مقالات تحليلية بعد الانتهاء من جولة أورجواي في ديسمبر الماضي وبدأها في ٢١ يناير الماضي وفي هذا المقال يتناول د. النجار أثر اتفاقية الجات على الصناعة في دول العالم الثالث وبعد استعراض المكاسب والمخاطر يخلص إلى أن اتفاقية أورجواي أضافت كثيراً من المكاسب للدول النامية..



الجمركية التي تطبقها البلاد الصناعية ولكن بقيت تعريفات مرتفعة نسبياً على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

وكانت أكثر هذه التعريفات ارتفاعاً على المنسوجات والملابس بالمقارنة مع سائر السلع الصناعية.

وقد حققت دورة أوروغواي تقدماً محسوساً في تخفيض التعريفات الجمركية العالية.

أما المجال الثالث للإنجازات التي حققتها دورة أوروغواي فإنه يتمثل في إدخال قدر كبير من الانضباط في قواعد السلوك في التجارة الدولية.

فقد وضعت دورة أوروغواي ضوابط دقيقة محددة لمنع التجار الدول الأعضاء إلى سياسة الإغراق الذي يحدث ضرراً ملموساً بصناعة البلاد التي تكون ضحية هذا النوع من السلوك.

وذلك بتعريف المقصود بالإغراق والإجراءات التي تتبع للشكوى منه وحق البلاد المتضررة أن تطلب من لجنة حسم المنازعات وضع حد له.

وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الدعم وذلك بالترقية بين الدعم المشروع والدعم غير المشروع وحق الدول الأعضاء في حماية نفسها ضد الدعم غير المشروع.

وأخيراً وضعت دورة أوروغواي قواعد صارمة لمنع البلاد الأعضاء من إساعة استخدام ما يسمى بالشرط الوقائي.

في كل هذه الحالات وهي الإغراق والدعم والشرط الوقائي تضمنت اتفاقية دورة أوروغواي أحكاماً تمنع البلاد الأعضاء من اللجوء إلى ما يسمى بالسلوك الجائر في العلاقات التجارية الدولية.

يذهب أن تحرير التجارة الدولية في المنسوجات وتخفيض التعريفات الجمركية وضبط قواعد السلوك يطبق على البلاد النامية كما يطبق على البلاد المتقدمة.

وكان هذا الاعتبار مبعثاً لتخوف البعض من إتفاقية دورة أوروغواي لما قد يترتب على عملية التحرير من أحداث ضرر للصناعة الناشئة في البلاد النامية.

غير أنه يتبين من إمعان النظر في أحكام الاتفاقية أنها أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة للبلاد النامية إلى حد كبير. ومن هنا نلاحظ أن التزام البلاد النامية بالتحرير أخف كثيراً من التزام البلاد المتقدمة وكذلك المدة اللازمة لإتمام عملية التحرير تزيد كثيراً في حالة البلاد النامية كما أن الاتفاقية ألزمت حق تلك البلاد في دعم صادراتها إذا كان دخل الفرد فيها يقل عن حد معين. ومن ثم فإن المكاسب التي تعود على البلاد النامية من فتح أسواق البلاد الصناعية بتخفيض أو إزالة القيود التي كانت تعترض صادراتها تجاوز بكثير ما عسى أن يقع عليها من أعباء في ظل الاتفاقية.

وهذا صحيح بالنسبة لاضرر كما هو متصحب بالنسبة لمعيرها من البلاد النامية.

المستوردة للمنسوجات والملابس على تحرير ١٦٪ من قيمة وارداتها الخاضعة للاتفاقية. ومعنى التحرير هو إنهاء نظام الحصص في هذا الجزء المحرر وتصبح التجارة الدولية فيه خاضعة للقواعد العامة للجات التي تحكم التجارة الدولية في سائر السلع الصناعية. وفي المرحلة الثانية التي تمتد إلى أربع سنوات تنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠١ يتم تحرير ١٧٪ أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية. وفي المرحلة الثالثة التي تمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ يتم تحرير ١٨٪ أخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحريره في المراحل الثلاث ٥١٪ من المنتجات الخاضعة للاتفاقية. ويتم تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩٪ في أول يناير سنة ٢٠٠٥ وبهذا يتم إخضاع التجارة الدولية للمنسوجات للقواعد العامة للجات في نهاية المرحلة الانتقالية. وللمفترض أن تتمكن البلاد المستوردة خلال السنوات العشر من التواءم مع الأوضاع الجديدة سواء برفع قدرة الصناعة المحلية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية أو بإعادة تدريب العمالة أو تعويضها.

ولاشك أن لهذا التطور دلالة كبيرة فقد بقيت التجارة الدولية في المنتجات النسيجية تسير على نظام تقيدى خاص بها مدة تزيد على ثلاثين سنة. واستطاعت البلاد الصناعية المستوردة أن تحافظ على بقائها رغم ضعف قدرتها التنافسية.

وبهذا التطور إمكانياته ومخائره. أما الإمكانيات فهي تتمثل في غزو أسواق البلاد الصناعية النافذة الاتساع في هذا القطاع. أما المخاطر فهي المنافسة غير المقيسة فيما بين البلاد النامية التي سوف تتسابق للاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من أسواق البلاد الصناعية. وهذا يتطلب منا العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع.

فإن اتفاقية المنسوجات كانت تعطي حماية للمصنّعين من البلاد المختلفة عن طريق تخصيص حصة لكل بلديصريف للخطر عن القدرة التنافسية.

وسوف ينتهي هذا النوع من الحماية بإنتهاء اتفاقية المنسوجات.

ومعنى ذلك أنه إذا لم نصل قسرتنا التنافسية إلى المستوى المطلوب فإني قد نفقد الحصة التي كنا نتمتع بها في ظل الاتفاقية.

هذا مما حققت دورة أوروغواي من تحرير في قطاع المنسوجات. غير أن كافة السلع المصنوعة التي تصيرها البلاد النامية سوف تستفيد من تحسين ظروف المنافسة إلى أسواق البلاد الصناعية عن طريق تخفيض معظم التعريفات الجمركية التي تطبقها تلك الأخيرة على السلع المصنوعة.

وهذا هو المجال الثاني للإنجازات التي تربت على دورة أوروغواي. وقد تكرنا أن الدورات السبع السابقة أدت إلى تخفيض كبير في التعريفات

الجات وخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة. وكان المفترض أن تكون الاتفاقية ترتيباً مؤقتاً ولكنها استمرت تجدد كل خمس سنوات إلى الوقت الحاضر واتسع نطاقها وبعد أن كانت مقصورة على المنسوجات القطنية أصبحت تشمل كل المنسوجات والملابس والمنتجات النسيجية المصنوعة من الخيوط الطبيعية أو المصطنعة وهي تضم في الوقت الحاضر أربعة وأربعين دولة تغطي أهم الدول المستوردة والمصدرة وتقوم الاتفاقية على أساس تحديد حصة تصدير لكل بلد يصنف في الاتفاقية على أنه بلد مصدر وحصة استيراد لكل بلد يصنف على أنه مستورد وينبغي أن نذكر المفرد الحقيقي لاتفاقية المنسوجات في النظام التجاري العالمي. تلك أن صناعة المنسوجات وما يترتب عليها من عشرات بل مئات الصناعات الأخرى النسيجية تمثل العصب الأساسي لعملية التصنيع في البلاد النامية وهي عانة تمثل نسبة بالغة الارتفاع من الصناعات الحديثة في تلك البلاد كما أنها تمثل أهم سلعة مصنوعة في سلة صادراتها. ويصدق ذلك بصفة خاصة على مصر حيث تمثل تلك الصناعة مفرغها وملجأها المتنوع نحو ثلث الناتج الصناعي الكلي وما يقرب من نصف الصادرات المصنوعة.

كل ذلك يمثل الأوضاع السائدة في التجارة الدولية قبل دورة أوروغواي وقد تغيرت هذه الأوضاع إلى حد كبير في ظل الاتفاقيات التي استقرت عنها هذه الدورة ويبدو ذلك في ثلاثة مجالات هامة.

أولها اتفاقية المنسوجات كان الهدف الأساسي الذي سبغت دورة أوروغواي إلى تحقيقه هو إنهاء نظام الحصص الذي يطبق على هذه السلعة الحيوية بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواة مع غيرها من السلع الصناعية ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة فإن صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات شديدة الحساسية في البلاد الصناعية حيث أنها مازالت مصدر العمالة بالنسبة لمئات الآلاف من العمال وفي نفس الوقت فإن هذه الصناعة فقدت قدرتها التنافسية أمام البلاد النامية الصناعية الحديثة. ومن هنا كان التجار البلاد الصناعية إلى حمايتها عن طريق اتفاقية المنسوجات التي تخضع المنافسة الأجنبية لقيود صارمة وقد قاومت البلاد الصناعية كل المحاولات السابقة لإنهاء النظام الذي تضعه الاتفاقية وأخيراً وقعت على ذلك في إطار دورة أوروغواي على أن يكون أنهاؤها بصورة تدريجية وذلك بالنص على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ

من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٠٤ وتقسّم تلك الفترة الانتقالية إلى ثلاث مراحل المرحلة الأولى مدتها ثلاث سنوات تمتد إلى آخر ديسمبر ١٩٩٧ خلال تلك المرحلة تعمل البلاد



المصدر: العالم العربي

٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أوبيك - الحات .. علاقة خصام

□ لندن - إبراهيم نوار:

خلال السبعينات تربعت أوبيك على عرش سوق الطاقة العالمية، حددت بنفسها الاسعار والكميات للسوق، وتحركت السوق في الاتجاه الذي أراده أوبيك.

وفي الثمانينات تخلت أوبيك عن أحدي وظائفها، وبدلاً من تحديد الاسعار وسقف الانتاج اكتفى وزراء أوبيك بتحديد سقف الانتاج فقط وتخلوا عن ممارسة وظيفة تحديد الاسعار. لكن أوبيك لم تعلن ذلك على الملأ وإنما تركت «السعر المستهدف» في ملفات الاجتماعات العتيقة كما هو.

وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في جينيف في الأسبوع الماضي يبدو أن أوبيك تخلت عن آخر وظائفها المهمة وهي تحديد سقف الانتاج فقد بقي السقف المحدد منذ العام الماضي كما هو ومن المرجح أن يستمر العمل به حتى بداية شتاء العام الحالي عندما تكون الاحتمالات لصالح رفع سقف الانتاج وليس تخفيفه.

وتتحرك أوبيك منذ أكثر من خمس سنوات في اتجاه واضح جداً وإن كان غير معلن للتلاؤم مع احتياجات السوق العالمية وأن تكون عامل استقرار في السوق يراعى مصالح المستهلكين حتى في الحالات التي يأتي فيها ذلك على حساب المنتجين أنفسهم.

وهذا الاتجاه الذي تتحرك فيه أوبيك يتفق مع المصالح الاقتصادية والتجارية لأعضائها وهي المصالح التي تتجاوز بكثير الاعتبارات النفطية. فدول أوبيك تصدر النفط وتستورد في المقابل كل شيء تقريباً ابتداء من الأغذية وحتى المطارات الجاهزة والطائرات التي تأتي أحياناً مزودة ببعض طاقمها.

ومن مصلحة دول أوبيك طبقاً لهذه المعطيات الاقتصادية أن تكون جزءاً من النظام التجاري العالمي الجديد الذي سيتم توقيع وثائقه في شهر أبريل الحالي في مراكش. وهذا النظام سيتكون من قوانين وأدوات وإجراءات وستكون منظمة التجارة الدولية المقترحة «WTO» هي الأداة الرئيسية التي ستشرف على تطبيق النظام التجاري العالمي الجديد.

وقد اكتفت معظم دول أوبيك خلال العقود الماضية بعقد اتفاقات تجارية ثنائية مع الأطراف التي تتاجر معها. وكان لهذه الاتفاقات جاذبية بالنسبة للأطراف الأخرى طالما أنها تعقد مع دول قابضة على الدفع.

لكن هذه الاتفاقات التجارية الثنائية لم تتمكن من توفير معاملة عادلة للبترول وكيماويات المنتجة في دول الخليج مثلاً في مواجهة إجراءات الحماية الأوروبية. كما أن هذه الاتفاقات لم تمنع دولة مثل الولايات المتحدة من إصدار قانون بحصرمان دول أوبيك من نظام المعاملة التفضيلية المعروف باسم «GSP».



المصدر: العالم العربي

٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فقر، عام ١٩٧٤ أصدرت الولايات المتحدة تشريعات بحرية خمس، مجموعات من الدول من التفضيلات التجارية التي كان قد تم التوصل إليها في إطار الجات.

وكانت هذه المجموعات الخمس هي:

- الدول التي تحكمها أو تسيطر عليها الشيوعية الدولية.
- الدول الاعضاء في أوبيك أو غيرها من التكتلات الاحتكارية لمنتجات المواد الأولية التي تقوم بأعمال من شأنها رفع أسعار المواد التي تنتجها إلى مستويات غير معقولة.
- الدول التي تقوم بأعمال مصادرة ممتلكات أمريكية بدون دفع تعويضات ملائمة.
- الدول التي لا تتعاون مع الولايات المتحدة في مجالات تطبيق القانون.

- الدول التي لا تظهر نوايا حسنة في مجال تطبيق أحكام التحكيم الدولي والاعتراف بها.

ولا يقتصر الأمر على الولايات المتحدة بل إن الدول الصناعية الأخرى مثل دول الاتحاد الأوروبي واليابان تمارس سياسات تمييز تجاري ضد دول أوبيك في الحالات التي ترى أن هذا التمييز ضروري إما للحد من التوسع في قطاع معين داخل دولة من دول أوبيك أو لتقليص حجم السوق الخارجية أمام مثل هذا القطاع أو الصناعة. وبينما تخضع كل واردات دول أوبيك تقريباً لأحكام اتفاقية الجات فإن مادة التصدير الرئيسية لها وهي النفط لا تزال بعيدة من أي اتفاقات دولية تنظم تجارتها.

وقد حاولت دول أوبيك بعد سنوات من انشاء وكالة الطاقة الدولية في منتصف السبعينيات أن تنشئ منبرا للحوار بين المنتجين والمستهلكين، ولكنها فشلت حتى الآن في ذلك.

لقد أصبحت اتفاقات أوبيك تغطي معظم بنود التجارة الدولية فيما عدا حفنة قليلة من المواد الأولية التي تخضع تجارتها لاتفاقات خاصة مثل البن والكافور والقصدير وغيرها.

وقد يكون من الملائم في المستقبل القريب أن تتوسع سلطة منظمة التجارة العالمية الجديدة «WTO» لتشمل كل المبادلات التجارية سواء المصنوعة أو المواد الخام ومواد الوقود طالما أن سلطة هذه المنظمة ستشمل الاشراف على التجارة غير المنظورة «تجارة الخدمات».

وفي هذا السياق قد نرى النفط بعد سنوات وقد أصبح إحدى السلع التي تشملها اتفاقات التجارة الدولية، وتنظمها منظمة التجارة العالمية. لكن لكي يتحقق ذلك فإنه سيتعين على أوبيك أن تكف عن أن تكون طرفاً يتدخل في عمليات السوق «العرض والطلب». ويبدو أن أوبيك يشير - غير مخيرة - على هذا الطريق.

- فالسعر المستهدف تم تجميده منذ سنوات عند ٢١ دولاراً. وهذا السعر لا يمت إلى الواقع بصفة.

- وسقف الانتاج تم تجميده لمدة ٩ شهور ومن المتوقع أن يتم تجميده لفترة أطول، على أن يتم تحديد الانتاج بعد ذلك بواسطة عامل واحد فقط وهو قدرة الدولة الاعضاء على الانتاج.

فإذا كانت الدولة س أو ص أو ج قادرة على زيادة إنتاجها - تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية استثمارات كبيرة - فإنها تقوم بذلك.



المصدر : العالم الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

ونلاحظ أنه في الوقت الحاضر يتم الإنتاج عند حدود الطاقة القصوى تقريبا في كل دول أوبيك - فيما عدا السعودية - ومعنى ذلك أن إضافة كميات جديدة يستلزم استثمارات جديدة، وبعض دول أوبي لا تمتلك الأموال المطلوبة للاستثمار، وسيتعين عليها - مثل إيران - اللجوء إلى السوق المالية الدولية للاقتراض من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية. إن علاقة الخصام التي طالت بين أوبيك والجات في طريقها إلى الانتهاء وستصبح أوبيك في وقت قريب جزءا من النظام التجاري العالمي الجديد الذي سيتبثق بعد أسابيع قليلة. وليس هناك خيار أمام دول أوبيك، فهي لن تستطيع أن تعيش في عزلة عن النظام التجاري العالمي الجديد، خصوصا أن مزايا الاتفاقات الثنائية ستلاشى بفعل عاملين.

- الأول قيام كتل تجارية عالمية جديدة تتراجع داخلها أهمية الاتفاقات الثنائية السابقة بين أعضائها والعالم الخارجي.
- الثاني قيام منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنهاء السياسات التجارية التي تتعارض مع حرية السوق من خلال فرض عقوبات على الدول المخالفة.
إن التطور الأخير في علاقات التجارة الدولية وضع أوبيك على حافة الهاوية والسؤال الآن هل تخلص دول أوبيك للنظام التجاري الجديد، أم تحتفظ بولائها للمنظمة التي كانت تتخل عن كل وظائفها؟



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أبريل ١٩٩٤

ندوة بأمريكا تهدف لوضع حد للسيطرة الاقتصادية للدول الكبرى

□ القاهرة -
عزة نصر

تنظم «الائتداء» ندوة عن كفاءة التجارة الدولية في العالم في ١٧ أكتوبر القادم بمدينة كولومبس الأمريكية وتستمر لمدة ٢ أيام ويحضرها الرئيس بيل كلينتون ود. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة وتناقش الندوة أساليب انسياب المعلومات التجارية بين الدول، وتحسين قدرتها على التنافس وخفض التكلفة وإقامة نموذج موحد للصفقة التجارية الدولية حتى يكون هناك حرية تجارية بين الدول من خلال القواعد التي تنظمها اتفاقية «الجات» والتي سيوقع عليها وزراء الاقتصاد بمراكش في ١٥ أبريل.

صرح بذلك مصدر مسئول بجهاز التمثيل التجاري المصري وقال أن الندوة ستناقش وضع حد لسيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى، وإمكانية استيعاب التجارة الدولية لدول العالم كلها بحيث لا تميز الدولة الكبرى لأنها ذات قدرة كبيرة على توفير فرصة أفضل من الدول الصغرى للمشاركة في النظام العالمي الجديد. وأشار إلى أن الندوة ستكون من جزئين الأول يضم لجانا تحضيرية على مستوى الخبراء والثاني على مستوى الوزراء لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالتجارة والتنمية الاقتصادية والتجارة والعملة ودور الحكومة في تحقيق الكفاءة في

التجارة والتعاون الدولي وستتولى اجتماعات الوزراء إصدار إعلان يتضمن برنامج عمل مشترك يحتوى على مبادئ توجيهية لكفاءة التجارة ومساندة نقاط التجارة على المستوى العالمى، وتقديم المساعدة الفنية للأعضاء الأقل تقدما في هذا المجال. وخلال الندوة سيتم افتتاح شبكة نقاط التجارة الدولية وعددهما ١٩ نقطة. وستناقش ندوة الائتداء أيضا إنشاء شبكة نقاط تجارية إقليمية بالدول العربية، وربطها معا بهدف تنسيق استخدام الإجراءات اللازمة لانتماء الصفقات التجارية بحيث ينتهى تنفيذها عام ١٩٩٥.



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ أبريل ١٩٩٤

مسئول صيني:

نستطيع أن نعيش بسلام دون الجات

□ بكين - رويتر:

ذكرت صحيفة «تشينغداي» الصينية الرسمية أمس نقلاً عن أحد كبار المسؤولين أن الصين تستطيع العيش اقتصادياً بعيداً عن اتفاقية «الجات» وبالتالي فإنها لن تسعى للحصول على عضوية الجات بأي ثمن. وأكد لي تشو تشو نائب المدير العام للعلاقات الدولية بوزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي الصينية أن الصين منافس اقتصادي قوي على الساحة العالمية سواء انضمت إلى «الجات» أم لا، وقال إن بلاده تسعى للحصول دون شروط على معاملة الدولة المشمولة بالرعاية تجارياً في حالة انضمامها للجات، مشيراً إلى أن ذلك مكفول لكل الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية الدولية.

أكدت اللجنة الاقتصادية برئاسة الدكتور مصطفى السعيد في تقرير لها حول سياسة الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الصناعات الوطنية انه اذا كان تحرير التجارة الخارجية يعد أحد مقتضيات اصلاح الاقتصاد وتحريره ، الا ان الأمر يقتضى البحث عن الادارة الملائمة لعملية التحرير في هذا القطاع بحيث يتحقق اتزان التوازن في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات ورسم سياسة تجارية تقدم الانتاج المحلي سواء من حيث توفير مستلزماته أو الارتقاء به ليصبح أكثر قدرة على المنافسة في الخارج ، ولقد اثبتت الأرقام تزايد العجز بالميزان التجاري بنسبة ١٢٪ حيث يقدر الانخفاض في حصيله الصادرات بنحو ٢٣٦ مليون جنيه ، وهذا الرقم لا يواجه سوى ثلاث قيمة للواردات ، ويؤكد التقرير على ضرورة الاهتمام بتشجيع صناعات التصدير بتذليل كافة العقبات التي تواجهها وعلى رأسها ضريبة المبيعات سواء بالفائتها أو بالنزول بها الى أدنى مستوى ممكن ، مع التوسع في انشاء المدن الصناعية التي تستوعب الصناعات الموجهة للتصدير ، ودعم التشغيل التجاري وتنشيط دور المكاتب التجارية في الخارج وتطوير أسلوب عملها والتنسيق بينها وبين الهيئة العامة



د. مصطفى السعيد

للرقابة على الصادرات ، والتصديق للاجراءات البيروقراطية على طريق تبسيط اجراءات التصدير وتنشيط اليات التعامل التجاري العربي والاقليمي مع اعطاء مزيد من الاهتمام بالاسواق الاقليمية واحداث تطوير شامل للاسطولين البحري والجوي ليسهما في تسهيل عمليات التصدير .

كما يطالب التقرير البرلماني بالعمل على الحد من الواردات لعلاج الخلل في الميزان التجاري ، وذلك عن طريق ضبط الاستهلاك المحلي من السلع الاستهلاكية وترشيده وحل مشكلة الفاقد في الانتاج المحلي والتوسع في انتاج السلع الوسيطة ، وترشيد التيار الاستيرادي في ظل مفهوم جديد وسلم للاقتصاد.

وبالنسبة لحماية المنتج المحلي فان التقرير يرى ان هذا يمكن تحقيقه عن طريق اعادة تأهيل القطاعات الانتاجية لتطوير اساليب انتاجها ورفع جودة الانتاج ليكون قادرا على مواجهة المنافسة والتفوق على السلع المثيلة المستوردة ، وان تتم مساعدة الصناعة الوطنية باستمرار على التطور والنهوض عن طريق الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، مع مراجعة دورية للتعريف الجمركية في ظل نظام تحرير التجارة الدولية (الجات) لتوفير الحماية المناسبة للسلع الوطنية.

الأمم الاقتصادية الجديدة حماية الانتاج الوطني وتطوير الصادرات كيف ؟



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٤

د. عصام الدين جلال خير عالمي مرموق
ورئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية،
ويكتب لـ «العربي» عن اتفاقات «الجات»

التي تزيد «الفجوة الهائلة بين الشمال
الصناعي الغني والجنوب الموعود بمزيد
من الفسقة والتخلف»

عالم «الجات» .. للأغنياء فقط

ولعل التقييم الواقعي لاتفاقيات الجات وغيرها من الانعكاسات العالمية يحتاج لايضاح بديهيات أساسية أخرى يبدو أنها تسقط من الحسابات رغم خطورتها وأولى هذه البديهيات هي أن اتفاقيات الجات ليست إلا حلقة في سلسلة أدوات فرض متغيرات دولية اقتصادية وسياسية بعيدة الآثار وبقيت حلقات هذه السلسلة التي احتكرت تشكيل العلاقات الدولية والنظم الوطنية هي صندوق النقد العالمي والبنك الدولي ومجموعة الدول السبع الصناعية ونادي باريس وهي جميعاً بعيدة مثل الجات عن تناول أو المشاركة الفعلية للدول النامية ومن ثم فإنها متضامنة في فرض استراتيجيات متشابكة ومتكاملة مثل اقتحام الأسواق الاستثمارية والسلعية

والاقتصادية عندما قال: «تعميم الإيجابيات ليس بالكلام ولا بالشعارات، وجهة نظري أن اتفاقيات الجات ليست في صالح الاقتصاديات النامية أبداً بل دليل أن المفاوضات جرت أساساً بين الدول الصناعية الكبرى وبعضها البعض وتساوى عما إذا كانت الدول النامية قادرة فعلاً على المنافسة في مجال الخدمات وإننا كنا بعيدين

إلى حد كبير في مجال منافسة بنود الاتفاقية الخاصة بالملكية الفكرية». ومع ذلك أكد سيانته دعم جهود وزارة الاقتصاد في التعامل مع متطلبات الواقع الجديد وبين أن دول الجنوب النامية لم يكن لها موقف عام في مواجهة دول الشمال الغنية في المفاوضات ومن ثم يستنتج الأستاذ عبد الرحمن عقل في جريدة «الأهرام»: أن وزير الخارجية يرى أن الدول الصناعية الكبرى هي صانعة الاتفاقية وبالتالي هي المستفيدة منها وكانت مصالحها أولى بالرعاية.

وقد يبدو أن هذا التقييم من البديهية والموضوعية بما يفنى عن تأكيد وتخليه ولكنه في الواقع منطلق أساسي وجذري يستحيل بدونه استيعاب للتغيرات ولا التحري عن أنسب طرق التعامل معها وهو حقيقة المقصد وليس رقابية الرقض أو القبول المطلق نظرياً وإيديولوجياً.

عندما عقدت الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية مؤتمرها الكبير عن مقارنات الجات وقمت بنشر سلسلة مقالاتي عن مشاكلها خلال ١٩٩٢ كان ذلك استجابة لمطالبة كل القطاعات بضرورة المتابعة والمشاركة في هذا الدستور الجديد للتجارة العالمية التي تغطي بنوده حوالي ثمان وعشرين اتفاقية نوعية في أكثر من خمسمائة صفحة وشغل الخبراء العالميين سبع سنوات من الدراسة واشتد الخلاف حوله إلى حد التهديد بالسفر من الدول المتقدمة بإشهار الحروب الاقتصادية المدمرة على بعضها البعض ولن تنتهي الصياغة النهائية لما تم الاتفاق عليه قبل أربعة أشهر حين توقع الدول ١١٧ المدعى اشتراكها في مراكش في أبريل ١٩٩٤.

وكان طبيعياً أن تتصف التعليقات الأولية على الاتفاقيات بالتعميمات ذات الطابع السياسي المبالغ في التبسيط والمبالغ إما في التفاؤل أو التشاؤم دون ارتكاز إلى استيعاب للأسس الاقتصادية البالغة التعقيد ولعل تعليق وزير الخارجية السيد عمرو موسى في أهرام ١٩٩٤/١/٢ والذي عكسته كلمة سفير مصر في اجتماع الجات باسم المجموعة الأفريقية هو أكثر التعليقات استيعاباً للخلفيات السياسية



المصدر:

المصدر:

٤ أبريل ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



بقلم:

د. عصام الدين جلال

والخدمية والفكرية وتأمين المتطلبات الاقتصادية والنقدية للاقتصاديات الحاكمة المتقدمة حتى على حساب المتطلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للاقتصاديات الهامشية في الدول النامية والأقليات المهمشة داخل الاقتصاديات المتقدمة نفسها كما يبين انتشار البطالة المزمنة بينها وتدهور نصيب الشرائح الأدنى من الناتج القومي بشكل متزايد.

ومن ثم فقد تبنت بفرض من هذه الآليات فعلاً أكثر الدول النامية كثيراً من أحكام اتفاقيات الجات التي تحتج عليها قبل انتهاء المفاوضات نفسها سواء كان ذلك في مجال إزالة الدعم والحماية وفتح الأسواق وتأكيد احتكار الملكية الفكرية لمصدري الدول الكبرى وضغط الإنفاق العام حتى على الخدمات الأساسية الملحة مثل الصحة والتعليم والإسكان وأوكازيونات الأصول القومية وإطلاق تغفل وسيطرة الاستثمارات الأجنبية في الأسواق النامية وخاصة للشركات

المتعددة الجنسيات ليس فقط في مجالات الإنتاج ولكن أيضاً في مجالات الخدمات البنكية والتأمينية والتجارية والمهنية. والبيئية الثانية أن هذه المتغيرات لا تنطلق من فراغ ولا يعكس عمل هذه الآليات التسلطية مجرد أطماع أو تأمر ولكنها تنطلق من واقع وطيد الأركان وأصبح المعالم يتمثل في انفراد الرأسمالية العالمية بالتحكم الأمني والسياسي والاقتصادي ويتمثل في فرض وتخطيط مرحلة التحول البعيد الغور المجهول الأبعاد وانعدام المشاركة وانهيار المقارمة من الدول الاشتراكية سابقاً والدول النامية.

إن هذا التحول يمثل أزمة للنظم العالمية الثلاثة: النامية والاشتراكية والرأسمالية بما يحمله من تحديات مستجدة وفرض واعدة لكل منها ومن ثم فهو أيضاً يمثل أزمة للنظام العالمي الجديد والعلاقات الدولية ليس بين النظم وبعضها البعض ولكن أيضاً داخل هذه النظم نفسها يبين دول كل نظام وهو البعد الخطير الذي تغفله أكثر الدراسات.

وأزمة نظام التنغمية لا تقف عند بعدها الاجتماعي البشع حيث يقدر أن يرتفع عدد الجوع من ٦٠٠ مليون حالياً إلى بلون سنة ٢٠٠٠ وهاجعة القناحر وعدم الاستقرار ولكن فاعلية ميكانيكية التنغمية نفسها تمر بأزمة حادة كما يتبين من أن معامل الإنتاجية الشاملة (مثلاً للمعرفة والخبرة والكفاءة والإدارة) أصبح هو ركيزة النمو الأساسية في الاقتصاد المعاصر حيث كان مسئولاً عن ٨٧٪ من زيادة الإنتاجية في ألمانيا و٧٨٪ في فرنسا بين ١٩٦٠ - ١٩٨٧ في حين أن حصيلته كانت سلبية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية صغراً في نفس المدة

وأعباء الديون بعد عقد من التفتش والمعاينة ووقف التنمية تحت إشراف البيات التسلط الدولية ارتفعت من ١٢١.١٪ من صادرات الدول النامية ١٩٨٠ إلى ٤١٩٪ سنة ١٩٩١. ويصاحب ذلك تدهوراً في أسعار التبادل التجاري بين الشمال والجنوب وهو مصدر رئيسي للتمويل ينخفض السعر النسبي للمواد الأولية الصادرة من الجنوب بشكل مستمر على مدى أكثر من عقد بحيث - كمثال - تحصل ألمانيا على زيادة في السلع من الدول النامية سنة ١٩٩٢ تمثل ٤٩٪ من السلع التي كانت تحصل عليها في مقابل نفس الكمية من السلع المصدرة منها إلى الدول النامية وبذلك يبلغ الربح الإضافي لألمانيا من فرق الأسعار (أي خسارة الدول النامية) بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠: ٩.٩ بليون مارك من الصادرات و٢٦٠ بليون مارك من الواردات من الجنوب وهو النمط السائد بين الشمال والجنوب.

فإذا أضفنا عنصراً آخر وهو تسرب رؤوس الأموال الوطنية من الجنوب إلى الشمال والتي يقدرها البنك الدولي بـ ١٠٠ بليون دولار في العام بلغت حصيلتها ٧٠٠ بليون دولار ١٩٩٠ ثم إن مساحة التجارة الدولية المتاحة للدول النامية لا تضيق فقط باحتكار الدول الصناعية الكبرى ومن ورائها الدول نصف الصناعية التي أفلتت من مازق التخلف الإنتاجية تحت ظروف مؤقتة في الستينيات والسبعينيات يصعب توفرها الآن للدول النامية ولكن الكثيرين ينسون أن ثلث التجارة العالمية تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسية والتي لا تعرف حدوداً أو ضرورات الدول النامية بل إن تحكم هذه الشركات العملاقة في التجارة



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ٤ إبريل ١٩٩٤

الخارجية لا تقف عند حدود احتكارها للسلع الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة كما يتصور البعض بل إنه يشمل مجالات تخصص الدول النامية الأصلية نفسها فعثلاً احتكرت أكبر ١٥ شركة عملاقة بين ٨٥ - ٩٠٪ من التجارة العالمية في سلع القمح والبن والحبوب والقطن والتبغ والكافور والجوت ومنتجات الغابات وكذلك النحاس وخام الحديد والصفير واليوكسيت. وعدد الشركات المتعددة الجنسية في تصاعد رهيب وصل بها إلى ٢٧.٠٠٠ شركة بها ١٧٠.٠٠٠ فرع دولي وتتحكم في استثمارات تصل إلى ٥٥٠٠ بليون دولار، ويرى «ديتريدي» مع أهمية دورها في الاقتصاد العالمي وتجارة التكنولوجيا إلا أنها «قد تزعزع أسس سيادة الدولة والرقابة الديمقراطية لمجالسها النيابية» ومن ثم قدرتها على اختيار مسارها وحماية مصالحها. لظهر انعدام فرص المنافسة والتكافؤ واضمحلال موارد النمو وضيق نوافذ الفرص وارتفاع تكلفتها رغم كل الوعود والبررات النظرية التي قامت عليها عمليات غسل الأمخاخ لتزويق اتفاقيات الجات واستراتيجيات أدوات التسلط الدولي التي تمثل الجات حلقة الاستحكام الأخيرة منها. ولهذا ليس غريباً أن يقدر نصيب الدول الأفقر من الزيادة الموعودة في التجارة العالمية والتي يرجى أن تعود بها للجات على الاقتصاد العالمي (حوالي ٢٧٠ بليون دولار) بما لا يزيد على ٥٪ ينتظر أن تحصل على أغلبها الدول الأكثر تقدماً صناعياً بما يقطع أن تحدى زيادة الفجوة (ويقال هكذا لتخفيف الصدمة) على المدى القصير والمتوسط هو التحدي الأكثر رجاحة.



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أبريل ١٩٦٤

الضغوط الأمريكية تنتقل من القاهرة إلى مراكش..

لعبة جديدة: مقايضة عضوية «الجات» برفع المقاطعة عن

إسرائيل!

ندعو لإنشاء كتل عربي لمواجهة «لعنة الجات»

خبراء
الجامعة
العربية

الدولية. مجرد اتفاقية في إطار الأمم المتحدة وليست منظمة. ومع ذلك فهي أقوى من كثير من المنظمات التابعة للمنظمة الدولية الكبرى.. وظائف الاتفاقية متعددة منها:

تقرير اخباري يكتبه:
حسن عامر

تخفيض التعريفات الجمركية ومنع القيود الكمية التي تفرضها الدول على استيراد السلع والخدمات. إلغاء الأساليب الاحتكارية التي تنتهجها الكارتلات الصناعية من حيث تحديد أثمان السلع وشروط البيع وتقييد الانتاج وتقسيم الأسواق. السماح بعقد الاتفاقيات الحكومية التي تستهدف تقييد انتاج المواد الأولية وتنظيم اثمانها. التزام الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق العمالة الكاملة. زيادة الطلب على العمل بصفة مستمرة. مطالبة الدول بالتعاون فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة بمعدلات

الثان: ان المواجهة الحقيقية ليست في رفض شروط الجات أو قبولها. المواجهة تبدأ من الساحة العربية. تبدأ بقرار عربي، وإرادة عربية حقيقية لإنشاء كتل تجاري قادر على التفاوض الجماعي، والتعامل الجماعي، بدلاً من التفاوض الفردي والتعامل الفردي. إن هذا التكتل ضرورة حيوية لمواجهة الضغوط الأمريكية برفع المقاطعة، ويطرح شروط ملائمة للعرب عند التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

النصيحة وردت في مذكرة أعدتها الإدارة الاقتصادية للجامعة. المذكرة تناقش قضية الجات والعرب على ثلاثة مستويات: المستوى التاريخي. المستوى العملي للنتائج المترتبة على اتفاقيات الجات. أخيراً مستوى المواجهة بين العرب والجات.

ترسم مذكرة الجامعة «إسكتش» سريعاً للامام الرئيسة للجات. تقول إنها اتفاقية متجددة لتنظيم التجارة

معركة العرب مع «الجات» بدأت في القاهرة وتستأنف في مراكش يوم ١٢ أبريل الجاري. بدأت المعركة في العاصمة المصرية، عندما اتخذ مجلس الجامعة العربية قراراً بعدم رفع المقاطعة... رغم الضغوط المكثفة التي مارستها أمريكا لتحقيق هذا الهدف. ملامح المعركة القائمة نراها في تصريحات ميكي كاسنتور للممثل الأمريكي في «الجات»، وجاء فيها أن بلاده لن تدعم انضمام أي بلد عربي إلى أن ترفع بعض جوانب المقاطعة العربية.

وأكد مجدداً أن «الأمور لا يقبل الجدل» وهو أن الجوانب الثنائية والثلاثية للمقاطعة العربية تتناقض مباشرة مع مبادئ جات... ولهذا يجب رفعها قبل الانضمام إلى الاتفاقية.

في مواجهة الضغوط. تقدم الجامعة العربية لأعضائها نصيحتين الأولى: أن تقبل التوقيع على اتفاقيات «الجات» لأنها «قدر لا مفر منه» في ضوء الظروف السائدة على الساحة العربية.



العربي

المصدر :

٤ إبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويقدر ما تشددت الدول الكبرى في إبراج مبدأ تحرير قرة العمل، ومنحها حق الانتقال بين الاسواق الدولية، بقدر ما تشددت في التطبيق ونصت على أن التحرير يشمل هنا الخبرات الفنية والتقنية العليا. أي العلماء والإدارة العليا.. ووضعت كل القيود المتصورة التي من شأنها السماح بانتقال العمالة الفنية ونصف الفنية..

وهذا يعني عند التطبيق العملي مزيداً من استنزاف العقول من الساحة العربية، ومزيداً من التكدس للعمالة الفنية ونصف الفنية..

هكذا ترى الجامعة العربية اتفاقيات الجات التي انجزتها دورة أوجواي.. البلد الطيب الذي دخل التاريخ من باب الشيطان... أو ما يسمى الآن بالنظام التجاري الدولي الجديد..

ماذا يملك العرب في مواجهة الشيطان؟

لا شيء تقريباً. عليهم بقبول نتائج الجات، لأنها قدر لا مفر منه. قدر على الدول الأعضاء بالجات مثل مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والسعودية والأردن.. وقدر لا مفر من اختياره بالنسبة للدول العربية غير الأعضاء، لأن ٩٠٪ من التجارة الدولية يمر الآن عبر بوابة الجات..

وفي مواجهة القدر لم تجد الجامعة العربية مفرأ من الزمان على سقوف «الجات».. أي فترات السماح التي نصت عليها اتفاقيات الجات لترتب كل دولة أوضاعها بما يتفق مع أحكام النظام التجاري الجديد..

السقف الأول خمس سنوات للدول غير الأعضاء، عليها أن تعيد ترتيب أوضاعها الداخلية قبل أن تتقدم بطلب للانضمام إلى النظام الجديد..

السقف الثاني ويمتد خمس سنوات أيضاً ويسمح للدول الأعضاء بترتيب التخفيضات الجمركية تدريجياً ورفع القيود على تجارة السلع والخدمات والمستحريات الحكومية.. ويبدأ تطبيق فترة السماح بأثر رجعي من ١ يناير ١٩٩٢ إلى أول يناير ١٩٩٨..

السقف الثالث ويمتد عشر سنوات يتم خلالها إلغاء ٣٦٪ من أشكال الدعم المنظورة وغير المنظورة للمنتجات الزراعية سواء عند التصدير أو الانتاج الوطني..

السقف الرابع ويمتد سبع سنوات للدول النامية وخمس سنوات لغير

اسواقها الداخلية من المنافسة الأجنبية..

وتقدر النتائج المترتبة على تحرير تجارة الخدمات زيادة حجم التجارة الدولية بحوالي ٩٠٠ مليار دولار سنوياً. كما تقدر قيمة الزيادة في حجم التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسية بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي ٢٠٠٠ مليار دولار..

ونظراً لأن الاقطار العربية مستورد صاف للخدمات فإن النتيجة المتوقعة مزدوجة كما تراها الجامعة العربية. الخدمات العربية غير قادرة بأوضاعها الحالية على المنافسة الخارجية، كما أنها غير قادرة على حماية اسواقها الداخلية من المنافسة الدولية..

ويقدر ما تكسب الدول المتقدمة في مجال الخدمات من فرص للعمالة،

بقدر ما تخسر الدول المتخلفة في هذا المجال في فرص العمل والتشغيل..

وتقتضي اتفاقية تدويل للمشتريات الحكومية بإخضاع كل ما تحتاجه الدولة للمنافسة الدولية بما في ذلك مشتريات الجيوش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية. وهكذا تنتهي سيادة القرار الوطني على بعض قطاعات السيادة الوطنية. حتى لو توفرت الصناعات للتخصص في الإمداد والتزويد للجيش والشرطة والحكومات المحلية والمركزية..

أخيراً امتدت ولاية الجات إلى مجال الانتاج الفكري والثقافي وحقوق الملكية للابتكارات والاختراعات وغيرها وهي اتفاقية تلزم الدول الموقعة على الجات بفتح اسواقها أمام ١١٠ ثقافات اجنبية وأن تزود ما عليها من التزامات في هذا المجال.

تحقق الارتفاع بالمستويات المعيشية لشعوبها. تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإحاطة الأموال المستثمرة بالضمانات الكافية. وكذلك حسم المنازعات التي تنشأ عند تطبيق الاتفاقيات بين الدول الاعضاء..

ما تتوقعه الجامعة العربية عند تطبيق نتائج «الجات» على الساحة العربية مفعج. لماذا؟

لأن الاقتصاديات العربية منزوعة السلاح.. مجردة من امكانيات المنافسة والفعل. لا تفهم لغة الخطاب المتداول على ساحة الجات، رغم أن قواعده ومفرداته بسيطة «للفاية» و«وصى» بمزيد من الانتاج.. الجودة والعمل الجاد والتعاون المشترك..

وتقدم الجامعة كشف حساب بالنتائج المتوقعة عند التطبيق على الساحات الأربع الأكثر خطراً.

على ساحة تحرير تجارة المنتجات الزراعية تقول المذكرة:

إن معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي العربي ١,٥٪، هذا المعدل لا يغطي الزيادة السكانية التي تقدر في المتوسط العام بنحو ٢,٥٪.. النتيجة أن يزداد الطلب العربي على استيراد المنتجات الزراعية. وأن يتحمل العرب فاتورة دعم الصادرات الذي تقدمه الدول المنتجة.. الأمر الذي سيؤدي إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية وترتفع نتيجة لذلك معدلات العجز في موازين المدفوعات والموازنات العامة. هذه النتائج سيغني منها الجميع دين استثناء، ولا فرق

هنا بين الدول المنتجة للبتروöl أو الدول غير المنتجة للبتروöl. فالجميع سواء الآن أمام ظاهرة العجز في موازين المدفوعات..

صحيح أن القواعد الجديدة للجات نصت على نظام خاص لتعويض الدول المستوردة للمنتجات الزراعية، لكن مثل هذا العلاج مفيد في المدى القصير، ولكن سوف يقضى ذلك على الانتاج الزراعي العربي في المدى البعيد ما لم يتم تحقيق تنمية زراعية متقدمة..

الساحة الثانية تشمل تحرير تجارة الخدمات وتعني: البنوك.. التأمين.. النقل.. السياحة.. الاتصالات التليفونية.. الاستشارات.. التشييد والبناء.. المحاسبة.. الطيران.. الخدمات المالية.. تحرك العمالة وغيرها. كل هذه الأنشطة أصبحت هدفاً للمنافسة الدولية ولم تعد الدول حرة في حماية



المصدر : العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ إبريل ١٩٩٦

النامية. ويتم خلالها إلغاء إجراءات الاستثمارات المخالفة لاتفاقيات الجات.. وعلى الشعوب أن تتخلص خلال هذه الفترة من عقدة المخاوف من الاستثمارات الأجنبية سواء جات من شركة متواضعة المقام، أو من شركة متعددة الجنسيات أو القوميات.. وكله واحد في عرف الجات.

السقف الخامس ويمتد عشر سنوات ويمنح للدول المنتجة للمنسوجات والملابس للجائزة وذلك لترتيب أوضاعها طبقاً لأحكام النظام الجديد. ويبدأ التطبيق بأثر رجعي أيضاً أي من أول يناير ١٩٩٣ إلى أول يناير ٢٠٠٣.

ما نقوله مذكرة الجامعة العربية في تعليقها على الرهان على سقف الجات: إن الخيارات محدودة ومعروفة ولا تتجاوز «الاستفادة من السقف الزمني التي تطرحها الجات قبل الانضمام، وذلك لإحداث التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والإصلاحات التجارية اللازمة لتحسين محصلة عائد الانضمام للجات. ويتم ذلك بتطوير قواعد الإنتاج العربية ومساندة صناعات التصدير ودفع عجلة التنمية العربية».

ومن منظور «إضعاف الإيمان» تقترح الجامعة: ترتيب الصف العربي للتعامل مع الجات كتكتل تجاري متكامل مثل تكتل «الاتحاد الأروبي» أو «النافتا» مع الاتفاق على استراتيجية عربية للتنمية المتكاملة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والمياه وصناعة التصدير والتكامل الصناعي والتنسيق التكنولوجي وتحديد برامج الخدمات التجارية المقترح تحرير تجارتها مع العالم الخارجي..

هل يمكن أن يقبل العرب الرهان على سقف الشيطان؟ هل يمكن عقد سباق مع الزمن من أجل تحسين كفاءة الإنتاج على مستوى الساحة العربية؟ هل يمكن المفامرة بإنشاء عدد من الصناعات التصديرية.. قبل أن تخصص الأسواق العربية في الاستيراد فقط؟

هل يمكن أن نراهن على المستقبل لكي يصبح للعرب دور على ساحة التجارة الدولية وهي ساحة الفعل الحقيقي في السياسة الدولية؟ هل.. والف هل أخرى تطرحها مذكرة الجامعة العربية!!



المصدر: الأمر رقم ١٤٥٢

التاريخ: ٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فحانات اقتصادية كاملة لمر

بعد توقيع اتفاقية ((الطال))

الأسبوع القادم



المصدر: الأمر رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤ أبريل ١٩

فرص عمل جديدة للأيدى العاملة المصرية وبرنامج زمني لتحرير تجارة المنسوجات مهلة حتى ديسمبر القادم للحصول على الموافقة الدستورية على الاتفاقية

توقع مصر و١١٩ دولة على اتفاقية «الجات» لتحرير التجارة الدولية بالمغرب خلال الاجتماع الدولي - الذي سيعقد بمدينة مراكش في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أبريل الحالي - فيما تعد أخطر اتفاقية دولية في تاريخ العالم، حيث سيتم بمقتضى هذه الاتفاقية إلغاء كافة القيود أمام تدفق السلع والمنسوجات بين جميع الدول الأعضاء في ظل مناخ تنافسي حر.

وقد تقررت منح الدول مهلة حتى ديسمبر القادم للموافقة الدستورية على الاتفاقية وتمنح الاتفاقية مصر الحق في استخدام كافة الأساليب الوقائية لمدة عامين زيادة عن الناتج للدول الأخرى لحماية الإنتاج المحلي بعد تحرير التجارة العالمية وفتح الأسواق والمنسوجات المختلفة كما تحصل مصر على تمويضات في شكل مساعدات ومنح إذا أدى تطبيق هذه الاتفاقية إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي تستوردها مصر، باعتبارها من الدول الأولى بالرعاية للاتفاقية. وفي مجال تحرير التجارة، تشمل الترسات

مصر التي نشرها، الأوامر المسائي - ان تقوم مصر بتحرير تجارة المنسوجات من خلال برنامج زمني يبدأ تنفيذه اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ولعدة ١٠ سنوات يتم بعدها إزالة كافة القيود وفتح السوق المحلية أمام استيراد المنسوجات وفي مقابل ذلك ستقوم الدول الأخرى بفتح أسواقها أمام المنسوجات المصرية وحفظ الحصص الاستيرادية للمنسوجات التي تستوردها.

وعلم على محمود مندوب، الأوامر المسائي، ان الترسات مصر تضمن أيضاً خفض الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعية ليصل إلى المتوسطات العالمية مع إلغاء الدعم النقدي للسلع المدعومة بحيث لا يتعدى ١٠٪ من إجمالي قيمة السلع إضافة إلى تحرير تجارة الخدمات وتشمل قطاعات البنوك والتأمين وخدمات الحاسبات الآلية والإيدى العاملة وفق الضوابط التي تضعها الجهات المختصة مع فتح المجال أمام الشركات والمؤسسات الأجنبية للعمل في الأنشطة الخدمية دون قيود في مقابل نقل تكنولوجيا هذه الخدمات إلى مصر.

وحرية انتقال العمالة المصرية إلى الدول الأخرى وسوف تقوم مصر بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء خلال مايو القادم لزيادة فرص العمل للأيدى العاملة المصرية. وأوضح السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية - الذي سيعقد على الاتفاقية ممثلاً عن مصر - ان التوقيع غير ملزم إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب حتى تأخذ الاتفاقية دستورتها.

وأكد ان الاتفاقية لن تشكل أعباء كثيرة على الاقتصاد المصري وأن ٨٠٪ من تصورات الاتفاقية تم تنفيذها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي مشيراً إلى ان الاتفاقية تضم ٢٨ اتفاقاً نفذت مصر ١٨ اتفاقاً منها وهو ما لا يشكل عبئاً على مصر فيما بعد. وأضاف الوزير ان جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في برنامج الإصلاح الاقتصادي تتفق مع بنود الاتفاقية خاصة في مجالات تحرير التجارة والخدمات والتأمين والبنوك.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمة: الصحافة والمعلومات التاريخ: ٨ أبريل ١٩٩٢

توصيات ندوة مستقبل السينما في مصر

في ختام ندوة «مستقبل السينما» التي عقدت جلساتها في قاعة المؤتمرات بجمعية الأهرام بين الثاني والرابع من أبريل ١٩٩٢، يعلن الحاضرون في الندوة من السينمائيين والمثقفين والمهتمين بهذه القضية عن بالغ شكرهم وتقديرهم وسعيهم للاهتمام الشخصي الذي أبداه السيد الرئيس حسني مبارك رئيس الجمهورية بهذه الندوة ومتابعة سياسته لاعمالها وتوجيهاته للمسؤولين بتبني توصياتها.

كما يعبر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم للأستاذ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء لوضعه هذه الندوة تحت رعايته، وما أعلنه عن العمل بتوصياتها ولقائه بوفد منها خلال ثلاثة أيام.

وتؤكد الندوة دعمها الكبير للأستاذ الفنان فاروق حسني وزير الثقافة على اهتمامه بالقضية المطروحة للمناقشة وحضوره جلسة الافتتاح ورأسته أولى جلسات الندوة، ثم تابع أعمالها.

وتود الندوة أن تعلن عن تشرفها بالتعبير عن سعادة واعتزاز وتقدير جميع الحاضرين بالجهود الكبيرة والمخلصة لوزارة الثقافة، مستنوق التنمية الثقافية، ومؤسسة الأهرام، ووكالة الأهرام للصحافة، عن تنظيم وإعداد هذه الندوة.

وبهذه المناسبة فإن جميع الحاضرين يعربون عن صائق امتنانهم وتقديرهم للأستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الأهرام، ومقرر عام الندوة على ما بذله من جهد في إعداد وتنظيم وإدارة الندوة، حتى سقط مرهقا في يومها الأخير فنقل إلى المستشفى، متمنين له الشفاء.

وقد عقدت الندوة سبع جلسات. غير جلستي الافتتاح والختام. استغرقت نحو عشرين ساعة وشارك فيها عدد كبير من السينمائيين والمثقفين والمهتمين بالقضية، منهم الدكتور عبدالعزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق ورئيس اتحاد البنوك المصرية، وعدد من رؤساء البنوك ورجال الأعمال والاقتصاديين وأساتذة الجامعات. وقد انتهت الندوة إلى التوصيات التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالاستوديوهات والمعامل ودور العرض:

إيماناً من الندوة بأهمية السينما المصرية، فإن التنمية الثقافية وتطور المجتمع، بالإضافة إلى أهميتها للاقتصاد القومي، فإن الندوة توصي بما يلي:

١) بقاء الأصول الثابتة من مشات واستوديوهات ومعامل ودور عرض وغينها التي تدار الآن بواسطة شركتي الاستوديوهات ودور العرض وغيرهما. ملكاً للمجلس الأعلى للثقافة دون التصرف ببيعها، لأنها الأصول الوحيدة التي تملكها مصر في هذا المجال.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨ أبريل ١٩٩٢

ب) يتعاقد المجلس الأعلى للثقافة مع شركات إدارة ليتولى إدارة هذه المنشآت والأصول طبقاً للقواعد الاقتصادية والفنية والمالية السليمة مع تحديد أدوات ووسائل وأساليب العمل بالشركتين العاملتين حالياً.

ج) تحريك الأصول غير المنتجة في الشركتين بما يتفق مع القواعد الاقتصادية وصالح صناعة السينما.

د) الإعفاء الجمركي للآلات والكاميرات السينمائية وغيرها عند استيرادها باعتبارها سلعاً وسيطة منعا تصدير منتجاتها..

ثانياً - في مجال الإنتاج والتمويل:

١ - الدعوة لتأسيس شركة مساهمة مصرية لاستثمار أموالها في مجالات متعددة منها إدارة المنشآت السينمائية والإنتاج السينمائي والتسويق السينمائي داخل وخارج مصر، وإنشاء دور عرض سينمائية جديدة يساهم فيها صندوق التنمية الثقافية وغير ذلك من الأنشطة، ويساهم في الشركة البنوك المصرية وصندوق التنمية الثقافية ورجال الأعمال والسينمائيون وقطاع الأعمال المصري.. على أن تسند لأحد البنوك الوطنية مهمة التأسيس باعتباره وكيلاً للمؤسسين.

ثالثاً - في علاقة الدولة بالسينما:

١ - عدم المساس بالإدارة الاقتصادية السليمة لشركتي الإنتاج والتوزيع، وفانه على الدولة أن تقدم للمنتجين المصريين تيسيرات في الأسعار وطرق السداد بما يشجعهم على التوسع في الإنتاج السينمائي.

٢ - نظراً لأهمية دور العرض المصرية في دعم الإنتاج السينمائي وضرورة



الامر

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ أبريل ٥

اعتماد السينما المصرية على سوقها الوطنية، توصى الندوة بإعفاء دور العرض الجديدة والمجددة تجديدا شاملا من جميع أنواع الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات.

٣- إعادة النظر في اللائحة التنفيذية للقانون ٢٨ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية حق المؤلف، مع إعادة النظر في القرارات الوزارية رقمي ١١٣ و ٣٤٧ الخاصين بمنزلة المهنة، ورسوم الرقابة بما يؤدي إلى خفض هذه الرسوم واختصار إجراءاتها.

٤- إلغاء رسوم أو خفض قيمة الترخيص المقررة على إعلانات السينما في وسائل

الإعلام المصرية مكافئة أنواعها.

٥- ضرورة توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية «وايبو»، وذلك لحماية حقوق استقلال الفيلم المصري في الدول الموقعة عليها مع التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدول غير المنضمة للمنظمة.

٦- التوصية لدى جهات الدولة المختلفة بخفض الرسوم المفروضة على التصوير السينمائي في الأماكن التابعة لها.

٧- قيام السفارات المصرية بالخارج بالتعاون مع المؤسسات السينمائية المصرية بتنشيط تسويق الفيلم المصري في الخارج وفتح أسواق جديدة له.

رابعا - في العلاقة بين السينما والتلفزيون والبيت الفضائي

١- نظرا لأهمية دور التلفزيون المصري في دعم وتطوير صناعة السينما المصرية، وتحقيقا لهذا الدور، ونظرا لتدني قيمة شراء التلفزيون للفيلم المصري في مقابل الارتفاع الشديد لقيمة الإعلانات وتكلفة الإنتاج.. فإن الندوة توصي بمطالبة اتحاد الإذاعة والتلفزيون برفع أسعار حقوق بث التلفزيون المصري للأفلام المصرية بما يتناسب مع الارتفاع الشديد في أسعار الإعلانات وتكلفة الإنتاج، وذلك عن طريق الاتفاق بين التلفزيون وغرفة صناعة السينما على ضوابط جديدة للأسعار.

٢- تصحيحا للعلاقة بين التلفزيون والسينما المصرية، توصي الندوة بأن يقوم التلفزيون المصري بالمشراكة في تمويل الإنتاج السينمائي عن طريق المنتجين المصريين مع تنظيم العلاقة بينهما.

٣- عمل عقد قانوني موحد بين المنتجين المصريين من خلال غرفة صناعة السينما والقناة الفضائية المصرية بما يضمن كافة الحقوق عند شراء القناة الفضائية المصرية لحقوق بث الأفلام المصرية، ويجب ضرورة الاعتماد على الاتفاق مع المنتج الأساسي للفيلم بموجب وثائق غرفة صناعة السينما.

٤- ضرورة التزام القناة الفضائية المصرية بعدم منح حقوق إعادة بث الأفلام المصرية التي تملك حق بثها على قنواتها أخرى إلا بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي للفيلم.

٥- تحديد عدد وعقد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة أسوة بما يتم التعامل عليه مع الشركات الأجنبية.

٦- تحديد مناطق استقبال بث الإرسال الفضائي عند التعاقد.

٧- تطبيق الضوابط السابقة على العقود المبرمة بين المنتجين المصريين والقنوات الفضائية غير المصرية.

توصيات أخرى

(١) العمل على إنشاء مركز معلومات قومي للسينما المصرية بالتعاون بين وزارة الثقافة والمؤسسات والتنظيمات والجمعيات السينمائية المختلفة والاستفادة من إمكانات مؤسسة الأهرام في هذا الشأن.

(٢) العمل على تجديد وتشغيل صالات السينما المختلفة التابعة لهيئة قصور الثقافة وكذلك أندية وساحات الشباب والجامعات والمدارس في أقرب وقت بالتعاون بين الوزارات والهيئات المعنية وذلك لأضفاء دور عرض جديدة في صالحي السينما المصرية.

(٣) توصي الندوة جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية لصناعة السينما في مصر بتشجيع المبتدعين السينمائيين الشباب وعمل مسابقات لهم في الفرع العمل (سيناريو - تصوير - الخ).

(٤) العمل بأسرع ما يمكن على تطوير جهاز الرقابة على المصنفات الفنية مشريا وماليا وتزويده بالمعدات والأجهزة التكنولوجية الحديثة لأوعية التطورات الفكرية والفنية المتسارعة.

(٥) توصي الندوة بتجميع كل التشريعات والقوانين الخاصة بالسينما وتحديثها وإصدار تشريع موحد بها جديدا يملأ الفراغ التشريعي.

(٦) تشيد الندوة بحضور الاستاذ صلاح الطاروطي رئيس لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب لكل جلسات الندوة ومناقشتها.. وتأييده للتوصيات وأسهمه



الأهرام

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٢

للعمل على تنفيذها.

آلية التنفيذ

تقرر الندوة استثمار ومتابعة أعمالها، تشكيل لجنة متابعة دائمة تجتمع دوريا وتضع نظام عملها الداخلي لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.. وتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة الثقافة ومؤسسة الأهرام وشركات قطاع الأعمال العام وغرفة صناعة السينما وثقافة السينمائيين واتحاد البنوك المصرية.. على أن يدعو مؤسسة الأهرام وصندوق التنمية الثقافية بصفتها صاحبا المبادرة بتنظيم هذه الندوة الى اجتماع عام خلال سنة أشهر لعرض ومراجعة ما تم بشأن هذه التوصيات وأعمال اللجنة المتابعة.



المصدر : العالم اليوم

٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

في اجتماعات «الجات» القادمة بمراكش البلدان النامية ترفض اضافة فقرة خاصة بحقوق العمال

□ كتبت - ألفه السلامي :

تعقد خلال الفترة ما بين ١٢ و ١٥ ابريل القادم اجتماعات منظمة «الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة» في مدينة مراكش المغربية. ويهدف الاجتماع إلى تثبيت الصيغة النهائية لاتفاقية التجارة العالمية التي تم التوصل إليها في ديسمبر الماضي. ويتوقع المراقبون أن يسيطر موضوع «بيئة العمل» وحقوق الانسان على الاجتماعات القادمة، خاصة بعد الموقف الذي تبنته مجموعة الدول الخمسة عشر النامية والذي يقضي برفض التحرك الذي تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلق بتحسين بيئة العمل ورفع الأجور ومعالجة اوضاع حقوق الانسان بالنسبة للعمال.

ويذكر أن مجموعة الدول الـ ١٥ النامية قد اجتمعت في وقت سابق الشهر الماضي في نيودلهي ورفضت الاقتراح الأمريكي، واعتبر المراقبون موقفها من هذا الشأن بمثابة تهديد للاتفاق النهائي في اجتماع الجات.

وكان الخلاف حول هذا الموضوع قد بدأ منذ عدة شهور عندما قررت الولايات المتحدة وفرنسا ضرورة اضافة فقرة جديدة على نفس الاتفاقية تنص على حماية حقوق العمال وتستهدف بشكل خاص تلك السلع والمنتجات التي يشارك في تصنيعها الاطفال القصر.

وقرار كهذا من شأنه أن يضرب جميع البلدان النامية في مقتل لانها بدون استثناء تقوم في صناعاتها على اليد العاملة الشابة وخاصة الاطفال الذين لم يصلوا بعد إلى سن العمل القانونية ولكن هل ظهر هذا الموضوع فجأة على الساحة.

الحقائق تؤكد أن هذه القضية مطروحة منذ عشرات السنين ولم تنقطع منظمات العمل الدولية في عمليات التوعية به ومناقشته واتخاذ خطوات بشأنه.

ولكن الجديد في هذه المرة هو خطاب الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» خلال شهر يناير الماضي والذي اخذت بموجبه الولايات المتحدة المبادرة حتى يكون بندا أساسيا ضمن برامج عمل منظمة الجات.

ومن بين الاسباب التي تستند عليها البلدان النامية في رفضها لهذا الاقتراح وبالتالي اضافة أي فقرة خاصة بحقوق العمال في اجتماع مراكش القادم أن هذا الموضوع لم يدخل ضمن مفاوضات الجات ولم يتم اقراره في جولة الاوروجواي، اضافة إلى أن هذا الموضوع تختص به منظمات أخرى وتجرى مناقشته في إطار منظمة العمل الدولية مثلا، والتي تتكون من ثلاثة اطراف رئيسية: العمال وارباب العمل والحكومات.

أن المخاوف الأساسية والتي لم تطرح علانية فهي المتمثلة في أن إدخال هذا الموضوع في النظام الدولي الجديد قد يشكل أحد الإجراءات التي تعوق دخول السلع والمنتجات القادمة من البلدان النامية إلى الاسواق الدولية.

حيث يؤكد المراقبون أن أية محاولة للمقارنة بين ظروف العمل والأجور في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية هي محاولة مخطوطة، لأن شروط العمل والظروف الاقتصادية والمستويات الاجتماعية تختلف جذريا في كلا المجموعتين إلى جانب أن تدريب الاطفال على العمل مقابل أجر زهيد في البلدان النامية يعد من بين البرامج التي تتخذها الحكومات كنوع من الحماية - للأجيال الصغيرة من الضياع وتكوين عمالة متخصصة في المستقبل.



المصدر: العالم المرفوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٥٩

المنتجون المحليون يطالبون بزيادة الجمارك:

مخاوف مصرية من مخاطر سياسة الإغراق في ظل الجات

□ القاهرة - فهمية أحمد:

اجتمع خبراء الاقتصاد المصريون على أن عمليات تحرير التجارة الخارجية والالتزام بالاتفاقيات الدولية في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد لا يعنى الاضرار بالمنتج المحلي الذى يواجه مخاطر الإغراق، واقترحوا رفع أسعار الجمارك بعد أن سمحت المؤسسات الدولية بفرض جمارك تصل إلى ٧٠٪ واستخدامها لحماية الصناعة الوطنية، كما طالبوا بالاسراع في وضع قانون لمكافحة الإغراق بما يساهم في خدمة الإنتاج المحلي.

تشريع لحماية الصناعة الوطنية

ويرى محمد طلعت أبو الفضل أنه لا بد من وجود تشريع يحمى الصناعات الوطنية من خطر الإغراق يتضمن الجهة التى يقدم لها الطلب والبيانات المطلوب تقديمها عن حاجة الصناعة في مصر في قطاع معين، وعن سعر تصدير السلعة في البلد المصدر وتكلفة إنتاجها والمقارنة بالأسعار الأخرى وحتى يصدر هذا التشريع لا بد

من وجود طريقة لمواجهة مشكلة الإغراق فيمكن فرض رسوم تعريفية على الواردات المدعومة. وهذه الرسوم تمكن المنتجات المحلية من المنافسة بصورة متكافئة مع تلك المنتجات المستوردة المدعومة. وهذا الأمر يتطلب أيضا إجراءات طويلة لتحقيق ذلك منها خفض شهادة من الدولة المنتجة بالقيمة الفعلية لأسعار منتجاتها بدون دعم تصديرى. وهناك حل آخر بديل وهو تعديل الرسوم بحيث تصل على المنتجات المستوردة إلى ٧٠٪، أما المستلزمات المستوردة التى تدخل في الصناعة المحلية لتخفيض رسومها إلى ٥٪ فقط. فلا بد أن نستقدم ذلك بما يخدم الصناعة الوطنية.

أمريكا الأكثر تشددا

يقول محمد طلعت أبو الفضل - رئيس قطاع الشؤون التجارية وعضو مجلس الإدارة بشركة سيناء للمنجيز: - لا نستطيع انكار أهمية تحرير التجارة الخارجية وخفض كافة المنتجين لمبدأ المنافسة الذى يؤدي إلى تطوير الإنتاج، ولكن أيضا هناك خطورة بشأن إمكانية تعرض الصناعة الوطنية لمنافسة غير متكافئة نتيجة حصول بعض الصادرات على دعم سواء بصورة مباشرة أو بالتحايل على اتفاقية الجات والدليل على ذلك انهيار الاستثمارات المصرية في مجال الثروة الداجنة منذ سنوات نتيجة إغراق السوق المصرية بالدراجين الرخيصة. ولذلك لا بد من مواجهة أى محاولة لإغراق السوق المصرية بسلع رخيصة تهدد الصناعة المحلية خاصة في مجال الصناعات الغذائية والهندسية وصناعة المنسوجات.

وأشار إلى أن شركة سيناء للمنجيز قامت بجهود كبيرة لتعمير منطقة جنوب سيناء لإيجاد مجتمع صناعي ضخم بلغت استثمارات ٢٠٠ مليون جنيه. ويتواجه الشركة منافسة كبيرة من الشركات المنتجة لسبيكة الفيرومنجنيز.

وطالب بحماية هذه الصناعة الوليدة من خطر الإغراق حيث تقوم الشركات المنتجة للسبيكة في الكتلة الشرقية بدعم إنتاجها وطرحه بأسعار أقل من أسعار التكلفة.

ويقول د. حلمي نصر - نقيب التجاريين والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة: - إن الأساس في تنظيم التجارة الدولية لكل المفاهيم هو إتاحة فرص متساوية وعادلة لكل القوى المنتجة للسلع المختلفة للتنافس في الأسواق العالمية ومنع الإغراق أو الاحتكار. وتلجأ جميع الدول إلى إجراءات خاصة طبقا لظروفها لحماية إنتاجها المحلي. فالدول السوق الأوروبية مثلا تضمن للمنتج سعرا ثابتا نسبيا ويمثل أعلى سعر ممكن، وتلجأ إلى عدة برامج منها برنامج تقوم فيه بشراء المنتجات النهائية من المنتجين بأسعار أعلى من السوق العالمية، ثم يتم دعمها للتصدير بأسعار منافسة. وتحلل الولايات المتحدة المركز الأول بين الدول الأكثر تشددا في حماية منتجاتها ضد سياسات الإغراق وضمان أعلى سعر ممكن لمنتجاتها حيث تخصص حصة معينة لكل منتج حتى لا تهدور الأسعار. ومن المعروف أنها طلبت من لجنة الجات إطالة فترة تطبيق التعريفية الموحدة على بعض المنتجات إلى عشر سنوات حتى تحمي بعض صناعاتها ذات القدرة التنافسية المنخفضة الآن بإتاحة الفرص لها



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢٤



د. حسن غلاب

الشكوى أو باحقية الشاكى، في شكواه، وهنا يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ومنها فرض ضريبة جمركية أعلى.

رفع أسعار الجمارك

ويرى د. حسن عبيد - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - إنه منذ الإعلان عن الوصول إلى اتفاق حول تحرير التجارة العالمية من خلال منظمة الجات، وهناك تخوف كبير لدى المنتجين المصريين من الآثار السلبية لهذه الاتفاقية على الصناعة الوطنية حيث يبدى تخوفه من منطلق عدم قدرته على المنافسة باعتبار أن صناعته وليدة، وأنه لم يستقر بعد في السوق المحلية، والبعض الآخر يبدى تخوفه من فرض المنافسة غير المتكافئة التي قد تتعرض لها صناعته حيث تحصل السلع الواردة على الدعم بأى شكل من الأشكال، سواء بصورة مباشرة أو تحايلا على اتفاقية الجات.. ولاشك أن تحرير التجارة الخارجية يهدف إلى تحسين نوعية وكفاءة الإنتاج المصرى.. ولكن أيضا هناك خطر الإغراق الذى يهدد الصناعة المحلية خاصة الصناعات الغذائية والهندسية وصناعة المنسوجات.

ولمواجهة خطر الإغراق يرى د. حسن عبيد أن إثبات وجود حالة إغراق يتطلب إجراءات قانونية معقدة تحتاج إلى فترة طويلة، لذلك فإن الحل البسيط والسريع هو رفع أسعار الجمارك، وهذا مسموح به ولا بد من استخدامه بما يحقق الفائدة للصناعة المحلية.. وللمنتجين دور كبير في إثبات حالات الإغراق التي تتعرض له الأسواق المصرية.



د. حلمى نمر

صناعة الدواجن منذ سنوات.

التحرير منافسة وليس تدميرا

يقول د. حسن غلاب - عميد تجارة عين شمس: «إن تحرير التجارة لا يعنى تدمير الإنتاج المحلى.. إنما يعنى فتح الأبواب على الإنتاج الخارجى حتى يمكن أن تتحسن نوعية وكفاءة الإنتاج المصرى، والبلاد التي استطاعت أن تنمى صادراتها كانت أولى خطواتها في هذا المجال هي فتح باب تجارتها العالمية للمنتجات في أسواقها.. ولكن لا يمكن أن يؤدي ذلك في السوق المصرية إلى غلق مصنع أو خسارة صناعة.. فالهدف هو تدعيم الصناعة وحشها على التميز والإنتاج بكفاءة.. فلا يجب أن نعرض الصناعة المحلية إلى المنافسة غير المشروعة سواء كان ذلك عن طريق الدعم أو الإغراق.. ولحماية الصناعة المحلية من خطر الإغراق لابد من اعداد قانون لمكافحة الإغراق، وهذا التشريع قائم في معظم الدول مثل الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وإنجلترا، والتي عالجتها مكافحة الإغراق في قوانين مكافحة الاحتكار وتنظيم المنافسة، كما قامت المجموعة الأوروبية بتنظيم قانون عام ١٩٨٨ لمكافحة الإغراق.

ويوضح د. حسن غلاب إن اتفاقية الجات حددت الشروط الواجب توافرها لوجود حالة الإغراق بأنه لابد أن تقوم الدولة المتضررة من إغراق أسواقها بإثبات حالة الإغراق وتضرر الصناعة المحلية من ذلك.

وتقوم سلطات الجات بالتحقيق في الشكوى، وينتهي التحقيق برفض

لتوفيق أوضاعها طبقا للمتغيرات الاقتصادية العالمية، وطبقا لبنود الجات.

ويؤكد د. حلمى نمر أن حماية الصناعات الوطنية من الأمور المهمة التي تتطلب من الحكومة أن تتخذ إجراءات مناسبة بمكافحة الوسائل غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول من الدعم والإغراق.. فالتفافية الجات جاءت في صالح الدول الغنية، أما الدول النامية فهي في حاجة إلى وقت لتنفيذ هذه الاتفاقية حتى لا تضر الصناعات المحلية بهذه الدول.. ولا بد أيضا أن تمنح الدول الغنية دعما للصناعات الغذائية والدوائية والخدمات بالدول النامية.

ويرى أنه لمواجهة الأساليب غير المشروعة التي تتبعها بعض الدول مثل الإغراق والدعم لابد من وجود قرارات رادعة لحماية الصناعة المحلية فمن حق الدول التي تتعرض لخطر الإغراق أن تمنع دخول السلع الرخيصة.. وهذا يتطلب في البداية إثبات وجود حالة الإغراق، وهذه مسؤولية المنتجين بالدرجة الأولى لأنهم يعرفون أسعار التكلفة الحقيقية للسلع التي ينتجونها.. ولا بد من وجود إدارة مستقلة لمواجهة الدعم والإغراق يتم تدريب العاملين فيها على مستوى متطور مع توفير الأدوات اللازمة لهم للقيام بوظائفهم على مستوى عال من الكفاءة بما يحمى المنتج المصرى من الممارسات غير المشروعة. أما عن ضرورة وجود تشريع قانونى لمواجهة الدعم فهذا يحتاج لوقت طويل، ونحن في حاجة لإجراءات سريعة لمواجهة الإغراق حتى لا يضر بالصناعات المحلية. فعندما تتأكد الحكومة من وجود حالة إغراق للسوق المصرية في إحدى السلع لابد أن تمنعها من دخول السوق المصرية في الحال، حتى لا يتكرر ما حدث مع



■ لم يقتنع كثير من خبراء الاقتصاد المصريين بوجهة النظر المتفائلة التي قدمها الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد السابق، حول مستقبل الدول النامية في ظل «الغات» التي يبدأ تطبيقها العملي أوائل يناير (كانون الثاني) المقبل.

قال الوزير في ندوة عقدت بنادي الإدارة أن «الغات» تتيح فتح أسواق الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.. ودلل على ذلك بقوله أن الولايات المتحدة تستورد ما قيمته ٣٦٠ مليار دولار سنوياً، بينما تستورد أفريقيا بنحو ٧٢ ملياراً فقط، ويبلغ حجم الصادرات الدولية ٣٢٠٠ مليار دولار.

وقال الوزير أن مباحثات اورغواي التي استغرقت ٧ سنوات كاملة انتهت في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) وسيتم إقرارها في مراكش بالمغرب خلال شهر أبريل (نيسان) الحالي. وتناولت الاتفاقية أربع مجموعات مهمة.

الأولى هي السلع الزراعية وتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة، والثانية تضمنت تعديل بعض اتفاقيات «الغات» مثل الحصص، وفي المجموعة الثالثة تم الاتفاق على إنشاء منظمة للتجارة الدولية. أما المجموعة الرابعة فتناولت الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بهدف حماية حقوق المؤلفين والمخترعين.

واستمرارا في تفاؤله أكد يسري مصطفى أن «الغات» ستدفع الدول العربية لبذل مزيد من الجهد لتطوير إنتاجها في ظل المنافسة الشرسة.



المصدر : العالم اليوم

٩ أبريل ١٩٩٤

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مع قرب التوقيع عليها في مراكش

تعقيدات سياسية واجرائية وراء عرقلة التصديق على «الجات»

□ لندن - خاص :

عندما يحتشد وزراء من مائة دولة في مراكش بالمغرب في منتصف الشهر الحالي للتوقيع النهائي على الاتفاق الذي تم في نهاية جولة اوروجواي، فإنهم سيتبادلون بالطبع التهاني على تحقيق اعظم اتفاق لتحرير التجارة العالمية في التاريخ

ولكن هذه الروح الاحتفالية قد تشوبها عقبات خفية حيث يدرك الجميع ان هذه الاتفاقية لن يسرى العمل بها بشكل نهائي الا عندما تقرها برلمانات الدول الموافقة على الاتفاق او حتى على الاقل معظم برلمانات الدول ذات الامة الاقتصادية الكبيرة والاعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات»

وفي هذا الاطار لا يزال هناك العديد من الشكوك التي تثير القلق بشكل كبير

العديد من القوى الصناعية البارزة اشارت الى انها تهدف إلى التصديق عليها بحلول نهاية العام الحالي وعلى الرغم من ان المهلة الاخيرة ليست رسمية الا انها اكتسبت اهمية خاصة في جنيف ففي الوقت الذي تعرب فيه جميع

الحكومات عن ثقتها الشديدة في حشد التأييد الكافي للاتفاقية داخل برلماناتها، الا ان هناك مخاطر متزايدة من احتمال ان تتم عرقلة التصديق على الاتفاقية في العديد من الدول بسبب تعقيدات اجرائية وسياسية ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة التجارية

«تعثر : موافقة الكونجرس» ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تصديق الكونجرس على الاتفاقية قبل جنيف هذا العام ولكن الجدول الزمني تعثر بسبب الحاجة إلى التعويضات اللازمة عن الخسائر الناجمة عن التخفيضات المقررة في التعريفات الجمركية حيث قدرت هذه الخسائر بما لا يقل عن ١٣,٥ مليار دولار على مدى خمسة اعوام وفي هذا الصدد اقترح ريتشارد جيفارت زعيم الاغلبية الديمقراطية في مجلس النواب ان هذه الخسائر قد تصل إلى ٤٠ مليار دولار خلال العقد القادم وبمقضى لوائح الميزانية فانه يتعين تعويض هذه الخسائر عن طريق زيادة الضرائب وخفض النفقات

اوروبا : من له حق لتصديق جدول شديد حول من سيخول بالتصديق على الاتفاق بالنيابة عن

دول الاتحاد الاوروبي حيث ترى اللجنة الاوروبية، التي يدعمها البرلمان الاوروبي، انها لديها التفويض الضروري لذلك، ولكن معظم حكومات الاتحاد لا توافق على اعطاء هذا التفويض للجنة الاوروبية

حيث تقول الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد انه على حين ان اللجنة تملك سلطة التفاوض فان لوائح وقوانين الاتحاد الاوروبي تتطلب ان توافق برلمانات الدول الاعضاء كل على حدة على تلك البنود المتعلقة بتحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية

وفي محاولة لراب الصدع حول هذا الخلاف تعتزم بروكسل في الشهر القادم اللجوء للمحكمة الاوروبية لمعرفة رأيها بصدد هذه القضية وتؤكد اللجنة الاوروبية انها واثقة من اتخاذ قرار لصالحها داخل المحكمة يتيح لها التصديق على الاتفاقية ومع ذلك فان هناك تحقيقين:

اولهما انه ليس من المرجح ان تصدر المحكمة حكمها قبل الخريف على اقل تقدير

والثانية هي انه اذا جاء الحكم في غير صالح بروكسل فان الاتحاد الاوروبي لن يتمكن من التصديق على الاتفاقية حتى يوافق عليها برلمان كل دولة على حدة



المصدر : **استقوى بسر**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٤

إقرار اتفاقية « الجات » في المغرب ١٢ ابريل

حاتم فاروق

ومن بينها مصر خاصة فيها يخص تجارة المنسوجات والملابس وحماية الصناعات الوليدة .. وأكد بصفة عامة أن فتح أسواق الدول المتقدمة لمنتجات الدول النامية سيزيد من فرصة رواج المنتجات المصرية في هذه الأسواق حيث بلغت صادرات مصر للمجموعة الأوروبية حوالي ٤٠٪ بينما بلغت صادراتها إلى أمريكا حوالي ١٨٪ من الصادرات المصرية .. وعن أهم المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات أكد د . يسرى مصطفى أنها جاءت في حدود المصالح التجارية الدولية حيث كان تحرير التجارة الخارجية من أهم البنود التي استقر عليها الاتفاق بحيث يؤخذ في الاعتبار حماية الانتاج المحلي مع توازن واستمرار تحرير التجارة الخارجية .. فعلى سبيل المثال فإن الجات تبيع استخدام الرسوم الجمركية ولا تبيع القيود الكمية إلا باستثناء الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أو الدول التي تسير في برامج الإصلاح الاقتصادي .. ففي المادة ١٨ من اتفاقية الجات والتي أياحت للدول التي تعاني اختلالا في ميزان المدفوعات اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية لحماية ميزان مدفوعاتها ومصر سوف تستفيد من هذه المادة .. □

□ نظمت الجمعية العلمية لإدارة الاعمال الدولية ندوة بعنوان « تأثير تطبيقات اتفاقية الجات على النشاط الاقتصادي المصري » .. وأكد

د . يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق .. أن وزراء التجارة على مستوى ١١٩ دولة سيجتمعون في مراكش خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل لاترار اتفاقية الجات ومن المنتظر أن يبدأ التنفيذ في يناير ١٩٩٥ وأشار إلى أن أصعب الالتزامات المفروضة على مصر من خلال اتفاقية الجات جاءت بفرض قيود جديدة على نقل التكنولوجيا .. وأنه أصبح من الضروري الاستعداد لمواجهة المنافسة بين الدول والتي بدأت تعرف بالحروب التجارية .. وأكد أن اتفاقية الجات جاءت متوازنة خاصة للدول النامية التي سوف تحسن التعامل مع بنودها المختلفة وتعمل على تشجيع صادراتها حيث بلغت الصادرات بعد نهاية مفاوضات الجات ٣ آلاف مليار دولار بينما كانت في بدايتها حوالي ٦٠ مليار دولار على مستوى العالم .. مما سيفرض على مصر المزيد من التفاوض التي تعمل على تحرير الصادرات خلال الفترة الانتقالية التي حددتها الجات خلال عشر سنوات .. وأضاف أن الدول الكبرى ستعمل على تحقيق التوازن مع الحقوق التجارية للدول النامية وتقديم المزيد من المعاملة المميّزة للدول النامية والتي تنتهج عملية الإصلاح الاقتصادي



المصدر : المجلد الرابع

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٤١/٩/٩

والآن .. يتحدثون عن علاقات عمل دولية

والاممية، لصمصااب إنعاش وإنقاذ
اقتصاديات العالم الأول.
فدراسة تدويل علاقات العمل وإلغاء
التفاوت بينها في الدول المختلفة لا يمكن

أن تتم من خلال عدة سياريوهاات ليس
أمامها إلا إثنان . الأول أن نرفع المستويات
الأدنى إلى مستوى المستويات الأعلى و
الثاني أن نخفض المستويات الأعلى إلى
مستوى المستويات الأدنى و يستحيل
الإثنان . لأن كل مستوى منهما ما هو إلا
تتاج الظروف الاقتصادية والاجتماعية في
البلد المعنى . وأحدث دليل على ذلك عندما
حاولت الحكومة الفرنسية تخفيض الحد
الأدنى لتعيين الشباب والتي رجحت
بالمظاهرات الشبابية التي تعيد الذاكرة إلى
أحداث عام ٦٨ الفرنسية والتي أطاحت
بحكومة الجنرال ديغول والجمهورية
الرابعة ولا شك أننا في بلداننا نطالب برفع
الأجور وتمسين وتطوير شروط وظروف
العمل، إلا أن دعواتنا هذه تنطلق دائما من
بلداننا النامية ومن الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية في كل بلد على حدة . فنحن
في مصر على سبيل المثال لا نطالب
بمساواة أجر ساعة العمل لعمال مصري
في صناعة ما بأجر نظيره في نفس
الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية .
فمعقل هذه الدعوات تكوّن كالهراء . ولكننا
نطالب بأن يرتفع أجر العامل المصري بما
يتيح له فرصة الإشباع له ولأسرته من
السلع والخدمات الأساسية . والذي نطالب
به هو تعديل سلم أجور الأجراء في المجتمع
بحيث يحصلون على نسبة أعلى من القيمة
المضافة التي يحققونها من عملهم لدى
صاحب العمل سواء كان قطاعا عاما أو
خاصا . ويتم ذلك في إطار الظروف الخاص
المصري .

الجديدة التي تتمتع الإستغلال للشباب
وبالتالي تظهر هذه النتائج التي منها
البطالة ونمو للتيارات الفاشية في هذه
البلدان .

لم تقدم هذه التعليقات . كما لم تقدم
البيانات التي تصاندها ، الجديد الموضوع
يأتي الجديد في هذا التوجه الذي بنى
عليها وهو أن للتعلم الجديدة مستبدا في

دراسة أسس تدويل علاقات العمل بحيث
تواجه هذا التفاوت الموجود الآن على
الساحة العالمية . وبمعنى أكثر وضوحا ، أن
تتقارب ، إن لم تتوحد ، شروط وظروف
العمل على الساحة العالمية بحيث لا تهاجر
الراسمالية وتحدد الإنتاجية منها من بلد
إلى آخر بسبب وجود ظروف مواتية أفضل
لإستثماراتها ولتحقيق أرباحها .

انن فالتوجه الواضح الآن هو أنه بعد أن
فرضت شروط تحرير التجارة والخدمات
على العالم وعلى الدول حتى بات عدد
الدول التي ستوقع عليها في مراكز
١١٩ دولة ستقوم جولة أخرى لتدوير
أورجواي تبحث في الأجور وعلاقات
العمل بشعار للتحرير بهدف التدويل و
لكن لنتائج غير النتائج الملمة .

فالمطلب الآن هو الإعداد لإلغاء التفاوت
في شروط وظروف العمل الموجودة في
البلدان المتقدمة صناعيا وتلك الأخرى
الموجودة في البلدان النامية إلى العالم
الثاني والثالث والرابع ، أي تلك البلدان
التي تعيش بعضها نهايات القرن
العشرين ، بكل تقدمها ، شكلا . أما مضمونها
فلإيزال بعضها يبرز تحت علاقات
اجتماعية وإنتاجية تنتمي إلى مراحل
عميقة في القرون الوسطى . ولأنك أن
بعض بلدان العالم الثاني هذا قد حققت
قدرا من التطور الصناعي وأنجزت طورا
من التقدم الإجتماعي ، مثل الهند والصين
في آسيا ومثل مصر وجنوب إفريقيا في
إفريقيا ومثل البرازيل في أمريكا اللاتينية ،
إلا أن مجموع هذه الدول يكاد يعد على
الأصابع و هي في كل الأحوال ليست
النموذج السائد لبلدان العالم النامي الذي
هو الثالث وحتى هذه الدول التي يشار
إليها عادة في صفوف هذا العالم ، لا تعيش
في حالة انسجام إجتماعي كامل في بعض
من أجزائها وأطرافها تعيش تلك العلاقات
للتخلف القديمة بكل سماتها
وعناصرها .

لذلك ، وحتى لو حاولنا الهروب من روح
النشازم والتوجس والريبة وسوء الظن
بكل شيء ، وهي الروح التي تسيطر على
البعض منا ، فإن هذا التوجه الجديد
لدراسة أسس تدويل علاقات العمل لا
يهدف إلى مساواة العامل هنا بالعامل
هناك حتى لو أحيطت شعاراته بأكليبات
الكلمات وأحلامها . هدفه الأساسي هو
وقف النمو الإنتاجي في بلدان العالم
النامي التي هي البلدان الفقيرة والبنية

في تعليقات اقتصادية اجنبية ، قيل أنه
بعد أن يتم التوقيع على الاتفاقية العامة
لتحرير التجارة والخدمات ، وهي الاتفاقية
المعروفة بالجات ، في ١٢ إبريل القادم في
مراكش بالملكة المغربية ، ستبدأ المنظمة
بدراسة الأسس الجديدة لعلاقات العمل
الدولية . وقالت التعليقات أن هذه الدراسة
الجديدة تأتي في أهمية إتفاقية الجات
ذاتها ، لأنها ستعيد النظر في تلك التفاوتات
الموجودة حاليا على الساحة الدولية في
مجال الأجور وعلاقات العمل . وهي
التفاوتات التي أدت إلى خلق الخلقة
والإضطرابات في سوق العمل في البلدان
الراسمالية خلال العقد الزمني الأخير .
ثم أوردت التعليقات بعض البيانات التي
تبرر ، من وجهة نظرها ، قيام منظمة الجات
بهذه الدراسة الجديدة . و البيانات التي
جاءت لا تقدم الجديد . لأن معظمها معروف
لكافة المهتمين بمجالات العمل والعمال بما
في تلك البيانات الخاصة بالتعطل ولكن ،
جاء الجديد في ذلك التوجه الذي وضعت
البيانات في خدمته .

قالت البيانات أن معدلات التعطل
وخاصة في صفوف الشباب في تزايد .
وأن معدلات التعطل هذه باتت تشكل
معضلة إجتماعية قد يصعب حلها وأن
هذه المعدلات هي ٢٤٪ في اسبانيا و ١١.١٪
في استراليا و ٨.٨٪ في المملكة المتحدة
و ٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و ٩٪
في ألمانيا و ١٢٪ في فرنسا وإيطاليا وحتى
في اليابان بلاد الرخاء بات فيها المعدل
٢.٥٪ ، من قوة العمل الوطنية في هذه
البلاد . كما نذكر أن في بلدان السوق
الأوروبية أصبح عدد المتعطلين ٣٥ مليوناً
غالبيتهم العظمى من الشباب الذي لم
يعرف في حياته العمل المنظم أو النحل
المنظم . ثم سارت التعليقات تشير إلى أن
السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات
التعطل هذه هو هجرة الراسمالية المحلية ،
و خاصة الراسمالية الصناعية ، للبلدان
الراسمالية إلى خارجها . وأن السبب وراء
هذه الهجرة هو ذلك للتفاوت في علاقات
العمل الذي يجعل من العمل في البلدان
الأخرى ظرفا مواتيا أفضل لهذه
الراسمالية . ثم أوردت التعليقات مجموعة
أخرى من البيانات . ذكرت أن متوسط أجر
ساعة عمل في الصناعات الإنتاجية يصل
في أوروبا الغربية والولايات المتحدة
الأمريكية إلى ١٦ دولارا في حين أنه في
بلدان نمور آسيا ينخفض إلى ٤.٥ دولار
ثم ينخفض مرة أخرى إلى دولارا واحد
في بلدان أوروبا الشرقية . إضافة إلى هذا
التفاوت في الأجور يوجد التفاوت الآخر
في الحقوق العمالية كالحقوق التأمينية
والنقابية ثم التفاوت في أنواع الأجازات
ومدتها مما يرفع من تكلفة الإنتاج في
بلدان الغرب الراسمالي .

بناء على كل ذلك تهاجر الراسمالية ،
وتحدد الصناعية منها ، إلى خارج بلادها
مما يؤدي إلى إغلاق للصانع و فصل
العمال ثم تضائل عدد فرص العمل





لذلك فتجن نفهم من فكرة تدويل علاقات العمل أن هدفها النهائي ليس تحسين شروط وظروف العمل في بلدان العالم النامي ورفعها إلى مستوى شروط وظروف العمل في بلدان الغرب الرأسمالي ، رحمة بعمالنا و خوفا عليهم ، بقدر ما نفهم أن نتائجها تهدف إلى رفع تكلفة الإنتاج في بلداننا إلى مستواها في بلدانهم بحيث يصعب علينا التقدم بالقاعدة الإنتاجية في بلداننا و بحيث لا نلحق إلينا إستثماراتهم التي تهرب منهم و التي يعتمد عليها البعض منا في تحقيق التنمية و المدفئ في الموضوع لنهم يرجعون دائما الزيادة في تكلفة الإنتاج في بلدانهم الرأسمالية إلى زيادة حقوق العمال و نمو النقابات و أن إنخفاضها في بلداننا للتنمية يعود إلى رخص اليد العاملة و تراجع الحقوق النقابية و لم يشيروا في تبريراتهم لا من قريب أو من بعيد إلى الإعفاءات الضريبية التي يحصلون عليها في مجتمعاتنا و التي تسبب بالفعل في زيادة أرباحهم كما أنهم لا يشيرون إلى أن التهرب الضريبي في بلدانهم يعتبر من الجرائم الكبرى و من أشكال الفساد التي تلاحق أي رأسمالي سياسيا و اجتماعيا مدى حياته.

أمينة شفيق



المصدر : **البيت الأبيض**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **١٠ أبريل ١٩٩٤**

نائب كلينتون يحضر توقيع 'غات'

● واشنطن - رويتر - أعلن البيت الأبيض ان البرت غور نائب الرئيس الاميركي سيكون في مدينة مراكش جنوب المغرب في ١٤ نيسان (ابريل) الجاري لحضور احتفالات توقيع اتفاقيات «غات» الجديدة.

وقال البيت الأبيض في بيان الجمعة ان غور سيجتمع خلال زيارته مع الملك الحسن الثاني عاهل المغرب. وأوضح انه سيلقي كلمة امام وزراء ١٢٢ دولة شاركت في المحادثات التجارية المتعددة الاطراف لجولة اوروغواي للاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة.

وأضاف البيان ان غور سيعرض في كلمته الاحتمالات المستقبلية التي تتوقعها الحكومة الاميركية لتقديم التجارة العالمية والصلات بين التجارة العالمية والنمو الاقتصادي. وذكر ان غور سيبحث ايضاً مع الملك الحسن الثاني «قضايا ذات اهتمام مشترك».



الجات وتحرير التجارة الدولية

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. ساني أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف. دعنا نركز النظر على الفترة التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروغواي في بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهي تغطي ما يقرب من ربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات لمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروغواي هي الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندي في النصف الأول من عقد الستينيات وهي التي إنتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينيات وانتهت بتخفيض لرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التدفقات السلعية في إطار الجات هي أيضاً الفترة التي شهدت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٤٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقه حتى خلال أشد الفترات إنتعاشاً في الإقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكثر لفتاً للنظر. ففي خلال تلك الفترة زادت التدفقات السلعية الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٪ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسئولاً عن هذا الازدهار في الإقتصاد العالمي. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والإلكترونيات والحاسبات ووسائل النقل، وكان لهذا أثره الكبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي. غير أن

تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلاد منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

د. سعيد التجار

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروغواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في ثلاثة مجالات أساسية، أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فأنها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية وينتهي أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعينها في المقام الأول. أما البلاد النامية فأنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بال في القيود التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تنفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذي يقضي بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشترك في المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لقصور عملية التحرير في إطار الجات. ويتخلص في أن الدورات السابقة على دورة أوروغواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ أوائل السبعينيات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي أعفى صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التي بقيت عقبة كؤوداً في وجه صادرات عدد كبير من

الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية . الأمر الذي أدى إلى نشوبه التخصيص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وتشيلي وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا . كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت بورة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية .

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية ، وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى . ورغم الأهمية الكبيرة لتلك القطاعات في للتجارة الدولية فإنها تعتبر من قبيل الاستثناءات التي لا تخضع من إنجازات الجات في المجالات الأخرى . غير أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عقد السبعينات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات . وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني وارتفاع كبير في أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة الكساد التضخم في البلاد الصناعية والنامية .

ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية . بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية في البلاد الصناعية وتجاهل مبادئ الجات مما أصاب النظام التجاري العالمي بنكسة شديدة وهدد بنشوب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى . وكانت هذه هي الخلفية التي دفعت تلك البلاد إلى الدخول في بورة أوروغواي خوفاً من الأضرار الكبيرة التي تعود عليها من انهيار النظام التجاري العالمي الذي ساد في ظل الجات .

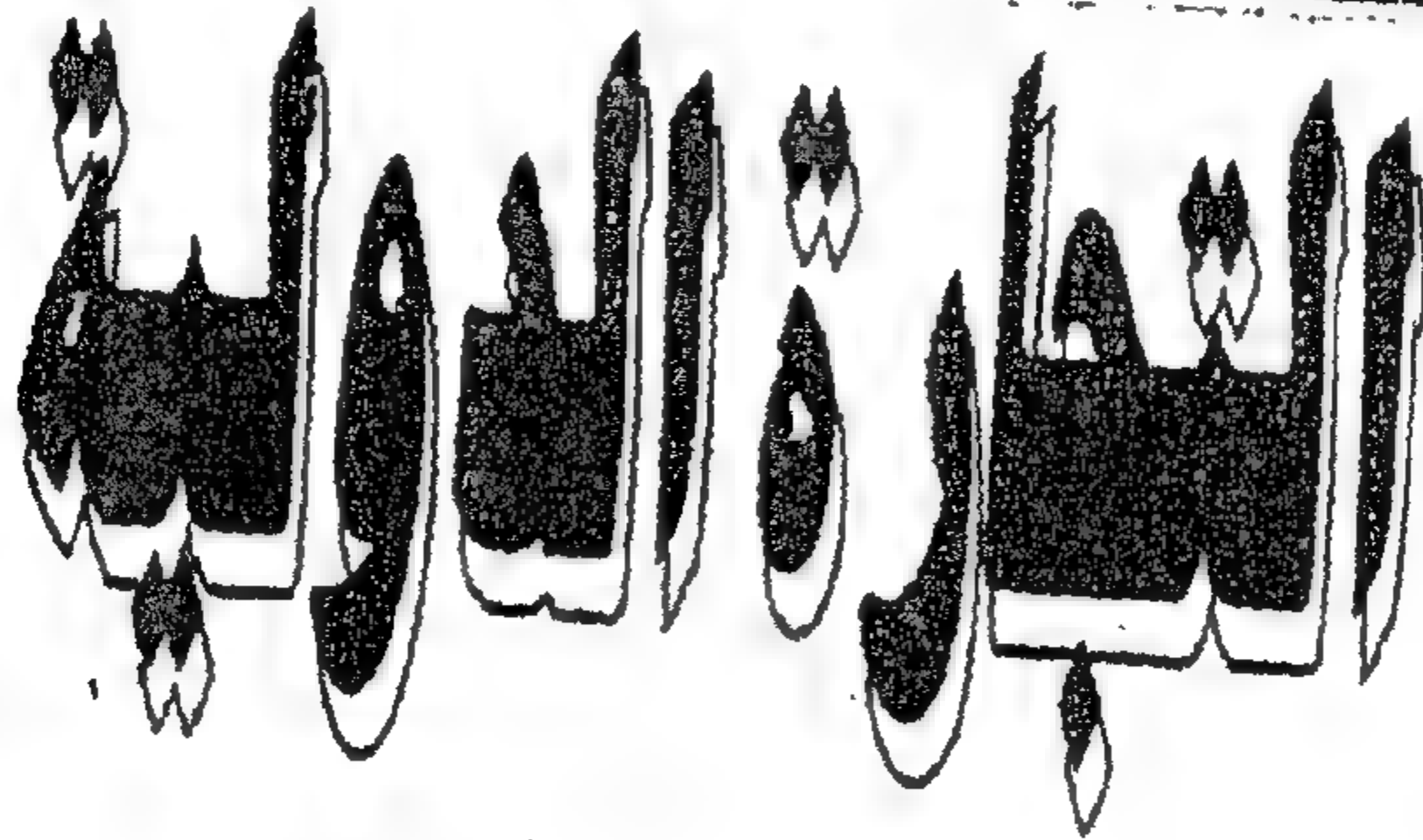
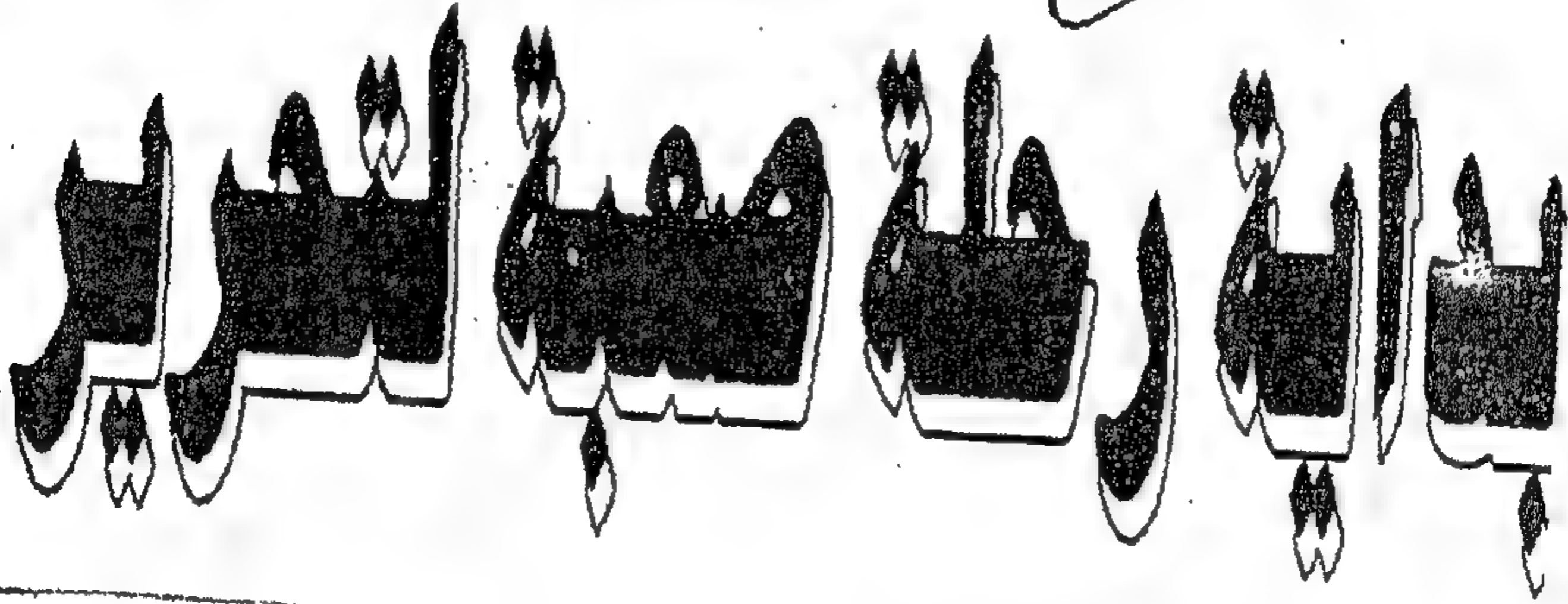
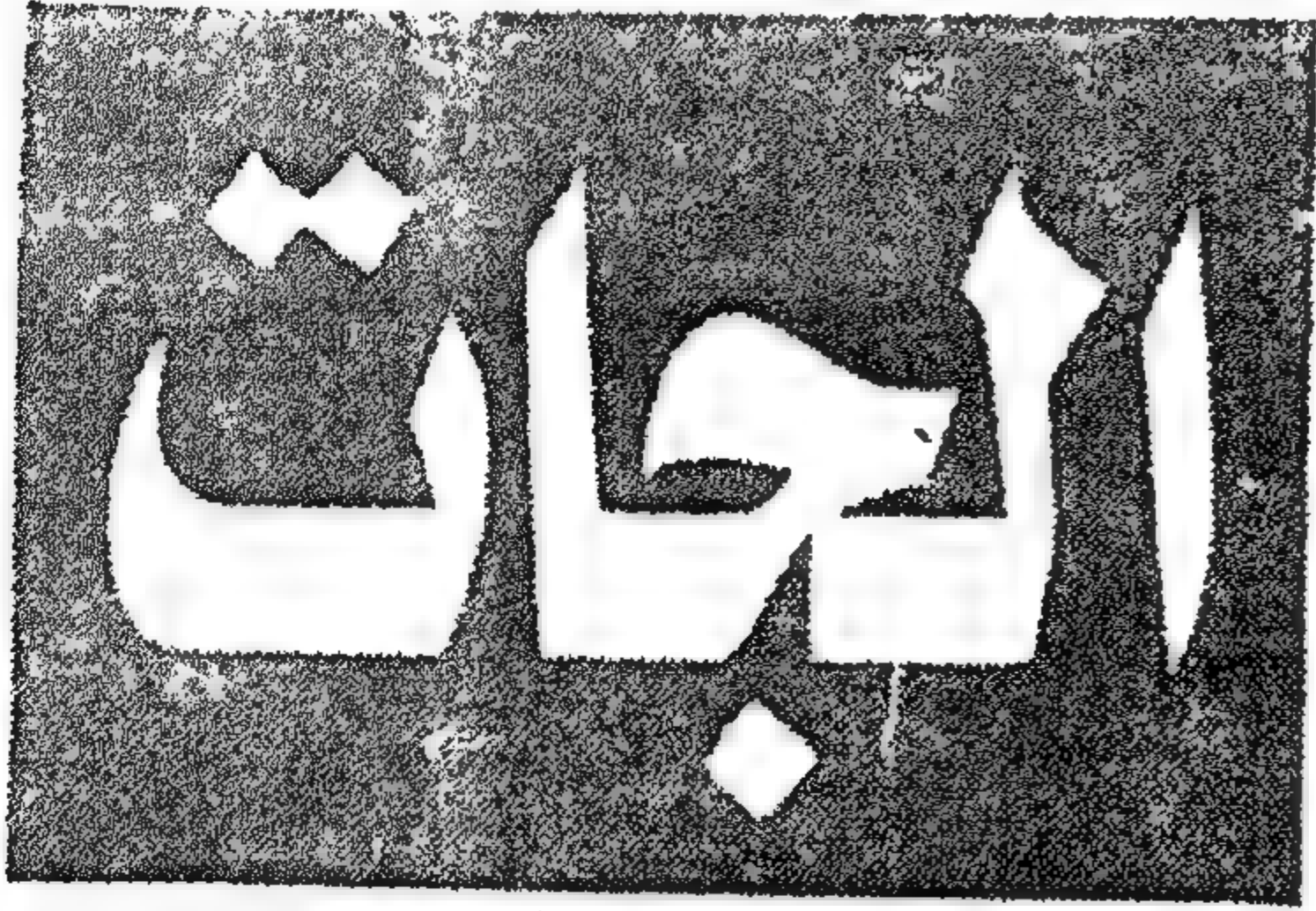
السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس . فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لإتفاقية خاصة هي إتفاقية المنسوجات التي كانت مقصورة في البداية على المنسوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكي تشمل كل المنسوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة . وتضع إتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة . وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي المحرمة طبقاً لنظام الجات . ولا تخفي أهمية صناعية المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية . فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكثر ميزة نسبية . ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها إنتاجاً وتصديراً .

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات . بل إنها خضعت لنظام خاص بها في إطار إتفاقية المنسوجات التي تخرجها تماماً من دائرة المبادئ التي يسعى الجات إلى تحقيقها . وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية . وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير . فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جداً خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل بورة أوروغواي . ولا يرجع ذلك إلى مانع في الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية . ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تتصدي للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية . ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية . ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق

المصدر : الشرق الأوسط



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ / ٤ / ١٩٩٤





المصدر : المشرق الأوسط

١١ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

مراكش: من بعثة الشرق الأوسط طلحة جبريل
ومنصف السليمي وضرغام مسروجة

5 آلاف شخص.. والقضايا الخلافية
لن تطرح في المناقشات

ولي العهد المغربي يفتح غداً المؤتمر الوزاري لـ «الجات»

يفتح غداً الثلاثاء الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب المؤتمر الوزاري لتوقيع اتفاقيات «الجات» الذي يعقد في قصر المؤتمرات في مراكش من 12 إلى 15 أبريل (نيسان) الحالي، بمشاركة 125 دولة ضمنها 82 دولة نامية من بينها 8 دول عربية هي: المغرب والكويت ومصر وتونس والجزائر والبحرين وقطر وموريتانيا، إضافة لمشاركة 19 دولة بصفة مراقب ضمنها المملكة العربية السعودية والأردن و30 منظمة دولية متخصصة.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابرونيل وزير خارجية الاورجواي ورئيس الدورة (دورة الاورجواي) أعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سونرلاند مدير عام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة تقريراً حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 - 1994)، وكان مقرراً أن تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا إيسنا في الاورجواي، وحول القرارات التي انتهت إليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية، تشمل قطاعات النسيج والاتصالات والصادرات الزراعية والسياحة والخدمات وغيرها.

ويذكر أن هذه القرارات لا تلغي الاتفاقيات التجارية التفضيلية القائمة بين الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ويلقي خلال أيام المؤتمر الوزراء ورؤساء الوفود تدخلات باسم

الدول المشاركة، تسبق الاعتماد النهائي للوثائق التي اقترتها دورة الاورجواي ويصادق عليها رسمياً يوم الجمعة المقبل. ومن المنتظر أن يلقي آل غور نائب الرئيس الأميركي كلمة باسم الرئيس كلينتون يوم الخميس خلال الاجتماع.

وقال مصدر في سكرتارية مؤتمر مراكش للشرق الأوسط، إن الدول المشاركة التزمت بعدم إثارة المواضيع التي لم تقرها اتفاقية «الجات»، مثل البند الاجتماعي والنقل الجوي والملكية الفكرية وهي القضايا التي ثارت بشأنها في اجتماعات جنيف الأخيرة، خلافات كبيرة بين الدول المصنعة والدول النامية من جهة، وبين الدول المصنعة نفسها، وخصوصاً موضوع العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وقوانين العمل الدولية في برنامج «الجات».

وأكد المصدر أن هذا الموضوع لم يحن الوقت لمناقشته ووصفه بموضوع القابل للانفجار، إذ تعتبره الدول المصنعة إجراء حمائياً قلما تنتظر إليه الدول النامية على أنه إجراء لتخفيض تكلفة إنتاج صادراتها، مما يؤدي إلى منافسة هذه المنتجات لمنتجات الدول المصنعة في أسواقها.

وقال أحد كبار المفاوضين في الوفد المغربي في جنيف للشرق الأوسط، إن المغرب لعب دوراً متميزاً لتقريب الأعضاء في «الجات»، والتي تشارك بصفة مراقب، على الحضور والمشاركة الفعالة، في إشارة للصين وروسيا.

وأكد أن المناقشات التي ستدور في المؤتمر ستتركز حول المبادئ التي اقترتها اتفاقية «الجات» وهي: مبدأ المعاملة الوطنية، مبدأ الدولة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : 1 أبريل 1994

الأولى بالرعاية، مبدأ عدم التمييز، مبدأ التقليل التدريجي لحقوق
الجمارك، مبدأ التحفظ إزاء كل سياسة احتكارية في مجال التجارة
الخارجية. وتشمل أعمال المؤتمر الوزاري لـ الجات، في مراكش الإعلان
رسمياً عن ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، لتخلف الاتفاقية العامة
للتعريف الجمركية والتجارة، والتي كانت هدفاً أساسياً منذ سنة 1946
عندما عقد المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة في
جنيف ودعا فيه إلى إنشاء منظمة دولية متخصصة بتنظيم التجارة
الدولية إلى جانب مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
وأوضح المصدر المغربي أن مؤتمر مراكش سيعلم شهادة ميلاد
المنظمة العالمية للتجارة وأن مسألة إنشاء هيكلها وانتخاب مسؤوليها
سيتم في وقت لاحق.
أما بالنسبة لموضوع التوقيع على اتفاق الشراكة الاقتصادية الجديد
بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فقد تأكد أن ذلك لن يتم في مراكش، وإنما
ستعقد اجتماعات لبحث كلا المقترحين الأوروبي والمغربي بصدد
الصادرات الزراعية، التي تعتبر حجر الزاوية في التعاون بين الجانبين.
في ما أكد مصدر دبلوماسي أميركي أن المغرب والولايات المتحدة
الأميركية سيعلمان على هامش اجتماعات الجات، عن قيام لجنة عمل
مشتركة للتعاون التجاري، ويذكر أن الوفد الأميركي يرأسه نيكي كانتور
الممثل التجاري الأميركي.
وفي هذه الأثناء يتوالى وصول الوفود المشاركة في المؤتمر الوزاري
إلى مدينة مراكش، والذي ينتظر أن يحضره 5 آلاف شخص، ويغطيه
أكثر من ألف صحافي من مختلف وسائل الإعلام العالمية.



المصدر : الشرق الأوسط

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

انعكاسات اتفاقية الـ «جات» على الدول النامية

لندن : الشرق الأوسط

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي تنفس العالم الصعداء إثر إذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضو الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الأفق في الصباح.

استغرقت المفاوضات التي اطلق عليها «دورة لاوروجواي» نحو سبع سنوات من المداولات المصنية بين اللاعبين الكبار في الدول الصناعية كانت تعصف خلالها بالاتفاقية برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول الى اتفاق في اللحظات الأخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بأنه لم يأت بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم أوساط الأعمال والدول البالغ عددها 116 الداخلة في الاتفاقية وأن كان بعضها مثل ايران أعلن عن «تحفظه» لبنود واهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الأقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها منصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة لوسائل إلغاء أو على الأقل تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها السكوف والحصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والإلكترونيات ومنتجات صناعية أخرى كثيرة من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد أولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لأول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل أعمال المصارف والتأمين والطيران والسياحة والنقل البحري والبري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتفنن مستندات الصادرات.

كانت منظمة الجات المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 وإلى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على أنها أساسا ممثلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في أوروبا وشمال أميركا وحديثا اليابان والتي أصبحت عملاقا تجاريا مهما. أسست «جات» كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في أعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الأول بعد تعرض معظمها



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

لخسائر حرب فادحة. كان الهدف عندئذ هو تأسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية»، ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الأمر على إنشاء «اتفاقية» الجات كإجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمجرد «الاتفاق» وليس بتكوين «مؤسسة» كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة» الجات في جنيف لـ الشرق الأوسط، إن الاتفاقية «أكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاماً» بإقرارها مجدداً تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية»، وهي تسمية تختلف لفظياً فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير إن من المتوقع تدشين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «أو في غضون 1995 على أكثر تقدير».

يبلغ عدد الدول «النامية» المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس والبحرين (انضمت الأخيرة قبل ثلاثة أيام فقط من إقرار الاتفاق الأخير) وإن كانت دول عربية أخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام إليها. وعقب الوصول إلى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي اجتمع أعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في أبريل (نيسان) المقبل مما يظهر اهتمام «منظمة» الجات بتأكيد وجهها الجديد تجاه الدول النامية، خاصة أن «دورة الأوروغواي» هي الأولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلبت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات «دورة الأوروغواي» على وجه الخصوص، إذ انضمت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على أقصى حد ممكن من المزايا، ودفع أقل ثمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الأطراف الصناعية الأخرى ناهيك عن مصالح الدول النامية والتي لم يتعد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج أو المراقب على أحسن الأحوال.

خلال المفاوضات المحمومة التي شهدتها الدورة ابتداء من تدشينها في مدينة «بونتا ديلا إيستا» في الأوروغواي ومروراً بعواصم ومدن أخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انضمت المداولات أساساً على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، حول الإعانات التي تقدمها مفوضية الاتحاد في

عاصمته بروكسل للمنتجين الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائماً أكبر المستفيدين منها، على أساس أنها «مقيدة للمنافسة»، وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الإعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال أيام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاج المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات أخرى لم تكن على بال أحد والتي تمحورت حول إصرار المفاوضين الأميركيين برئاسة ميكي كانتور على إلغاء دول الاتحاد الأوروبي الاثنتي عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصوتيات والمرئيات» خاصة الأفلام السينمائية والتلفزيونية والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والإعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الأوروبية والأميركية مما أدى إلى تزعم فرنسا مجدداً لجهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي «المتشدد».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

ولولا اقرار الاطراف المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تأجيل النظر» في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الى نهاية ناجحة لمفاوضات دورة جات المحموعة والتي يقول عنها المتفاوضون بأنها ستقود الى اضافة نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».

وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الاورويي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الاجمالي) والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وبول شرق اوروبا التي تحولت اخيرا الى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية (منها نحو 80 منضمة الان في «منظمة الجات» 16 مليار دولار اي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي المتوقع «اضافته» الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق «دورة الاوروجواي».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

معطيات تاريخية: دورات «الجات»

الرباط : الشرق الأوسط

تعتبر دورة الأوروغواي ثامن دورة تفاوضية تنجر منذ إنشاء «الجات» سنة 1947. وشكلت المفاوضات الجسر الذي تأسست عليه فكرة تحرير المبادلات العالمية، وساهمت في بلورة الاتفاقية العامة التي انطلقت بمجال التعريف الجمركية وتوسعت الى عدة ميادين:

(1) دورة جنيف أبريل (نيسان) - أكتوبر (تشرين الأول) 1947

(2) دورة انيسي: 1949

(3) دورة توركواي: 1950 - 1951

(4) دورة جنيف: 1955 - 1956

(5) دورة ديلون: 1961 - 1962

وقد تركزت الدورات الخمس الأولى حول قضايا التخفيض من الرسوم الجمركية المتصلة بالمنتجات التحويلية.

(6) دورة كينيدي: نوفمبر (تشرين الثاني) 1963 - مايو (أيار) 1967

وخلالها تم توسيع المفاوضات للميادين غير التعريفية، إضافة للميادين التعريفية، توصلت المفاوضات المتعددة الأطراف الى تخفيض خطي للرسوم الجمركية، بمعدل 35 في المائة على المواد التحويلية بصورة أولية.

ونوقشت بعض الإجراءات المتعلقة بالتخفيضات التعريفية في مجال المنتجات الفلاحية.

وطبقت قاعدة عدم المعاملة بالمثل في ميادين المبادلات الخاضعة لامتيازات، بين الدول الأعضاء المصنعة والدول الأعضاء النامية، وتم التوصل لأول اتفاق حول سياسة عدم إغراق الأسواق، في المجال التعريفية، وكانت سنة 1969 تاريخ إرساء نظام التفضيلات العامة.

(7) دورة طوكيو: سبتمبر (أيلول) 1973 / نوفمبر 1979:

تركزت هذه الدور التفاوضية حول الميادين التعريفية وغير التعريفية وإصلاح النظام القانوني (الجات). وشاركت في المفاوضات 99 دولة.

وفي المجال التعريفية، بلغت التخفيضات المبرمجة من 1979 الى 1987، الى تقليص معدل الرسوم الى 34 في المائة، على المواد الصناعية وبعض المواد الزراعية أما في المجال غير التعريفية، فقد تمت مراجعة قانون عدم إغراق الأسواق، واعتمدت خمس اتفاقيات أخرى على التعويضات والقيم الجمركية، والأسواق العامة، وتقنيات وترخيصات التوريد.

(8) دورة الأوروغواي: سبتمبر 1986 - أبريل (نيسان) 1994

وهي الدورة الأهم في تاريخ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتتعلق بالميادين التعريفية وغير التعريفية ودمج الخدمات، الزراعة، حماية الملكية الفكرية والصناعية، إجراءات حول الاستثمار والتجارة. وتمحورت أعمال هذه الدورة حول إنشاء منظمة عالمية للتجارة، سيكون لها دور محرك في التجارة العالمية من خلال إرساء:

- قواعد لتنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

- مبادئ وإجراءات للبت في النزاعات حول مبادلات البضائع والخدمات.

- وسيلة لتنسيق السياسات الاقتصادية في الميادين النقدية والمالية والتجارة.



المصدر : فريق الأرسطو

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلنو مات التاريخ : 11 أبريل 1994

28 اتفاقية لتحرير التجارة الدولية توقع في نجمة الجنوب المغربي

سفينة «الجات» التجارية ترسو بعد نصف

قرن في مراكش

مراكش:
من ضرغام مسروجة

غدا في 12 أبريل (نيسان) ستردد وسائل الاعلام الدولية بكل مسمياتها واساليب عملها اسم مدينة مراكش، حيث سيضع ممثلو الدول المشاركة في (الجات) توقيعاتهم على محاضر 28 اتفاقية لتحرير التبادل التجاري الدولي وينهون مرحلة طويلة امتدت نصف قرن وتشكلت من مفاوضات تفاوضية صعبة وعصيبة أدت الى الاتفاق أخيرا على ضرورة تحرير المبادلات ورفع الحمائية الجمركية للأسواق.

ووصف البعض الاتفاقية بانها نهاية حروب تجارية باهظة، ووصفها البعض الآخر بانها بداية حرب وأن المنتصرين فيها معروفون.

أما مراكش فهي لا تعطي لمن يعرفها أو لا يعرفها مفتاح حل أسرارها والغازها ولا سر تمسك الناس بها وعشقها.

فمن قائل أن دروب المدينة العتيقة الملتوية الضيقة والتي تخالها كافي لا حد لها وأنك كمن يسير في أحشائها، هو سر لا يحل سر شعوخ جبالها وعظمة صومعة الكتبية والباهية ومدرسة ابن يوسف وصهاريج المياه والسهول والصحراء والبساتين وحدائق اكردال والمنارة والأسواق المسكونة بالدهشة الى قائل أن طابعها العام وروعها في كل الفصول شيء متصل بروعة فندق المامونية والتصوير الذهبي والمنتجعات الترفيهية خارج المدينة وأن هوائها

المبادلات ان «الاتفاق يحمل كمية من الهواء ضرورية للاقتصاديات الأوروبية، وجرعة من الأوكسجين للاقتصاد العالمي».

ومثلما دشنت مراكش مسيرة قطار اتحاد المغرب العربي، ستدشن انطلاق المنظمة العالمية للتجارة رسميا بمشاركة 80 دولة نامية، واضعة لغزا جديدا من الغازها.

فهذه المدينة كانت معروفة منذ عصور قديمة أنها أهم أسواق الجنوب المغربي، وأن صورة أسواق القرون الوسطى مازالت ماثلة في ساحة اللغز الكبير (جامع

الربط وحرارتها الجافة شيئا لا يتناقضان، وأن البدوية القادمة من أطراف الصحراء تعرف كيف تغزل السجاد والحنبل، وأن زوجها يعرف كيف يصنع بيديه الخشنتين أرق أنواع الفسيفساء ويعرف كيف يرصفها قطعة قطعة لتكون لوحة جميلة في قصور القرن الثاني عشر الماثلة إلى الآن أمام عدسات التصوير والتكنولوجيا المعقدة.

هذه المدينة توجد في قلب كل شخص ولكن صورتها تختلف بعدد الأشخاص الذين استنشقوا روائح زهر البرتقال والليمون،

وروائح الورود والنباتات المحمولة عن أجنحة الرياح القادمة من جبال الأطلس مرورا بحدائق اكردال والمنارة والمامونية المروية بشبكة مذهلة من الآبار والقنوات الجوفية الموصولة أيضا بسفوح الأطلس.

وحتما سوف يكون المفاوض الأوروبي مغتبطا بنفسه عندما يشعر بعذوبة الهواء والنسيم الذي يتخلل شرفات وشبابيك «قصر المؤتمرات» حيث تدور أشغال المؤتمر الوزاري. فهذا المفاوض هو الذي قال عقب التوصل الى الاتفاق على تحرير



المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

الفنا) حيث يتحلق المنبهرون بالماضي حول فرق من اليهلوانات والطبائين وعازفي المزامير والراقصين والحواة وزواة الحكايات والممثلين الهزليين، يتحلق آخرون في «قصر المؤتمرات» من 12 إلى 15 من الشهر الجاري حول سوق عالمي جديد فيه أباطرة الاسواق العالمية ومحركو البورصات والاسواق المالية، والمتحكمون في القمح والارز والبن والسكر والشاي، والمسيريون لقطاع الخدمات والتأمينات والبنوك والسياحة، وبناء المصانع حجرا حجرا الى ان صارت شركات عابرة للقوميات.

وسيفهر او يتساعل ملاك الاسواق الجديدة كيف بنى احمد المنصور الذهبي قصر البديع في القرن السادس عشر وهم يوقعون على مقربة من فندق يحمل اسمه؟ قايس المنصور الذهبي الرخام المستورد من أوروبا بالسكر المصنوع في المغرب ورفع عن العمال والمهندسين مهمة التفكير بشؤون اولادهم فخصص لهم حضانات ومراكز للعناية بهم، ولم يهمل حقيقة ان المغرب يمثل جسرا برياً بين أوروبا وإفريقيا، وهي الحقيقة الموضوعية حالياً تحت الدرس والجدوى لأقامة الربط القساري بين المغرب وإسبانيا، وأصبحت ملحة في زمن نظام «الجات» المتحرر من العراقيل والحماية.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي ان يرى في اتفاقية «الجات» كمية هواء وجرة أو كسجين في عين، وان يرى في العين الأخرى الفواكه والخضروات المغربية محرومة من الاسواق الأوروبية بدواع لا تتناسب والاوكسجين وانما

تتناسب مع الغازات المثيرة للاعصاب وتتناسب مع زمن ما قبل «الجات». ولا يمكن ان يكون العالم واقفا خلال 50 سنة على سكة الانتظار والجمارك والرسوم والضرائب والحماية والحصص والمواصفات، ثم يجلس في مراكش، وتظل أوروبا واقفة وعينها على الطماطم والبطاطا والبرتقال والبوسفى المغربي وتقرض مقترحات محددة من اجل قبول ابرام اتفاق شراكة مغربية أوروبية جديدة. فهذا لغز محير وكبير، ولكن حله لا يستعصي على مراكش القادمة اليها كل المدن التي ارتبطت بتاريخ مفاوضات «الجات»، ليكتب الكل في كتاب مراكش المفتوح وهي مهمة ليل نهار في التحضير للمؤتمر الوزاري.

فمن مطار المنارة وقاعات الاستقبال الرسمية وصلاته الخارجية الناطقة بالحيوية الى الشوارع المؤدية إلى كل مكان، الى الامكنة ذاتها ورشة واحدة تعمل فيها كل القطاعات لتهيئ المدينة لتكون بحجم العالم.

من الجو تبدو مراكش مثل وردة جورية في مزهرية مشكلة كالشعب المرجانية وضعتها القدرة الالهية فوق طاولة من الاجر على بساط تلون على مر السنين.

ومن بعيد تبدو مراكش مثل اميرة يحيط بها نخيل ينطق بالجلال واسندت ظهرها الى اريكة في مشهد مهيب وامامها افق فسيح غارق في ضباب وردي رقيق لن ينساه القادمون اليها.



المصدر :
الإدارة العامة

للنشر والإخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

رأي

مصريات

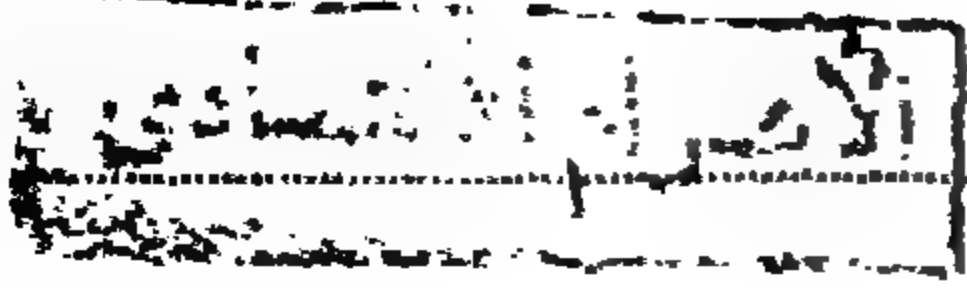


يقدمها: محمد باشا

هذه سطور محورية
١٠٠٪ ليس وراءها إلا
صالح مصر ومصالحه
كل مواطن مصري اليوم
وغدا وبعد غد بإذن الله

كلام مهم حول:

الجات
والسوق الشرق
أوسطية..
ومشروع متكامل
لتنمية
جنوب الصعيد



المصدر :



للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١-١٢-١٩٩٤

... السوق الشرق اوسطية.. واتفاقية الجات..
موضوعان هامان استحوذا على مناقشات مجلس
الشعب خلال جلسات عرض تقرير لجنة الرد على
بيان الحكومة..

ما هي استعدادات الحكومة لمواجهةهما؟
وما مدى تأثيرها على حياتنا الاقتصادية؟
الاجابة هنا جاءت على لسان الدكتور عاطف
صدقي رئيس الوزراء أثناء استعراضه لسياسة
الحكومة ردا على ما اثارته اللجنة ونواب
الشعب..

ماذا قال رئيس الوزراء؟

٦

□□ عن السوق الشرق اوسطية قال رئيس الوزراء:

اولا اريد ان اؤكد ان فكرة السوق الشرق اوسطية لم تتبلور بعد حتى الآن
في شكل واضح المعالم. إلا انه وبطبيعة الحال وكما جاء على لسان اللجنة
ينبغي التحسب لها.. بمعنى الانخاف حتى لو جاءت هذه السوق التي من
المتوقع مجيئها، بل على العكس فإن التفكير العادي للامور يقول انها اتية لاننا
في مرحلة اقامة سلام في المنطقة، وقد اقترب الانتهاء من وضع الخطوط
الرئيسية النهائية للسلام، ومع السلام لابد ان تنشأ علاقات طبيعية او شبه
طبيعية على الأقل.. وهذه العلاقات هي التي يطلق عليها السوق الشرق
اوسطية.

وطالما نرى امامنا شيئا سيحدث فإنه لابد من الاستعداد له.. بالفعل
الحكومة قامت من جانبها بتشكيل لجنة اسمتها «لجنة متابعة التطورات
الاقتصادية والسياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط». ومن بينها
احتمالات قيام السوق الشرق اوسطية..

وقال الدكتور صدقي: أنا مع اللجنة والأخوة أعضاء المجلس الموقر ١٠٠٪
يجب أن نتحسب لهذه السوق، لكن في نفس الوقت لا نخاف منها.. ولابد من
الاستعداد لها بكل المقومات سواء كانت اقتصادية أو سياسية وهذا ما نفعله
الآن.

□□□□

اما عن موضوع اتفاقية الجات، فقال رئيس الوزراء في تعليقه على تقرير

للنشر والتأليف الصحفي والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

لجنة الرد على بيان الحكومة ومناقشات نواب الشعب... ان اتفاقية الجات الجديدة تسعى إلى تحقيق مزيد من حرية التجارة في السلع والخدمات، ومن حرية انتقال حقوق المؤلف والمصنفات الفنية، وهذا هو الهدف منها يطبق علينا وعلى الجميع.. وإذا كانت اللجنة قد طالبت في تقريرها بضرورة دراسة تأثيرات هذه الاتفاقية، فأننى أؤكد أننا شكلنا لجنة تتابع، بل أننا كنا من أوائل الدول التي عملت على متابعة هذه الاتفاقية ولنا أيضا مساهمات فيها، ونحن لانخاف من الاتفاقية، ولكننا لا بد من عمل حسابها جيدا لأنها ستأتى حتما. لكن الذى يطمئنتنا فى هذا الشأن هو أننا نسير فى برنامج الإصلاح

الاقتصادى نحو الاتجاهات نفسها التى تطالب بها الحات، أو التى تطالب بها مباحثات اورجواي للجات.

أهم شيء فى هذا الموضوع.. هو أننا فى إطار الإصلاح الاقتصادى نسير فى الاتجاه نفسه كما قلت.. وإذا كان من المتوقع ان تبدأ الاتفاقية فى أول يناير ٩٥، فإننا حتى هذا التاريخ سنكون مستعدين بدرجة كافية لكل ما سيأتى به الجات، لكن ما أود أن أضعه تحت نظر حضراتكم هو ان اتفاقية الجات بالنسبة للدول المماثلة لنا ستطبق بالتدريج خلال فترة تتراوح بين ٤ و ١٠ سنوات، مما سيتيح لنا مواجهة أية انعكاسات سلبية ناجمة عنها على الاقتصاد القومى.

□□□□

وتتوقف عند هذا الحد من هذه المناقشات الراسعة بين نواب الشعب ورئيس الحكومة، لنتنظر ما الذى سوف تأتى به الأيام من هذين الموضوعين الهامين الشرق الشرق أوسطية واتفاقية الجات.. ومدى تأثيرهما واستعداداتنا لهما على حياتنا الاقتصادية، ومستوى معيشة المواطنين.. ولنتترك اللجان التى شكلتها الحكومة تواصل رصد ودراساتها، دون أدنى خوف.. ذلك لأن قناعتى بإمكانات مصرنا البشرية والمادية، وموقعها الجغرافى الهام ودورها الرائد فى المنطقة لا يمكن أبدا ان يجعلنا نخشى مما يحدث حولنا.. بل ما أتصوره صحيحا هو أن يكون لنا وجود وسط هذه المتغيرات فى المنطقة التى تعكس بلاشك المتغيرات التى تجرى فى العالم كله، وفى مقدمتها ظهور هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة التى باتت إحدى سمات القرن الحالى والقرن القادم.

ويأتى توقفنا عن مواصلة رصد ردود الحكومة على ما أثاره نواب الشعب فى مختلف القضايا.. والذى سنواصله الأسبوع القادم بإن شاء الله.. لكى نلقى نظرة أخرى عاجلة وسريعة على مواجهة أخرى للحكومة، بتصور ضرورة الحديث عنها، وهى خطوات نرجوها جادة وفاعلة فى مواجهة واحدة من أخطر مشاكلنا وهى هذا العجز الكبير، فى مرافق الخدمات ومواقع الإنتاج فى



الأمم المتحدة

المصدر :

١١ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

جنوب صعيد مصر، هذا العجز الذي طالب الرئيس حسنى مبارك من الحكومة ضرورة مواجهته بخطة عاجلة لتحسين ورفع مستوى معيشة سكان هذه المناطق، واقتحام بؤر التخلف ونقص الإمكانيات هناك.. وبالتالي نقص الخدمات وانتشار البطالة بين شبابها، الذين أصبح من السهل على قيادات الارهاب تجنيدهم، للانضمام إلى صفوفهم..

ففى خلال جولة ميدانية لرئيس الحكومة و١٤ وزيراً لمحافظة قنا، أعلن الدكتور صدقي أن الحكومة تدرس مشروعاً متكاملًا لتنمية محافظات جنوب الصعيد الست وهى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والوادى الجديد والبحر الأحمر، وسوف يستهدف هذا المشروع الحبرى تحقيق عملية تنمية شاملة لهذه المحافظات تعوض ما عانت منه طويلا، ويوفر لمواطنيها كل الخدمات والمرافق التى تيسر حياتهم.

واستكمالاً لهذه التصريحات الهامة أعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة أن الوزارة ستنتهى خلال ٢ أشهر من اعداد الدراسات الخاصة باقامة ٢ مصانع لانتاج الاسمنت والورق والعلطور بمحافظ قنا بتكلفة اجمالية أكثر من مليار جنيه وأن الهيئة العامة للتصنيع أعدت مجموعة من الدراسات

حول المشروعات الصناعية الصغيرة لتوزيعها على شباب الخريجين والمستثمرين لاقامتها فى المنطقة الصناعية الجديدة على مساحة ٢٠٠ فدان فى سوهاج ضمن خطة نشر هذه الصناعات فى الصعيد

□□□□

وليس من شك فى أن هذا الاتجاه من جانب الدولة لتعويض جنوب الصعيد مافات من تطوير يمثل بالفعل ضرورة قومية، قد نكون تأخرنا كثيرا عن الأخذ بها وسط هموم ومشاكل العاصمة والدلتا المزمته، والتى وصلت مرافقها قبل نحو خمسة عشر عاما إلى حالة شبه منهارة، مما كان يمثل عقبة أمام خطوات تشجيع الاستثمار وتخليص اقتصادنا من حالة الجفاف التى أصابت شرايينه.

وحسنا أن تتواجد الحكومة بين المواطنين فى هذه المحافظات، والوقوف على مشاكلهم على الطبيعة لإيجاد الحلول لها، فحينما أثرت مشكلة مديريات المزارعين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعى وجد رئيس الوزراء الفرصة لكى يعلن عن الجهود التى تبذلها الحكومة فعلا من أجل حل هذه المشكلة، وفق بدائل مطروحة للبحث والدراسة، وبذلك اطمأن المزارعون إلى أن الدولة تقف على مشاكلهم وتعمل على حلها لتخفيف أعباء المعيشة عليهم، وهذا هو الأسلوب الأمثل الذى نراه لتيسير الحياة على الناس. أن يجدرنا من يستمع إليهم، ومن يدرس مشاكلهم لإيجاد الحلول لها.



الأمم المتحدة : التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

□□ أيضا تعود أهمية هذه الجولات الميدانية إلى أنه يتم خلالها افتتاح العديد من المشروعات الخدمية والانتاجية، وتكون هذه فرصة ذهبية للاعلام عن جهود رئيس الحكومة وهذا العدد من الوزراء في مثل هذه الافتتاحات يضاعف من مساحة وأهمية الاعلام عنها.. فمن كان سيعرف يعرف أن مصنعا جديدا لانتاج السكر بنجع حمادى افتتح بطاقة انتاجية ١٥٠ ألف طن سنويا، ويوفر ٢ آلاف فرصة عمل جديدة للشباب، أو يسمع عن افتتاح مريس نجع حمادى أو المشروعات الجديدة بمجمع الألومنيوم التى شملت الدفلة وتنقية الغازات بالطريقة الجافة.. إلى آخر مثل هذه المشروعات التى لولا وجود رئيس الوزراء فى افتتاحها ما كان أحد يعلم عنها شيئا..

وتلك قيمة وأهمية مثل هذه الجولات الميدانية لرئيس الوزراء والوزراء، والتى يحرص الرئيس مبارك على أن يقوم بها فى مختلف مواقع الانتاج والخدمات وهى أحد أساليب الرئيس للمتابعة الميدانية التى جعلت كل مواطن يقف على الكثير من المشروعات بل وأصحاب المشروعات الثابتة للقطاع الخاص فى العديد من المجالات والتى لم يكن أحد يسمع عنها لولا مثل هذه الزيارات الميدانية التى جعلت من شعار صنع فى مصر الذى أعلنه الرئيس حقيقة واقعة تؤكد قلاع صناعية ضخمة فى المدن الجديدة والمحافظات.

آخر مصريات

قال تعالى:
«وقالوا الحمد لله الذى صدقنا وعده وأورثنا الأرض نتبوا
من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين»
صدق الله العظيم

(الزمر/ ٧٤)



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٤

وزير التجارة البحريني: للجسات فوائد ومزايا

□ المنامة - «و.ا.خ»

تشارك دولة البحرين بوفد يرأسه وزير التجارة والزراعة حبيب احمد قاسم إلى جانب وفود تمثل ١٢٠ دولة من الدول المؤسسة للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية/ الجات/ في التوقيع على الاتفاقية الجديدة في مراكش وصرح وزير التجارة البحريني بأن التوقيع على الاتفاقية سيؤدي إلى منح المنتجات البحرينية ميزة الدولة الاولى بالرعاية بالإضافة إلى تشجيع الصادرات البحرينية وسوف تتبع البحرين نظام التسوية في المفاضلات التي تتجم بين الاعضاء



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

كوار مع النفس

د. سامي هاشم

هل سيكون المغرب مقرا دائما للجات؟

المملكة المغربية.. هل سيتقرر فيما بعد ان تصبح مقرا دائما للمنظمة العالمية للتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات»؟.. سؤال بات يتردد كثيرا بمناسبة الاحتفال الضخم الذي سيقامه المغرب غدا في مدينة مراكش التي تقع في جنوب المملكة بحضور اكثر من ١٥٠٠ صحفي واعلامي يمثلون كافة وسائل الاعلام في العالم اجمع.. ووفود وزارية تمثل ١١٧ دولة حضرت الى المملكة المغربية للمشاركة في توقيع الاتفاقية التي تمثل منعطفا عالميا لا يقل اهمية عن توقيع اتفاقية اقامة هيئة الامم المتحدة.. وصندوق النقد الدولي وبلغ عدد الاعضاء ٥٠٠٠ عضو.

وقبل الدخول في تفاصيل بنود الاتفاقية التي يثار حولها جدل واسع نعود الى السؤال المطروح في البداية، عما اذا كانت الوفود قد وقع اختيارها بالفعل على المملكة المغربية لتكون مقرا دائما للمنظمة الجات؟..

في اعتقادي ان افضل مكان لاقامة مقر دائم للمنظمة سيكون على ارض المملكة المغربية لان المقومات التي تجعل من المملكة مكانا رائعا ومناسبا كثيرة ومتعددة. ويأتي على رأس هذه المقومات القيادة الحكيمة للملك الحسن الثاني الذي يتمتع بذهن صاف وخيال واسع ممزوج بمعرفة الواقع وتقييم سليم لابعاده.. واحدي معيزات الملك الحسن الثاني انه لا يترك مناسبة، اى مناسبة دون ان يحاول جاهدا افادة شعبه وبلده منها.. ويخطيء من يظن ان الملك الحسن الثاني وجه الدعوة للمنظمة العالمية الجديدة لتقيم حفلا على ارض بلاده بالصدفة وينتهي الامر عند ذلك الحد.. ان الحدث قد تم الاعداد له جيدا وخطط له الملك الحسن الثاني منذ فترة طويلة، وسيناريو الاحداث يؤكد صحة الاستنتاج!!!

الملك الحسن الثاني وعد شعبه باقامة حياة ديمقراطية حقيقية، وتحقق بالفعل هذا الوعد.. وتم اجراء انتخابات محلية وتشريعية جرت في جو تسوده الحرية شهد بها مراقبون من كافة انحاء العالم.

الامر الثاني.. ان الملك الحسن الثاني يعلم ان فتح بلاده امام الاستثمارات الاجنبية واقامة المشروعات سواء للملوكة للاجانب أو المواطنين لن يتم بدون وجود ديمقراطية حقيقية لضمان هذه الاستثمارات.. ودعوة وفود من العالم لتشارك في احتفالات توقيع اتفاقية الجات سوف تحقق مزايا عديدة يستفيد منها الشعب المغربي من بينها تقديم المغرب لدول العالم بوسائل اعلامية ممتازة واتاحة الفرصة للمشاهدة الواقعية للمملكة والوقوف على كافة اوجه التقدم الذي تحلق بفضل استقرار القيادة الحكيمة للبلاد.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

وفي الحوار الذي دار بين ممثلي الاعلام المغربي والعالمي وبين المستثمر «ديفيد وودز» مدير قسم الاعلام والعلاقات مع وسائل الاعلام لدى منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» قال ان المغرب الذي سوف يشهد هذا الاحتفال العالمي قد اختير عن جدارة واستحقاق نظرا لمكانته وسمعته التي يعرفها الجميع بالاضافة الى ان المملكة المغربية لعبت دورا كبيرا في الحادثات الاخيرة التي دامت اكثر من ثماني سنوات.

واقدم للقارئ بعض المعلومات عن الاتفاقية.. ان نص الوثيقة التي سيوقع عليها وزراء الدول الاعضاء في مراكش يبلغ ٢٥٠٠٠ صفحة تم الاتفاق عليها نهائيا يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٢.. وتهدف الاتفاقية الى تحرير التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية وتضم من بين بنودها تقديم الدعم لاقتصاديات الدول النامية بمقدار ٧٤٧ مليار دولار!! وان الدول النامية ستستفيد بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ من حيث دخول الاسواق العالمية ونفس النسبة فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية.. واذا تحقق ذلك الامر فان الدول النامية سوف تستفيد على الفور بنسبة ١٢٪ الى نهاية عام ٢٠٠٥ من حيث تحسين المبادلات التجارية الدولية.. ومن ناحيتنا.. فاملنا ان تتحقق هذه الامنيات لصالح شعوب العالم الثالث.



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٤

الدول النامية ترفض ربط حقوق الإنسان بنصوص «الجات»



□ جينيف -

عايدة ابراهيم

رفضها ومخاوفها من هذا المطلب ودعت المجموعة شركاءها التجاريين في الاتفاق أن يتجنبوا التحرك في هذا الاتجاه حتى لا تكون النتيجة هدم توازن اتفاق الاوروجواي ووضع النظام التجاري الدولي في خطر.

وقد أكد مدير عام «الجات» بيتر سذرلاند أن الخلاف القائم لا يهدد

اتفاق الاوروجواي.. ويشير

الدبلوماسيون في جينيف من ناحية

أخرى إلى أنه في أسوأ الاحوال فإن

غياب توافق الآراء للبيان الختامي

(الذي ليس له أهمية قانونية) يمكن أن يؤدي فقط إلى الاستغناء عن هذا التوافق.. والاكتفاء بتوقيع اتفاق الاوروجواي خاصة أنه ليس من المتوقع أن تغامر الولايات المتحدة الأمريكية بوضع الاتفاق التجاري الأكثر طموحا في التاريخ في مجال التجارة الدولية في خطر وبعد ٧ سنوات من التفاوض.. كما أن وجهة النظر الأمريكية يمكن أيضا أن تؤخذ وترجم في شكل سياسة داخلية حيث تواجه إدارة كلينتون الضغط من قبل النقابات الأمريكية القلقة من منافسة الرواتب القليلة في الدول النامية..

ويسعى بيتر سذرلاند مدير «الجات» خلال الايام القادمة

اثارت المفاجأة التي فجرها الجانب الأمريكي والخاصة بضرورة ضم الملف الاجتماعي بما في ذلك حقوق الانسان للإعلان الختامي الوزاري الذي سيرفق باتفاق الاوروجواي ردود فعل متواصلة وساهمة في جينيف.. ففي الوقت الذي تبدي الولايات المتحدة اصرارا وتأكيدا على استعدادها لعدم تبني الاتفاق النهائي والتوقيع عليه إذا لم يضم إجراء يلزم الاطراف الموقعة بفتح النقاش حول الروابط بين الحماية الاجتماعية للعمال والتجارة الدولية.. فإن الدول النامية من ناحيتها واجهت المطلب الأمريكي برفض حاسم وطالبت بمراجعة النواحي التنموية، وأكدت.. منير زهران رئيس مجلس الجات في تصريحات خاصة للعالم اليوم أن طرح هذا الموضوع في هذه المرحلة وقبل اجتماع التوقيع في مراكش يعتبر اخلا لا بعناصر التوازن الخاصة بالموضوعات المختلفة التي تناولتها جولة أوروجواي.

وخيمت سحابة من التوتر على «الجات» وذلك قبل التوقيع على اتفاق الاوروجواي في مراكش.. حيث أعربت الدول النامية عن اعتقادها بأن المطلب الأمريكي الذي يأتي في اللحظات الأخيرة - مطالبها بوضع الملف الاجتماعي على أجندة منظمة التجارة الدولية (التي ستحل محل «الجات») يمثل رغبة في وجود حواجز حمائية جديدة تهدد منتجات هذه الدول بوصفها منتجة بأجور قليلة.. وفي هذا الصدد أكدت دول مجموعة الـ ١٥ أثناء اجتماعها في نيودلهي مؤخرا على



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ أبريل ١٩٩٤

إلى تقريب وجهات النظر في القضية المطروحة وذلك لتجنب المشاكل في مؤتمر مراكش.. وتشير الاوساط إلى أنه في حال موافقة الدول الاعضاء سيعقد سذرلاند اجتماعا جديدا للجنة التفاوض التجارية في الاسبوع الحالي وذلك لتبني المستندات والبيان الختامي لمراكش.. والتسى ستشهد التوقيع على النص الختامي الذي يضم ٢٠ ألف صفحة ويستغرق توقيع ١٢١ دولة عليه ساعات..

وأعلن سذرلاند أنه قد تم التوصل بتوافق الاراء للاعضاء على بدء وعمل منظمة التجارة الدولية في بداية يناير ١٩٩٥ أو أسرع وقت ممكن من هذا التاريخ.. وليس في يوليو ١٩٩٥ كما كان متوقعا من قبل.

أما اتفاق الاوروجواي على المستوى الامريكى وتنفيذه داخليا فسوف يطرح أمام الكونجرس هذا الصيف.. سيعلم خلال مهلة ٩٠ يوما حسب الطريقة الامريكية الاجرائية.. والمعروف باسم «فاست تراك» بمعنى دراسة المضمون وليس التفاصيل ويشار إلى أن الاتفاق لن يواجه عقبات كبيرة أمام الكونجرس من منطلق التوجه الديمقراطي للرئيس.. كما وافقت سويسرا على اقتراح بإنشاء لجنة تجارية خاصة بدراسة مسائل البيئة في مراكش.. وطلب المجلس الفيدرالى السويسرى إلى عدد من الخبراء المستقلين عمل دراسة على أثر الاتفاق (الاوروجواي) على الدول النامية ودراسة أخرى عن أثر الاتفاق على البيئة..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

الدول العربية في ظلال اتفاق الجات

في الوقت الذي تبدأ فيه اجتماعات الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «GATT» لإقرار اتفاق التحرير الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية الذي تم التوصل إليه في منتصف ديسمبر الماضي، مازال الكثير من التساؤلات يتردد حول تأثير الاتفاق بينوده وأبوابه المختلفة على الدول العربية.

وقد تراوحت وجهات النظر بين توقع استفادة الدول العربية من الاتفاق أو توقع إصابتها بالخسائر.. لكن فيما يتعلق بهذه القضية فإن التوقعات التي تضع الدول العربية في سلة واحدة تبدو غير منطقية لأن تنوع هياكل اقتصادات الدول العربية وهياكل صادراتها و وارداتها يؤدي إلى وجود دول خاسرة وأخرى رابحة من اتفاق جات.

وحتى داخل الدولة الواحدة فإن هناك بعض القطاعات الاقتصادية المستفيدة من اتفاق جات وبعض القطاعات التي يمكن أن تواجه خسائر.. وهناك تباين أيضا بين مصالح المنتجين والمستوردين والمستهلكين من منظور مباشر وضيق على الأقل.

وهناك مناخ عام سوف يؤدي تطبيق اتفاق جات إلى تسييده يتعلق بشكل أساسي برفع مستوى وفعالية المنافسة على الصعيد الاقتصادي الدولي.

وهي منافسة يمكن أن تؤدي بالنسبة للقادرين على التفاعل معها بإيجابية إلى تطوير اقتصاداتهم ودفعهم للأمام، كما يمكن أن تؤدي إلى تدهور اقتصادات أخرى خاصة أن الاسناد الاقتصادي لأسباب سياسية أو أيديولوجية قد تراجع بعد انتهاء الحرب الباردة مما أدى إلى جعل الدول النامية وضمنها الدول العربية عارية إلا من قدراتها الاقتصادية وقدراتها على التفاعل بحيوية وبشكل إيجابي من المتغيرات الاقتصادية الدولية.



أحمد السيد محمد

«الجات» سترفع
الحواجز أمام
صادرات
البتروكيماويات
العربية



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

بينما أيدها البعض وعارضها آخرون:

خلافات بين رجال الأعمال المصريين حول الاتفاقية

□ القاهرة - عزة نصر

رحب رجال أعمال مصريون باتفاقية الجات باعتبارها تمنح مصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس وأن التوصل للاتفاق يعد نجاحاً في حد ذاته باعتبار أن الجات يمكن أن تخلق تنافساً في الإنتاج بين الدول المختلفة إلا أن البعض عارضها لآثارها السلبية على الاقتصاد المصري.

وقال سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين إن الاتفاقية وقعت عليها ١١٧ دولة حيث تم الاشتراك المصري فيها منذ عام ١٩٤٨ وأن مصر لا تستطيع أن تحيا في معزل عن العالم.. ولهذا فإننا قبلنا هذه الاتفاقية وعلينا بحثها وعلينا التغلب على السلبيات حتى نستطيع أن نطور أنفسنا كما يجب خاصة وأن مصر بها كافة عناصر النجاح.. وإذا كانت الاتفاقية قد رفعت الدعم عن السلع الزراعية فإن هذا يدفعنا إلى الاهتمام بهذا المجال باستخدام الأساليب الزراعية الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الباقي بسعر مرتفع وأماناً مثال السعودية التي قامت بزراعة القمح رغم أن تكلفته كانت مرتفعة في البداية إلا أنها تقلبت على هذا الارتفاع وأصبحت تقوم بزراعة بتكلفة عادية.. وإذا كانت هناك بنود للانحراف خاصة بالأسواق فإنه يجب الاستفادة منها لصالح مصر.

وأكد المهندس صلاح دويدار أمين عام جمعية مستثمري العاشر من رمضان على أهمية أن يكون لمصر ميزة انتاجية تختص بها بين شعوب العالم، وإذا كانت هذه الميزة موجودة فعلاً فإننا نستطيع التعامل مع الجات أو غيرها من الاتفاقيات الدولية، لأن الميزة الاقتصادية التي تتوافر لشعب من الشعوب سواء بجودة الإنتاج أو خفض التكلفة أوقى التكنولوجيا أو تصدير الخبرات، أو الانفراد بميزة سياحية أو بيئية وهو الذي يعد الدور الاقتصادي في المنظومة الدولية التي تعطى لمن يعلم ويعمل ويمتلك التكنولوجيا.

وإذا كانت اتفاقية الجات أصبحت واقعاً لها سلبيات على الاقتصاد المصري فإنه يجب على الاقتصاديين ورجال الصناعة أن يعيدوا النظر في أسلوب انتاجهم خفض التكاليف مع الحفاظ على الجودة، وتقليل المهدر حتى يمكن للمنتج المصري أن يجد سوقاً له في وطنه وينافس المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية.

ويقول شفيق جبر نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إن الوصول لاتفاق في حد ذاته يعتبر نجاحاً لأن

عدم وجود ذلك كان سيؤدي لمشاكل كما كان يحدث بين أمريكا وأوروبا ودول العالم الثالث موضحاً أن ما تم مؤخراً يضع قواعد للتعامل.

وأوضح أن السياسة الاقتصادية التي كانت قائمة على الحماية وحائلاً مرتفعاً من الجمارك في الستينات والسبعينات كانت تؤثر سلباً على المستهلك المصري لأنه كان يدفع ثمناً لسلع لم تكن على المستوى المطلوب في حالات كثيرة لكن مصر يمكن أن تستفيد من اتفاقية الجات عبر إيجاد التناقص لتحسين الانتاج المصري حتى يبقى قادراً على المنافسة محلياً ودولياً.

وقال إن هناك بعض المجالات التي لم يكن للمصريين فرصة الحصول على حقوقهم فيها في ظل الأوضاع السائدة عالمياً مثل حقوق الطبع وحقوق ملكية الأعمال الفنية والثقافية ولكن بعد توقيع اتفاق الجات سيتم التعامل بمعايير مختلفة بحيث سيحصل كل فرد على حقوقه.

ويوضح محمد غانم رجل الأعمال المعروف وأمين عام جمعية رجال الأعمال سابقاً أن شعور الدول الغنية ببدء تفوق بعض الدول النامية عليها في الإنتاج جعلها تبحث عن حل رغم أنها في البداية لم تكن تتنبه لما حدث في ظل الرواج الذي كانت اقتصاداتها تمر به لكن بعد انتشار البطالة وتفاقم الكساد بها مؤخراً وجدت أن الوسيلة للتغلب على ذلك هي زيادة صادراتها.

ويشير محمد غانم إلى أن الاتفاق الأخير للجات سيؤثر على السوق المصري لأن اغراق السوق بسلع مماثلة للإنتاج المصري نتيجة خفض الجمارك طبقاً للاتفاق سيؤثر على تصريف المنتج المصري وبالتالي تقليل معدلات الإنتاج وخفض الربحية وصعوبة دفع مرتبات العاملين، وفي نفس الوقت صعوبة التخلص منهم لأسباب اجتماعية أما المهندس محمود جاد أحد المستثمرين بمدينة العاشر من رمضان فإنه يرفض اتفاق الجات كلية.

ويرحب د. لويس بشاره صاحب أحد مصانع الملابس باتفاق الجات لأنه سيعطي لمصر فترة انتقالية قدرها ١٠ سنوات قبل السماح الكامل لاستيراد المنسوجات والملابس ويتميز هذا الاتفاق بأنه لن يكون هناك حصص لتصدير المنسوجات لأمريكا وأوروبا لكنها في نفس الوقت تمنع الاتفاقات التجارية التي تسمح بأعفاءات جمركية وميزات نسبية للمنتج المصري في الخارج والتي كان يتمتع بها وقال السوق المصرية بها العديد من المتنافسين ولذلك ليس أمام المنتج المصري إلا التصدير.



المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

د. طه عبد العليم: اتفاق «جات» وتكوين منظمة التجارة الدولية خطوة نحو تشكيل إدارة اقتصادية للعالم

□ كتب - عصام شلتوت :

من جانب آخر فإن الدول العربية لا تملك ماسحا واسعا لتقليص الواردات دون اقرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن معظم الواردات سلم ضرورية للاستهلاك أو الاستثمار فضلا عن السلم الوسيطة.. ومستلزمات الإنتاج بايجاز ليس بمقدور هذه الدول ان تفيد من تحرير التجارة في مجال التصدير وسوف تواجه منافسة عاتية بعد فتح ابواب الاستيراد.. وتتطلب عملية إعادة هيكلة هذه الاقتصادات وبلوغ مستويات الإنتاجية العالمية زمنا طويلا يجعلها غير قادرة على مجابهة نتائج تحرير التجارة في الاجل القصير. وفي المدى الطويل فإن اصلاح الاختلال المزمن في موازين التجارة في بعض البلدان العربية.. وتقلب هذه الموازين في البلدان التي تعتمد على صادرات النفط والمواد الأولية مرهون بقدرة البلدان العربية على بناء أسس المشاركة الدولية بشكل متكافئ بدءا من تعظيم المزايا النسبية.

ضغوط تضخمية

وعن تأثير الاتفاق على أسعار السلع الزراعية في السوق المصري واسواق الدول العربية الرئيسية.. وتأثير ذلك على معدلات التضخم في هذه البلدان. اشار د. طه إلى أن كل المؤشرات تؤكد ان الاقتصادات

تعد جولة «جات» التي بدأت في «بوتسديل» استاء بأوروبا وجاوى عام ١٩٨٦ وانتهت بطول وسط للعديد من القضايا المطروحة على جدول أعمالها هي الأكثر أهمية بين جولات «جات» لأن القضايا التي تناولتها مفاوضات الجولة وهي تحديد التجارة المنظورة وغير المنظورة سوف يكون لها تأثير كبير على شكل العلاقات التجارية الدولية وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة وعلى اقتصادات الدول العربية.

وقد ترجعنا يتساقلا لتنا حول هذه القضية إلى د. طه عبد العليم رئيس الوحدة الاقتصادية ومساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الامرام.

مشاكل حادة في الموازين التجارية

وحول تأثير اتفاق «جات» على الموازين التجارية لمصر والدول العربية.

يرى د. طه.. أن الكثير من البلدان العربية وعلى رأسها مصر تعاني من عجز كبير ومزمن في موازين التجارة مرتبطة بضعف القدرة التصديرية.. واستيراد الضروريات.. وهذه البلدان سوف تواجه مشاكل أكثر حدة في موازينها التجارية في الاجل القصير.

ويرتبط هذا من جانب بأن الجانب الرئيسي من الصناعات القائمة تطورت في إطار استراتيجيات احلال الواردات وراء ستار سياسة تجارية حمائية مفرطة في الحماية، وبذلك فإن اعتبارات الكفاءة والإنتاجية إما قد تم تجاهلها أو لم تتوافق عوامها.. مما يضاعف القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الاسواق الدولية وحتى في الاسواق المحلية بعد تحرير التجارة.



تبادل الخبرة لضمان حماية الاقتصادات العربية من الوان المنافسة غير العادلة. وتتسم بوجه خاص مبادرة جمعية مستثمري العاشر من رمضان باقتراح العديد من الآليات المشروعة دوليا لضبط أشكال المنافسة والتجارة غير العادلة باهية خاصة مصريا وعربيا حتى لا تتحول دعوة تحرير التجارة إلى تحرير بلا ضوابط.

مكاسب لصناعة

البتروكيماويات الخليجية

وعن تأثير صناعة البتروكيماويات الخليجية ككل وهل سيكون للجات أثر إيجابي على تلك الصناعات. قال د. طه إن صناعة البتروكيماويات الخليجية عانت من مشاكل هائلة نتيجة السياسات الحمائية الكمية والجمركية للدول الصناعية المتقدمة المستوردة لها. ورغم أن الشركات الغربية الدولية وبموجب عقود تسليم المفتاح هي التي أنشأت صناعة البتروكيماويات الخليجية ورغم الأرباح الطائلة التي حصلت عليها تلك الدول فإن الشركات العالمية لم تقم بدورها في تسويق منتجات مصانع البتروكيماويات الخليجية. الأمر الذي يفسر ارتفاع مستوى الطاقات العاملة في بعض تلك الصناعات وعلى أساس ذلك فإن أحد المكاسب العربية الواضحة لاتفاق «جات» هو رفع جانب من الحواجز التي تواجه صادرات البتروكيماويات العربية. وعن تأثير التحرير الجزئي لتجارة الخدمات في اتفاق جات على الاقتصادات العربية.

يرى د. طه أن تحرير تجارة الخدمات ربما يمثل أحد أهم مجالات الانكشاف للاقتصادات العربية حيث يتوزع قطاع الخدمات العربية بين أنشطة هامشية أو حكومية بينما «يغيب» - أو هو في طور النشأة قطاع الخدمات القائد للنمو. والآثار في هذه المجال متناقضة لأنها قد توجد مصاعب أمام هذا القطاع ولكن ربما تكون الآثار ايجابية على المدى البعيد. وهناك ضرورة للتأكد على أن فرض التنازلات التجارية من الدول الكبرى للدول النامية قد ولي بعد نهاية الحرب الباردة لكن ذلك لا يعنى فقدان الدول النامية للقدرة على المساومة. وأكد د. طه أن عالمية الاقتصاد قد فرضت نفسها وأوضحت حقيقة يستحيل تجاهلها وتأتي اتفاقية الجات وأنشاء منظمة للتجارة الدولية كخطوة مهمة على طريق تشكيل إدارة اقتصادية للعالم.

وهذا يطرح على الدول العربية ضرورة الارتقاء بالتكامل الاقتصادي العربي باعتباره شرطا للاستفادة من تحرير التجارة الدولية وقد دفع عدد من الدول النامية بقوة في اتجاه تحرير التجارة الدولية وهي الدول الصناعية الجديدة. ومن أسف أن الوطن العربي لا يضم أيا من هذه البلدان الصناعية الجديدة. ومن ثم فإنه عرضا عن البديل على مخاطر الجات فإنه على صانع القرار العربي أن يطرح على جدول الأعمال القطري والقومي ضرورة التفاعل بإيجابية مع آثار «جات». عبر الإرتقاء بالصناعة والزراعة ورفع الإنتاجية والإنتاج وتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العربية والدولية.

العربية تعاني من فجوات كبيرة في موازين تجارة السلع الزراعية وفجوة كبيرة ومتعاظمة في مجال الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية.

ومن ثم فإنه من المتوقع أن يؤدي اتفاق جات لتحرير تجارة السلع الزراعية.. وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع في البلدان المصدرة الرئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العربية في الأجل القصير.. وفي الأجل الطويل يمكن للدول العربية أن تستفيد من اشتداد المنافسة بين الدول المصدرة في مجال الأسعار.. ولكن الأهم أن خفض أسعار هذه السلع مرفهون برفع مستوى الإنتاجية والإنتاج في داخل الدول العربية.

وأيضا تقليص الاعتماد على استيرادها وحتى بالنسبة للبلدان التي تعتمد على المعونة الغذائية بدرجة كبيرة فإن تحليل اتجاهات هذه المعونة في السنوات الأخيرة ينذر بتقليصها وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء.. ولعل هذا يؤكد ضرورة التكامل الاقتصادي العربي لتحقيق المصلحة العربية. وفي الأجل القصير فإن عجز الموازين التجارية العربية وعجز موازين تجارة السلعة الغذائية والاتجاه نحو خفض مستويات المعونة الميسرة، هذا كله من شأنه أن يؤدي إلى ضغوط في اتجاه زيادة معدلات التضخم، وقد تدفع في الاتجاه المضاد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتفهمها الكثير من الدول العربية، وأن كانت فاتورة هذه البرامج مكلفة للغاية.

لاتعارض بين «التكتلات» و«التحرير»

وعن تأثير وتعاظم التكتلات الدولية على فرض تطبيق اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية بشكل فعال. أوضح د. طه أن تحرير التجارة في إطار إقليمي لا يتعارض مع تحرير التجارة في إطار عالمي، إلا أن شروط القدرة التنافسية تتباين بصالح الدول المنظمة إلى تكتلات كبرى حيث تبدو هذه الدول أكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية لأنها تصدر سلعا متمتعة بوفورات النطاق والتخصص في نطاق الأسواق الإقليمية، وعليه فإن التكتل الإقليمي في إطار التزام أعضائه باتفاق جات لا يتعارض مع التحرير دوليا ولا يخفى أن الدول الصناعية وفرت لصناعاتها الناشئة حماية كبيرة.. ودعم تطور صناعة تلك الدول بدون حماية، ولذلك اتصور أن الصناعات الناشئة سوف تعاني من عدم تكافؤ فرض النمو بعد تحرير التجارة وهو ما يجب أن يدفع الدول العربية والنامية للمطالبة بتعويضات عن حرمان صناعاتهم الناشئة من الحماية.

مبادرة مستثمري العاشر من رمضان

وعن نجاح آليات المتابعة في حماية التزام الدول باتفاق «جات» أكد د. طه أن مفاوضات جات تضمنت فضلا عن مفاوضات تحرير السلع والخدمات مفاوضات بشأن الارتقاء باليات الرقابة بيد أن احتمالات خرق ما اتفق عليه قائمة وقد يتطلب وقتا للتأكد من فعالية ما اتفق عليه أو التي يمكن أن يتفق عليه مستقبلا. وعلى الدول العربية أن يلتقي المعنيون فيها بهذه القضية للترصل إلى تنسيق عربي مشترك يستفيد من



المصدر : **المعالم الموحدة**

للتشـ و الخدمـ الصـ و المـ : التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

مع بدء مؤتمر مراكش للجات

التوترات التجارية تهدد التقدم الذي تم في أورجواي

□ مراكش - خاص :

يبدأ اليوم في مدينة مراكش بالمغرب المؤتمر النهائي للتوقيع على اتفاقية الجات التي تم التوصل إليها في جولة أورجواي في ديسمبر الماضي.

وسوف تستمر المناقشات حتى يوم الجمعة (١٥ أبريل) حيث يقوم وزراء التجارة من أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم المشتركة في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة بالتوقيع على الاتفاقية الجديدة.

وسيبدأ سريان الاتفاقية في أول يناير ١٩٩٥ وهي تبشر بإزالة الحواجز التجارية بين الدول وهي حواجز تضاءلت بالفعل نتيجة للتجديدات التكنولوجية وزيادة حركة رأس المال وحركة تدفق المعلومات.

ويقدر المراقبون الفوائد التي ستجنيها دول العالم مجتمعة من وراء تحرير التجارة بحوالي ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

ومع ذلك قلن يكون تطبيق هذه الاتفاقية بلا ثمن أو بلا متاعب فسوف تزداد المنافسة العالمية شراسة وتزداد تبعاً لذلك وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي وهيكل الصناعة التي تتطلبها هذه المنافسة وسوف تواجه الكثير من الحكومات ضغوطاً داخلية متزايدة لحماية المصالح التي يهددها تطبيق الاتفاقية وسيكون الأكثر خطورة هو الاتجاه المتزايد إلى السياسات الحمائية من جانب واحد بشكل يهدد بالتحول إلى ما يعرف بتنظيم التجارة وهو ما يتعارض تماماً مع روح الاتفاقية وقد جعل الكساد وانتشار البطالة في الدول الصناعية من الصعب عليها بمكان تقديم التنازلات التي تتطلبها الاتفاقية الجديدة.

ويقول بيتر سوزر لاند مدير عام الجات إن هذه الاتجاهات خطيرة وإن اندلاع موجة جديدة من التوترات التجارية الثنائية يهدد الانجازات الجديدة للجات المتمثلة في الاتفاقية الأخيرة حتى قبل توقيعها.

وقد أصبح المسائل الاجتماعية والسياسية مصدراً آخر للخلافات الحادة مثلما حدث في الضجة الأخيرة التي ثارت حول المحاولات الأمريكية التي تؤيدها أوروبا واليابان لوضع ظروف العمل على جدول أعمال «منظمة التجارة العالمية» حيث تعرضت هذه المحاولات لانتقادات عنيفة بوصفها «مؤامرة حمائية» من جانب الدول المتقدمة لحرمان الدول النامية من ميزة العمالة الرخيصة في ظل مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تختلف تمام الاختلاف عن الوضع القائم في الدول المتقدمة وقد تمت تسوية هذا الخلاف مؤقتاً بالاتفاق على عدم الإشارة إلى «حقوق العمال» في البيان الختامي الذي سيوقعه وزراء التجارة يوم الجمعة القادم على أن يدرج الموضوع في جدول أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية لمناقشته.

وعلى أي حال فإن الخلافات لا تقتصر على الشمال والجنوب بل إن بين الدول التجارية الكبرى في العالم توترات شديدة مثلما هو الحال بين أمريكا واليابان كما أن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اتسمت بجدل صاخب حول مسائل يعينها كما اتسمت بشكل عام بالرغبة المتبادلة حيث تظل بروكسل متحفزة حيال الدواخ الأمريكية بينما تصف واشنطن الاتجاه الأوروبي بالجبن والتناقض.

وهذا التشكك المتبادل يفسح المجال للتشكك في اتجاه السياسة المقبلة لكلا الجانبين.

ويركز المحللون الأوروبيون على الاتجاه الجديد للإدارة الأمريكية إلى منح الأولوية المطلقة للتأييد الحكومي لتنمية الصادرات الأمريكية والقطاعات الصناعية المختارة في أمريكا بحيث اتخذت مواقف واشنطن تحولاً شاملاً في اتجاه وقوف الحكومة بقوة وراء دعم الصادرات الأمريكية كما تراجعت عن مطالبتها السابقة بأن تحد دورة أورجواي من الدعم الحكومي في الدول الأعضاء وذلك لأن واشنطن ترغب في دعم صناعات التكنولوجيا المتطورة الأمريكية.

وقد تمخضت جولة أورجواي عن منظمة جديدة هي منظمة التجارة العالمية التي ستحل محل «الجات» ابتداء من العام القادم وسيكون لها سلطات أوسع في الفصل في النزاعات التجارية الدولية وتكون بمثابة مؤتمر دائم الانعقاد للمحادثات التجارية العالمية وسوف يكون على الدول الصناعية القديمة التي ظلت طويلاً تتمتع بالسيطرة على السياسة التجارية للعالم أن تتواءم مع التطورات الجديدة المتمثلة في بزوغ دول الجنوب والشرق على الصعيد التجاري والاقتصادي خاصة الانتاج الصناعي ومن ذلك دول شرق آسيا ثم الصين التي يتسوق المراقبون أن تصبح في أوائل القرن القادم أكبر الاقتصاديات في العالم وخاصة إذا نجحت مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلال العام الحالي.



المصدر : العالم العربي

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ - أبريل ١٩٩٤

رغم اتفاق «جات» على تحرير التجارة الدولية مكافحة الإغراق والمواصفات القياسية أسلحة ضد العرب

تحرير السلع الزراعية يؤثر سلباً على الموازين التجارية العربية

صلاح السيد

البترول، الكيماويات وغيرها من الصناعات. وبصفة عامة ركزت الكتابات والتصريحات على هذه المجالات من اتفاق تحرير التجارة الدولية ولم يتم التركيز على جانبين مهمين من اتفاق «جات» لتحرير التجارة الدولية وهما المتعلقان بمكافحة الإغراق وبالمواصفات القياسية التي من الممكن من خلالها أن تتحكم الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في فتح أو إغلاق أسواقها أمام صادرات الدول الأخرى حتى

عندما توصلت الدول الاعضاء في منظمة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم الجات إلى اتفاق على تحرير التجارة الدولية بدرجات متفاوتة بدأت الكثير من الدول العربية غير الاعضاء في المنظمة في السعي الحثيث للحصول على عضويتها وبالذات الدول التي تتوقع ان تحقق مكاسب من انضمامها «للجات».

الموازين التجارية لغالبية الدول العربية التي تعد في مجموعها أكبر مستورد للسلع الغذائية في العالم، كما أن تحرير تجارة السلع الصناعية يهدد بعض الصناعات العربية مثل صناعات النسيج والملابس الجاهزة والورق في حين أنه يشكل عاملاً إيجابياً بالنسبة لبعض الصناعات العربية مثل

وقد ركزت الدول العربية في دراسة آثار اتفاقية «جات» لتحرير التجارة الدولية على الجوانب الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية وتحرير تجارة السلع الصناعية على اعتبار أن تحرير تجارة السلع الزراعية سوف يؤدي لارتفاع أسعار تلك السلع بما سيؤثر سلباً على



المصدر : المعالم العربية

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عند اللزوم لايقاف تدفق الصادرات من أي دولة تحت دعوى عدم مطابقة تلك الصادرات للمواصفات القياسية ورغم أن اختلاف المواصفات القياسية قد يحدث في بعض الأحيان بين سلع متناظرة عند مستوى واحد من الجودة أحياناً إلا أن ذلك الاختلاف في المواصفات القياسية للسلع سواء عند مستوى واحد من الجودة أو عند مستويات متباينة من الجودة هو عامل يمكن استخدامه لعرقلة تدفق صادرات أي دولة لاسواق دولة أخرى. ومن المحتمل أن تواجه صادرات الدول العربية في مجال البتروكيماويات بسالذات والتي تتمتع بقدرة تنافسية عالية لبعض القيود والعوائق لعرقلة تدفقها إلى بعض الاسواق مثل اسواق دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية، كما أن صادرات الفريسيكون المصرية يمكن أن تتعرض للشئ ذاته، كما أن الكثير من الصادرات الصناعية والزراعية العربية يمكن أن تواجه عوائق تعمرقل تدفقها إلى اسواق الدول الصناعية المتقدمة على اعتبار أنها غير مطابقة للمواصفات القياسية للسلع المسموح بدخولها إلى تلك الاسواق. وإذا كانت الاتفاقات الاوروبية الأمريكية بشأن مكافحة الاغراق والمواصفات القياسية والتي سيتم اقرارها نهائياً عند توقيع اتفاق «جات» في أبريل القادم سوف تطرح عوامل جديدة ومؤثرة في التجارة الدولية فإن الدول العربية معنية بضرورة التكيف مع العناصر الجديدة التي ادخلها اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية على المناخ التجاري الدولي حتى لا تتعرض الدول العربية للخسائر عندما يبدأ تطبيق الاتفاق في بداية العام القادم.

ولو كان ذلك يجال تحرير التجارة. مكافحة الاغراق.. صيغ «مطابقة» اتفقت الولايات المتحدة ودول الجماعة الاوروبية على فرض عقوبات ضد الدول التي تمارس الاغراق أي تصدر سلعها بأقل من تكلفتها وقد تركت مسألة تكلفة إنتاج السلع التي سيتم القياس عليها بدون تحريره ومن المعروف أن تكلفة إنتاج السلع تتفاوت من دولة لأخرى حسب تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. يمكن للدول الصناعية المتقدمة أن تحتسب تكلفة إنتاج السلع بناء معايير التكلفة لديها في الحالات التي تريد فيها أن توقف تدفق صادرات أي دولة إليها تحت دعاوى الاغراق عندما تكون تكلفة الإنتاج في تلك الدولة أقل من نظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة. وبصفة عامة فإن اعتبارات مكافحة الاغراق ستبقى سيفا بيد الدول الصناعية المتقدمة تسلطه على صادرات الدول النامية عندما تكون أقل تكلفة من نظيرتها المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة وعندما تكون هذه الدول النامية أو تلك مستهدفة للعقاب اقتصادياً من قبل الدول الصناعية المتقدمة وربما تكون الأزمة التي أثارها الولايات المتحدة الأمريكية حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للاسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الاغراق هي نموذج للسلوك الذي يمكن أن تسلكه الدول الصناعية المتقدمة لمعاينة دولة نامية أو لايقاف تدفق صادراتها ذات القدرة التنافسية العالمية إلى اسواق الدول المتقدمة. وتعد المواصفات القياسية للسلع المختلفة عائقاً حماًشاً محتملاً يمكن للدول المتقدمة أن تستخدمه



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكش : اليوم أول لبنة في بناء منظمة التجارة الدولية

مراكش بعثة الشرق الأوسط،
من طلحة جبريل والنصف
السليمي وضرمغام مسروجة

تبدأ اليوم أعمال المؤتمر الوزاري لـ «التجات» للتوقيع على الاتفاقيات التي اقترتها دورة الأورجواي بمشاركة 10 دول عربية منها السعودية والأردن بصفة أعضاء ملاحظين.

وتبدأ الاجتماعات الوزارية بافتتاح سرجيو ابروتيللا وزير خارجية الأورجواي ورئيس الدورة (دورة أورجواي) أعمال لجنة المفاوضات التجارية، ويقدم خلالها بيتر سوندرلاند مدير عام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة تقريراً حول المفاوضات التجارية التي دامت 8 سنوات (من 1986 - 1994) وكان مقرراً أن تدوم 4 سنوات في بونتا ديلا ايستا في الأورجواي، وحول القرارات التي انتهت إليها تلك المفاوضات الشاقة، وهي 28 اتفاقية لتحديد التبادل التجاري ورفع الحماية الجمركية.

وفي غضون ذلك أعلن بيتر سوندرلاند المدير العام للجات أن مسالتي احترام قوانين العمل وحقوق الإنسان والتي كانت قد طالبت من خلالها دول معينة باتخاذ إجراءات حمائية أزاء دول

أخرى لن تدرج في اجتماعات مراكش، وذلك في إشارة واضحة إلى الإجراءات التي يمكن أن تفرضها الدول المصنعة على الدول النامية أو دول أخرى كالصين استناداً إلى حجة عدم احترامها لقوانين العمل وحقوق الإنسان، وأكد سوندرلاند أن مثل هذه القضايا التي تشغل اهتمام عدد من الدول يخضع في الحقيقة إلى مجريات المفاوضات والتعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي مشدداً على أولوية الاندماج الإقليمي في إطار سياسة تحرير المبادلات التجارية التي اقترتها الاتفاقية العامة. وقال المدير العام للجات في مؤتمر صحافي عقده أمس الاثنين في مراكش إن المنظمة العالمية للتجارة ستكون أداة فعالة لمساعدة الدول الأعضاء على تجاوز الصعوبات التي تعترضها في التنمية والنمو الاقتصادي. وأكد أن موضوع الملكية الفكرية يعد من القضايا الأساسية التي ستطرح خلال مناقشات مؤتمر مراكش وإن تأثيرها حتمي على الدول المعنية بمسألة تبادل المنتجات الثقافية. وحول موضوع البيئة أشار سوندرلاند إلى أن الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة حققت خطوات مهمة خلال السنوات

الثلاث الأخيرة باتجاه اقرار برنامج عالمي لربط التبادل التجاري بموضوع حماية البيئة وبلورة أجماع ومقاربة عالمية ربما تستوحي مبرراتها من البرنامج الذي اقرته الأمم المتحدة في مؤتمر «قمة الأرض» سنة 1992 في ريودي جانيرو. واعتبر أن نتائج دورة الأورجواي ستكون إيجابية بالنسبة للجميع طالما أن الهدف هو ارساء نظام تجاري عالمي أكثر عدالة، وضمان حرية المبادلات وعدم العودة إلى الإجراءات الحمائية. وحول التأثيرات السلبية التي ستلحقاً اقتصاديات الدول النامية من جراء المنافسة القوية مع صادرات الدول المصنعة، قال سوندرلاند إن ذلك يقابله بروز أسواق جديدة غير تقليدية ستقوم على أسس مربحة للدول النامية نفسها.

ومن جهة أخرى تتوقع تقارير الجات ارتفاع معدلات الأسعار من 22 إلى 42 في المائة، وأن تبلغ المعدلات بالنسبة للمواد الصناعية والمواد الغذائية 37 في المائة. وبرزت التقارير هذا الارتفاع نتيجة إجراءات التخفيض التدريجي للحقوق الجمركية من 43 إلى 20 في المائة تشجيعاً لتحرير التبادل التجاري حسب مقتضيات الاتفاقية.



المصدر : الأمانة العامة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٢ ١ ١٩٩٤

بدء اجتماعات التوقيع النهائي للاتفاقية العامة للتجارة

«منظمة التجارة العالمية تراث الجات» ولكن بصلاحيات أوسع

مراكش - وكالات الأنباء : بدأ وزراء أكثر من ١٢٥ دولة أمس اجتماعاتهم التي تستغرق أربعة أيام في مدينة مراكش المغربية للتوقيع على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم الجات والتي تم التوصل إليها في ختام مفاوضات «جولة أوروغواي» التي استغرقت سبع سنوات كاملة .

وتأمين التوظيف الكامل للعمال من خلال زيادة وتوسيع الانتاج والتجارة واستغلال الثروات
وقد رأس الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الأمير محمد ولي العهد المغربي الذي القى كلمة رحب فيها بالمشاركين في هذا المؤتمر التاريخي والذي يعد أهم حدث اقتصادي سياسي ينهى العالم به القرن العشرين ويرسم به ملامح النظام العالمي الجديد .
ودعا الأمير محمد في كلمته الدول الصناعية الى ان تبدي تفهما أكبر لاحتياجات الدول النامية . وأعلن متحدث باسم السفارة الأمريكية في المغرب انه تقرر تشكيل لجنة تجارية أمريكية مغربية مشتركة لتنشيط التعاون الاقتصادي الثنائي.

وأعلنت الهيئة المنظمة للجات ان الاتفاقية التجارية الدولية الجديدة التي سيحتفل العالم بالتوقيع عليها يوم الجمعة المقبل ستفتح الباب للعالم للدخول في عصر من الرخاء مع بداية القرن الحادي والعشرين .
وقال بيتر سوتزلاند رئيس الجات إن الاتفاقية التي تفتح أسواق الخدمات والمنسوجات عبر العالم سوف تفيد الدول الغنية والفقيرة على السواء .
ووفقاً للاتفاقية ستولد « منظمة التجارة العالمية » بحلول بداية العام المقبل لتراث الجات ولكن بسلطات وصلاحيات أقوى بحيث تشرع القوانين وتحول دون نشوب الصراعات التجارية .
وتدعو منظمة التجارة العالمية الى العمل على رفع مستويات المعيشة



المصدر : **الشرق الأوسط**

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لإحدى اجتماعات «مراكش»:

مصر تطالب بتحرير أسواق العمل

لمصلحة الدول الفقيرة

صراع جديد حول دور «منظمة التجارة»

التي ستخلف «الجات»

الرافدة. وتعتقد المصادر المطلعة أن مسألة تحرير أسواق العمل لن تشكل عقبة كبيرة أمام التوقيع النهائي المقرر يوم الجمعة المقبل على أساس أنها

ستكون محل تفاوض في المفاوضات الخاصة بجدول أعمال منظمة التجارة العالمية التي ستبدأ في يناير المقبل وترى وجهة للنظر الغربية التي تقودها الولايات

المتحدة ضرورة وضع قيود على انتقال العمالة، ومراعاة بعض الأمور مثل عمالة الأطفال وحقوق العمال.

وقد ركزت الكلمات الافتتاحية ومنها كلمة الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب على أهمية اتفاق التجارة العالمي باعتباره أنه سيسهم في ضخ حوالي ٢٢٥ مليار دولار في أوصال الاقتصاد العالمي خلال السنوات العشر المقبلة.

مراكش - وكالات الأنباء: بدأت في مدينة «مراكش» المغربية أمس الاجتماعات الوزارية لممثلي أكثر من ١٢٠ دولة وذلك استعدادا للتوقيع بشكل نهائي على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» التي تحدد أسس التبادل التجاري في السنوات المقبلة ويعول العالم عليها كثيرا في أحداث انتعاش اقتصادي كبير. وقد شهدت المناقشات المبدئية - التي حفلت بها الاجتماعات بعد الافتتاح مباشرة - بخلافات قوية تبلورت في اتجاهين، أحدهما يمثل الخلاف بين الشمال والجنوب. والآخر يعبر عن الخلافات بين أوروبا والولايات المتحدة.

وقالت المصادر المطلعة أن الاتحاد الأوروبي يمارس ضغوطا من أجل توفير حماية أفضل للعمال، في حين تطالب مصر وبنجلاديش اللتان تمثلان دول العالم الثالث الفقيرة بضرورة عدم الربط بين التجارة ومعايير العمالة.

وأشارت المصادر إلى أن الولايات المتحدة ستعرض خلال اجتماعات مراكش لانتقادات حادة بسبب تهديداتها بفرض عقوبات فردية لمعاقبة الدول التي تتهمها بمعرفة دخول الصادرات الأمريكية إلى أسواقها.

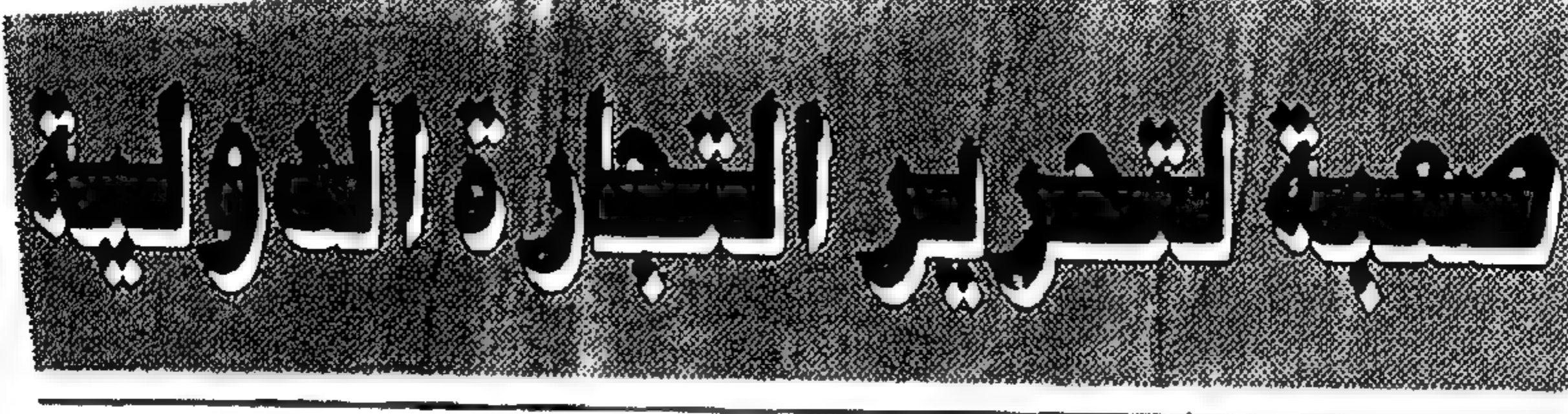
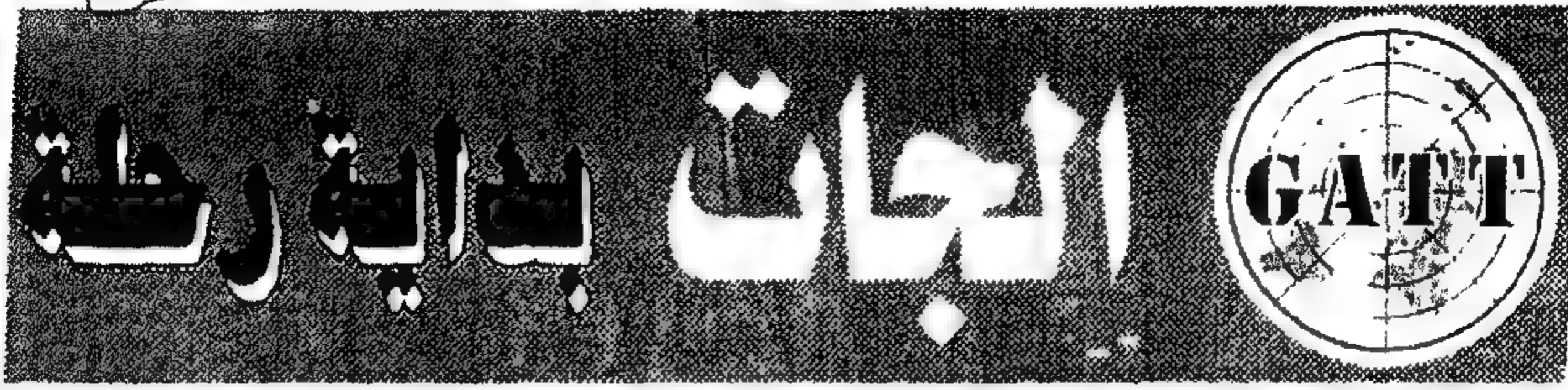
وقد أكد وزير الصناعة الفرنسي جيرار لونجيه ضرورة أن توقف منظمة التجارة العالمية - وهي الهيئة التي ستخلف «الجات» في الإشراف على تجارة العالم - الأعمال الفردية التي تتخذها بعض الدول لفتح الأسواق في إشارة إلى الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة وفرنسا.

أما مصر وبنجلاديش فقد طالبتا بضرورة أن تبحث منظمة التجارة العالمية التي من المفترض أن تتمتع بسلطات أقوى من «الجات» مسألة تحرير أسواق العمالة بشكل أكبر، وهو اقتراح ستقاومه الدول الصناعية على أساس أنه سيفتح أسواقها أمام العمالة



المصدر : **المركز الأوسط**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤



ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري للـ «جات»

بداية العهد التنازلي لإنشاء منظمة التجارة الدولية

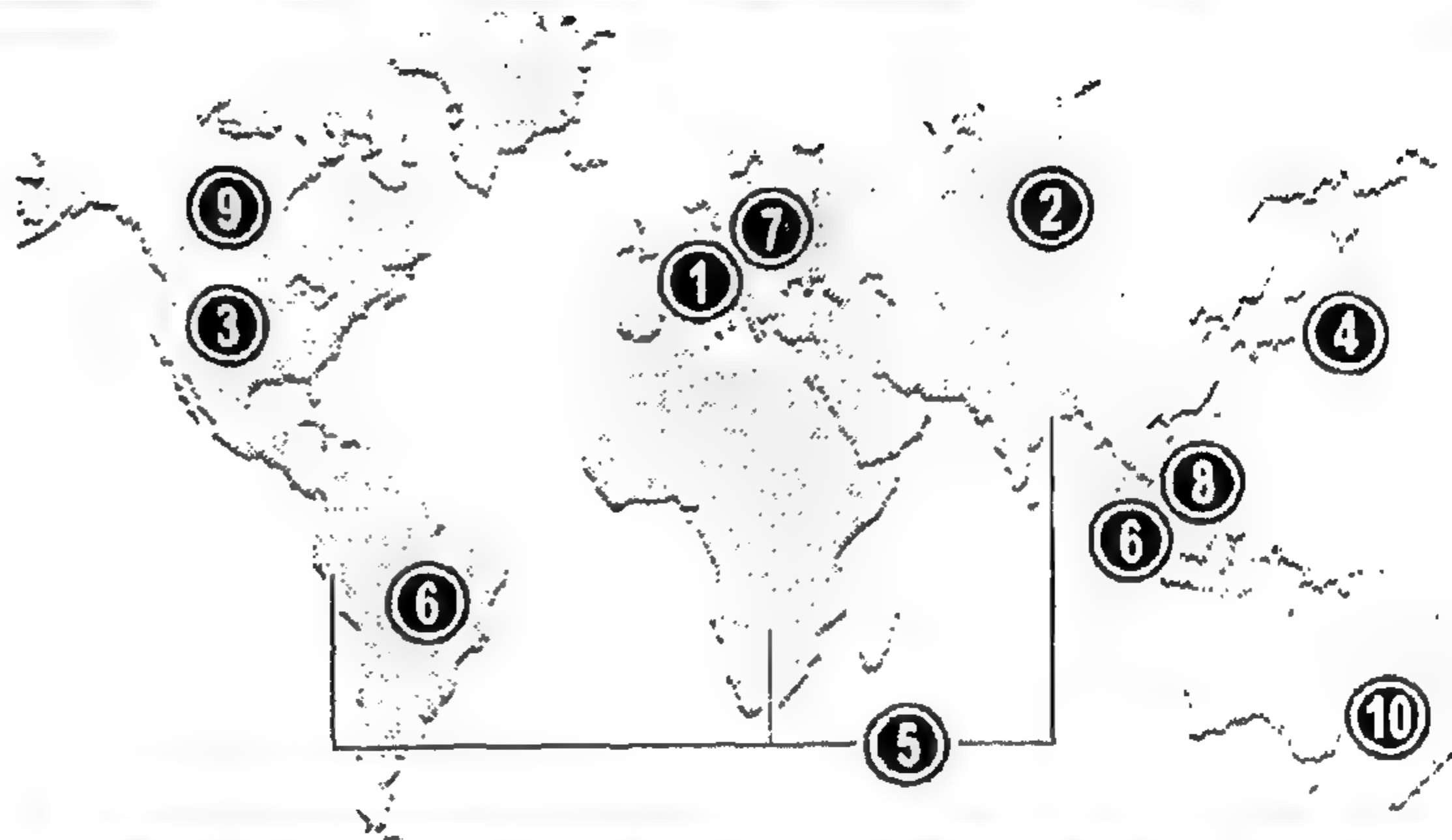


المصدر : الشرق الأوسط

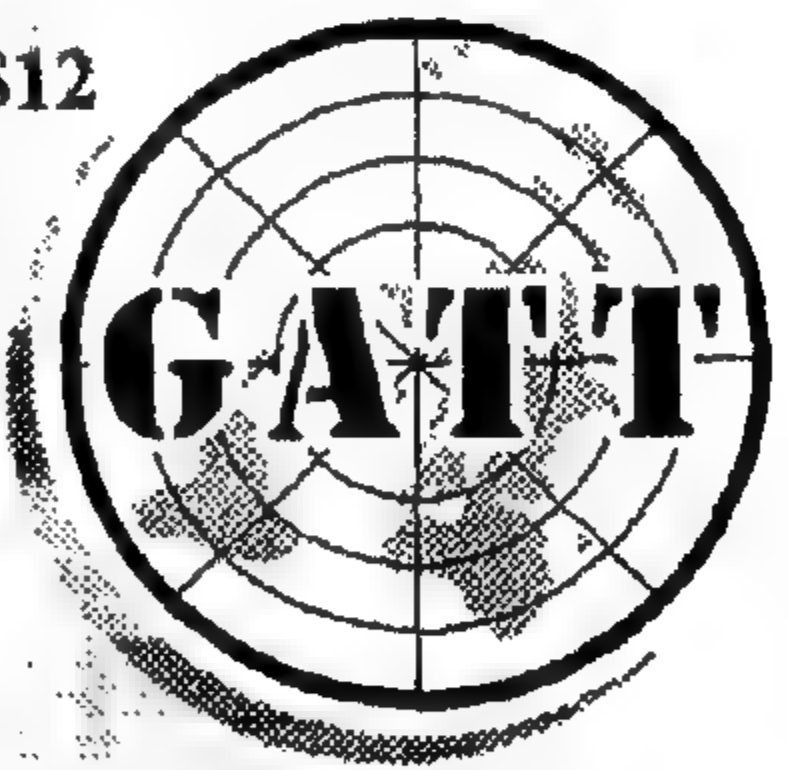
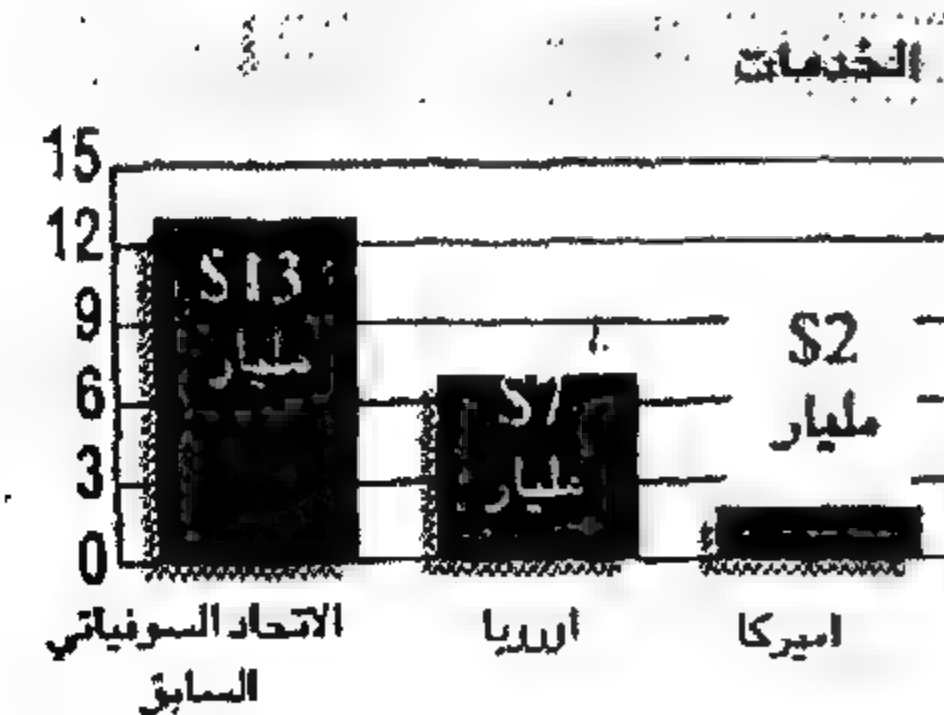
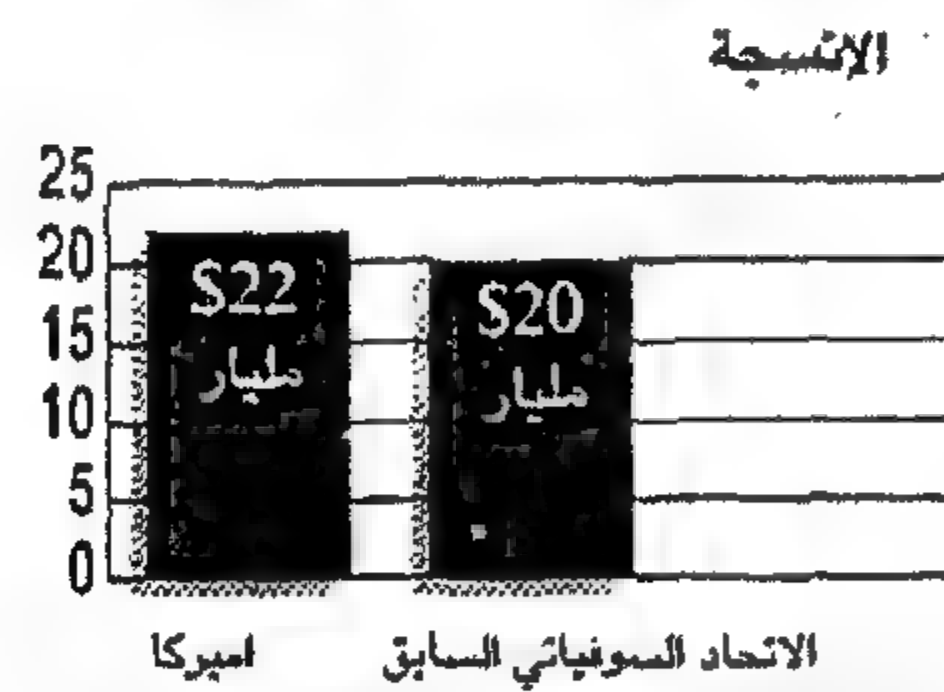
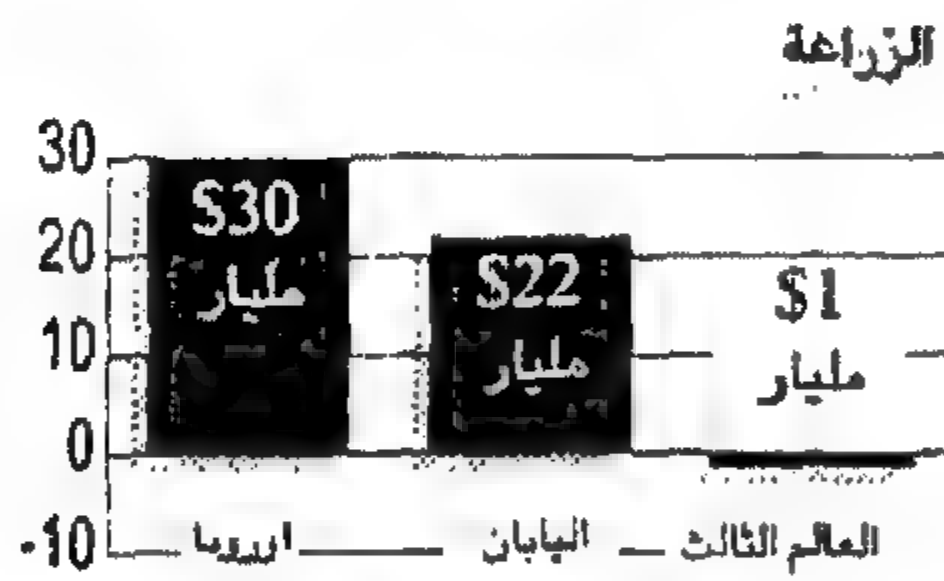
التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤ للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الجات : الأرباح والخسائر

اتفاقية «الجات»
التي ستوقع
في مراكش ستزيد
التجارة العالمية بما
يتراوح بين 200 إلى
300 مليار دولار ابتداء
من تطبيقها في عام
1995 وذلك حسب
التقديرات الرسمية .



المستفيدون الرئيسيون
من الاتفاق : حسب القطاع



* الاتحاد السوفياتي السابق، شرق أوروبا، كوريا، منغوليا، الصين.
** الأرجنتين، البرازيل، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلند.
*** النمسا، فنلندا، النرويج، السويد، سويسرا.
**** هونغ كونغ، سنغافره، تاوان، كوريا الجنوبية.



المصدر : **المصري الأوسط**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٣ أبريل ١٩٩٤

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»
من طلحة جبريل و منصف السليمي و ضرغام مسروجة

اعلن الامير سيدي محمد ولي العهد المغربي ان بلاده لعبت دورا حيويا منذ انضمامها الى اتفاقية «الجات» وذلك بدفاعها عن الدول النامية. وقال الامير سيدي محمد في كلمته التي افتتح بها امس المؤتمر الوزاري للجات، الذي ينوج ثمانى سنوات من المفاوضات، ان السياسة التي انتهجها المغرب خلال العقود الاخيرة وبفضل التوجه اللبيرالى على الصعيدين السياسي والاقتصادي مكنته من تسريع وتيرة تنمية البلاد.

وكان الوزراء قد تدفقوا على قاعة المؤتمرات الواسعة المظلة على جبال اطلس التي فعلوها الثلوج حيث كان في استقبالهم ولي العهد المغربي الامير محمد. وكان بيتر سنرلاند مدير الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ووزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفيلالي يقفان الى جانب ولي العهد.

وبعد ثلاثة ايام يستمر خلالها لقاء كلمات الوفود وتجري المحادثات التجارية الثنائية المغلقة في مراكش سيوقع الوزراء على معاهدة تجارية يوم الجمعة تضع نهاية رسمية لمفاوضات اوروجواي التي استمرت نحو ثمانية اعوام. وتقول الجات، ان المعاهدة ستضيف بخلا سنويا يبلغ 235 مليار دولار الى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات. واهم انجازات المعاهدة تشكيل منظمة التجارة العالمية التي ستخلف «الجات» التي يرجع تاريخها الى 47 عاما مضت وستقوم بدور شرطي عالمي بحل الخلافات التجارية.

وقال سنرلاند ان المعاهدة ستعود بالنفع على جميع الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد قواعد لاول مرة للتجارة في قطاعي الزراعة والخدمات.

وقال انه حتى الدول الفقيرة ستستفيد لان منظمة التجارة العالمية ستطبق قواعد واضحة وموثوق بها الامر الذي يعد الحماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة.

واضاف قوله انه يتوقع ان توافق الدول التجارية على اقامة منظمة التجارة العالمية بحلول الاول من يناير (كانون الثاني) على انفى تغيير. ومن المتوقع ان يمسك سنرلاند بزمام الامور في منظمة التجارة العالمية عند بحثها ولكنها اشار الى انه لن يبقى طويلا.

وسيحول الوزراء اثناء الايام الاربعة انظارهم الى المستقبل وسيقترحون مسؤوليات جديدة للمنظمة.

ووافقوا على دراسة قواعد تحكم السياسات البيئية وتترزعم الولايات المتحدة وفرنسا حملة لكبح الاتجار في السلع التي يتم انتاجها من خلال تشغيل الاطفال او السجناء.

وتعارض عدة دول نامية وعلى الاخص في اسيا اي ربط بين التجارة وظروف العمل. ولكن تم تفادي الخلاف الذي بدا في الاتفاق منذ بضعة ايام حول الامر بالاتفاق على اثاره اي قضية في مراكش.

ويلوح في الاتفاق خلاف بين واشنطن واليابان حول الفائض التجاري الضخم لطوكيو. وبعد ايام من الشكوك من جراء الاضطراب السياسي في طوكيو من المتوقع ان ترسل اليابان وزير الخارجية تسونومو هاتا للاجتماع مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور.

ويعتبر هاتا مرشحا قويا ليخلف رئيس الوزراء موريهيرو هوسوكاوا الذي اعلن استقالته المفاجئة الاسبوع الماضي. ولكن لم يتضح اين سيجتمع هاتا مع كانتور. وقال كانتور لرويتير على متن الطائرة التي اقلته الى مراكش امس انه سيناقش اسواق اليابان المغلقة بطريقة او باخرى.

وقال هاتا في طوكيو ان المجتمع الدولي مهتم بما سيحدث لليابان. يجب ان توضح ذلك.

ومن المقرر ان يجتمع كانتور مع وزير التجارة الفرنسي جيرار لونجي والمفوض التجاري الاوروبية السير ليون بريتان في مراكش.

وقال كانتور لرويتير ان هاتالو بعض الطرق التي يجب ان تطرقها قبل ان تتوصل واشنطن وبروكسل الى اتفاق يغطي اكثر من 150 مليار دولار من العقود الحكومية.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

المعاهدة وزنها 175 كيلوجراماً وتضم 22 ألف صفحة

خاسرون، الجميع أمامه فرصة للكسب. وبموجب المعاهدة تولد في أوائل العام المقبل منظمة التجارة العالمية لتخلف الجات التي يرجع تاريخها إلى 47 عاماً مضت. والهدف من منظمة التجارة العالمية هو العمل على رفع مستويات المعيشة وفتح القضاة على البطالة من خلال توسيع الإنتاج والتجارة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد العالمية. ومن المتوقع أن يشرح الوزراء عدداً من الموضوعات لترسيخها منظمة التجارة العالمية بما فيها قضايا حساسة مثل العمالة من خلال سياسة المنافسة وآثار التكتلات التجارية الإقليمية على قضية الربط بين التجارة والهجرة. وستتم المراسم الختامية يوم الجمعة ومن المتوقع أن تستغرق عدة ساعات يقوم فيها الوزراء بالتوقيع على المعاهدة.

وقال لرويتسر، ليس فيها وقال بيتر سترلاندر المدير العام للجات أن المعاهدة ستستفيد منها الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء. كما أنها سترفع مستوى الربط ليشمل 83% من الرسوم على السلع الصناعية و100% على السلع الزراعية. وقالت الجات أن المعاهدة الجديدة ستسهم بذلك في توجيه العالم إلى عصر من الرخاء في بداية القرن الحادي والعشرين. وجاء هذا التقرير في الوقت الذي تجمع فيه وزراء من 125 دولة في مدينة مراكش المغربية لحضور مراسم التوقيع التي تستمر أربعة أيام. وقال بيتر سترلاندر المدير العام للجات أن المعاهدة ستستفيد منها الدول الغنية والدول الفقيرة على السواء.

زيادة المنافسة. وستكون أكبر على الأرجح من تقديراتها بعد بدء ظهور آثار التوسع في التجارة العالمية وعموم أخرى مثل زيادة المنافسة. لكن الجات قالت إن المكاسب ستكون أكبر على الأرجح من تقديراتها بعد بدء ظهور آثار التوسع في التجارة العالمية وعموم أخرى مثل زيادة المنافسة. وستكون أكبر على الأرجح من تقديراتها بعد بدء ظهور آثار التوسع في التجارة العالمية وعموم أخرى مثل زيادة المنافسة.

مراكش - قالت الجات في دراسة جديدة صدرت أمس أن معاهدة التجارة العالمية التي ستوقعها 120 دولة هذا الأسبوع ستضيف دخلاً سنوياً يبلغ 235 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات. وتشير الأرقام التي تم التفاوض عليها في إطار الاتفاقية العامة لتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ما يقرب من ثمانين سنوات من المفاوضات لدورة أوروغواي التي بدأت عام 1986. ومن المتوقع أن تعزز المعاهدة التي تزن 175 كيلوجراماً وتقع في أكثر من 22 ألف صفحة قيمة التجارة العالمية بواقع 755 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2005 أي بعد عشر سنوات من سريانها. وتهدف المعاهدة إلى زيادة التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية وربطها بحيث لا تتمكن أي دولة من زيادتها عن مستواي



المصدر : فروق الأسماء

للتنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ١٢-١٣-١٩٩٤

**وزير خارجية اليابان
سيجتمع مع كانتور
الجمعة في مراكش**

طوكيو - ر: قال مصدر حكومي ياباني لدرويتر، امس ان تسوتومو هاتا وزير خارجية اليابان سيحضر محادثات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) التي بدأت في مراكش امس وسيجتمع مع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور هناك يوم الجمعة على الارجح.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح منفصل ان الوزراء سيتخذون قرارا رسميا بشأن سفر هاتا صباح اليوم الاربعاء.

وقال المصدر الحكومي ان هاتا قد يسافر اليوم الاربعاء لحضور محادثات الجات.

وقال انه من غير المرجح ان يؤدي اجتماع هاتا وكانتور الى استئناف فوري للمحادثات الاقتصادية الاميركية - اليابانية، ولكنه اضاف: نعتقد ان هذا الاجتماع فرصة بالغة الاهمية. لا نستطيع ان نقول ماذا سيحدث ولكننا نبحث عن طريق للخروج من المازق.



المصدر : الشرق الأوسط

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

صورة عن قرب.. ثلاثة رجال خلف المؤتمر

مراكش : منطلحة جبريل

شارك في الإعداد لمؤتمر «الجات» في مراكش كثيرون، بيد أن دور ثلاثة من المسؤولين المغربية يظل متميزاً وملحوظاً: الرئيس البصري وزير الداخلية والأعلام اندري ازولاي مستشار العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وعبد الكريم بناني مدير السكرتارية الخاصة للعاهل المغربي. ثلاثة رجال كانوا خلف الإعداد لأكثر وأهم مؤتمر عالمي يعقد في نهاية هذا القرن.

الرئيس البصري:

خبر جيداً سرايا الحكم منذ منتصف السبعينات حين تولى منصب كاتب دولة في وزارة الداخلية، إلى أن أصبح حالياً الوزير الأكثر نفوذاً داخل الحكومة المغربية، خمسيني يهتم جيداً بهندامه، ينحدر من مدينة سطات «وسط المغرب» التي تشتهر بتربية الخيول ويمارس سكانها الفلاحة وتربية المواشي، يهوى رياضة الجولف ويترأس الجامعة المغربية لرياضة الجولف.

يعمل ليل نهار.. ينتقل كثيراً داخل وخارج المغرب إلا أن تنقلاته تظل في معظم الأحيان طي الكتمان، مكتبه يوجد في كل مكان، في مقر وزارة الداخلية، في منزله، وداخل سيارته.

درس الحقوق وتخصص في القانون الإداري وحصل على دكتوراه الدولة من إحدى الجامعات الفرنسية، لكن مساعديه لا يلقبونه بـ«الدكتور» أنه دائماً «سي الرئيس». احاط نفسه بعدد لا يحصى من الأطر واساتذة الجامعة، يقلب عليهم التكوين القانوني. يتحدث بطريقة

تلقائية، أقرب ما تكون للغة رجل الشارع العادي، يستعمل في الاجتماعات واللقاءات خليطاً من العامية واللغة الفرنسية، وبصوت تميزه بحة.

أنه رجل التنفيذ، لذلك عادة ما يبدأ حديثه بعبارة «طبقاً للتعليمات» له ذاكرة قوية ويحفظ ملفاته جيداً، يتأبط دائماً ملفاً أحمر أو أخضر. يعرف تفاصيل التفاصيل خاصة إذا تعلق الأمر بالساحة السياسية، كتوم يلاطف الصحافيين لكنه يتفادى الأحاديث الصحافية، هو طراز من المسؤولين الذين يفضلون أن تنسب اليهم المعلومات باعتبارهم «مصادر مطلعة أو عليم».

اندري ازولاي:

خمسيني، ينحدر من مدينة الصويرة على ساحل المحيط الأطلسي، يهودي الديانة، طويل القامة، يمشي بتؤدة، خفيض الصوت، لا تفارقه الابتسامة متخصص في الاقتصاد، عمل في الصحافة في منتصف الستينات وكانت رؤاه الفكرية أقرب إلى أحزاب المعارضة قبل أن ينتقل إلى باريس ليعمل في قطاع البنوك. حين عينه العاهل المغربي مستشاراً له، في إطار الحلقة الضيقة من المستشارين: أكبيرة بوطالب، بن سودة، وعواد، لم يكن ذلك التعيين لتمثيل طائفته في إطار تلك الحلقة الضيقة، لكن الاختيار كان نابعا من كفاءته.

يعمل مع عدد محدود من المساعدين لا يتجاوزون أصابع اليد، يكثر للتحصيل ويحرص على الانتقاء، يشغل كثيراً ويقتصد، متميزة، إذا دخلت مكتبه في الديوان الملكي، ستلاحظ أن الملفات مرتبة باتقان، وأن هناك ملاحظة كتبت بخط اليد فوق كل ملف، رجل علاقات عامة، علاقاته واسعة ومتشعبة في الغرب، مثلاً، متواضع، يتحدث بتهذيب كبير، يتكلم الفرنسية والإنجليزية، خلفيته الصحافية جعلته يعرف جيداً التعامل مع



المصدر : المشرق الأوسط

للنشر والتأخذ سات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

الصحافيين، وماذا يريدون، لا يحرجه سؤال، وإذا وجد أن الإجابة تخرج يعرف كيف يتخلص بلباقة، يبتعد عن الاضواء، ويتولى عادة الملفات الشائكة، وتلك التي تحتاج إلى مخابرة.
رغم أن دخوله حلقة المستشارين الضيقة تم منذ فترة قريبة، لكنه برز بكيفية لافتة للانتباه، ويخدم بلاده بتفان.

عبد الكريم بناني:

خمسيني بقامة مشوقة، وبطارات انيقة، من مدينة الرباط قليلون حارج المغرب يعرفون أهمية المنصب الذي يشغله، وهو المنصب الذي يطلق عليه في المغرب «مدير الكتابة الخاصة»، إنها حلقة البلاط الضيقة. يتحدث بصوت خافت، يتكلم العربية والفرنسية بطلاقة، في غاية التهذيب، يتكلم بابتسامة، انضباطه ملحوظ. تولى ترتيبات مؤتمر «الجات» منذ البداية، لذلك كان يتنقل كثيرا بين الرباط وجنيف. طبيعة عمله جعلت منه رجل كواليس من طراز رفيع، مساعده يكون له احتراماً خاصاً، ويلقبونه بـ «سي بناني».
رغم مشاغله التي لا تهدأ، فإن ذلك لم يمنعه من القيام بأنشطة متعددة، فهو الرئيس التنفيذي لجمعية «رباط الفتح»، وهي جمعية تعنى بتطوير مدينة الرباط وتهتم بالأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية، كما يشغل كذلك منصب رئيس نادي الفتح الرياضي، أحد أعرق اندية كرة القدم في المغرب.

يتنقل كثيراً هذه الأيام بين القصر الملكي ومقرات الوفود والمطار، يتابع كل التفاصيل محاطاً بعدد من مساعديه، يصل ليله بنهاره، يحرص أن يتم كل شيء كم خطط له، وكما ينبغي.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

مراكش شاهد على ولادة «الأمم المتحدة التجارية»

● ولادة نظام تجاري عالمي جديد وإرساء نظام

«الأمم المتحدة التجارية» يجري على أرض مراكش

توقيع اتفاق الجات بحضور عملي 122 دولة على أرض عربية في مراكش يعد مكسبا في حد ذاته للمغرب ، والمنطقة العربية كلها من عدة أوجه، فإذا نحينا جانبا الأهمية الإعلامية والسياحية والدولية التي يكتسبها مكان توقيع أهم اتفاق تجارة عالمية منذ أكثر من 40 عاما، فإن هناك معنى مهما آخر لولادة ما يطلق عليه السياسيون والاقتصاديون «الأمم المتحدة التجارية» على أرض مراكش.

وما زال الجدل دائرا بين مختلف القوى التجارية الرئيسية في العالم والدول الصناعية والنامية حول مكاسب وخسائر اتفاق دورة اورجواي التي استمرت مفاوضاتها 7 سنوات لتحريز التجارة العالمية، ولا أحد يعرف على وجه اليقين مدى دقة تصريحات سذرلاند مدير الجات أو منظمة التجارة العالمية الجديدة عن عهد جديد تنتهي فيه شريعة الغاب في التجارة الدولية.

ولكن هناك حقيقة يدركها الجميع رغم الجدل والخلافات الشديدة، وهي ضرورة أن يوجدوا في الجات وفي الاتفاق الجديد، وأن تفاوضوا من خلال، لأن إذا كانت هناك خسائر من تطبيق بعض بنود الاتفاق، فإن هناك مكاسب أيضا، بينما البقاء خارجه لا يعني سوى الخسارة الصافية ولأن القواعد الجديدة للتجارة العالمية ستسري على الجميع سواء وافقوا أو رفضوا.

وببساطة فإن منظمة التجارة العالمية الجديدة هي للتعبير الاقتصادي عن موازين قوى عالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وهي انعكاس لمدى أهمية الموضوعات الاقتصادية والتجارية في العلاقات الدولية وتقدمها في الأولوية بالنسبة لمصالح الدول على أي شيء آخر. وكان للفترض أن تكون جميع الموضوعات المتعلقة بالاتفاق قد جرى حسمها في المفاوضات التي جرت في جنيف في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ولكن هذا لم يحدث، فما زالت هناك الكثير من القضايا الجانبية بين الكتل التجارية وأخرها البنود بشروط العمالة التي كانت الولايات المتحدة تود إدخالها في الاتفاق ورفضتها الدول النامية، ومن المتوقع أن تجري مفاوضات على هامش اجتماعات مراكش بين الولايات المتحدة واليابان حول الخلاف التجاري بينهما، وبين واشنطن وكندا من جهة أخرى حول خلافات أخرى تجارية بينهما.

ومن جانبهم فإن مسؤولي الجات يعدون العالم بـ 275 مليار دولار زيادة في حجم التجارة الدولية، ولكن توزيع الفوائد ما زال غير واضح.

وهكذا فإن الصورة ما زالت مشوشة حول المكاسب والخسائر، وغياب المعارك ما زال موجودا بين الكتل التجارية الرئيسية، وهي حالة طبيعية ترافق ولادة نظام دولي جديد عادة ما يكون عبارة عن تسويات وحلول وسط لمصالح مختلفة ومتعارضة.

وفي قلب كل هذا يكسب المغرب ولادة مرحلة جديدة في العلاقات التجارية الدولية على أرضه، وقد تم اختياره نظرا للشروط الطويل الذي قطعه في تحرير اقتصاده، وبدأ في قطف ثماره إلى الدرجة التي بدأ يطلق عليه اسم مكسيك شمال إفريقيا نظرا لتدفق الاستثمار الأجنبي عليه، وتكسب مراكش اسما دوليا جديدا يضاف إلى رصيدها التاريخي والثقافي والسياحي.

على إبراهيم



المصدر : **المواقف**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

سيشهد التوقيع الرسمي لاتفاقيات جولة أوروغواي

مراكش : ولي العهد المغربي يفتتح المؤتمر الوزاري لمنظمة 'غات'

□ مراكش -
من محمد الشرقي:

بدأت صباح أمس في قصر المؤتمرات في مدينة مراكش المغربية (وسط البلاد) أعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء التجارة أو الخارجية لـ ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وحوالي ١٩ دولة تملك صفة مراقب بينها دول عربية بالإضافة إلى المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق العربي، والبنك الأفريقي، وغيرها. وتولى ولي عهد المغرب الأمير سيدي محمد القاه خطاب حفل الافتتاح الذي رأسه وزير خارجية أوروغواي التي بدأت فيها مفاوضات جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ في مدينة بوئنا بيل استي.

ودعا ولي عهد المغرب التي تحتضن بلاده توقيع اتفاقية جولة أوروغواي، الدول الصناعية إلى تفهم تطلعات الدول السائرة في طريق النمو. وقال: «إننا نتمنى أن تتفهم هذه الدول بصورة أفضل ما للبلدان النامية من تطلعات في هذا المجال». وأضاف أن المغرب الذي لعب دور الوفاق بين مواقف الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو خلال جولات أوروغواي التي استمرت حوالي ثمانية أعوام، يجسد هذا

العمل في لماعة المستمر عن مصالح تلك الدول.

ونكسرت مصابر في المؤتمر لـ «الحياة» أن المغرب سيتولى مهمة الخاطف باسم الدول النامية في الاجتماعات التي ستواصل حتى مساء الجمعة المقبل. وقال الأمير سيدي محمد: «إن لقاء مراكش يأتي في نهاية مفاوضات تجارية تعتبر الأكثر طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالم، وإن تنشيط المبادلات بين الأمم ورفع الحواجز الجمركية والاجراءات الجمائية سيكون مصير لازدهار جميع الشعوب ورفاهيتها».

واعتبر بيتر سترلاند المدير العام لـ «غات»، أن اتفاقية مراكش التي ستوقع عليها الدول الأعضاء الجمعة المقبل تشمل ٢٠ ألف اتفاق، وهي الأهم في تاريخ المبادلات التجارية بين الدول وأنه ينتظر أن تقام بناء عليها قواعد جديدة للتجارة الدولية من شأنها زيادة التنافسية وفرض العمل والاستثمار في العالم.

وأوضح أن إنشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستنبثق عن معاهدة مراكش من شأنها فتح عهد جديد في العلاقات التجارية الدولية، ودعا الدول الأعضاء «للتصويت على الاتفاقية ودعم خطوات إنشاء منظمة التجارة الدولية» التي تأتي في ظروف وصفها بأنها صعبة وتتميز بالآزمات. وتقول «غات» (رويتر) إن المعاهدة ستضيف خلال سنويا يبلغ ٢٣٥ بليون

دولار إلى الاقتصاد العالمي في غضون عشر سنوات.

وأهم انجازات المعاهدة تشكيل «منظمة التجارة الدولية» التي ستخلف «غات» التي يرجع تاريخها إلى ٤٧ عاماً مضت. وستقوم المنظمة الجديدة بدور شرطي عالمي لحل الخلافات التجارية.

وأكد سترلاند أن المعاهدة ستعود بالنفع على كل الدول عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية وخفض الدعم وتحديد للمرة الأولى قواعد للتجارة في قطاعي الزراعة والخدمات. وأضاف أنه حتى الدول الفقيرة ستستفيد لأن «منظمة التجارة الدولية» ستطبق قواعد واضحة وموثوقة فيها، ويعتبر ذلك «الحماية الوحيدة من شريعة الغاب في عالم التجارة». وقال أنه يتوقع أن توافق الدول التجارية على إقامة «منظمة التجارة الدولية» بحلول أول كانون الثاني (يناير) على أننى تقدير. وينتظر أن يمسك سترلاند بزمام الأمور في «منظمة التجارة الدولية» لدى بنائها.

وسيجول الوزراء في الأيام الثلاثة المقبلة لنظارهم إلى المستقبل وسيقترحون مسؤوليات جديدة للمنظمة. وقد وافقوا على ترس قواعد تحكم السياسات البيئية، فيما تقود الولايات المتحدة وفرنسا حملة لكبح الاتجار بالسلع التي يتم إنتاجها من خلال تشغيل الأطفال أو السجناء.



المصدر :

١٢ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول «الغات» في مراكش

□ مراكش -
من محمد الشرقي:

■ افتتح الأمير محمد ولي عهد المغرب، أمس، أعمال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) التي يشارك فيها وزراء من ١٢٤ دولة عضو في المنظمة وممثلون عن منظمات وتكتلات دولية عدة. (راجع ص ١٠)

ودعا الأمير محمد في خطاب القاه في الحفلة الافتتاحية الدول الصناعية الى تفهم تطلعات الدول النامية. وحيا في خطابه (ا ف ب) «أكثر المفاوضات التجارية طموحاً في تاريخ الاقتصاد العالمي».

وسيقدم مدير «غات» بيتر سذرلند تقريراً عن نتائج جولة أوروغواي التي اختتمت في كانون الأول (ديسمبر) الماضي. وسيقوم وزراء من حوالي ١٢٤ دولة على معاهدة «غات» ووثيقتين ملحقين تشكل معاً أكثر من ٢٢ ألف صفحة. ويهدف الاجتماع أيضاً الى انشاء «منظمة التجارة الدولية» التي ستحل محل «غات»، وتتولى الاشراف على حل الخلافات التجارية في العالم.

وقالت مصادر اقتصادية لـ «الحياة» انه سيتم الاعلان عن انضمام السعودية الى «غات» قبل اختتام المؤتمر الجمعة المقبل.



المصدر :

التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر تحذر من اضافة حقوق الانسان كشرط حمائي على التجارة الدولية

□ القاهرة - من محمد علام

■ حذرت مصادر من محاولات بعض الدوائر الغربية ربط المسائل التجارية بأمور غير تجارية مثل اعتبارات الديمقراطية وحقوق الانسان في البيان الوزاري الذي سيصدر السبت في ختام اجتماعات ممثلي دول العالم في مراكش بعد توقيع اتفاقية «غات». وقال مسؤول مصري ان هذا الربط «يشكل شروطاً حمائية جديدة تتخفى تحت شعارات لا علاقة لها بتحرير التجارة». ودعا الدول النامية الى رفض هذه المحاولة كي يخرج البيان الوزاري خالياً من هذا الربط.

وسيطر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري محمود بيومي وجهة النظر هذه على الاجتماعات التي سبراس فيها وفد بلاده. ويضم الوفد السفير رؤوف سعد نائب وزير الخارجية المصري للشؤون الاقتصادية الدولية. وقال سعد لـ «الحياة» ان نجاح هذا الربط سيؤثر على الدول النامية، اذ ان ما تستطيع الحصول عليه من خلال حرية التجارة سيتم سحبه بيد أخرى من خلال شروط تفرض على صانعات هذه الدول. وأضاف ان مصر دعت وزراء ورؤساء وفود الدول النامية الى اجتماع بعد غد في مراكش لتوحيد المواقف من اجل خروج البيان خالياً من الاشارة الى هذه المسائل خصوصاً انها لم تكن مطروحة من قبل. وكشف ان مصر تجري اتصالات في شأن فكرة انشاء آلية تعويضية في المؤسسات المالية الدولية، كونها المسؤولة عن متابعة تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي لتقدير آثار الاعباء على قدرة الدول النامية. وأوضح انه ليس من ضمن هذا التصور حصول الدول النامية على نصيب من حجم الزيادة في التجارة الدولية الذي يقدر بنحو ٢٠٠ بليون دولار سنوياً، كون ذلك يتعارض مع فكرة تحرير التجارة ويتنافى مع مبدأ التعاطي مع نظام تجاري حر. كما ان الآلية هي فكرة تتعاطى مع الدول المتضررة وليس مع الدول الأقل كسباً. وأشار في هذا الشأن الى ان «غات» لا يوجد فيها مفهوم المجموعات الجغرافية أو السياسية التي تتحدث بموقف واحد، لأن كل طرف سيوقع في مراكش بمفرده. وبناء على ذلك ولا نستطيع ان نتحدث عن موقف مشترك أو جماعي لعدد من الدول، لكنه اشارة الى انه يمكن الاستفادة من المواقف المتقاربة. وأوضح ان مصر تتوقع تعويضاً مالياً وغذائياً من الدول المتقدمة عما يمكن ان تتعرض له من خسائر من تحرير التجارة في قطاع الزراعة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢-١٢-١٩٩٢

صناعة المؤتمرات المغربية تدخل

عصر ما بعد «الجات»

مراكش: الشرق الأوسط

عشية افتتاح المؤتمر وبعد ان انتهى المنظمون من وضع اللمسات الأخيرة في «قصر المؤتمرات» حيث ستنافس صناعات أعلام الحبر الأوروبية والأميركية والآسيوية على أي الأعلام هي الأسرع والأوضح في مهر التوقيعات على «إعلان مراكش» فأجبا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني بزيارة تفقدية للإنجازات والتحضيرات التي قام بها رجال

حتى أصبح مصطلح «صناعة المؤتمرات» يتسع استخدامه يوما بعد يوم باتساع انعقاد مؤتمرات القمة العربية والمؤتمرات الدولية المتخصصة أو العامة، وبارتباط هذه

المؤتمرات بصناعة أكثر رسوخا أي الصناعة السياحية والخدمات، غير أن صناعة المؤتمرات لن تكون بعيدا عن المؤتمر الوزاري المنعقد حاليا في مراكش، صناعة خاسرة بالنسبة للدولة التي كانت تتكفل دائما وعلى حسابها بتنظيم المناسبات والمؤتمرات التي تضم أكثر من 5 آلاف شخص، وكان لا بد أن تسمع دائما لوازيم غنائية من قبيل: الفندق غير جيد، الأكل بارد، لا أحد يجيب على الهاتف بعد الثانية ليلا، الرحلة التي نظمها المؤتمر توقيتها مبكر جدا... الخ.

في المؤتمر الحالي نقلت الخطوط

المغربية أغلب الوفود القادمة ولن تحقق خسائر في هذه الرحلات. فخصصت 7 أماكن في فنادق مختلفة كمكاتب للحجز للعودة على متن خطوطها، ولم تعد ترى أعضاء الوفود يطوفون بحثا عن المكلف بهم لحجز لهم تذكرة العودة منذ اليوم الأول، بدل ان يحجزوا مقاعدهم في القاعات المخصصة للندوات والعروض.

والفنادق التي تعود النزلاء على وصفها بنعوت وبعوت لأنهم لا يؤدون ثمن أي شيء الا قليلا، تبدو في هذا المؤتمر أكثر حركية وموظفوها أكثر

تفارقهم، ربما لأنهم متأكدون من أن الفندق مرتبط بدخل مالي يومي أو اسبوعي وليس بدخل مالي يندرج تحت بند نيون للقطاع الخاص بذمة الدولة تؤدي بعد شهر أو أكثر أو أقل.

في جولات العاهل المغربي متفقا القاعات وأماكن الندوات والصالات والمكاتب والتجهيزات المتنوعة، كان الرجال الذين نفثوا فكرة العاهل المغربي عندما طلب من «الجات» ان تخصص مراكش المؤتمر الوزاري يجيبون على استفساراته الدقيقة والمتعلقة بكل الأشياء لتكون اللمسات

الأخيرة كلها لمسة واحدة متناسقة.

ووزارة الإعلام تقول في أحد منشوراتها ان لقاء مراكش يسجل انطلاقا تشييد ديمقراطية اقتصادية عالمية سيكون كل عضو فيها مسؤولا عن حقوقه والتزاماته، وكان هذا الوصف جاء ليثبتني عليه المركز الصحافي المقام في فندق اطلس اسني، والذي يبدو للوهلة الأولى وكان لا أحد يستره أو يشرف عليه.

وفي بلد يصدر أكثر من 400 مطبوعة فصلية وشهرية وأسبوعية لم يجد الصحافيون غطاء في التوصل بما يريدون ابتداء من مدخل الفندق

إلى خلف الجدار الذي اقيمت امامه شاشة تلفزيونية متصلة ببث مباشر من قصر المؤتمرات.

ففي قاعة (الريصاني) وهي القاعة الرئيسية للصحافيين رتبت طاولات مستطيلة حولها 300 كرسي وفي كل ركن فيها خطوط هاتفية وأجهزة الفاكس والتكس والآلات الطباعة والكمبيوتر. في هذه القاعة غالبا ما يدور الحديث بلغة غير الانجليزية لغة (الجات) كما وصفها أحد المسؤولين رغم وجود الفرنسية والإسبانية كلغات رسمية للجات. إلا أن وزارة الإعلام التي تعاقبت

مع شركات خاصة للاتصالات والخدمات المختصة بتنظيم المؤتمرات، أوجبت هاتفيا خاصا للحصول على المعطيات بالملفات المذكورة إلى جانبها اللغة العربية.

والهواتف في المركز الصحافي كانت هي السكرتيرة والمصحح لدى 90 في المائة من الصحافيين الذين يفرضون على الملاحظ احترام مهنتهم ذات التقنيات العالية، واحترام منابرهم التي تسبغ على الخبر والتغطية بوسائلها المادية والمعنوية، إذ لا فرق عندهم أين يضعون الهاتف النقال أو جهاز الكمبيوتر للكتابة أو السنوييتش الصغير أو سجاثرهم التي كانوا ان يحرموا من تخزينها. ولا فرق عندهم باستخدام كل هذه الأشياء مرة واحدة، ولكن الفرق من يستيق من؟



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والعلومات التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٤

رجال الاعمال المصريون يطالبون بتكثف عربى لمواجهة الآثار المتربسة على «الجات»

□ القاهرة - نسمة عبد العظيم

طالب رجال الاعمال المصريون باقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة الآثار المترتبة على اتفاقية الجات. ووضع خطة قومية عاجلة لتحويل مصر إلى دولة مصدرة للانتاج الزراعى والاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر فى اسعار المنتجات الزراعية بعد رفع الدعم الذى تقدمه الدول الكبرى وفقا للاتفاقية التى سيتم توقيعها فى منتصف شهر ابريل الحالى فى مراكش بالمغرب.

واكدت جمعية رجال الاعمال المصريين فى ثنائى تقرير لها حول اثار اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى أن هناك امكانات هائلة لدخول مصر السوق العالمية لتصدير المنتجات الزراعية وتصريفه فى الدول العربية بصفة خاصة حيث تشير الاحصائيات إلى أن الدول العربية تستورد خمس الانتاج العالمى من بعض محاصيل الحبوب وخاصة القمح والذرة.

وكشف التقرير عن أن مصر تستورد حاليا ما قيمته ٢ مليارات دولار قيمة حاصلات زراعية سنويا رغم انها تملك كل مقومات تصدير الانتاج الزراعى.

وأشار التقرير إلى أنه اذا ما قامت مصر بتصدير منتجاتها الزراعية للدول العربية فإنه ستحدث طفرة فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية التى لا تتجاوز حاليا ٥٪ من القيمة الاجمالية لتجارة العالم العربى مع العالم الخارجى.

وأضاف التقرير أنه برغم تعدد وجهات النظر حول المزايا والعيوب المترتبة على اتفاقية الجات الا أن هذه الاتفاقية تعتبر فى الدول النامية ومصر بصفة خاصة ودعا التقرير إلى البدء بصورة عاجلة فى تعديل القوانين التى تنظم المعاملات التجارية والمالية فى مصر حتى تتسق مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

الجات.. مفترق طرق أمام الجميع

تقف الدول النامية ومن بينها الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) في مفترق طرق حقيقي وهي تتجه للتوقيع على الاتفاق الخاص بالتحريم الجزئي والتدريجي للتجارة الدولية في مؤتمر «جات» المنعقد في مراكش حالياً فهذا الاتفاق يعني أن الدول الأعضاء في «جات» عليها أن تبني حساباتها في التجارة الخارجية على أساس التعامل في أسواق مفتوحة إلى حد كبير بما يقلل من مساحة الحرية التي كانت الدول تتمتع بها في إقامة أسوار شامخة من الحماية الجمركية لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات فيها.

وإذا كانت الدول العربية الأعضاء في جات معنية بتكثيف أوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة فإن الدول العربية غير الأعضاء في «جات» معنية بدورها بتوفيق أوضاعها مع المتغيرات المهمة التي أدخلها اتفاق «جات» على العلاقات الاقتصادية الدولية، لأن أي دولة مهتمة بتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، وتحقيق اندماج أوسع في الاقتصاد العالمي بشكل يحقق مصالحها لابد أن تعنى بتوفيق أوضاعها مع اتفاق تحرير التجارة الذي يعد أهم تطور في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترة طويلة.

وإذا كان لاتفاق «الجات» آثار متباينة على الدول العربية وعلى الفئات المختلفة داخل كل دولة فإن التنسيق بين الدول العربية وبين القطاعات المختلفة في الدول العربية يعد عاملاً مهماً في تحقيق التكيف الإيجابي مع التغيرات التي أدخلها اتفاق الجات على البيئة الاقتصادية الدولية، وعلى سبيل المثال فإن قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية تحتاج للتنسيق لمواجهة الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها بعد تخفيض الجمارك على الواردات المنافسة كما أن قطاعات البتروكيماويات العربية تحتاج للتنسيق لتعظيم الفائدة والعوائد من فتح الأسواق الخارجية أمامها بعد أن كانت تواجه عوائق متنوعة في السابق.

وعبر آليات التنسيق الحكومية والقطاعية العربية يمكن التفاعل بإيجابية مع تأثيرات الجات ومع المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة.

العالم اليوم



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

أوروبا تشعل حرب الموز.. في مراكش!

□ بون - سلوى الرافي:

يذكر أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الموز على أنه يحمل جنسيتين ١- الموز الدولارى ٢- الموز الاستعماري وتضم قائمة الدول التي تمنح جنسية الدولار كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان..... والفتحة ص ٦.

البرلمان الألماني وجميع الأحزاب الحاكمة المعارضة التي اتفق جميعها لأول مرة على مناهضة موقف حكومة بون الضعيف في قبولها لقرار الاتحاد الأوروبي الذي يقضى بوضع نظام لتجارة الموز في السوق الأوروبية.

في هذا الأسبوع سوف يتحدد مصير تجارة الموز في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك تحت شمس سماء مراكش أثناء التوقيع النهائي على معاهدة «الجات»..
ويحمل وزير الاقتصاد الألماني في حقيبة سفره الوصايا العشر من



المصدر : العالم اليوم

14 أبريل 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

أوروبا تشعل حرب الموز في مراكش

وكولومبيا، نيكاراغوا.. اكوادور..
كوجاكول.. ودول أمريكا اللاتينية.

وهذا الموز تحميه ألمانيا وبلجيكا وهولندا. أما
بلاد جنسية الموز الاستعماري فتشمل جميع
المناطق التي كانت تحت استعمار فرنسا
وبريطانيا وما زالت تعتبر نفسها مسئولة
اقتصاديا من الدولتين.

ويكمن المأزق الذي يواجه قضية الموز في
الأروقة الأوروبية في نجاح بريتانيا وفرنسا
واسبانيا في ممارسة الضغط في بروكسل حتى
تم وضع نظام يحدد تجارة الموز واستيراده
لدول الاتحاد الأوروبي.. ورغم اعتراض ألمانيا
رسميا في المحاكم الأوروبية المختصة، إلا أن
الحكم جاء لصالح الموز الاستعماري وضرب
الموز الدولار.

ويقضى حكم المحكمة الأوروبية التي نظرت
قضية التعامل مع الموز بالآتي: استيراد ٢ مليون
طن موز «دولاري» فقط سنويا لكل دول الاتحاد
الأوروبي، مما رفع سعر الكيلو الواحد بنسبة
٥٠٪

وعلى صعيد آخر، فإن الحسابات الأوروبية

بشان حاجة المستهلك الأوروبي للموز تؤكد
أن هذه الشعوب في حاجة سنويا إلى ٦ ملايين
طن، بينما تغطي طاقة الموز الاستعماري سنويا
٣٠٪ من هذه النسبة وهي نفس النسبة المقررة
لهذه الدول المنتجة من جانب الاتحاد
الأوروبي.. ولم يفصح قرار المحكمة الأوروبية
عن مصادر أخرى لاستيراد الموز لتغطية هذه
الاحتياجات.

وعلى صعيد آخر، فإن البلاد المنتجة للموز
الدولاري تعتمد على الموز وزراعته كمصدر دخل
اقتصادي رقم واحد.. ومعنى الحد من بيع هذه
السلعة إلى السوق رقم واحد في العالم
لاستيعاب هذه السلعة إفلاس خزينة دول هذه
البلاد وانتشار البطالة وبالطبع زيادة نسبة
الفقر.

ولقد أعلن ريكس روث وزير الاقتصاد
الألماني أنه يعقد العزم على التفاوض في أمر
استيراد الموز - مدعما من قبل اليونان -
وجميع الأحزاب السياسية، وكذلك من معدة
الشعب الألماني، التي تتمتع بطعم فاكهة الموز
«الدولاري» مذاقه ورخص سعره.. وهدد الوزير
بأنه قد يقبل أي شيء، إلا أمرا واحدا وهو زيادة
سعر كيلو الموز للمستهلك، وقال إنه سيحارب
بكل الوسائل لمنع ذلك.

وإذا استطاع ريكس روث أن يشمر عن
ساعديه ويثبت الوجود الألماني القوي الفعال
وينقذ التعامل مع الموز من وطأة سياسة نظام
موزي منفرد ويضمه إلى معاهدة الجات فإنه
سيحظى برضى الألمان، وسوف يصفق له كل
من الشعب الهولندي والبلجيكي.

كما أنه سينقذ البلاد المنتجة لسلعة الموز من
خسارة سنوية تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون دولار،
وتسريع ١٨٠ ألف عامل إلى جانب إنقاذ السوق
الأوروبية من حرب المخدرات انتقاما من التهديد
بحرب الجوع.



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤

مصر وتحديات اتفاقية الجات

الجنوبية للاتحاد
السوفيتي. سابقا
والهند. ميدان
زراعة القطن
طويلة التيلة
المقارنة.

د. مصطفى كمال طليل
كلية التجارة جامعة الزقازيق

للاقطان طويلة
التيلة المستارة
بصفة خاصة، عن
طريق الارتفاع
بمستوى

انتاجيتها وخفض تكاليف انتاجها
من خلال الاهتمام بتربية وتحديث
وانتخاب أنواع القطن، وذلك
لاستعادة الأسواق العالمية التي
اغلقت أمام هذه الاقطان، خصوصا
بعد دخول بعض الجمهوريات

د. متابعة الجديد في صناعة غزل
ونسج القطن في مجالات الخبرة
والحديث في صناعة الات هذه
الصناعة حتى لا تتخلف صادراتنا
القطنية عن مثيلتها، ويأتي ذلك عن

طريق البعثات والدورات التدريبية
الى الدول المتقدمة في الصناعة
النسيجية، هذا بالإضافة الى
حضور المعارض الصناعية الدولية
والاهتمام بهذه الصناعة.

هـ. تبني سياسة طموحة في
مجال انتاج المنتجات القطنية
تصديرها، لتلبي حاجة الطلب
الاقليمي باعتبار أن هذه المنتجات
ملائمة للظروف المناخية الخاصة
بالقارة الافريقية، مما يؤدي الى فتح
سوق حجمها أكثر من مائتي مليون
نسمة، بشرط أن تتمكن منتجاتنا
القطنية من منافسة مثيلتها القادمة
من أسواق دول جنوب شرق
آسيا (النمور الآسيوية). وبذلك
نتمكن من تحقيق هدفين أولهما،
إحداث زيادة في حجم هذا الطلب،
وثانيهما زيادة عائداتنا من
الصادرات القطنية.

و. تطوير وسائل الدعاية
والترويج لصادراتنا القطنية في
الخارج للحصول على مزيد من
منافذ للتصدير بغرض عدم التعرض
للتهزات والتغيرات السياسية التي
تؤدي في أغلب الأحيان الى اغلاق
بعض الأسواق الهامة أمام
الصادرات المصرية.

وفي النهاية فإن هذه صورة
مبسطة لوضع سياسة اقتصادية
قادرة على مواجهة تحديات
اتفاقية الجات، من خلال أحداث
زيادة في القدرة الانتاجية للاقتصاد
المصري وكذا تدعيم المنتجات
التصديرية وفي مقدمتها المنتجات
القطنية، حتى لا تضيق صادراتنا
وخبرات عشرات السنين هباءا إذ
يجب علينا في ظل هذه المتغيرات أن
نتجاوب للوقوف أمام تحديات
القرن القادم الذي لن ينعم فيه إلا
الأقوياء فقط، خاصة وأننا نعيش
عصر التكتلات الاقتصادية.

أمام مصر تجاه التحديات التي
ستبرزها اتفاقية الجات سبيلان
لاثنائهما (على الأقل في المرحلة
المقابلة) وهما:

زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد
المصري في ضوء سياسة الإصلاح
الاقتصادي، وتدعيم المنتجات
التصديرية وفي مقدمتها صادرات
المنتجات القطنية على اختلاف
أنواعها (قطن خام - قطن محلول -
غزل قطنية - منسوجات قطنية).

ويشأن تدعيم المنتجات التصديرية
فمن المعروف أن مصر ذات سبق
في مجال زراعة وتصدير القطن
ومنتجاته على المستوى العالمي -
على الرغم من الظروف الصعبة التي
صادفها انتاج القطن المصري في
العوام القليلة الماضية - فإنه أمامها
الفرصة لتخطي هذه الظروف، وأن
تعمل على مواجهة السلبات التي
سنتسبب سبب اتفاقية الجات - وهي
تعرض أسواق العالم الثالث بصفة
خاصة الى سياسة الاغراق - وذلك
بان تقوم مصر من خلال التخصص
في انتاج المنسوجات القطنية ومن
ثم قيامها باغراق الأسواق العالمية
بهذه المنتجات، وهذا لن يتأتى
الابتواجد معالجات جديدة وجادة
للمصعبات التي يواجهها القطن
المصري ومنتجاته في الآونة الأخيرة
وذلك على النحو التالي:

أ. مداومة الاهتمام بزيادة
انتاجية القطن عن طريق زيادة
استخدام أساليب المكنة الزراعية
في انتاج القطن.

ب. تشجيع الفلاح المصري على
زراعة القطن، والذي كما نعرف
جميعا أنه يكبد الكثير في سبيل
زراعته، ويتم هذا بإعادة النظر
سنويا في أسعار شراء القطن الخام
لتتواءم وتكافئ.

ج. مواجهة المنافسة الانتاجية



المصدر :
العدد : ١٤٠٠

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكش تشهد عدا قيام المنظمة العالمية للتجارة

□ مراكش - «الحياة»

بالنسبة إلى القرارات المهمة اعتماد صيغ أخرى للتصويت لحماية مصالح الدول الكبرى وخوفاً من تكرار تجربة سيطرة الدول النامية على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقول مصادر «غات» أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستمسكه مصادقة برلمانات للدول المعنية على مجموع اتفاق أوروغواي، لكن الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى «غات» يمكنها أن تصبح عضواً في المنظمة مباشرة بعد قبولها لمختلف الالتزامات الواردة في بنود معاهدة مراكش. وتضيف «غات» أن الدول التي لا ترغب في الانضمام إلى المنظمة يمكنها أن تظل عضواً في «غات» والعكس صحيح. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عبراً عن نيتهما عدم الاستمرار في تطبيق اتفاقية «غات» لعام ١٩٤٧ في جنيف بعد بداية العمل بالمنظمة العالمية للتجارة السنة المقبلة.

ومع وجود تفاؤل كبير في مراكش بقيام عهد جديد من المبادلات والتعاون بين الشعوب في السنوات المقبلة بعد أن تكون تلك الدول صابقت على المعاهدة وهيكلت اقتصاداتها في الشكل الكافي لتنماشى مع قواعد التجارة الدولية، إلا أن المخاوف من سيطرة الدول القوية على التجارة العالمية تكاد أن توازي ذلك التفاؤل وتجاوزته.

أذ من يضمن غداً لتلك الدول ألا تتعرض لعقوبات تجارية أو اقتصادية بدعوى حماية البيئة أو حقوق العمال أو دعم منتجات استراتيجية مثل الزراعة؟

■ يعتبر انشاء «المنظمة العالمية للتجارة» غداً في مراكش أهم حدث اقتصادي وتجاري منذ عام ١٩٤٧ تاريخ انشاء «غات» في جنيف. وتتضمن إجراءات الانضمام إلى «غات» المفتوحة في وجه كل الدول التزام كل بنود اتفاق «جولة أوروغواي» بما في ذلك البنود المتعلقة بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية وتحرير التجارة ومنع ما من شأنه العودة إلى إجراءات الحماية أو التمييز أو سياسة الإغراق. وستباشر «المنظمة العالمية للتجارة» عملها مطلع السنة المقبل بعد أن يتم تحديد اختصاصاتها ومقرها وطرق عملها. وستتمتع المنظمة بالوضعية القانونية التي تملكها المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي ستقيم معها علاقات تنسيق وتعاون بما في ذلك حرمان الدول غير الملتزمة لتعهداتها من امتيازات القروض التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما ستضم المنظمة هيئة تابعة لها للفصل في النزاعات المرفوعة إليها بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى هيئة عليا لاتخاذ القرارات تجتمع مرة كل سنتين على الأقل وتتكون من مجلس الوزراء للدول الأعضاء.

وسيكون التصويت على أساس صوت لكل دولة مع استثناءات سيجتاز لاحقاً بالنسبة إلى الدول التي تعتبرها الأمم المتحدة دولاً من دون الحد المطلوب للتنمية. لكن يمكن



المصدر :

المصدر :

١٩٩٤

١٤ أبريل

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٤٥ دولة تناقش معاهدة مراكش للتجارة الدولية

نائب الرئيس الأميركي يعلن اليوم موقف الولايات المتحدة

□ مراكش - من محمد الشرقي:

■ تتواصل في مراكش منذ أول من أمس أشغال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) في حضور وزراء ومندوبين عن ١٢٥ دولة عضو في الاتفاقية ونحو عشرين دولة مراقبة بعضها يفاوض للانضمام إلى «غات»

مثل الصين وروسيا الاتحادية وبعض الدول الخليجية.

وكانت مداخلات الوفود المشاركة أبرزت أهمية إيجاد مناخ اقتصادي وتجاري عالمي جديد يدفع في اتجاه تحرير التجارة العالمية ويخلق مناخاً أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بين الأمم. وانتقدت الدول النامية السياسة

الحماية التي تفرضها الدول الصناعية في وجه المنتجات القادمة من دول الجنوب. واعتبرت أنها لا تخدم مصالح الدول الصغيرة وتحد من تطورها ومساهمتها في توسيع المبادلات التجارية. وانتقد مندوبو تلك الدول سياسة بعض القوى الاقتصادية الكبرى التي تعتمد على محاولة فرض مفهوم خاص بها في

مسألة البيئة وحماية حقوق العمال لتبرير صيغ جديدة من الحماية التجارية ونزع هامش المنافسة الانتاجية التي تتوافر لبعض الدول (رابطة دول جنوب شرق آسيا).

وقال مندوب الصين إن بلاده ستوقع معاهدة مراكش وإنها ستتنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة التي سيعملون على إنشاؤها غداً. وطالب الدول الكبرى بحماية مصالح وتطلعات الدول النامية والأخذ في الاعتبار قدرة كل بلد على التكيف مع المعطيات الجديدة للتجارة.

وقال مراد شريف وزير التجارة الخارجية المغربي في ندوة صحافية مستقلة إن بلاده ستواصل مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي بغرض التوصل إلى صيغة مقبولة لإنشاء شراكة بين الطرفين ومنطقة للتبادل التجاري الحر على مراحل. وقال إن بلاده قدمت مقترحات إلى الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن وإن مصلحة الطرفين تقضي بالتوصل إلى صيغة مقبولة تحمي المنتجات الزراعية والنسيجية المغربية التي وصفها بأنها استراتيجية في الاقتصاد المحلي. واعتبر أن «غات» ستفتح آفاقاً تجارية جديدة أمام بلاده مشدداً في الوقت نفسه على أن المبادرات مع أوروبا تشكل ٧٠ في المئة من مجموع حجم التجارة الخارجية للمغرب.

وتفيد وثائق «غات» الموزعة في المؤتمر أن حجم التجارة العالمية سيزداد بمقدار ٢٠٠ بليون دولار بعد تطبيق اتفاق جولة محادثات أوروغواي. وقد تصل إلى ٧٠٠ بليون دولار في العقد الأول من القرن المقبل. لكن الخبراء الذين استطلعت «الحياة» رأيهم يتوقعون أن تحصل الدول الصناعية على الحصة الرئيسية من هذا الاتفاق، بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية بما في ذلك الدول العربية والإسلامية مبلغ ٥٠ بليون دولار. وهو رقم يكاد يوازي حجم المساعدات الدولية المقدمة إلى دول الجنوب.

وعلى رغم وجود مخاوف معلنة لدى وفود الدول النامية من تحول «غات» إلى أداة لفرض الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية، إلا أنها تعتقد مع ذلك أن الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ بمصالح جميع الشعوب قد تفتح عهداً من التعاون الدولي وتدفع في اتجاه الإسراع في وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز الأمن والاستقرار في العالم.

وينتظر أن يصل إلى مراكش في الساعات المقبلة نائب الرئيس الأميركي آل غور الذي سيلقي كلمة بالولايات المتحدة مساء اليوم. وتوقع الوفود المشاركة أن يشعل خطاب نائب

الرئيس الأميركي تصورات الولايات المتحدة في شأن عمل «المنظمة العالمية للتجارة» التي ستنبثق من معاهدة مراكش أخذاً في الاعتبار أهمية وحجم الولايات المتحدة في التجارة العالمية.

وينتظر أن يعلن غداً قيام «المنظمة العالمية للتجارة» في مراكش بعد توقيع كل الدول الأعضاء بنود اتفاق «جولة أوروغواي» وعددها نحو ٢٠ ألفاً فضلاً عن ملاحق.

وتقول مصادر «غات» إن مراسم التوقيع ستتمد على مدى أربع ساعات. وستتولى الوزراء والمندوبون توقيع اتفاق «جولة أوروغواي» قبل أن يعلن قيام «المنظمة العالمية للتجارة» التي سيتم تشكيل لجنة عمل لتابعة خطوات إنشائها.



المصدر : البيان

١٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والإمعه مات التاريخ :

●● تنتهى غدا الجمعة "١٥ أبريل" فى مراكز اعمال المؤتمر الوزارى لتحرير التجارة العالمية من القيود والحواجز الجمركية واختتام جولة اورجواى بعد سبع سنوات من المفاوضات الصعبة لترتيب اوضاع التجارة العالمية سعيا لانعاش الاقتصاد العالمى ومواجهة حالة الانكماش والبطالة.

كما يتم الاعلان عن مولد منظمة عالمية جديدة هى منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" مع حلول عام ١٩٩٥. والسؤال المطروح هو الى اى حد هذه الاسس الجديد لصالح دول العالم الثالث ولصالح من جاءت ترتيبات البيت التجارى العالمى ؟ ●●

قنبلة أمريكا الموقوتة فى مباحثات ترتيب البيت التجارى العالمى !



المصدر :

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والتخزينات الصحفية والمعلومات



رسالة
جنييف
من :

جميل عطية إبراهيم

□ على الرغم من ان السلبات والايجابيات قد فات وقت التوقيع عندها بعد التوقيع على الوثيقتين الاساسيتين لاختتام جولة اورجواي وارساء القواعد الجديدة الا ان ذلك لا ينفي انه على الدول النامية ومنها مصر ضرورة توفيق اوضاعها الاقتصادية والتشريعية لتتوافق مع احكام الوثائق التي وقعتا عليها خلال فترة سماح قدرها ١٠ سنوات وانظر في حذر شديد لما يجري على الساحة حولنا.

كما انه من الخطا الاعتقاد ان المفاوضات قد انتهت تماما فلا تزال هناك مباحثات سوف تستمر حتى نهاية هذا العام لترتيب اوضاع منظمة التجارة العالمية التي سوف تراقب تنفيذ الاتفاقيات وفي جعبة الدول المتقدمة الاعيب كثيرة لاحكام سيطرتها على التجارة العالمية ووضع الحواجز امام صادرات الدول النامية وحرمانها من الاسواق تحت ستار الحفاظ على البيئة وتحت ستار معايير العمل ومكافحة الاغراق الاجتماعي وهذه كلها محل مفاوضات شاقة قائمة.

وقد اثارَت الولايات المتحدة في جنيف ازمة كانت تعصف بمؤتمر مراكش وتم التوصل الى تسوية اجرائية لهذه المشكلة ترضى الولايات المتحدة من جانب وترضى الدول النامية من جانب اخر بخصوص معايير العمل اي انه تم دهن الازمة تحت السجادة لتتفجر في الشهور القادمة بصورة اكثر ضراوة لتعصف بصادرات الدول النامية جميعا مع دخول عمل

المنظمة العالمية للتجارة حين النفاذ بعد تصديق الدول عليها.

الوثيقتان الاساسيتان اللتان تم توقيع الدول عليها ومن بينها مصر هما:

اولا : الوثيقة الختامية لجولة اورجواي وهذه الوثيقة تتكون من ٤٥٠ صفحة وتضم ١٤ اتفاقية تم التوصل اليها في إطار مباحثات جولة اورجواي التي بدأت في بونتا دل استا Punta del Esta في اورجواي سنة ١٩٨٦. بالاضافة الى مجموعة ضخمة من البروتوكولات. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية خاصة بالزراعة واخرى بصناعة المنسوجات بالاضافة الى اتفاقيات في مجال الخدمات اى الاستثمارات والبنوك وشركات التأمين وبراءات الاختراع والملكية الفكرية بغروها المختلفة. واطافة قطاع الخدمات الى اتفاقيات تحرير التجارة كان محل مفاوضات شاقة بين الدول النامية من جانب والدول الصناعية الكبرى من جانب اخر طوال سبع سنوات وكانت الغلبة للدول المتقدمة وقبلت الدول النامية على مضض فتح اسواقها في مجال الخدمات وسعت للحصول على فترة سماح قدرها ١٠ سنوات لترتيب اوضاعها.

الوثيقة الثانية التي وقعت عليها مصر هي اتفاقية انشاء للمنظمة العالمية للتجارة والتي سوف تدخل حيز النفاذ بحلول عام ١٩٩٥ لتحل محل اتفاقية الجات اذا تم تصديق النصاب اللازم من الدول عليها. وموقف مصر هو التوقيع على اتفاقية انشاء المنظمة الجديدة مع عدم الانسحاب من اتفاقية الجات للتمتع بالمزايا التي توفرها الى حين دخول المنظمة الجديدة التطبيق بعد تصديق الدول عليها اي ان مصر سوف تظل عضوا في الجات الى حين ترتيب اوضاع المنظمة الجديدة.

الوثيقة الثالثة التي سوف يتم اعلانها غدا في مراكش هي بيان مراكش العالمي لتحرير التجارة من القيود والحواجز وبيان مراكش ليس في حاجة الى توقيع الدول عليه فقد تم الاتفاق على احكامه في اجتماعات جنيف طوال الاسبوعين الماضيين فيما عدا مسألة خلفية اثارها



المصدر : 10

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٤

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

عائلة. وثريعة لمنع صلاقتها من النفاذ الى الاسواق. كما ان تول الاتحاد الاوربي لم تتحس كثيرا للاقتراح الامريكي ورات فيه ان الولايات المتحدة تسعى لربط حرية التجارة بمعايير العمل للحفاظ على الاجور العالية لعمالها ومزارعيها بمنع دخول السلع الرخيصة الى اسواقها وكانت هذه الازمة في جنيف ان تعصف بمؤتمر مراكش وتم التغلب عليها بعدم اضلفة هذا الاقتراح الى بيان مراكش ومن جانب اخر السماح لاية دولة للتقدم الى اللجنة التحضيرية المخولة بالاعداد للمنظمة الجديدة باية اقتراحات جديدة لوضعها على جدول اعمال المنظمة لمناقشتها مستقبلا. وقد عبر عضو في الوفد الامريكي ان بلاده تصر على ضرورة دراسة هذا الاقتراح والربط بين معايير العمل وحرية التجارة.. وهكذا وضعت الولايات المتحدة قبلة موقوتة قبل ان تبدأ المنظمة الجديدة عملها او حتى يتم تأسيسها وذلك من منطلق ترتيب البيت التجارى العالمى بما يوافق مصلحتها وعلى حسب الدول النامية. لقد تم انقاذ مؤتمر مراكش من الفشل فى اخر لحظة بهذا الحل الاجرائى

الولايات المتحدة الامريكية تتعلق بمعايير العمل حيث طالبت الولايات المتحدة بضرورة تضمين بيان مراكش العظمى فقرة تربط بين معايير العمل وحرية التجارة ومعايير العمل يقصد بها عدم تشغيل الاطفال واحترام اتفاقيات العمل والعمل ومستويات اجور العمل اى ان الدول التى تتمتع بعمالة رخيصة او تقل فيها مستويات الاجور عن الدول الاخرى لا يحق لها تصدير منتجاتها ولا تتمتع بحرية التجارة والنفاذ الى الاسواق لانها تكون محل ملبسى بالاغراق الاجتماعى اى ان الدولة تصدر منتجاتها بسعر ارخص على حسب المستويات المعيشية لمواطنيها وهذا مصطلح جديد محل خلافت واسعة وترد الولايات المتحدة اشتقاقه على نمط سياسة الاغراق المحرمة دوليا وهى ان تصدر الدول منتجاتها بسعر اقل من تكلفتها الحقيقية لغزو الاسواق الاجنبية على حسب مواطنيها.

الاقتراح الامريكي قبول برافض شديد من الدول النامية ورات فيه وسيلة جديدة لاقامة الحواجز امام صلاقتها بطريقة غير

• د. منير زهران رئيس مجلس

الجات لهذا العام يتناول:

• كل نظام دولى له ايجابيات وسلبيات

• ٢٢٤ تخفيضات جمركية للدول النامية و٢٢٣ للصناعية

• ١٠ سنوات فترة انتقالية للدول النامية لتوفيق اوضاعها



المصدر :
.....

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

الاتفاقية التي تشمل تنزلات جمركية متبادلة بين الاطراف المتعاقدة بالنسبة للسلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس وكان يتم مراجعة سياسات الدول في هذا الخصوص وفقا لاجراءات معينة. وازاء توسع جولة اورجواي في نظم التخفيضات الجمركية للسلع الصناعية فقد ضمت لأول مرة المنسوجات والملابس وضمت كذلك المنتجات الزراعية، وتوسعت لتشمل التجارة في الخدمات وحقوق الاختراع والملكية الصناعية في اطار مايسمى بالملكية الادبية والاستثمار وكان لابد من اجراء مواعمة وتعديلات في النظام الحالي لمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء تشمل جميع هذه المجالات التي تضمنتها جولة اورجواي وما تم الاتفاق عليه في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ في جنيف. وهي الاتفاقيات التي سوف يتم التوقيع عليها في مراكش في الفترة من ١٢ : ١٥ ابريل.

وفي المشاورات التي قمت بها تم الاتفاق على التعديلات اللازمة على هذا النظام نظم مراجعة سياسات الدولة بحيث يتم العمل به مع دخول منظمة التجارة العالمية حيز التطبيق لتحل محل الجات. والتي سوف تراقب تنفيذ وتطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها.

وتحدث عن الوثائق التي سوف يتم التوقيع عليها في مراكش تمهيدا للتصديق عليها فيما بعد فقال:

التوقيع في مراكش على الوثيقة الختامية لانهاء جولة اورجواي وهذه الوثيقة تعكس ماتم الاتفاق عليه في جولة اورجواي من مختلف المسائل التي اشترت اليها وكذلك التوقيع على اتفاقية انشاء المنظمة العالمية للتجارة. وكل الدول التي وافقت على نتائج جولة اورجواي سوف

الذي يقضى بوضع القنبلة تحت السجادة لتنفجر في وقت لاحق.

رئيس مجلس الجات مصري

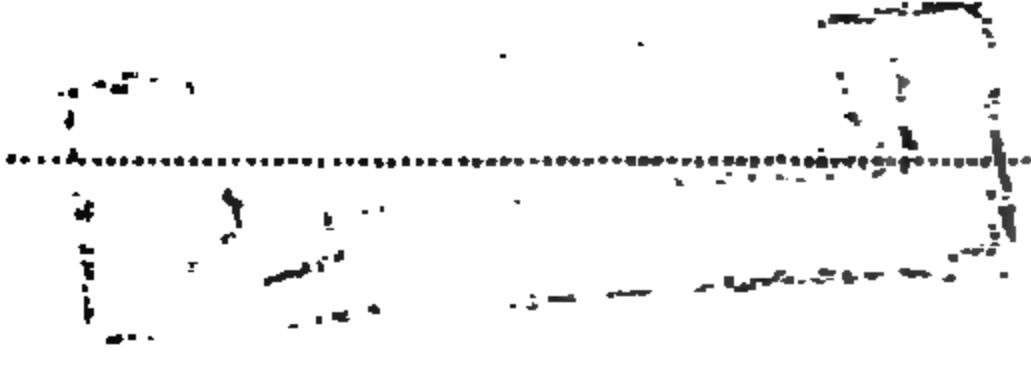
وفي لقاء مع د. منير زهران الذي يرأس وفد مصر في مباحثات الجات في جنيف. وهو رئيس لمجلس الجات لهذا العام يقول: اجريت مشاورات مع الدول الاعضاء لمواصلة وتعديل النظم المعمول بها في الجات لتتواءم مع المنظمة الجديدة التي سوف تحل محل الجات التي اسست سنة ١٩٤٧.

وعلى سبيل المثال مراجعة نظام السياسات التجارية للدول الاعضاء كان يتم وفقا لاحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" وهي

السفير د. منير زهران





المصدر : 

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

توقع على هاتين الوثيقتين اى وثيقة اختتم جولة اورجواى ومجموعة الاتفاقيات التى تضمها وكذلك الوثيقة الثانية وهى الاتفاق المنشىء لمنظمة التجارة العالمية والتى سوف يتم فى اطارها عدد من الاتفاقيات الفرعية بما فى ذلك الاتفاقية الخاصة بتعديلات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لسنة ١٩٤٧ والاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية والاتفاقية الخاصة بالمنسوجات والملابس والاتفاقية الخاصة بالتجارة فى الخدمات واتفاقية الملكية الفكرية والاستثمار والاتفاقيات الخاصة بفض المنازعات وكذلك مكافحة الاغراق.. الخ. وهذه كلها اتفاقيات فرعية من الاتفاق الشامل وهو اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية.

● ولذا عن بيان مراكش والخلافات حوله؟

- بيان مراكش سوف يصدر عن المؤتمر الوزارى هناك. وهو ليس فى حلجة الى توقيع الدول عليه وقد تم الاتفاق على احكامه فى اطار اجتماعات رؤساء الوفود فى لجنة المفاوضات التجارية ونشا خلاف بين الولايات المتحدة الامريكية وبين الدول النامية حول معيار العمل حيث سعت الولايات المتحدة لاضافة معايير العمل الى بيان مراكش وقد تمت تسوية هذه المشكلة فى اخر لحظة فى جنيف بالاجماع لتوفير عوامل النجاح لمؤتمر مراكش.

وحول اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية جاءت موجزة، وفى ١٦ مادة فقط يقول:

العبارة ليست بطول الاحكام او قصرها. العبارة ان المنظمة الجديدة سوف تشرف على تطبيق جميع الاحكام التى يتم التوصل اليها فى جولة اورجواى وهى اطار

تنظيمى لادارة هذه الاتفاقيات والتى تشكل جميعا النظام التجارى العالمى الجديد. وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية هناك لجنة تحضيرية سوف تعد لمؤتمر يعقد فى اواخر ١٩٩٤ للنظر فيما سوف تعرضه اللجنة التحضيرية عليه فى مختلف الموضوعات التى تمهد لانشاء المنظمة العالمية الجديدة.

ومن الموضوعات التى سوف تناقش فى

اللجنة التحضيرية وتعرض على المؤتمر فى اواخر عام ١٩٩٤ بما فى ذلك الاتفاق على تحديد النصاب القانونى اللازم بثلثى عدد اعضاء الجات او نصف الاعضاء زائد واحد او هل هناك شرط بان تصدق على الاتفاقية نسبة من الدول الكبرى التى تسيطر على التجارة العالمية وهذه كلها مسائل سوف تعرض على المؤتمر القادم.

● وبالنسبة لآليات حل النزاعات بين الدول حول السياسات التجارية، هل هناك جديد؟

- هناك جديد فى الاحكام لصالح الدول النامية فى ظل احكام الجات كانت قرارات او احكام لجان التحكيم غير ملزمة للاطراف اما فى ظل احكام منظمة التجارة العالمية فلحكام لجان التحكيم ملزمة للاطراف مع وجود ضمانات قانونية تحمى حقوق الاطراف اثناء نظر النزاع.

● وماهى الارباح والخسائر من وجهة نظر مصر كدولة نامية والمتربة على دخول النظام التجارى العالمى الجديد حيز التنفيذ؟

- لقد حاولنا قدر جهدنا خلال المفاوضات زيادة المكاسب التى تعود علينا كمصر ضمن الدول النامية وبالتنسيق الكامل مع الدول النامية.. حاولنا الحصول على مكاسب اكبر وتقليل الخسائر او دفع الاضرار التى كنا نخشى من وقوعها من الاقتراحات التى كانت تقدمها الاطراف المتعاقدة الاخرى. ولا يمكن النظر الى اى نظام دولى على انه ايجابيات فقط او سلبيات فحسب فكل كيان دولى له ايجابياته وله سلبياته فمن بين الاحكام التى تخص الدول النامية فى الاتفاقيات الجديدة انها اعطت الدول النامية فترات انتقالية اطول من الفترات الانتقالية التى تتمتع بها الدول المتقدمة كما ان الدول النامية بما فيها مصر التزمت بتخفيضات جمركية على وارداتها من السلع اقل من التخفيضات الجمركية التى التزمت بها الدول المتقدمة فالدول النامية التزمت بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٤٪ بينما التزمت الدول المتقدمة بتخفيضات قدرها ٣٣٪.



المصدر : البيان

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤ للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وهذه هي بعض النواحي التي يمكن القول انها ايجابية في تلك الاتفاقيات وكذلك بالنسبة للفترة الانتقالية وهي ١٠ سنوات لصالح الدول النامية فهذه الفترة مناسبة كي تستعد الدول النامية خلالها لمواصلة اوضاعها الاقتصادية وتشريعاتها الداخلية والانتقال تدريجيا الى التنفيذ الكامل لاحكام الاتفاقيات التي اسفرت عنها جولة اورجواي.



المصدر : **المجلة**

التاريخ : ١٥ / ٤ / ١٩٩٤

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقبل التكتلات الاقتصادية بعد اتفاقية الجات

د. حمدي عبد العظيم *

والخدمات دون قيود تعريفية أو غير تعريفية، وإقامة بعض المشروعات المشتركة وعقد اتفاقيات التبادل العيني للسلع بدون عملات حرة، وحرية انتقال رؤوس الأموال بهدف الاستثمار المباشر. وذلك في معظم التكتلات المذكورة. أما تكتل دول أوروبا الموحدة فقد خطى خطوات واسعة على طريق الوحدة الأوروبية الشاملة بحيث يتحقق في نهاية العقد الحالي للدمج الكامل لاقتصاديات الدول الأعضاء التي يتحقق لها الوحدة النقدية والعملة الموحدة والبنك المركزي الأوروبي الموحد والقانون الموحد للعمل والضرائب والجمارك تجاه بقية الدول غير الأعضاء وتشريعات حماية البيئة وتفضيل العمالة من أبناء الدول الأعضاء على حساب العمالة المهاجرة من أبناء الدول الأخرى التي تضيق أمامها فرص العمل حتى تتلاشى أو تكاد ولا يخفى أن التكتلات الاقتصادية من خلال التشريعات المنظمة لديناميكية العمل في إطارها تتبنى فلسفة تقديم المصلحة المشتركة للدول الأعضاء إذا ما تعارضت مع بقية مصالح الدول غير الأعضاء وبذلك تنحيز في تجارتها الخارجية لتبادل منتجات بعضها البعض فيما بينها دون ارتباط ذلك بالتخفيض الجمركي على الواردات أو حتى بإزالة الجمارك تماما. كما أن دول التكتل تضع معايير إضافية تكون بمثابة قيود استثنائية تقلل من الآثار الإيجابية التي ينطوي عليها أحكام اتفاقية الجات. ومن ثم فإن قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف إيجاد التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الأطراف طالما أن التبادل السلمي والخدمي يحقق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية من حيث الإنتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة استيراد نفس المنتجات أو الخدمات من دول أخرى غير أعضاء في التكتلات وهو ما يحقق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللإقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء. وفي مثل هذه الحالة لا يوجد أدنى تعارض بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل من الجات والتكتلات. ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس استبدال سلع أو خدمات ذات جودة أعلى وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء بسلع وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة أو

يتساءل الكثيرون عن مدى فاعلية التكتلات الاقتصادية وقدرتها على تحقيق منافع متبادلة على طريق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل في ظل أحكام اتفاقية الجات التي أسفرت عنها جولة أورجواي في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٣ ثم في جولة المغرب للتوقيع النهائي في أبريل ١٩٩٤.

وإذا رجعنا إلى أحكام اتفاقية الجات وما اتفقت عليه الأطراف الموقعة على الاتفاق الأخير نجد أن الاتجاه الدولي يرمي إلى تحرير القيود والمعوقات التعريفية وغير التعريفية أو النوعية والكمية التي تعترض حرية التجارة الدولية، كما أنه يجب منح المعاملات التفضيلية التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين أو أكثر لبقية الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاق تحقيقا لحدا الدولة الأولى بالرعاية، كذلك أن التيسيرات التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء لا تكون بشكل مطلق وإنما تتناول سلعا معينة وليس كافة السلع وكذلك الخدمات حيث تحدث المفاوضات حول كل منها ودون تعميم وقد بدأ ذلك واضحا خلال جولة المفاوضات الأخيرة حيث تم الاتفاق على تحرير بعض الخدمات ولم يتم الاتفاق على تحرير البعض الآخر.

وتهدف التكتلات الاقتصادية عادة إلى تحقيق مزايا متبادلة لدول التكتل الاقتصادي والثقافي عن طريق انتقال عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بحرية تامة جنبا إلى جنب مع حرية انتقال السلع والخدمات وزيادة حجم التعاون وزيادة حجم التعاون الفني والاقتصادي وإقامة المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء مع السماح للمواطنين بالدخول والخروج دون تأشيرة ولمختلف الأغراض على أساس المعاملة بالمثل.

وبالنظر إلى أهم التكتلات الاقتصادية الموجودة الآن على ساحة الاقتصاد العالمي نجد أنها تتمثل فيما يلي:

- تكتل دول المجموعة الأوروبية.
- تكتل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تكتل دول النافتا.
- تكتل دول مجلس التعاون الخليجي.
- تكتل دول أمريكا اللاتينية.
- تكتل دول جنوب آسيا.
- تكتل دول أفريقيا والبحر الكاريبي.

وتراجع مجالات التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات بين حرية انتقال السلع



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

أعلن تكلفة منها في هذه الحالة يحدث التصادم بين أهداف الجات وأهداف التكتلات وتكون الآثار السلبية أكبر من الإيجابية على المدى الطويل. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن التجارة البينية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تمثل حوالي ٧٠٪ حاليا مقابل ٤٠٪ فقط في بداية الستينيات ويتوقع أن تزيد نسبة التجارة البينية عن ذلك في المستقبل. وقد تم الاتفاق بين الجماعة الأوروبية ودول منطقة التجارة الحرة الأوروبية «الافتاء» على تكوين كتل موحد يضم ١٩ دولة عضوا عضو تمثل تجارتها البينية نحو ٦٠٪ وتمثل تجارتها العالمية ٤٠٪ من إجمالي التجارة

الدولية، وهو ما يعتبره المراقبون أكبر كتل عالمي حتى الآن.

وتحاول دول المجموعة الأوروبية تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء الأقل تقدما مثل البرتغال واليونان وأيرلندا وإسبانيا وكان ذلك من أسباب زيادة انفاق الجماعة إلى ٨٤ مليار أيكو «وحدة النقد الأوروبية» وتعادل ١٠٥ مليارات دولار أمريكي بحلول عام ١٩٩٩ وذلك مقابل ٨٢,٥ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٢. ولا شك أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج والانتاجية والجودة والتكاليف المرشدة إلى نفس مستوياتها في بقية الدول الأعضاء ومن ثم عدم وجود صعوبة لدى المستهلك الأوروبي في الدول المتقدمة في قبول السلع والخدمات القادمة من بقية الدول الأعضاء وتفضيلها على السلع والخدمات القادمة من دول أخرى. كما أن دول المجموعة الأوروبية تبذل المزيد من الجهود لتوسيع دائرة العضوية حيث تجري المفاوضات لانضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا والنرويج. ويضيف ذلك إلى حجم التحديات التي يمكن أن يتعرض لها نظام التجارة الدولية في العالم خلال السنوات القادمة لأن تكثيف وتوسيع نطاق التكتلات لا يتناسب مع نظام التجارة متعددة الأطراف الذي تسعى اتفاقية الجات إلى إرساء دعائمه خاصة بعد الاتفاق على إدراج تجارة الخدمات ضمن بنود اتفاقية الجات حيث إن هذه التجارة تمثل قيمتها حوالي ٢٠٪ من حجم التجارة السلعية في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن تكتلات الدول المتقدمة الأخرى مثل دول النافتا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحقق تقدما ملحوظا في مجال زيادة حجم التجارة البينية في السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بينما تعجز تكتلات الدول النامية عن تحقيق ذلك. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الهياكل الانتاجية ومستوي التقنية في الدول النامية واتجاه طبيعة اقتصاديات هذه الدول إلى التنافس أكثر منها إلى التكامل، وهو ما يجعلنا نصل إلى نتيجة على جانب كبير من الخطورة وهي أن مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل الجات سوف يكون باهرا في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول المتقدمة بينما لا يمكن أن يكون كذلك في حالة اقتصاديات وتكتلات الدول النامية. ويبقى علي

الدول النامية أن تتجه إلى الاستفادة من دروس التكامل والتكتلات الموجودة في الدول المتقدمة أخذا في الاعتبار التحديات الجديدة التي تفرضها أحكام اتفاقية الجات إذ إن تدني حجم التجارة البينية وضعف مستويات ونطاق التكامل داخل تكتلات الدول النامية يبدو ظاهرة عامة حيث إن التجارة البينية بين دول كتل جنوب شرق آسيا لا تتعدى نسبتها ١٠٪ وتمثل التجارة البينية داخل مختلف التكتلات الاقتصادية الموجودة في أمريكا اللاتينية حوالي ٨,٥٪ فقط من إجمالي تجارتها الخارجية. كما أن التجارة البينية داخل معظم تكتلات أفريقيا لا تتجاوز ٧,٥٪ من إجمالي تجارتها الخارجية. وهو ما يحد من فاعلية هذه التكتلات في التصدي للظروف الجديدة الناشئة عن أحكام اتفاقية الجات التي تجعل من هذه التكتلات مجرد أسواق جماعية مضمونة لتصريف سلع وخدمات الدول المتقدمة بينما لا يمكن لمنتجات أو خدمات الدول النامية اختراق أسواق تكتلات الدول المتقدمة إلا في الحدود التي تسمح بها هذه الدول وبما يحقق لها أفضل عوائد ممكنة من التبادل الدولي. ومن هنا فإن الدول النامية يجب أن يكون لديها العديد من سيناريوهات التفاعل مع التغيرات الاقتصادية العالمية خلال السنوات القادمة حتى تستطيع تجنب أية مفاجآت غير سارة. وبعبارة أخرى فإن هذه الدول مطالبة بأن تستعد وتهيء اقتصادياتها وتطورها بشكل علمي وتدرجي للتعامل مع الاتجاهات العالمية الجديدة. ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري أن تبادر الدول النامية إلى تبني أنماط تكنولوجية جديدة تتفق مع إمكانياتها وطاقاتها الاستيعابية ومع احتياجاتها للمستقبل القريب وأن تقيم دعائم اقتصادية وركائز صناعة متقدمة يمكن الاعتماد على الانطلاق منها بواسطة القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام على السواء.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأنه قد آن الأوان أن تستيقظ الدول النامية من غفلتها وأن تدعم تكتلاتها الاقتصادية وتغير من هياكلها الانتاجية والتكنولوجية بما يسمح لها بالانطلاق في الأسواق العالمية وتفضيل منتجاتها على استيراد منتجات الدول المتقدمة دون الإخلال بمستويات الجودة والتكلفة والمواصفات القياسية العالمية وفقا للمزايا النسبية المتوافرة لدى مختلف هذه الدول قبل فوات الأوان وحيث لا يغنى الندم من عجز ميزان المدفوعات أو ردائل التبعية الاقتصادية ومعموم الديونية الثقالة.

✽ أستاذ الاقتصاد وعميد
أكاديمية السادات بطنطا



المصدر : العالم اليوم

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

الجات وحلم السوق العربية المشتركة

دولة تشارك في توقيع اليوم - الجمعة - وفود أكثر من ١٢٠ مؤتمر مراكش على الوثيقة النهائية للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) والتي تم التوصل إليها في ختام جولة أوروغواي من مفاوضات الجات والتي تعد من أكثر الجولات صعوبة وأطولها زمنا حيث استغرقت حوالى سبع سنوات من المفاوضات المستمرة للتوصل إلى صيغة جديدة للتجارة العالمية .

ولاشك أن التوقيع على اتفاقية الجات الجديدة سيكون إيذانا ببداية مرحلة جديدة من العلاقات التجارية بين دول العالم تمهيدا لإنشاء ما يسمى بمنظمة التجارة الدولية التي ستحل محل اتفاقية الجات الحالية .

وسيرتب على هذه الاتفاقية انعكاسات مهمة وخطيرة على كافة النشاطات الاقتصادية في العالم بدءا بالسلع الصناعية والغذائية ومرورا بقطاع الخدمات وانتهاء بالحقوق الفكرية والابداعية حيث سترسي الاتفاقية الجديدة قواعد جديدة لتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز الجمركية بما يعنى حرية تداول ومرور السلع والمنتجات فيما بين دول العالم .

وإذا كنا نتحدث عن اتفاقية الجات الجديدة وأثارها العالمية فإننا نقصد تحديدا انعكاساتها على بلدان العالم العربى والاقتصادات العربية والمكاسب والخسائر التي قد تتعرض لها الدول العربية نتيجة هذه الاتفاقية، وفي واقع الأمر فإن اتفاقية الجات سيكون لها انعكاساتها الواضحة على الموازين التجارية العربية والتي تعاني عجزا كبيرا ومزمن نتيجة ضعف القدرة التصديرية والاعتماد على الاستيراد في مواجهة الاحتياجات الضرورية وهو ما يعنى أن البلدان العربية ستواجه مشاكل أكثر حدة في موازينها التجارية في المدى القصير .

وفي الإطار نفسه فإن اتفاقية الجات سيكون لها أثارها السلبية على البلدان العربية كبلدان مستوردة للمواد الغذائية خاصة في ضوء تحرير السلع الزراعية وخفض الدعم المقدم لمصدري ومنتجي هذه السلع وانعكاس ذلك على أسعار تلك السلع وهو ما يعنى تضخم فاتورة الغذاء العربية .

إلا أن أهم المكاسب العربية من جراء اتفاقية الجات سيكون في مجال صناعة البتروكيماويات الخليجية حيث ستؤدي الاتفاقية إلى إزالة الحواجز التي تقف في مواجهة الصادرات العربية من البتروكيماويات .

ولكن تبقى حقيقة مهمة وهي أيا كانت المكاسب أو الخسائر التي ستجنيها الدول العربية نتيجة الاتفاقية فإنه لا بد من التعاون العربى وتدعيم التجارة العربية البينية وفي هذا الإطار تظل فكرة إحياء السوق العربية المشتركة هي الأمل والحلم في تحقيق تكامل اقتصادى عربى حقيقى في مواجهة عالم

العالم اليوم

لا يعطى للكيانات الصغيرة فرصة للمنافسة أو البقاء فهل يتحقق حلم السوق العربية المشتركة ؟



المصدر : العالم اليوم

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٠٥ - ١٩٩٤

١٢٠ دولة توقع اليوم اتفاقية «الجات» منظمة التجارة العالمية تراقب تنفيذ الاتفاقية

□ مراكش - د. سامي هاشم:

تغطي المعاهدة التجارية العالمية التي ستوقع اليوم الجمعة في مدينة مراكش المغربية كل شيء بدءاً بالتفاح وانتهاءً بالزيتون. ويستعد وزراء من حوالي ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» بالإضافة إلى وثيقتين حساستين أخريين. والوثيقتان الأخريان عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة لخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى وتعهيدات بفتح التجارة في قطاع الخدمات. وهي تشكل معا «الفصل الأخير الذي يجسد نتائج جولة أوروجواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف» وتقع في أكثر من ٢٢,٠٠٠ صفحة تزن ١٧٥ كيلو جراما. وفيما يلي العناصر الرئيسية في الفصل الأخير:

دخول السوق هو العمود الفقري في هذا الفصل.. وتتعهد الدول بخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية بنسبة ٣٧٪ تقريبا في المتوسط، وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

الخدمات: لأول مرة ستحكم قواعد تجارة يقدر حجمها بنحو أربعة مليارات دولار سنويا في قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية والتأمين والسفر بالإضافة إلى انتقال العمالة.

إلا أنه لم يتحقق الحد الأدنى من الالتزامات بتحرير السوق لأسباب ترجع في جانب كبير منها إلى أن واشنطن وبروكسل لم تتمكنتا من تسوية خلافاتهما على الإنتاج الثقافي السمعي والمرئي مثل برامج التلفزيون والأفلام وعلى الخدمات المالية والشحن.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الأخرى من

الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الأمريكية الرائجة لكنها ستوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الأقل، وقد هددت واشنطن بتحدى قيود المجموعة الأوروبية على الإنتاج السمعي والمرئي.

ويمكن للدول أن تطالب بإعفاء

من الالتزام بمنح وضع الدولة الأولى بالرعاية لشركاتها في تجارة الخدمات.

الزراعة: لأول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية للجات.. وأساس العمل هو اتفاق بلير هاوس الذي توصلت إليه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢ كما تم تعديله في محادثات جرت في ديسمبر كانون الأول الماضي وهذا الاتفاق يحول جميع الحواجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص إلى تعريفات جمركية تخفض نسبتها إلى ٣٦٪ بالنسبة للزراعة الصناعية و٢٤٪ بالنسبة للمنتجات

الفقيرة.. وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الأخرى.

ويسرغم الاتفاق الدول ذات الأسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة في المائة على الأقل من استهلاكها المحلي تزيد إلى ٥ في المائة خلال ست سنوات.. وستستورد اليابان أربعة في المائة من أرزها تزيد إلى ثمانية في المائة.. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا في المائة من أرزها يزيد إلى اثنين في المائة في ١٩٩٩.

ويخفض الدعم المشوه للتجارة المقدم للزراعة بنسبة ٢٠٪ على ست

سنوات وبنسبة ١٢,٢٪ بالنسبة للعالم النامي.

وتخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات وحجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ والفترة المستند إليها هي تلك الممتدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ أو من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ إن كانت الصادرات أعلى في تلك الفترة.

وتعفى أكثر الدول فقرا من الإصلاحات الزراعية.

المنسوجات: ستلغى تدريجيا



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ. توسيع نطاق الجات: ستحول الجات التي أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية وتتساوى في الوضع مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستبدأ منظمة التجارة العالمية مباشرة أعمالها في الفترة ما بين يناير ويوليو من العام القادم.

خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتي تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد. مكافحة الإغراق: يتم وضع القواعد الخاصة بمكافحة إغراق الأسواق بالسلع حيث تقل أسعار الواردات عن قيمتها في السوق المحلية. الملكية الفكرية: تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠-١٠-١٩٦٤

مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية العربي لـ

المغرب نفوذ جلال الدول النامية المستفيدة من «البعثات»
اتفاق على رفع التجارة مع أميركا إلى مليار دولار



مراد الشريف

السياسة الحمائية عملا مضرا بالنسبة للدول النامية ومنها المغرب لأنها تؤدي إلى الانكماش وتقلص المبادلات التجارية الخارجية، في حين أن الاتفاقية الجديدة تفتح أفقا واسعة أمام العالم، وبنى رأيه على توقعات البنك الدولي المتعلقة بارتفاع الدخل العالمي سنة 2000 إلى مبلغ 200 مليار دولار.

وقال إن رفع الحماية عن الواردات والصادرات في الأسواق الدولية يعطي للمغرب فرصة رفع حجم صادراته نتيجة تنويع الأسواق خاصة في أوروبا رغم المخاوف التي عبرت عنها بعض الفعاليات الاقتصادية المغربية.

وتوقع الشريف الوزاري، أن يحقق الحجم الحالي للتجارة الخارجية المغربية البالغ 67 مليار درهم من الصادرات والواردات ارتفاعا بنسبة 10 في المائة من صادراته، وأن ينال المغرب وكثير من الدول العربية في الخليج والشرق الأوسط فائدة من دخول العالم المرحلة الاقتصادية الفعلية لتغيير وجه العالم في القرن المقبل بعد أن تم التوصل إلى اتفاق الأوروجوأي لتحرير التجارة العالمية.

وتحدث الشريف عن المغرب كنموذج للدول النامية التي يمكنها الاستفادة من الإجراءات الجديدة، إذ ارتفع حجم مبادلاته مع الخارج إلى 500 مليون دولار سنة 1993، في حين لم تكن القيمة تتجاوز مبلغ 30 مليون دولار سنة 1986.

وقال أن ذلك جاء نتيجة نجاح برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي شمل قطاعات التجارة والمالية والضرائب وسعر صرف الدرهم، الأمر الذي جلب استثمارات اجنبية هامة وأعطى مثالا بإنشاء المستثمر الأميركي سوريوس صندوقا لتمويل الاستثمارات بلغ حجمه 40 مليون دولار، مضيفا أن هذه العملية ستتبعها عمليات أخرى من قبل رجال أعمال ومستثمرين أميركيين في مجال الزراعة والطاقة. واعتبر الشريف إبقاء

مراكش: «الشرق الأوسط»

قال مراد الشريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي في حديث للشرق الأوسط، إن اتفاقية دورة الأوروجوأي لمنظمة «الجات» جعلت العالم يعيش مرحلة مهمة في مجال التجارة العالمية وأن الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات البلدان النامية ليست سلبية.

وأعرب الوزير عن اعتقاده أن تجاوز الدول المصنعة لمرحلة الكساد الاقتصادي سيكون في مصلحة الدول النامية. وقال إن المغرب سيستفيد كثيرا من تنفيذ أحكام اتفاقيات «الجات» وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وأنه يطبق حاليا استراتيجية جديدة في العلاقات التجارية مع الخارج تركز على تنويع الشركاء الاقتصاديين معلنا عن تشكيل لجنة أميركية - مغربية للتجارة والاستثمار من أهدافها رفع المبادلات التجارية بين البلدين إلى مليار دولار في غضون السنة المقبلة.

ولم يخف الشريف وجود صعوبات في العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب، أدت إلى تأخير التوقيع على اتفاق الشراكة بينهما مؤكدا أن الطرفين بحاجة إلى تعديل الاتفاقيات القائمة منذ زمن طويل.



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والتخيمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

لقاء الحسن الثاني مع آل غور تتركز على العلاقات الاقتصادية

مراكش، بعثة والشرق الأوسط

أبلغت مصادر مطلعة بعثة والشرق الأوسط في مراكش أن اجتماع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وآل غور نائب الرئيس الأميركي تركز حول العلاقات المغربية الأميركية التي شهدت انطلاقا جديدة بإنشاء لجنة مشتركة للتبادل التجاري والاستثماري. ووصفت المصادر زيارة آل غور بأنها تاريخية نظرا لتزامنها مع عقد مؤتمر الجات، وتعد الأولى من نوعها يقوم بها مسؤول أميركي على هذا المستوى إلى العالم العربي والقارة الأفريقية. وحول دلائل زيارة آل غور وتزامنها مع توقيع اتفاقيات

«الجات»، أشارت المصادر إلى أن واشنطن حرصت على إبراز دورها القيادي للعالم على المستويات التجارية والسياسية سيما أنها الدولة الوحيدة التي أوفدت مسؤولا رفيع المستوى. ومن جهة أخرى ذكرت مصادر أميركية أن لقاء آل غور كلمة أمام مؤتمر الجات، يعكس رغبة وحرص أميركا على إبداء التفهم لقضايا الدول النامية التي أثرت في مؤتمر الجات، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا العمل والاتكاسات السلبية المتوقعة على صادرات الدول النامية فضلا عن موضوع البيئة الذي يشكل أحد أبرز اهتمامات نائب الرئيس

الأميركي، على الصعيد نفسه، عقد آل غور اجتماعا مع وزراء التجارة العرب المشاركين في مؤتمر الجات، وهم من المغرب والجزائر وتونس ومصر وموريتانيا والإمارات، بينما لم يتأكد حضور مندوبي السعودية والكويت وقطر والبحرين وهي الدول العربية التي لا يرأس قلوبها وزراء. وأكدت مصادر دبلوماسية أن الاجتماع الذي تم بناء على طلب آل غور تركز موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، ووصف عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب الاجتماع بأنه محدود نظرا لغياب عدد كبير من الدول العربية غير الأعضاء في «الجات»، وقال

الفيلالي له الشرق الأوسط، إن الدعوة التي رفع المقاطعة الاقتصادية بالمغرب قضية على إسرائيل يرتبط بتحقيق نتائج حقيقية في عملية السلام. وكان ميكي كاندور الممثل التجاري الأميركي قد عقد اجتماعا في مراكش مع وزير الخارجية المغربي وذلك على هامش حفل عشاء ومهرجان احتفالي القيم في مراكش ترحيبا بالوفود المشاركة في مؤتمر الجات، وعلمت بعثة الشرق الأوسط، أن الوفد الإسرائيلي في مؤتمر الجات، قام بمساع للاتصال بالوفود العربية المشاركة لموضوع المقاطعة وإمكانية إيجاد مجالات تعاون تجاري بين العرب وإسرائيل.



المشرق الأوسط

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٥ أبريل ١٩٩٤

الحسن الثاني يستقبل الوفود المشاركة في المؤتمر

دول الـ «جات» توقع اليوم 35 وثيقة تزن 175 كيلو جراماً

مراكش: من بعثة «الشرق الأوسط»
طلحة جبريل وضرغام مسروجة
ومنصف السليمي

يختتم مساء اليوم مؤتمر «الجات» باستقبال
العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في القصر الملكي
في مراكش أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر. ومن
المقرر أن يلقي العاهل المغربي كلمة يتوج بها أعمال
المؤتمر، ويقام بعد ذلك حفل استقبال لرؤساء الوفود.
وسبق إلقاء الكلمة توقيع 125 دولة على 35
وثيقة تزن 175 كيلو جراماً، وتشتمل الوثائق على
إعلان ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، والوثائق
النهائية لأعمال دورة الأوروغواي وملحقات
توضيحية للاتفاقيات وكذا مشروع الاتفاقيات التي لم
يتم حوّلها لاتفاق وتشتمل على بعض القضايا
المرتبطة بقطاع العمل والبيئة والخدمات. وكان
الأميركيون قد الحوا على ضرورة تضمين القضايا
الخلافية في الاتفاق النهائي والتفاوض حولها لاحقاً.
وسيتّم التوقيع في القاعة الملكية داخل قصر
المؤتمرات، الذي تحول إلى خلية نحل تعج بأعضاء
الوفود والصحافيين. ويتوقع أن يدوم حفل التوقيع
ثلاث أو أربع ساعات، وتتخذ إجراءات أمنية حول
قاعة التوقيع لكنها تظل إجراءات معقولة قياساً
لأهمية المؤتمر. وبمقابل القاعة شيدت مكاتب أنيقة
للوفود، وكانت المشكلة الوحيدة التي واجهت أعضاء
الوفود هي الجلوس ساعات طوال داخل القاعة
للاستماع لكلمات رؤساء الوفود. أما المترجمون
الفوريون فقد كانت مهمتهم مضنية، ولوحظ أن معظم
المترجمين للغة العربية ينتمون إلى دول المعسكر

الاشتراكي سابقاً.
من جهة أخرى تعقد الوفود جلسة صباح اليوم
لوضع اللمسات الأخيرة «لإعلان مراكش».
أما المشكلة التي واجهت الصحافيين طوال أيام
المؤتمر في المركز الإعلامي في فندق «أطلس أسني»
المجاور لقصر المؤتمرات، فقد تمثلت في قراءة كيلوات
لا تحصى من الوثائق وتلخيصها، وفي الوقت نفسه
متابعة مداخلات 101 من رؤساء الوفود جاؤوا من
القارات الأربع، يتحدثون بخليل من اللغات.
من جهة أخرى استقبل العاهل المغربي امس آل
غور نائب الرئيس الأميركي الذي وصل إلى المغرب
في زيارة خاطفة استغرقت تسع ساعات، وقد دامت
المباحثات التي تخللتها مائدة غداء استمرت ثلاث
ساعات، وكان آل غور قد أدلى بتصريح مقتضب لدى
وصوله إلى مراكش قال فيه إنه سيبذل العاهل
المغربي تقدير الرئيس بيل كلينتون له ولحكيمته
ونصائحهم الثمينة حول القضايا الدولية، مؤكداً
متانة العلاقات التاريخية بين البلدين، وقال إن
البلدين يدعمان الاستقرار والسلام في المنطقة منذ
زمن بعيد وأنه سيبحث مع العاهل المغربي عدداً من
القضايا ذات الاهتمام المشترك.
وكان آل غور الذي ألقى كلمة أمام مؤتمر «الجات»،
قد تطرق إلى موضوع رفع المقاطعة العربية ضد
إسرائيل على هامش المؤتمر. وفي هذا السياق أبلغ
عبد اللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب «الشرق
الأوسط» أن الاسرائيليين يطالبون برفع المقاطعة بعد
أن تم توقيع اتفاق السلام، لكن العرب يرون أن عملية
السلام متعثرة وفي تراجع.
تفاصيل «الشرق الأوسط الاقتصادي»



المصدر :

التاريخ :

١٠٥ - ١٩٩٤

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

أبا الخيل : السعودية لا تواجه مشكلة بالنسبة الى الانضمام الى اتفاقية غات

□ جدة - «الحياة» :

■ وصف السيد محمد أبا الخيل وزير المال والاقتصاد الوطني السعودي الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي المؤسسات المالية العربية المشتركة التي اختتمت أعمالها أول من أمس الأربعاء في القاهرة بأنها شكلت أوسع تجمع عربي من نوعه. وقال: «إن الاجتماعات كانت جيدة من حيث المناقشات التي دارت في شأن مستقبل العمل العربي الاقتصادي المشترك. وكانت هناك أفكار ومقترحات جيدة لتطوير التعاون الاقتصادي العربي وتركز الاهتمام على دور هذه المؤسسات المالية المشتركة في دعم زيادة التجارة وزيادة للبادلات التجارية بين البلاد العربية». وأكد أن السعودية لا تواجه أية مشكلة بالنسبة الى مسألة الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات). وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء السعودية: «إن هذه المؤسسات المالية تستطيع أن تقوم بهذا الدور بكفاءة، إذ اتضح من المناقشات خلال الاجتماعات أن النتائج المالية لهذه المؤسسات كانت جيدة واستفادت الدول العربية منها». وذكر الوزير السعودي «أن إدارة كل مؤسسة

مالية لاحظت المحافظة على الموارد المالية عن طريق استثمارها حتى تستطيع أن تستمر في ممارسة نشاطها». ولاحظ في هذا الصدد أن المؤسسات المالية العربية المشتركة انضمت في فترة سابقة ولديها مواردها المحددة في الوقت الحاضر. وأفاد أنه «ليس من المتوقع لأسباب معروفة أن تزداد مواردها المالية بمساهمات جديدة من الدول العربية، لذلك فمجالس إدارة هذه المؤسسات المالية تأخذ في الاعتبار على رأس أولوياتها أن تستثمر أموالها في شكل جيد ويطبق يجعلها تحقق عوائد مالية جيدة وبالتالي تستطيع أن تغطي مواردها المالية وتستمر في أداء الأهداف المنوطة بها في حدود الموارد المتاحة لها».

ورد أبا الخيل على سؤال عن رؤيته لمناخ الاستثمار العربي وفرص الاستثمارات في الوطن العربي قائلاً: «إن مناخ جيد جداً». وأضاف: «إن فرص الاستثمار تحسنت في الدول النامية عموماً ومن ضمنها الدول العربية. وكل الدول النامية بما في ذلك الدول العربية أدركت تماماً منذ أعوام أن اجتذاب رؤوس الأموال من خارج هذه الدول للاستثمار داخلها أفضل وأقل كلفة من أن تقوم هذه الدول بالاقتراض بهدف الاستثمار».

ووجه كلامه الى المستثمرين العرب الذين يستثمرون خارج المنطقة العربية قائلاً: «إن فرص الاستثمار داخل البلدان العربية أفضل. وهذا أمر ميسر، لكن القرار في النهاية لصاحب الاستثمار». وعن مسألة انضمام المملكة العربية السعودية الى اتفاقية «غات» والخطوات التي ستتخذها في هذا الصدد قال: «إن السعودية قدمت الطلب. والطلب طبقاً لنظام غات يبحث ويجري في شأنه مفاوضات. وقد شكلت لجنة فعلاً وأعدت السعودية التقرير الاقتصادي الذي سيقدم الى غات ويكون محور المفاوضات بين السعودية وبين هذه اللجنة». وأضاف: «إن السعودية من الدول التي تمتاز بكونها دولة ذات اقتصاد حر وليست فيها قيود لا على التجارة ولا على التصدير ولا الاستيراد ولا التحويلات المالية ولا أي شيء». وبالتالي فالأمر بالنسبة الى المفاوضات بينها وبين غات سهل وميسر».

وأشار أبا الخيل في ختام تصريحه الى أن الانضمام الى «غات» يتطلب القبول بقواعدها ومن أهمها تسهيل التبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية واعطاء الدول الاعضاء في «غات» وضع الدولة الأكثر رعاية وإزالة القيود الإدارية.



المسار

المصدر :

للنشر والتخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

في حضور ممثلين عن ١٤٥ دولة في مراكش

«غات» تعلن اليوم قيام المنظمة الدولية للتجارة

□ مراكش من محمد الشرقي:

■ يعلن مساء اليوم الجمعة في مراكش قيام المنظمة العالمية للتجارة مباشرة بعد توقيع وزراء الخارجية أو التجارة أو من ينوب عنهم ١٢٥ دولة عضو في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) بنود «جولة أوروغواي» وملحقاتها.

وينتظر ان تستمر مراسم توقيع اتفاق مراكش نحو أربع ساعات يتولى خلالها رؤساء الوفود وضع توقيعاتهم على نحو ٣٠ اتفاقاً وملحقاتها.

وتردد أمس ان كل الدول الاعضاء وحسبتي بعض الدول التي طلبت الانضمام الى «غات» مثل الصين وروسيا الاتحادية ستوقع الاتفاق النهائي الذي وصفه بيتر سذرلاند رئيس «غات» بأنه أهم اتفاق تجاري في القرن الحالي.

وقال مصدر سعودي لـ «الحياة» ان انضمام السعودية سيحتاج الى وقت اضافي نظراً الى طبيعة المفاوضات الجارية مع المملكة والتي تكرر ان اجراءات انضمامها تختلف عن اجراءات انضمام دول خليجية اخرى مثل البحرين والامارات والكويت وقطر. وبلغ وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري السيد محمود محمد محمود «الحياة» ان الدول العربية لم تقدم تصوراً موحداً في اجتماعات «غات» باعتبار ان بعضها لم يشارك في محادثات جولة أوروغواي وبعضها الآخر لم يقدم طلب الانضمام الا حديثاً في حين ان بعض الدول العربية الاخرى لم تنضم بعد الى «غات».

وأشار محمود الذي يرأس وفد بلاده في مؤتمر مراكش الى انه من السابق لأوانه الحديث عن مكاسب أو خسائر للدول العربية من الاتفاق الجديد معتبراً ان قواعد التجارة العالمية الجديدة ستكون اخذاً وعطاء. وتوقع في الوقت نفسه ان ينعكس الاتفاق ايجاباً على الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة.

وأعاد الوزير المصري ان جامعة الدول العربية ستتولى لاحقاً البحث في مجالات التأثير المحتملة في الاقتصادات العربية.

وقال خبير عربي يشارك في المؤتمر لـ «الحياة» ان دول الشرق الأوسط والخليج قد تستفيد من اتفاقية «غات» ان اثار الميزات الاقتصادية المحتملة لكبار مستوردي النفط في العالم المتقدم ستؤدي الى

انتعاش واضح في التجارة الدولية وقد تستفيد منه الدول المصدرة للنفط التي سيزيد الطلب على صادراتها من منتجات الطاقة المختلفة معتبراً ان من شأن تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الدول الصناعية زيادة حاجات هذه الدول في مجال الطاقة.

وتوقع الخبير الذي طلب عدم ذكر اسمه ان تخسر الدول الأفريقية جنوب الصحراء في المقابل ما بين ١,٥ و ٢,٥ بليون دولار سنوياً بسبب اوضاع اقتصاداتها غير المستعدة حالياً لمثل هذا النوع من التحرير.

ويشارك في هذا الرأي ممثل الدولة المغربي في وزارة الخارجية الطيب الفاسي الذي قال لـ «الحياة» ان دول جنوب الصحراء في حاجة الى هيكلة حقيقية لاقتصاداتها لتتمكن من جني ثمار تحرير التجارة العالمية معتبراً ان الاستفادة من «غات» ستقتضي تنويعاً واضحاً في الصادرات وقدرتها تنافسية كافية. اما الدول المتقدمة فيتعوق ان تستفيد ما بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار مطلع القرن المقبل نتيجة انخفاض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة العالمية.

وكان ال غيور نائب الرئيس الأميركي وصل يعد ظهر أمس الى مراكش. واستقبله العاهل المغربي

الملك الحسن الثاني في القصر الملكي. وألقى غيور خطاباً في اجتماعات «غات» باسم الولايات المتحدة مساء أمس ضمنه موقف واشنطن من الاتفاقية. وغادر مراكش الليلة نفسها. كما وصل مساء أول من أمس الى مراكش نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الياباني تسوتومو هاتا الذي سيجري وفد بلاده في مراسم توقيع الوثيقة النهائية مساء اليوم. ويذكر ان اليابان تشارك باكبر وفد في هذا المؤتمر، ان يضم ٧٣ شخصاً. وتليها لجهة العدد الولايات المتحدة، فتايوان ثم فرنسا.

وساد التفاوض الاجتماعات الختامية التي عقدت أمس بعدما توصل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الى اتفاق في شأن فتح اسواق الطرفين امام إمكان عقد صفقات أعمال في القطاعات العامة. ويمتد الاتفاق عقود أعمال بقيمة ٣٠٠ بليون دولار مع استثناء قطاع الاتصالات في الوقت الراهن نظراً الى ان قطاع الاتصالات لم يحسم حتى الآن في اجتماعات «غات».

وعلى نقيض الدول العربية والأفريقية التي لم يكن لديها موقف موحد بين الدول الآسيوية أمس أكثر تنسيقاً خصوصاً دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) التي اعتبرت ان

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

اي ربط في الوقت الراهن بين مسألة تشغيل الأطفال وحقوق العمال لا يستهدف سوى الحد من القدرة التنافسية التي تملكها تلك الدول وطالبت الرابطة باستمرار المفاوضات في شأن هذه القضايا في اطار المنظمة العالمية للتجارة، التي ينتظر ان تشكل اليوم لجنة خاصة، يحتمل ان يكون المغرب عضواً فيها للاعداد لاختصاصاتها ومجالات عملها وموازنتها ومقرها وغير ذلك من التفاصيل.

وكان لافتاً أمس ان اجواء المؤتمر افسحت في المجال لعقد اللقاءات الثنائية بين الوفود المشاركة وابرام اتفاقات تجارية مختلفة. في حين بدت الدول التي طلبت الانضمام الى «غات» اكثر حماسة من اي وقت سابق للانخراط في النظام التجاري الدولي الجديد. وظهر ذلك جلياً في تصريح الوفد الصيني الذي طالب الدول الاخرى الاعضاء، خصوصاً الولايات المتحدة، بمساعدة بلاده للانضمام بسرعة ومن دون شروط اضافية.

ودعا عدد كبير من ممثلي الدول النامية الذين تحدثوا في المؤتمر، الدول الصناعية الكبرى الى تعويض بلدانهم الخسائر التي تكبدتها نتيجة تنفيذ الاتفاقية، خصوصاً تلك الدول التي تشكل ثلثي الاعضاء في «غات».



المصدر : الأهرام - رام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٤



الجات والقضايا الجديدة تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار دخلت حلبة «الجات» بعد «أورجواي»

تحرير تجارة الخدمات على «جسرات»

على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البلاد المتفاوضة. ويبدو ذلك بصورة واضحة في إعلان بوتكا بل استا. فإنه أعطى شيئا لكل مجموعة في مقابل تنازلهما عن شيء آخر. فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت في ادراج الزراعة والقضايا الثلاث الجديدة في جنول أعمال دورة أورجواي. وفي المقابل تنازلت عن معارضتها في إخضاع المنسوجات والملابس للقواعد العامة للجات وذلك عن طريق إلغاء التدريجي للاتفاقية التي تحكم هذا القطاع منذ ١٩٦٢. والبلاد النامية تنازلت عن معارضتها في أنحال القضايا الجديدة. وفي المقابل حصلت على الحق في إعادة النظر في اتفاقية المنسوجات وكذلك تحسين ظروف التفاد إلى أسواق البلاد الصناعية. واليابان قبلت كل ذلك في مقابل موافقة الولايات المتحدة على بحث موضوع الحمائية الجديدة التي وقع عيؤها الأكبر عليها وعلى بلاد شرق آسيا. والمجموعة الأوروبية تنازلت عن معارضتها في بحث السياسة الزراعية وفي المقابل حصلت على قبول الجميع بمبدأ بحث القضايا الجديدة. وتتناول فيما يلي استعراض الخطوط الكبرى لما انجزته دورة أورجواي في تلك القضايا:

تحرير الخدمات:

يعتبر جنول الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الأطراف نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد أنشئت الجات بهدف تحرير

تناول الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي في مقالاته السبعة الماضية بالشرح والتحليل اتفاقية «الجات» من حيث النشأة التاريخية وتأثيراتها المختلفة على اقتصادات الدول النامية.

وركز في المقالين الأخيرين على تأثير تلك الاتفاقية على الزراعة والصناعة في الدول النامية. وانتهى إلى أن «الجات» من الممكن أن تفيد الدول النامية خاصة بعد سريان اتفاقية «أورجواي» والتي تحرر تدريجيا تجارة المنسوجات مما يفتح أسواق الدول المتقدمة. التي ظلت مغلقة لفترات طويلة. أمام منتجات الدول النامية من المنسوجات والتي تمتلك فيها بعض الميزات النسبية.

وفي هذا المقال يتعرض الدكتور سعيد النجار إلى القضايا الجديدة التي تصدرت لها جولة «أورجواي» في ديسمبر الماضي لأول مرة ولم تكن الاتفاقيات السابقة قد تعرضت لها وذلك القضايا هي: تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار. ويبدأ في عرض تحرير تجارة الخدمات باعتبارها أهم القضايا التي أثارت جدلا وخلافات كثيرة أثناء مناقشتها في جولة «أورجواي».

جاءت دورة أورجواي مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث إتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف. وإذا صرنا النظر عن الزراعة واتفاقية المنسوجات وهما أيضا لم يسبق التعامل معهما في إطار الجات فإن من أبرز القضايا الجديدة هي قضايا الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار. هذه القضايا الثلاث ظهرت لأول مرة في حلبة الجات. ولم يكن دخولها دائرة المفاوضات متعددة الأطراف مسألة سهلة. بل إنها لاقى معارضة شديدة من البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصديق لتلك القضايا شرطا لقبولها الدخول في دورة جديدة للمفاوضات التجارية. وكاد يؤدي هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل ابتدائها لولا الوصول إلى صيغة توافقية قامت



المصدر : هسرق الأوسط

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

تنمية هذا التبادل تتطلب
تضحيات وجهود إضافية بالنسبة
للمستثمرين، ووضع استراتيجية
تقوم على تعدد الأسواق وتنويع
الانتاج المغربي وتقوية تنافسيته
للمنتجات الدولية.

أما بالنسبة للمكاسب المالية
التي يمكن أن يحققها المغرب
نتيجة الوضع الاقتصادي الناشئ
عقب تنفيذ الإجراءات الواردة في
بنود الاتفاقيات الحالية، قال
الوزير المغربي إن حكومة بلاده
عاكفة على دراسة الانعكاسات
الحقيقية الناجمة عن تطبيق
الاتفاقية في مختلف القطاعات،
ويجري العمل لتأهيل المنتجين
وتكليفهم مع المعطيات الجديدة
لتحقيق الجودة والفعالية،
وأضاف أن المغرب تحرر من نظام
الحصص في صادرات الملابس
الجاهزة وأن بلدان الاتحاد
الأوروبي لا تطبق على منتج
السراويل المغربية نظام الحصص
ولا تفرض عليها رسوما جمركية
وقال المغرب يسعى إلى توسيع
هذا النموذج من التعامل.

وعبر الشريف عن تفاؤله
بالمستقبل في ظل «الجات» مؤكدا
أن إعادة الهيكلة التي طبقها
المغرب تسهل عليه الاندماج في
السوق الدولية وتجعله متحررا
من التبعية لأسواق محددة وأن
كانت هذه الأسواق تشكل حاليا
أهم الواردات والصادرات على حد
سواء.

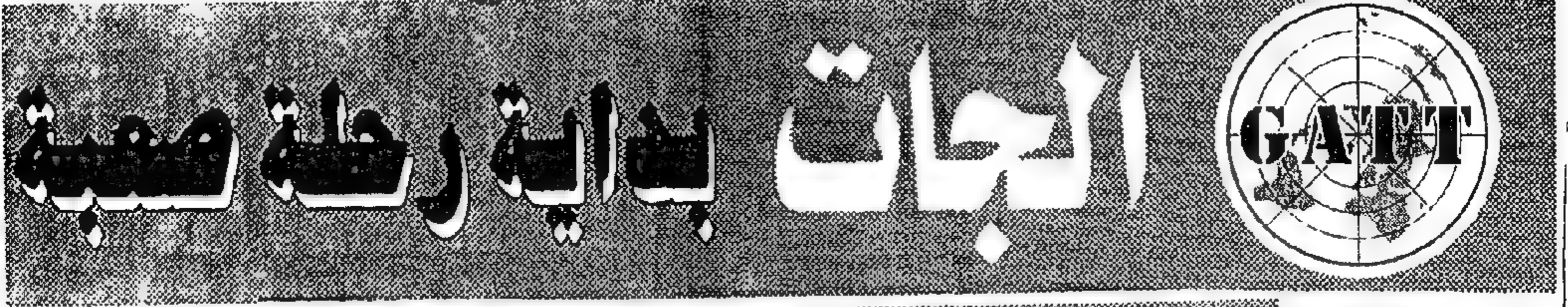
● إعادة الهيكلة تسهل اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي وإعادة تأهيل المنتجين وتكليفهم مع المعطيات الجديدة

وأشار إلى أن اتفاق التعاون
الأوروبي المغربي الموقع سنة
١٩٧٧ والمعدل سنة ١٩٨٦ ينبغي أن
تتم مراجعته ليتلاءم مع التكيف
الجديد، وأن المغرب سيظل
متمسكا بحقوقه المشروعة لأنه
يلتزم بالاتفاقية التفضيلية مع
الاتحاد الأوروبي وينتظر
المقترحات الجوابية على
مقترحاته بشأن الاتفاق
التعديلي.

وفي إطار العلاقات المغربية
التجارية الخارجية، أبرز أهمية
التبادل القائم حاليا مع القارة
الأميركية والمكسيك والتي قال
عنها إن وضعها آزاء تكتل (النافتا)
يشابه وضع المغرب آزاء
تكتل الاتحاد الأوروبي، إلا أن



التاريخ : ١٠-١١-١٩٦٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لتحرير التجارة الدولية

اليوم توقيع «ميثاق مراكش»

ومولد منظمة التجارة

الدولية

مراكش، من بعثة الشرق الأوسط، طلحة جبريل
ومنصف السليمي وضرغام مسروجة

يختتم اليوم مؤتمر «الجات» في مراكش، وذلك باقرار «وثيقة مراكش» التي تشتمل على الاعلان رسميا عن ميلاد المنظمة التجارة الدولية، والتوقيع على 35 اتفاقية تم التوصل اليها نتيجة مفاوضات جولة الاوروجواي التي انتهت في 15 ديسمبر (كانون الاول) من العام الماضي. وسيلقي العاهل المغربي الملك الحسن الثاني كلمة أمام المؤتمرين مختتما بذلك اعمال المؤتمر التي دامت اربعة ايام وتحدث خلالها



المسار

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

١٠٥ أبريل ١٩٩٤

لعدد مهم منها.

اما مندوب الصين، وهو نائب وزير التجارة الخارجية، فقد اعتبر ان بعض الدول تستند الى قضايا سياسية لممارسة ضغوط على بلاده، في اشارة الى موضوع حقوق الانسان الذي تعتمده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري عن بلاده. وعلى هامش اعمال المؤتمر اعلنت الولايات المتحدة والمغرب انشاء لجنة عمل مشتركة للتجارة والاستثمار وذلك في اعقاب اجتماع عقده الوفدان برئاسة اميكي كانتور الممثل التجاري الاميركي ومراد شريف وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي، ويحضر وزير الزراعة الاميركي. وإلى ذلك عقدت الهيئات غير الحكومية التي تحضر المؤتمر، وهي منظمات تجارية واقتصادية ومالية عالمية واوروبية، جلسة مناقشة حول الانعكاسات المحتملة لتطبيق الاتفاقية الجديدة في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وميدان البيئة.

على اقتصاديات الدول الافريقية بعد التوقيع على اتفاقيات الجات، وذكرت المصادر ان المغرب الذي شارك في الاجتماع قد تقدم الى الاجتماع بثلاثة اقتراحات، هي تقييم نتائج اجتماعات المجموعة دوريا وإقامة تفاق بين عملة ومالية واقتصاد الدول المعنية التي تخضع لنظام هيكلية الاقتصاد، والاقتراح الثالث يتعلق بالمساعدة التقنية بمختلف اشكالها.

كما تميزت اعمال المؤتمر بابداء الدول النامية تخوفاتها من احتمال تحول بعض القضايا كقوانين العمل وحرية ولوج الاسواق الى مناقشة غير متكافئة بين صادرات الدول المصنعة ومنتجات الدول النامية. فضلا عن الصعوبات التي تواجه الدول النامية والمترتبة على تطبيق الاجراءات الجديدة بينما تشهد اقتصادياتها مرحلة إعادة التقويم وارتفاع معدلات المديونية بالنسبة

101 من رؤساء الوفود. وقد خصص لكل وفد خمس دقائق للقاء كلمته. وقد تميز يوم امس باجراء اتصالات ثنائية بين الوفود، وعربيا واصل الوفد الاسرائيلي اتصالاته لرفع المقاطعة العربية.

من جهة أخرى عقد اجتماع ضم مجموعة الدول الافريقية المشاركة في المؤتمر وهي 28 دولة، خصص لدراسة الآثار المحتملة



المصدر : الشرق الأوسط

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٤

وكيل التجارة البحريني

«الجات» نظام عالمي جديد.. والعرب يجب أن يكونوا حاضرين فيه

مراكش : الشرق الأوسط

تبذل الدول العربية جهودا في مجال تصحيح اقتصاداتها واعادة هيكلتها للتخلص من الاختلالات الداخلية والخارجية ولتصبح أكثر انفتاحا وتكاملا مع الاقتصاد العالمي للتقريب بين النظم الاقتصادية المتبعة في الدول الغربية.

وترأست هذه الجهود مع التغييرات الكبرى التي يشهدها العالم وبروز المواجهة بين التكتلات الدولية في مجال التجارة الخارجية بدل المجال العسكري واعتمادها على تحرير المبادلات المتعلقة بالصناعة والزراعة التصديرية وتحرير قطاع الخدمات وهو الأهم إذ أن من سيتحكم فيه في المستقبل، وأن من سيحكم في الأقمار الصناعية سيتحكم في المنتج الثقافي رغم الاستثناءات التي دفعت بها فرنسا خلال المفاوضات.

«الشرق الأوسط» سالت الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الوزاري المتعدد حاليا في مراكش حول حسابات الربح والخسارة لاقتصادياتها ضمن نظام اقتصادي عالمي تعد المنظمة العالمية للتجارة الحرة (الجات) إحدى ركائزه الأساسية.

وصف حسن النصف اقتصاديات البحرين والسياسات التجارية الخارجية أنها سياسة دجائية، قبل أن تؤول مفاوضات الأوروغواي إلى ما آلت إليه من احكام وينود، إذ أن البحرين تطبق تعرفه جمركية في الحدود الدنيا ولا توجد عوائق مباشرة أو غير مباشرة، وأن انضمام البحرين إلى «الجات» في 13 ديسمبر (كانون الأول) 1993 قبل يومين من التوصل إلى الاتفاق حول تحرير التبادل التجاري الدولي، هو بمثابة إعلان رسمي عن السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقال أن دخول بلاده للجات لم يستغرق سوى ساعات كونها مهية للانضمام في أي لحظة وبدون عوائق، إذ أنها ترتبط برابطة الخصامية مع بريطانيا الدولة المستعمرة سابقا، بموجب الفقرة (C) من الفقرة الخامسة للمادة 26 لنظام الجات، وهو الوضع الذي انطبق على كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، ولا يتطلب ذلك أي قيد أو شرط، ووقعت سلطنة عمان على الاتفاقيات الخاصة بالنسيج.

ورأى النصف في وجود وفد البحرين في المؤتمر الوزاري للإعلان عن تأسيس منظمة «الجات» (اعلان

مراكش)، إلى جانب الدول العربية الأخرى تأكيداً على وضع جديد قوامه أن تكون دول عربية من بين الدول المؤسسة للمنظمة الجديدة، وتعبير عن مصالح العالم العربي ضمن مصالح 125 دولة تشكل أربعة أخماس العالم.

وفي إشارة إلى خسارة كبيرة يمكن أن تلحق بالعالم العربي إذا تأخرت الدول العربية في الانضمام إلى «الجات» تسأل النصف عن سيمثل المصالح العربية في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة بتنفيذ السياسات التجارية العالمية في حالة عدم ملامعة بعض البنود والنصوص مع الوضع الاقتصادي العربي وأعطى مثلا الموقف العربي من السياسات التي تتبعها بعض الدول الأوروبية لفرض ضرائب على الطاقة، وعلاقة هذا السعي بالآثار السيئة التي ستؤثر في انخفاض الطلب على النفط واستقطاع جزء كبير من عائدات صادراته، مما سيكون له انعكاس سلبي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذه الدول، وتحقيق إيرادات ضخمة للدول الصناعية واستخدامها لخفض العجز في موازنتها وتمويل الزيادة في انفاقها الحكومي على حساب الدول النامية.

وقال أن المشاركة العربية في الأعمال التحضيرية لاهم منظمة دولية ستفرض احترام الآراء والتحفيزات الإيجابية لعكس مصالحها في قطاعات النسيج أو الصناعات الزراعية أو الصناعية مثل البتروكيماويات والصناعات الغذائية وغيرها بشكل جماعي وليس بشكل منفرد.

وأجملا فإن البحرين ترى في وجود 125 دولة عضواً في منظمة الجات دليل صحة وأن وجود اختلافات في وجهات النظر يعود إلى سياسات متفاوتة بين الدول، وأن هذا لا يلغي هدف المنظمة في صهر المتناقضات لفائدة الجميع، عن طريق القضاء على المعوقات المباشرة أو غير المباشرة إذ أنها تسعى إلى الانفتاح العالمي.

أما حساب الأرباح والخسائر فهو موجود بشقيه وينطبق على الجميع، ولكن إذا كانت توجد أضرار فلماذا انضمت كل هذه الدول؟ أن الفوائد الكاملة لا توجد وأن الخسائر الكاملة لا توجد وإنما ما نراه الآن هو نظام عالمي اقتصادي جديد والعالم بحاجة إلى وقت طويل لتحقيق أهداف هذا النظام، وعلى العرب أن يكونوا حاضرين لتجسيد الدور الاقتصادي والسياسي والثقافي الذي يمثلونه.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتوزيع : ١٥ أبريل ١٩٩٤

لقطات من اجتماعات الجات

● تأخر هبوط آل غور نائب الرئيس الأميركي من الطائرة الأمر الذي أدى إلى عودة الأمير سيدي محمد ولي عهد المغرب إلى القاعة الشرقية، وقد لوحظ أن السفير الأميركي في المغرب كان يتنقل بين طائرة آل غور والقاعة الشرقية.

● تيمبر زوجة نائب الرئيس الأميركي استقبلت من طرف الأميرة للأمير كريم كريمة العامل المغربي الملك الحسن الثاني، وقامت أمس الخميس بجولة في مدينة مراكش زارت خلالها المعالم التاريخية التي تتميز بها المدينة.

● الوفد الاسرائيلي الذي يرأسه ميخا حريش وزير التجارة قام في مراكش بمساع للاتصال بأعضاء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر لبحث موضوع رفع المقاطعة.

● مندوب الفاتيكان في المغرب زار قصر المؤتمرات حيث تجري أعمال مؤتمر الجات.

● حين كان رئيس الوفد الروسي يلقي كلمته كانت القاعة شبه فارغة.

● الوفد الياباني يعد أكبر الوفود المشاركة في مؤتمر مراكش حيث بلغ عدد أعضائه 72 عضواً ، يليه الوفد الفرنسي 34 عضواً ، ثم تايلاند 23 عضواً.

● سفير العمودان في الرباط والدكتور منير زهران سفير مصر في جنيف كانا يتجولان طوال الوقت داخل المركز الإعلامي للقاء بالصحافيين وجمع ما لديهم من معلومات حول أعمال المؤتمر.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٩٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النمو الاقتصادي مرشح للارتفاع إلى 14 في المائة

المغرب قد يعلن زيادات عامة في الأجور أول مايو

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

أعلنت بعثة «الشرق الأوسط» أن الحكومة المغربية قد تعلن في أول مايو (أيار) المقبل عن زيادات مهمة في الأجور لجميع الوظائف، وذكرت مصادر حسنة الاطلاع أن رئيس البنك الدولي سلم المغرب رسالة يقترح فيها القيام بخطوات إضافية في سائر القطاعات لحماية وترسيخ مكتسباته الناتجة عن إعادة هيكلة اقتصاده.

وتشير الرسالة إلى أن المغرب قد يصبح عضوا في ما يسمى ببنادي الكبار إذا حصل على معدل نمو سنوي متصاعد.

ويذكر أن العامل المغربي الملك الحسن الثاني كان قد ترأس اجتماعا للحكومة أكد فيه ضرورة إعطاء الأولوية للأمور المالية والاقتصادية والاجتماعية. وعلمت بعثة «الشرق الأوسط» أن رسالة البنك الدولي تلح على إعطاء المغرب أولوية لإصلاح



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٥ / ٤ / ١٩٩٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأوضاع الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والسكن. ومن المرجح أن يدرس البرلمان المغربي خلال دورته الحالية اقتراحاً من العامل المغربي حول قضايا التعليم. أما في ما يخص قطاع الصحة فقد أعدت السلطات المغربية برنامجاً للرعاية الصحية والضمان الاجتماعي يشمل كافة الفئات الاجتماعية. وفي قطاع الإسكان كان قد أعلن عن برنامج لبناء مائتي ألف سكن اقتصادي. من جهة أخرى يتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى 14 في المائة عوضاً عن 8 في المائة كما توقعت الحكومة. وقد تقدمت الحكومة المغربية إلى البرلمان بمشروع لتعديل الميزانية لسنة 1994 يتضمن أساساً تخفيض معدل الضريبة على الشركات والرواتب، وهو ما سيفسح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة أجور العاملين.



المصدر : الشرق الأوسط

١٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عشية التوقيع: الجنوب يستعطف .. والكبار يتفقون على «الصفقات»

مراكش: من بعثة الشرق الأوسط

تمحورت وجهات نظر الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في محاور ليست غريبة عن المحاور التي رسخها التقسيم الدولي للعمل وما زالت آثاره ماثلة حتى عشية التوقيع على إعلان مراكش مؤثنا بموعد تدفق المعلومات والاستثمارات والتجارة في كل اتجاه وفي معظم الأسواق الدولية والإقليمية سعيا وراء الاندماج والتكامل.

ففي الوقت الذي كانت دول العالم النامية توجه الدعوات للدول المصنعة للاخذ بإعتبار مشاكلها المستعصية وعدم عزلها عن العالم، وتقدير تضحياتها الكبرى من أجل الانضمام إلى الجات، كانت وفود الدول المصنعة لا تكل من الاجتماعات المتواصلة لتذليل العقبات التي تعترض المفاوضات حول ما لم يتم الاتفاق عليه في الأوروغواي ولم تهدد أي فرصة امامها بما فيها فرصة حفل العشاء الذي أقامه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وحضره ولي العهد الأمير محمد على شرف المؤتمرين في ساحة فسيحة تذكر الجميع أن العالم رحب وأن لكل من شعوبه ودوله متسعاً فيه.

وقد أسفرت اللقاءات الأميركية الأوروبية عن اتفاق بشأن المساهمة في الصفقات العامة بين الطرفين والتي وصفها كانتور بالحدث التاريخي وقال أنها تعد تطويراً لبروتوكول مايو (أيار) سنة 1993، بما يضمن للشركات الأوروبية المختصة بالكهرباء ولوج الأسواق الأميركية.

وتسمح الاتفاقية للشركات الأوروبية بالاستثمار والعمل في 29 ولاية وترفع حصتها من 50 ملياراً إلى 100 مليار دولار.

كما اتفق الجانبان على الكف عن تفضيل المنتجات المحلية لكليهما في مجال إنتاج عربات الإطفاء وأسرة المستشفيات والسماح للشركات بالمنافسة على قدم المساواة في أسواق العقود الحكومية. وكان من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار المتبادل بفضل هذه الاتفاقية 200 مليار دولار، فإن الجانبين لم يتوصلا بعد إلى تقدم جديد في ما يخص ولوج الشركات الأميركية سوق المواصلات للسكك الحديدية

والاسلكية الأوروبية ذات القطاع العام.

وما زال الأوروبيون يبدون تردداً في قبول الاتفاق الشامل ويلحون على رفع كل العوائق التي تضعها الولايات المتحدة الأميركية أمام مشاريع الطرق السريعة والمطارات، أما وفود الدول النامية الأسطورية فقد كان زعيمهم يسمع في كل مكان من أماكن المؤتمر وتميزوا بتحفظ كبير إزاء وسائل الإعلام غير الأسبوعية وكانت تصريحاتهم مقتضبة وتنسم بالجمالة ولم تخرج عن إطار تريد مواقفهم التي أعلنوا عنها خلال المفاوضات، ولم يحصل شيء جديد بعد لقاء زعيمهم الياباني الذي اجتمع رئيس وفدها مع رؤساء الوفود الكندية والأميركية والمفوض الأوروبي على هامش المؤتمر.

وعلى مستوى الدول النامية ركزت الصين على ضرورة عدم الاستناد إلى القضايا السياسية لممارسة ضغوط على بلادها في إشارة إلى موضوع حقوق الإنسان الذي تعتمده الولايات المتحدة كشرط لرفع الحظر التجاري على الصين. وتركزت مداخلات الوفود الإفريقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية على أهمية المعاملة التفضيلية وربطت الكاميرون بين الإبقاء على هذه المعاملات وبين



المصدر : **المشرق الأوسط**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٥-١٠-١٩٩٤

تنفيذها لإنجاح عمل المنظمة الدولية. في حين شددت تنزانيا على ضرورة مساعدة الدول الأقل نموا على تخطي صعوباتها وأن لا يتم عزلها عن العالم. وأكدت بوليفيا على أن لا مبرر لاستمرار التقسيم الدولي للعمل، لأن دول العالم الثالث تؤدي غالبا ثمن مبادلات تجارية غير متكافئة، وأنه لا بد من العمل جماعيا لمحاربة الفقر والتصحر والجريمة والمديونية والكساد وهي المشاكل التي تواجه العالم بأسره، وليس ترك هذه الدول تواجه مصيرها وحدها لأن التجارة الدولية لن تكون عادلة الا بتوفر الإرادة المشتركة للتغلب على الفقر والمشاكل الأخرى.

ودعت كينيا الى تقديم المساعدات لهذه الدول، وأكدت ذلك مداخلات وفود أخرى داعية الى العمل على إيجاد فرص أفضل للاستثمار الاجنبي في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا المتطورة وتقديم الوسائل الكفيلة بتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الجات، واقترحت إيجاد برنامج دولي للدعم الفني من أجل تنمية صادرات العالم الثالث. أما الدول التي تشارك بصفة ملاحظ فقد كررت الدعوة الى الإبقاء على

الاتفاقيات التفضيلية وبينت الاشواط التي قطعتها اقتصادياتها وربطت بين تطورها وبين دخولها بدون ابطاء الى الجات، ورأت في ذلك انعكاسات ايجابية عليها بعد التطبيق، ومنها كرواتيا وبنما ونيبال.

وفي هذه الأجواء فإن الدول العربية التي تطمح في ولوج الاسواق الدولية أكثر مما هي عليه الآن. خاصة الدول الحاضرة منها. لم تظهر بما هو أكثر من التركيز على سياساتها المالية والاقتصادية والتجارية معيدة التذكير بمحاور سياسة التحرر التجاري وربطها ببرامج التخصيص المنبئة فيها وما حققت من تغير لصالح اقتصاد السوق والمبادرة الحرة.

وتناولت مداخلات الوفود العربية الدعوة الى الحصول على فرص تجارية جديدة اهمها ضمان وصول الصادرات العربية من المنتجات الزراعية والملابس الى اسواق الدول الصناعية وعدم وجود حمائية غير مباشرة، كما دعت الى استمرار الجهود المبذولة لاقامة نظام مراقبة متعدد الاطراف وأن يهدف الى تنسيق السياسات الكلية الاقتصادية، والملائمة بينها وبين محدثات سياسة التنمية على أساس أن هذه العناصر تمثل الدعامة الحقيقية لنظام اقتصادي عالمي جديد.

وبرز التفاؤل العربي من الجات من خلال التركيز على أن الجات ستمنح المؤسسات المصرفية فرصة في مجال الاستثمار وتجارة الخدمات المصرفية والمالية، وأن لم يخف هذا التفاؤل ضرورة تطوير القدرات والاساليب التي تعمل بها هذه المؤسسات للاستفادة من فرصة الانفتاح الدولي.

وعلى مستوى قدرة التجارة الخارجية العربية على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، بينت الاوراق العربية في المؤتمر أن حجم الصادرات ارتفع سنة 1993 بنسبة 6.6 في المائة مقابل واردات بنسبة 5 في المائة، وأن 60 في المائة من الصادرات موجهة الى الدول الصناعية، وأن التجارة البينية العربية متأثرة بتعثر دول اتحاد المغرب العربي في اقامة منطقة التبادل الحر والتي تقرر انشاؤها سنة 1992، ومن تعثر دول مجلس التعاون الخليجي في جهودها لتوحيد التعرفة الجمركية والتي كان مقررا لها أن تتم ما بين 1988 و 1993.



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والتخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

الاعلان رسمياً عن ولادة المنظمة العالمية للتجارة

المغرب أول الموقعين على اتفاقيات «الجات»

ونكر بونيلان عشرين دولة
جديدة ستضم لاتفاقيات «الجات»
مشيرا الى أن مؤتمر مراكش ركز
على منع اندلاع أي حرب تجارية
في العالم. ووصف بيتر سونرلاند
المدير العام للمنظمة «الجات»
التوقيع على الاتفاقيات في
مراكش بأنه خطوة تاريخية وأشار
سونرلاند الى أن ال غور نائب
الرئيس الأميركي أكد التزام بلاده
بأن تعرض الاتفاقيات قورا على
الكونجرس للمصادقة عليها.
ويذكر ان حفل التوقيع الذي
اقام بعد ظهر أمس في قصر
المؤتمرات دام حوالي أربع
ساعات. وقرر المؤتمر بصفة
استثنائية ان يكون المغرب اول
الموقعين على الاتفاقيات نظرا
لاستضافته الجولة الأخيرة من
دورة الأوروغواي التي انبثقت
عنها المنظمة العالمية للتجارة في
مراكش. وقد وقع على الاتفاقيات
عبد اللطيف الفيلالي وزير
جدة المغرب فقط

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»
من طلحة جبريل
ومنصف السليمي
وضرغام مسروجة

اختتم أمس مؤتمر «الجات»
في مراكش أعماله وذلك بتوقيع
أكثر من مائة دولة على الاتفاقيات.
وقد استقبل العاهل المغربي الملك
الحسن الثاني مساء أمس رؤساء
الوفود في القصر الملكي في
مراكش وألقى خطابا أمام
المؤتمرين.

من جهة أخرى قال سيرجيو
ابرو بونيللا وزير خارجية
الأوروغواي ورئيس المؤتمر في
ندوة صحافية عقب اختتام المؤتمر
أعماله ان لجنة تحضيرية قد
شكلت وذلك لنقل مهام «الجات»
الى المنظمة العالمية للتجارة التي
أعلن رسميا عن تأسيسها أمس.
وأعلن بونيللا ان اللجنة
التحضيرية ستناقش القضايا
المختلف عليها والتي طرحت من
قبل رؤساء الوفود وهي قضايا
تشمل الهجرة وأسعار المواد
الغذائية وإمكانية بحث تخفيض
الدعم أو إلغاءه في الدول النامية
بالنسبة لأسعار هذه المواد
والملكية الثقافية والوسائل
السمعية والبصرية والمواصلات
والنقل البحري والمديونية.



المصدر :

المدينة

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ - شهر رمضان

النتائج الرئيسية لجولة اوروغواي : انشاء منظمة التجارة الدولية وخفض التعريفات الجمركية

■ مراكش (المغرب) - أ ف ب - يشكل انشاء «منظمة التجارة الدولية» وخفض التعريفات الجمركية والغاء حصص استيراد النسيج النتائج الرئيسية لاتفاقيات جولة اوروغواي التي باتت أيضاً تشمل قطاعات الخدمات والزراعة. وتقع هذه الاتفاقيات التي استغرقت للمفاوضات في شأنها سبعة أعوام في نحو ٢٢ ألف صفحة خصص معظمها لعروض خفض التعريفات الجمركية في الدول الـ ١٢٤ المشاركة.

«منظمة التجارة الدولية»

تم انشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) عام ١٩٤٧، وهي توشك ان تنصهر في «منظمة التجارة الدولية» الجديدة لتصبح بذلك الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وستشكل بذلك هيئة دولية حقيقية على عكس «غات» التي لم تكن سوى اتفاقية مؤقتة. وستكلف «منظمة التجارة الدولية» قيادة المراحل المقبلة لتحرير الأسواق العالمية والاشراف على حل الخلافات بفضل انظمة أكثر فاعلية وأكثر إلزاماً وسرعة.

وستبدأ «منظمة التجارة الدولية» أعمالها في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ كحد أدنى أو في أول تموز (يوليو).

ويجب لذلك ان يكون عدد كاف من الدول الكبرى صادق على اتفاقية الجولة. وقد تعهدت الولايات المتحدة جعل الكونغرس الأميركي يصادق على الاتفاقيات منذ السنة الجارية. وخلال الأشهر المقبلة ستسعى اللجنة التحضيرية الى وضع جدول تسلسلي للمسائل التي سيتمين على المنظمة حلها. وهو موضوع أدى الى قيام مواجهة عنيفة بين الدول الصناعية والدول النامية.

ويشمل الجدول موضوع البيئة. وسيتم، بطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، البحث في العلاقات بين التجارة والقرانين الاجتماعية. وقد ردت الدول النامية عبر طلب ادراج الهجرة (حركات انتقال اليد العاملة المرتبطة بالتجارة) على جدول الأعمال.

وسيتبع بموجب اتفاقيات جولة اوروغواي خفض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٨ في المئة على البضائع داخل الدول الصناعية. وبناء على ذلك سيتم خفض هذه التعريفات تدريجياً من ٦,٢ في المئة الى ٢,٩ في المئة. لكن حجم الخفض لن يكون متساوياً، إذ ان قسماً كبيراً من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٤٣ في المئة) سيعفى من الضرائب الجمركية. غير ان فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر في بعض القطاعات، خصوصاً الأحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج. ولم تنته

المفاوضات بعد في هذا القطاع الأخير الذي سيشهد تطوراً كبيراً في تجارته.

وسيتبع تدريجاً الغاء حصص الاستيراد في البلدان الغنية خلال عشر سنوات. وفي المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المطالبة بانفتاح أكبر لأسواق بعض الدول كالهند.

ويشير الإبقاء على تعريفات جمركية عالية نسبياً في قطاعي النسيج والمنتجات السمكية الى ان المكاسب التي توفرها الاتفاقيات ستكون أقل بالنسبة الى الدولة النامية. وستشهد صادراتها الى الدول المتطورة خفضاً بقيمة ٢٧ في المئة على تعريفاتها الجمركية. أما الدول الأكثر فقراً فلن يتم خفض التعريفات الجمركية على بضائعها المصدرة الا بنسبة تصل الى ٢٥ في المئة.

وتم للمرة الأولى ادراج الخدمات في المفاوضات. وتشكل مبادلات الخدمات نحو ٩٠٠ بليون دولار سنوياً و٢ الاف بليون، اذا ما اخذت في الاعتبار أرقام أعمال الشركات الموجودة في الخارج. وتم في هذا المجال تبني اطار عام يحدد عدداً من القواعد. والتزمت بعض الدول، من جهة ثانية، بفتح أسواقها.

ولا يزال هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات في هذا المجال. ولا تزال مسألة الخدمات المالية (المصارف

والتأمينات) والنقل البحري عالقة. فيما ادرج ملف الانتاج السمعي والبصري (نقطة الخلاف بين الفرنسيين والأميركيين) رسمياً في الاطار العام للاتفاق، لكن الاتحاد الأوروبي لم يقدم عرضاً لفتح أسواقه.

وتم تحقيق تقدم في شأن فتح الأسواق العامة امام المنافسة. وزادت الاستعدادات بمعدل عشرة أضعاف في كانون الأول (ديسمبر) الماضي بالمقارنة مع ما كان عليه الأمر في السابق. ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مراكش مجال تطبيق اتفاقهما المشترك.

الزراعة

تم ادخال ملف الزراعة للمرة الأولى في المفاوضات. ويتوقع ان يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

وبعد الترتيب الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة خلال السنوات الست المقبلة. وستكون الدول ملزمة بفتح أسواقها الداخلية امام كميات تصل الى ٢ في المئة ومن ثم ٥ في المئة من استهلاكها الداخلي من المواد. وبالنسبة الى الملكية الفكرية، أدرجت للمرة الأولى في الاتفاقيات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف ومكافحة تقليد البضائع.

١٢٥ دولة توقع "اعلان مراكش" تمهيدا لانشاء "منظمة التجارة الدولية"

□ مراكش - من محمد الشرقي:

■ وقع وزراء ١٢٥ دولة اعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات)، بما في ذلك الصين التي طلبت الانضمام أمس في مراكش الاتفاق النهائي لـ «اعلان مراكش» الذي يضم ٣٥ اتفاقاً. وسجلوا بذلك نهاية ثماني جولات من المفاوضات الشاقة والصعبة في إطار جولة أوروغواي.

واستمرت مراسم حفل التوقيع في قصر المؤتمرات نحو ٤ ساعات، توالى خلالها وزراء الخارجية أو التجارة أو المندوبون التوقيع على المعاهدة التي تشمل في مجموعها ٢٢ ألف صفحة وتزن ١٧٦ كيلوغراماً بينها ٥٠٠ صفحة للاتفاق النهائي.

واعتبر رئيس المؤتمر وزير خارجية أوروغواي أن العالم يشن عهداً جديداً من

التبادل والتعاون التجاري الدولي، بعدما ظلت المخاوف قائمة لمدة ثمانية أعوام بسبب صعوبة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق التاريخي. وقال أن كل الدول ساهمت في شكل ايجابي في انجاح جولة أوروغواي وأن انشاء «منظمة التجارة الدولية» سيكون إحدى الوسائل التي ستسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون بين الشعوب على أساس من العدل والتكامل، عوض التنافس التي كانت صفة المرحلة السابقة واعتبر من جهة أخرى أن المنظمة ستعزز وتكمل عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأنها ستسعى إلى إيجاد حلول لعدد من القضايا التجارية العالقة. وأضاف أن العلاقة تبدو مترابطة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسي وأن حرية التجارة والاستقرار وجهان لعملة واحدة.

وأعتبر بيتر سترلند المدير العام لـ «غات»

أن المواضيع التي لم تحسم مثل مسألة الخدمات والمسائل المرتبطة بالسياسات التمويلية والأخطار الناجمة عن الاجراءات الأحادية وغيرها، سيتم استكمال درستها في اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية. وأفاد أن كل الدول الاعضاء لها حق عرض القضايا التي تعتبرها مهمة وأن عمل اللجنة التحضيرية هو الوصول إلى حل ما تبقى من قضايا لتكون المنظمة جاهزة للعمل مطلع السنة المقبلة. وكشفت مصادر في المؤتمر أن اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية تضم في عضويتها دولاً عربية بينها المغرب ودولة الإمارات.

وأعتبر سترلند أن توقيع اتفاقية مراكش هو أهم لنجاز منذ ٤٧ عاماً وأنه حتى فترة قريبة كانت المخاوف تحوم حول مدى إمكان التغلب على مجموع القضايا المطروحة. وقال أن العالم يشن مرحلة جديدة في التعاون بين



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

القانوني الجديد لتسيير التجارة الدولية ويعتبرون ان انشاء «منظمة التجارة الدولية» يدشن عهداً جديداً في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

وذكر البيان ان الوزراء يقررون في وجه الضغوط الحمائية ويعتبرون تحرير التجارة والقواعد المنشأة من جولة أوروغواي سيؤدي الى مناخ تجاري أكثر انفتاحاً ويلتزمون العمل على نطاق عالمي لتنسيق السياسات المتبعة في المجالات التجارية والتجارية والمالية، بما في ذلك التعاون بين «منظمة التجارة الدولية» وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويشار الى ان الدول العربية الموقعة لاتفاق جولة أوروغواي في مراكش أمس هي المغرب ومصر وتونس والجزائر والكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة وقطر وموريتانيا.

الشعوب وان الانجاز كبير وهو يفتح عهداً جديداً أمام الاجيال القادمة.

وكان المؤتمر الوزاري لـ «غسات» الذي اختتم اعماله مساء أول من أمس أصدر بياناً ختامياً، كما صادق على أربعة اتفاقات جديدة بينها مجالات حماية البيئة وتحرير الخدمات المصرفية والمالية. كما استمع الى الخطاب الذي ألقاه البرت غور نائب الرئيس الأميركي والذي ضمنه دعم الولايات المتحدة الكامل للاتفاق والتزامها كل بنوده، مطالباً الدول الأخرى العمل بالمثل. وقال ان الرئيس بيل كلينتون والكونغرس الأميركي سيعملان معاً للمصادقة على الاتفاق، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة ربط التحرير التجاري بالبيئة وأهميتها بالنسبة الى الولايات المتحدة.

وجاء في البيان ان الوزراء يحيون الحدث التاريخي لانتهاء الجولة التي ستدعم المبادلات والتشغيل والاستثمار ويرحبون بالاطر



المصدر :

التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آل غور ناقش في مراكش المقاطعة العربية

اجتماع مغربي - اسرائيلي يركز على امكانيات التعاون

يجب ان تترافق مع امكانيات التعاون الاقتصادي التي ترتسم في المنطقة. الى ذلك، دعسا نائب رئيس الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي رفايل ابيري الى انشاء «سوق مشتركة» في الشرق الاوسط من دون ان يقلل من العراقيل والصعوبات التي تجب ازالتها لتحقيق ذلك. وأكد في حديث الى وكالة الانباء المغربية ان «مستقبل الشرق الاوسط على الصعيد الاقتصادي يكمن في إقامة سوق مشتركة لا تقل متانة عن السوق الأوروبية نظراً الى الوسائل التي تملكها الدول العربية واسرائيل». وزاد ان التوصل الى السلام مع الفلسطينيين «يجب الا يقتصر على مجرد اتفاق على الورق، بل يجب ان يترجم بانجازات ملموسة على صعيد البنى التحتية والاستثمارات والمشاريع الانمائية التي ستترسخ المستقبل المشترك للمنطقة، وتشجع الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

بعض الحواجز في المغرب بسبب غياب العلاقات الطبيعية، بين المغرب والدولة العبرية. واعتبر ان بين الجانبين «أساساً ممتازاً» للتعاون في القطاع الزراعي وتطوير بعض الصناعات في المغرب. واعرب عن امله بتنظيم رحلات جوية مباشرة بين المغرب واسرائيل لتسهيل الاتصالات بينهما، معتبراً ان العلاقات الاقتصادية «لا تتطلب علاقات دبلوماسية، ستأتي مع تقدم عملية السلام في الشرق الاوسط». وذكر مصدر في الرباط ان المغرب يربط بين إقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل باتخاذ الجامعة العربية قراراً جماعياً في هذا الشأن. وتابع حاريس ان محادثاته مع نظيره المغربي تناولت امكانيات التعاون بين المغرب واسرائيل، وتحدثنا عن العلاقات القائمة الآن وكيف يمكن تطويرها في الأشهر المقبلة». ورأى ان حكومة المغرب «تعي ان عملية السلام في الشرق الاوسط

■ الرباط - ا ف ب - غادر نائب الرئيس الاميركي آل غور مراكش بعدما ألقى كلمة أمام المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات)، والتقى الملك الحسن الثاني ورؤساء الوفود العربية التي شاركت في المؤتمر. وعلم ان آل غور الذي غادر مراكش ليل الخميس ناقش مع رؤساء الوفود العربية المقاطعة العربية لاسرائيل، وعملية السلام، في حين التقى وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي ميخا حاريس نظيره المغربي ادريس جستو، وعلن ان الحسن الثاني يسعى الى «إقامة جسر ليس فقط بين المغرب واسرائيل بل بين الدول العربية واسرائيل ايضاً». وقال في مقابلة نشرتها وكالة الانباء المغربية ليل الخميس ان هناك اتصالات بين رجال اعمال مغربيين واسرائيليين نشأت عنها «علاقات تجارية مهمة (...) ولكن لا يزال هناك

المصدر : **الأعمال المصرية**



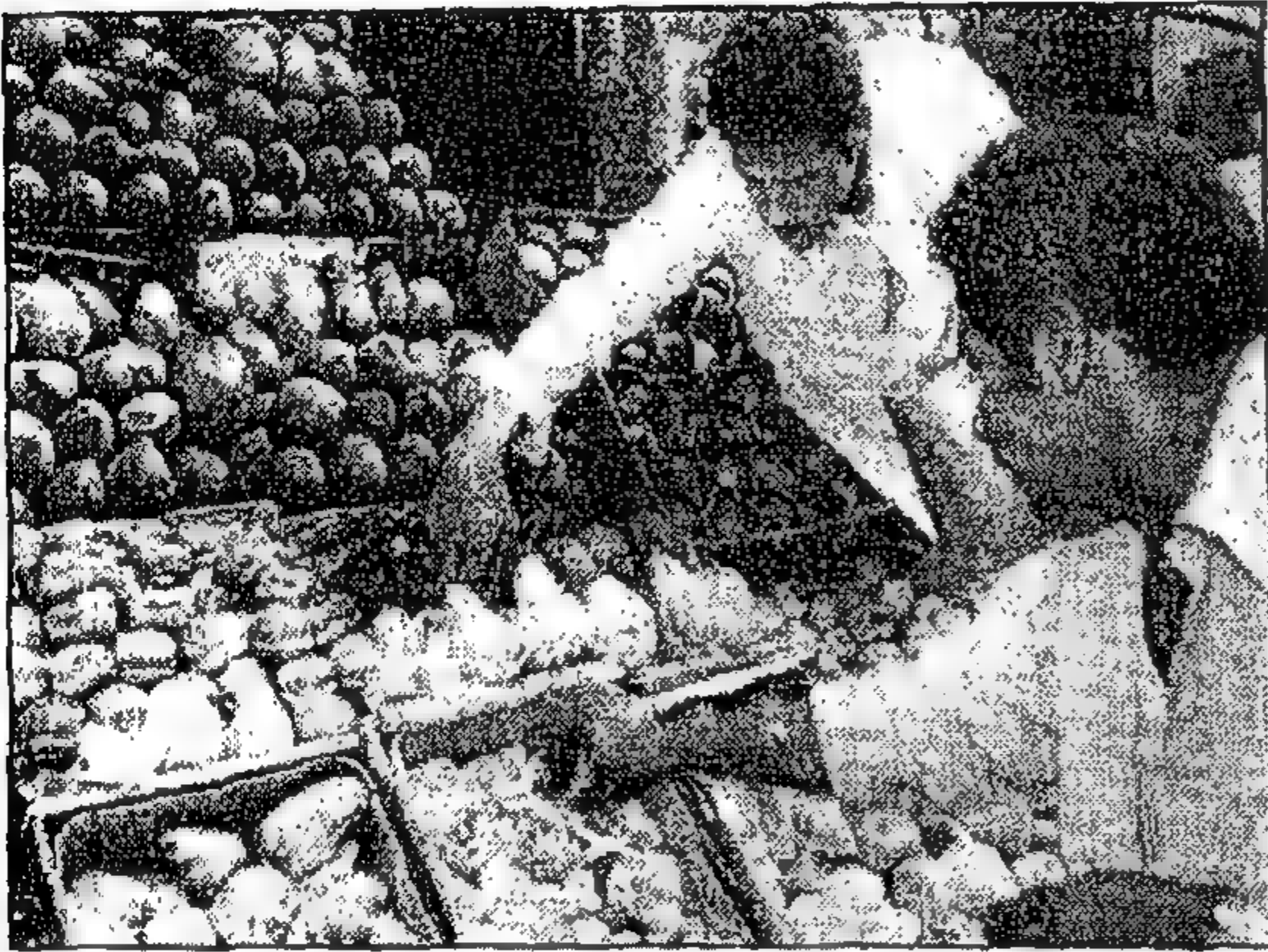
للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

رجال الأعمال المصريون يطالبون بتحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي

□ طالب رجال الأعمال المصريون بالعمل على تحويل مصر إلى دولة مصدرة للإنتاج الزراعي للاستفادة من الارتفاع الكبير المنتظر في أسعار المحاصيل الزراعية بعد إلغاء الدعم المفروض عليها من الدول الكبرى وفقا لاتفاقية الجات وأنه ينبغي العمل على تحويل مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية العالمية إلى ميزة لمصر تمكّنها من دخول سوق التصدير العالمية .

مجلس المحاصيل السكرية يناقش

تأثير اتفاقية الجات على الفاكهة المصرية!



ناقش مجلس المحاصيل البستانية الأربعة الماضي برئاسة المهندس عادل عزى تأثير اتفاقية الجات وخصوصا الشق الزراعي على سياسة المحاصيل البستانية في مصر، وكانت أهم التوصيات.

١ - الزراعات المحمية: التوسع في زراعة الخضضر التي يمكن المنافسة بها والتي يمكن انتاجها خلال موسم الشتاء تحت الأقبية أو الصوب البلاستيكية.

٢ - الفراولة: وصلت صادراتنا من الفراولة هذا العام حوالي ألف طن وقد دخلنا بذلك ضمن الدول المصدرة للفراولة - وهذه بداية مشجعة.

٣ - العنب: انتاج العنب خلال موسم الشتاء بمحافظتي سيناء وقنا - علما بأنه يوجد حاليا عنب طول الموسم يبدأ أولا بالأصناف المبكرة ايرلي سويسرور والفلام سيدلس ثم البناتي ثم الاصناف المتأخرة كنج روبي.

٤ - التفاح: لابد من الاتجاه إلى تصنيع التفاح المصري (عصائر - كمبوت - شراب) والاعلان حاليا عن عدم التوسع في زراعته بعد ذلك.

٥ - الموز: لابد من زراعة الموز حاليا في المناطق الجديدة وبالتكنولوجيا الحديثة حتى يمكن انتاج محصول ذي نوعية جيدة يباع في السوق المحلي بأسعار مجزية للمنتج يمكن أن ينافس المستورد.

٦ - البطاطس: التوسع في العروة المحيرة التي هي بين العروة الشتوي والصيفي.. علما بأنه قد تم تصدير ١٥٠ ألف طن هذا العام.

تصنيع الانتاج بالحقل وتصدير الانتاج مصنع بدلا من خام.

١٢ - الفاكهة الاستوائية: التركيز على المانجو الأصناف القزمية والثمار الملونة، وكذلك الجوافة والباباظ.

١٣ - النخيل: يكن المنافسة بالأصناف التي تؤكل طازجة مثل الزغلول والسمناني، وكذلك الأصناف الجافة مثل البرتمودة - وملكابي - والسكوتي - وجنديلة.

على أن يكون ذلك من خلال انشاء اتحادات نوعية يمكن أن يرفع كل اتحاد محصول أو اثنين على حدة.

على أن يكون تشكيل هذه الاتحادات من المزارعين والمفتحين والمصدرين وتكون مهمتها أساسا ليست توفير مستلزمات الانتاج فقط ولكن لرسم سياسة انتاج وتصدير المحصول ومنافسته للأسواق العالمية وتحقيق أعلى معدل تصدير.

٧ - الموالح: لابد من النظر في زراعة البرتقال والتوسع حاليا لزراعة البرتقال الصيفي والبلدي وجريب فروت والشادوك والليمون الحلو.

٨ - الزيتون: التركيز على زراعة الأصناف لاستخراج الزيت لامكانية اكتفاء السوق المحلي بأسعار مناسبة تقل عن المستورد.

٩ - الخضراوات: التوسع في زراعة الفاصوليا والبسلة السكرية وهجن البسلة السكرية مع الفاصوليا للتصدير.

١٠ - الخرشوف: التوسع في زراعة يوليو بالأصناف الجديدة التي أعطت محصول يمكن المنافسة به في شهر نوفمبر للتصدير.

١١ - النباتات الطبية والعطرية: لابد من تطوير هذا المحصول من خلال برنامج قومي والتركيز على محافظتي سيناء والوادى الجديد - واحضار ماكينات صغيرة يمكن



المصدر : المراسم

للنشر واخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٤

١٢٤ دولة تشارك في توقيع اتفاقية «الجات»

مراكش - وكالات الأنباء - وقعت ١٢٤ دولة في مراكش أمس أكبر اتفاقية لتحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة العالمية خلفا لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» مما يبشر بزيادة الدخل العالمي بقيمة ٢٠٠ مليار دولار سنويا في غضون الاعوام العشرة القادمة. وقد امتنعت ١٢ دولة معظمها من الدول الأفريقية الفقيرة عن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بسبب عدم قدرتها على الالتزام بشروط انشاء المنظمة، في حين أبدى الكثير من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التي ستخول للمنظمة لضمان حرية التدفق في التجارة العالمية. وقبل ساعات من مراسم التوقيع توصلت دول الاتحاد الأوروبي الى اتفاق فيما بينها لتسوية الخلاف حول نظام حصص استيراد اللوز من دول اللاتينية الذي حدد بانتهاء اتفاق آخر بين الولايات المتحدة والاتحاد حول تبادل فتح اسواق مشروعات الاشغال العامة بعد تهديد فرنسا باستخدام حق الفيتو لاسقاطه مالم تراعى حقوق مزارعي اللوز في مستعمراتها السابقة. ومن ناحية أخرى تعهد وزير خارجية اليابان تسوتوموهاتا بالعمل على فتح اسواق اليابان بشكل اكبر بهدف خفض فائضها التجاري الضخم مع الولايات المتحدة.

المغرب تشهد توقيع أكبر معاهدة لتحرير التجارة الدولية في التاريخ

المغرب المستفيد الأكبر والدول النامية تخشى سلبات الاتفاق

ولادة منظمة دولية جديدة هي المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن ثمة مصادر غربية شككت في احتمالات نجاح تلك المنظمة الجديدة في القيام بمهامها في المستقبل. وأرجعت المصادر تلك الشكوك إلى ما وصفته بهيمنة الاقطار الغنية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات التجارية الدولية. وأوضحت المصادر أنه يتعين على المنظمة الجديدة أن تتحدى بالصبر والعناد حتى تتمكن من تنفيذ مهامها في إطار قواعد اللعبة للفروضة على الجميع.

وذكرت صحيفة «الوموند» أن إنشاء تلك المنظمة يجب ألا يخفى خيبة الأمل من نتائج مؤتمر «مراكش» حيث أن هناك قطاعات اقتصادية عديدة لا تزال خارج الاتفاق الذي تم التوقيع عليه. وأضافت الصحيفة أن الأهم من ذلك هو الخلاف الناشب بين الدول الغنية وبعض دول العالم النامي التي حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً وذلك بشأن احترام هذه الدول لقواعد العمل والعمل في حدها الأدنى إضافة إلى تحفظ الدول الغربية على انضمام الصين إلى اتفاقية «الجات».

وأكدت الصحيفة أن تحرير التجارة الدولية ليس في مصلحة كل البلاد النامية وأن من حق أكثر تلك الدول فقراً أن تشمر بالخوف من الانعكاسات السلبية ومنها ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.

وقد غادر آل جور نائب الرئيس الأمريكي مدينة مراكش بعد زيارة استمرت عشر ساعات بمناسبة توقيع اتفاقية الجات. وكان جور قد أجرى محادثات مع تسونو هاتا وزير الخارجية الياباني والعمال المغربي الملك الحسن خلال تلك الزيارة كما التقى خطياً أمام الوزراء الذين وقعوا على تلك الاتفاقية التاريخية.

مراكش - وكالات الأنباء: وقع أمس ممثلون عن ١٢٠ دولة على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» في احتفال تاريخي كبير بقاعة المؤتمرات في مدينة مراكش المغربية إيماناً بفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية

الدولية. وأكدت مصادر غربية مطلعة أنه بالتوقيع على تلك المعاهدة التاريخية تكون المفاوضات التجارية التي كانت قد بدأت في أرجاء خلال عام ١٩٨٦ قد وصلت إلى نهايتها. وتعد تلك المعاهدة الجديدة أكثر المعاهدات شمولاً في تاريخ

منظمة «الجات» التي تم انشاؤها منذ ٤٧ عاماً.

وتقضي تلك الاتفاقية التي تعد نقطة تحول فاصلة في تاريخ التجارة الدولية بتخليص التعريفات الجمركية على مجموعة كبيرة من السلع الصناعية والزراعية وبتقليص

الدعم الذي كانت تتمتع به سلع عديدة كما تشمل أيضاً قوانين فاصلة للمعاملات التجارية. وأكد الخبراء الاقتصاديون أن تلك المعاهدة ستضيف للدخل العالمي أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في العام. وأوضح هؤلاء الخبراء أن المستهلكين في الدول

الغربية سيحققون أكبر مكسب من تلك المعاهدة حيث سيجري بيع السلع بأسعار أرخص في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. كما ستنفع المواطنون ضرائب أقل لدعم المنتجات الزراعية. وقد أسفر المؤتمر الدولي الكبير الذي شهدته مدينة مراكش عن



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦/٤/٩٤

الجات بداية رحلة صعبة لتحرير

التجارة الدولية

124 دولة وقعت على «إعلان

مراكش» وإنشاء منظمة

التجارة الدولية

مراكش: بعثة الشرق الأوسط
من طلحة جبريل و منصف السليمي و ضرغام مسروجة

توجت أعمال المؤتمر الوزاري لـالجات- بتوقيع الاتفاقيات وإصدار بيان عام يتضمن الأسس والقواعد الأساسية التي توجه التجارة العالمية واطلاق على البيان الذي صانقت عليه 124 دولة اسم «إعلان مراكش» وقد تم إقراره نهائيا أمس من قبل لجنة المفاوضات التجارية التي اجتمعت في مراكش.

وفي ما يلي النقاط الثماني التي تضمنتها «إعلان مراكش»
أولا: يحيي الوزراء الحدث التاريخي المتمثل في التوصل الى نتائج الدورة بما فيها من تدعيم للاقتصاد العالمي ودفع لنمو المبادلات والاستثمار والعمل والمداخيل في العالم بأسره.

ويهنئ الوزراء أنفسهم على الخصوص به الإطار القانوني المتين والواضح الذي اعتمد لتنظيم التجارة العالمية وتحديد ميكانزمات معالجة الخلافات والنزاعات بصورة ناجعة للتوصل الى تخفيض عام بنسبة 40 في المائة للتعريفات الجمركية، وتوسيع الاتفاقيات المتعلقة بفتح الأسواق لتبادل السلع وإعادة النظر في الضمانات التي تضمنتها الاتفاقيات بما يؤدي الى ازدهار مهم في ما يتصل بالالتزامات التعريفية.

أقرار إطار متعدد الأطراف لمعالجة النزاعات في مجال تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة فضلا عن الإجراءات التجارية المتعددة الأطراف والتي من شأنها تدعيم قطاعات الفلاحة والنسيج والملابس.

ثانيا: يؤكد الوزراء أن إنشاء منظمة التجارة الدولية يسجل ولوج التعاون الاقتصادي العالمي مرحلة تاريخية جديدة تستجيب للإرادة العامة في إرساء نظام تجاري عالمي أكثر عدالة وانفتاح على آمال ومصالح شعوبهم، ويؤكد الوزراء بالتزامهم بمواجهة الضغوط الحمائية بكل أشكالها ويقررون أن تحرير المبادلات وتعزيز قواعد تنظيم التجارة التي أفضيت إليها كمفاوضات دورة الأوروغواي سيؤدي الى مناح تجاري عالمي أكثر انفتاحا، ويؤكد الوزراء التزامهم فورا وإلى حين بدء عمل المنظمة بعدم اتخاذ إجراءات تجارية من شأنها الانتقاص من نتائج مفاوضات الأوروغواي أو الحد من آثارها عند التنفيذ أو التعارض معها.



المصدر : الشرق الأوسط

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

ثالثا: إن الوزراء يعبرون عن عزمهم على توخي مقاربة عملية تؤدي إلى انسجام أكبر على مستوى عالمي في ما يتعلق باليابسين التجارية والنقدية والمالية بما فيها التعاون بين المنظمة الدولية للتجارة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتوافق وهذا الاتجاه.

رابعا: يهنئ الوزراء أنفسهم بالإنجازات المتقدمة التي حققتها دورة

الأوروغواي قياسا لغيرها ولسابقاتها من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وخصوصا للدور الفعال والملاحظ الذي لعبته الدول النامية وإن من شأن ذلك تكريس مرحلة تاريخية جديدة على طريق تشاير تجاري عالمي أكثر توازنا واندماجا. ويلاحظ الوزراء بارتياح أن عددا من الإجراءات الهامة للإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة قد أقرتها الدول بصورة ذاتية ومستقلة خصوصا الدول النامية والدول التي كانت تعتمد مركزية التخطيط وأقرتها خلال المرحلة التي كانت تجري فيها المفاوضات بدورة الأوروغواي.

خامسا: يذكر الوزراء أن نتائج المفاوضات تشمل الإجراءات التمييزية لفائدة اقتصاديات الدول النامية إضافة للتقوية بالحالة الخاصة للدول الأقل نموا ويقر الوزراء بأهمية وضع الإجراءات الخاصة للدول الأقل نموا ودعمها من أجل تسهيل ازدهار الفرص المتاحة لها في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار. ويؤكدون أن المؤتمر الوزاري وأجهزة المنظمة العالمية للتجارة ستركز على معالجة هذا الموضوع بما يتوافق مع ما تضمنته نتائج الدورة من إجراءات في صالح الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية بما يساعدها ويمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية. ويقر الوزراء أهمية تدعيم إمكانات منظمة التجارة الدولية بكيفية تضمن حضورها التقني ومتابعتها لمختلف القطاعات التي تختص بها ولأسيما تقديم المساعدات للدول الأقل نموا.

سادسا: يعلن الوزراء وهم يوقعون الاتفاق النهائي لدورة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويقررون القرارات الوزارية المتصلة بالاتفاقية العامة وأنهم سيتعاونون بما يفضي الانتقال من إطار «الجات» إلى منظمة التجارة الدولية. ويعلنون إنشاء لجنة تحضيرية لتنفيذ المقتضيات الانتقالية المتعلقة باتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، ويلتزمون ببذل الجهود الضرورية واتخاذ الإجراءات اللازمة كي يدخل الاتفاق المذكور حيز التنفيذ مع بداية 1995 أو في أول وقت ممكن بعد ذلك التاريخ، كما اعتمد الوزراء قرارا يتعلق بالتجارة والبيئة.

سابعا: يعبر الوزراء عن خالص شكرهم للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني للدور الفعال الذي قام به شخصيا لإنجاح المؤتمر الوزاري في مراكش ويعبرون عن شكرهم للحكومة والشعب المغربي لحرارة الاستقبال وكرم الضيافة وإحكام تنظيم المؤتمر وإن عقد المؤتمر الوزاري في مراكش والذي يشكل خلاصة نهائية لدورة الأوروغواي يعتبر مظهرا إضافيا بكرس ولوج المغرب لنظام تجاري منفتح وإرادته في الاندماج بصورة كلية في الاقتصاد العالمي.

ثامنا: وباعتماده توقيع الاتفاق النهائي وفتح اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للموافقة يعلن الوزراء اختتام المؤتمر الوزاري للجنة المفاوضات التجارية والتجارة وانهاء دورة الأوروغواي رسميا.



لقطات

● استفادت الحكومة المغربية في أجواء «الجات» القيام بحملة واسعة لشرح الإجراءات التي اتخذتها لصالح المزارعين لرفع أسعار الحبوب ووضع صيغة جديدة للتمويل على شكل ضمانات الشركات الزراعية بمبلغ ملياري درهم.

● بيير سيرج ديغو وزير السياحة المغربية تفاعل بتحقيق البلاد نموا كبيرا في حجم السياحة والخدمات واعتبر انعقاد «الجات» أول مؤشر على ذلك.

● «شمس مراكش» المنتج السياحي المغربي الأكثر شهرة ، جذب الأجانب لاستهلاكه بكثافة وأخذوا معهم احتياط شهرين بعد غطس دام خمسة أيام في المسابح.

● السكرتارية المكلفة حجز الفنادق لم تراع رغبة أصحاب الطلبات المتأخرة في إيجاد الفنادق التي طلبوا النزول فيها وأعطت الأولوية للسابقين في تقديم الطلبات. وقد تميزت إجراءات إقامة الأطر المغربية في المؤتمر بتنظيم ملحوظ.

● الوفود الآسيوية كانت تقف في الأماكن الأكثر جمالا ويتنسم لعذسات وسائل إعلامها لالتقاط صور لم تحظ بها الوسائل الأخرى.

● المغرب أول دولة في العالم وقعت على الاتفاقية وجاء ذلك استثناء، في حين كان من المفترض أن توقع الجزائر أولا حسب الترتيب الأبجدي.

● الصحافيون الأفارقة الذين غطوا المؤتمر كانوا من تنزانيا والسنگال وكينيا.

● رئيس وفد أوروبي كان يصفق باعجاب خلال الألعاب النارية على هامش مسابقة العشاء الملكية، وعندما أخبره صديقه بأنها صناعة آسيوية وضع يديه في جيبه.



التسلسل الهرمي للمنظمة الجديدة

والرسوم على الصادرات، ثم الاستثناءات الكمية. ويفترض الاتفاق جملة من الإجراءات الاستثنائية التي تعتمد عليها اللجنة المتخصصة في الامتيازات المطبقة لأهداف تتصل بميزان الاداءات في إطار الاتفاقية العامة. فضلا عن الإشارة للإجراءات التمييزية للواردات لأهداف تتصل بميزان الاداءات.

- نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بالوحدات الجمركية والمناطق التجارية الحرة ويكرس هذا النص مسألة تدعيم المواصفات والإجراءات المنصبة بإقامة وحدات جمركية ومناطق تجارية حرة، والآثار المترتبة عن إنشائها بالنسبة للدول النامية. ويتضمن الاتفاق تفصيلات حول القواعد التي ينبغي اتباعها للحصول على التعويضات الضرورية للأطراف الموقعة في حالة إنشاء وحدة جمركية. إضافة للواجبات التي تلتزم بها الأطراف الموقعة في ما يتصل بالإجراءات التي تتخذها الدول والإدارات الجمركية أو المحلية على أراضيها.

- نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بالفتحات الإضافية لتمديد العمل بنظام «الجات» وإيقاف العمل بالإجراءات السارية. ويتصل هذا النص بمضمون الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

- نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بتعديل اللوائح التعريفية. ويفترض جملة من الإجراءات للمفاوضات حول التعويضات المتعلقة بالتعريفات المعدلة أو التي يتم تغييرها. ويشمل النص موضوع إنشاء قاعدة جديدة يطلق عليها « مبدأ التفاوض، أو «حق التفاوض» يخول بموجبه للدول التي تشكل صابرات معينة القسم الأكبر من صادراتها الوطنية وتكون تلك الصادرات بحاجة إلى دعم. والهدف من هذا البند هو دعم إمكانات الدول الضعيفة في التنمية والمساهمة في المفاوضات.

- نص اتفاق حول تأويل البند المتعلق بحالات عدم تطبيق الاتفاقية العامة ويمكن في حالات معينة الدول الموقعة إمكانية اللجوء لعدم تنفيذ الاتفاقية العامة أزاء دولة أو أخرى، يكون قد فتح بينهما مفاوضات حول التعريفات. ويفترض اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية أن أي استخدام لهذا الإجراء (عدم تنفيذ الاتفاقية) يمتد لمجموع الاتفاقات المتعددة الأطراف.

١) اتفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية للتجارة بشكل إطارا مؤسسيا مشتركا يشمل الاتفاقية العامة المعدلة في دورة الأوروغواي وكل الاتفاقات والتسويات المستخلصة من مفاوضات «الجات» والنتائج النهائية لدورة الأوروغواي. وتتألف منظمة التجارة الدولية من مجلس وزاري في قمة هرمها، يجتمع مرة على الأقل كل سنتين. ومن مجلس عام يهتم بالمقايعة والنظر بصورة دورية في كيفية سير وتنفيذ الاتفاقية والقرارات الوزارية. ويختص المجلس العام أيضا بتسوية الخلافات ومعالجة السياسات التجارية التي لها صلة بالاختصاصات الموكولة للمنظمة العالمية للتجارة. ويختص المجلس أيضا بإنشاء عدد من الأجهزة المتخصصة في المنظمة تهتم بالإشراف على مجالات : السلع، الخدمات، الحماية الفكرية المنصبة بالتجارة.

ويضمن إطار المنظمة مقارنة لنتائج دورة الأوروغواي تنبني على « الالتزام الواحد، أي موافقة الدول الأعضاء على جميع نتائج الدورة بدون استثناء. وتهتم المنظمة الدولية أيضا بمعالجة القضايا التي لم تشملها اتفاقيات دورة الأوروغواي كما هو الشأن لمبادئ النقل الجوي والصفقات العمومية ومواد الحليب ولحوم البقر.

٢) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ١٩٩٤، وتتضمن عددا من النصوص المتعلقة بتأويل وتفسير بنود الاتفاق، وهي بمجملها سبعة نصوص تفسيرية:

- نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بلوائح التنازلات والامتيازات وتتضمن جميع الإجراءات والاستثناءات غير التعريفية.

- نص اتفاق بشأن تأويل البند المتعلق بالمقاولات التجارية التابعة للدولة.

- نص اتفاق بشأن الإجراءات المرتبطة بميزان الاداءات، ويقضي أن الأطراف الموقعة يمكنها أن تتخذ إجراءات استثنائية هدفها حفظ التوازنات في ميزان الاداءات، بما يؤدي إلى اختلال الحد الأدنى للمبادلات، ويعطي الأفضلية للإجراءات التي تركز عليها التعريفات، بكيفية تعطي الأولوية للرسوم الإضافية على الواردات



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والتخزين : التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٤

الأفارقة يخشون أن تقتصر صادراتهم على كرة القدم إذا تلاعبت الدول الصناعية

مراكش: بعثة الشرق الأوسط،

قال أحد أعضاء الوفد الكيني لـ «الشرق الأوسط» إن أفريقيا ستستفيد من اتفاقيات الجات إذا لم تلجأ الدول الصناعية للعب تحت الطاولة، وأشار المسؤول الكيني إلى أن أفريقيا ستفتح طبقاً لاتفاقيات الجات أسواقها أمام منتجات الدول الصناعية وهو ما سيؤدي حتماً إلى إضعاف الصناعات في الدول الأفريقية، وبالمقابل فإن الدول الصناعية ستستقبل المواد الأولية من القارة الأفريقية.

لكن المسؤول الكيني أبدى تحفظاته بشأن هذه المسألة وأوضح قائلاً: «إن مداخل الدول الأفريقية من منتجاتها الأولية ستذهب حتماً إلى اقتناء المستهلكين الأفارقة لمنتجات الدول الصناعية خاصة أن أفريقيا الجائعة في كل شيء ستحدها رغبة أكيدة لالتهام منتجات الدول الصناعية التي حرم منها الأفارقة

طويلاً.

وأكد المسؤول الكيني أن هناك فوائد سيجنيها الأفارقة من توقيعهم على اتفاقيات الجات إذا ما سارت الأمور سيرها الطبيعي، ولكن إذا ما لجأت الدول المصنعية للعب تحت الطاولة فإن الأفارقة لا يجيدون هذه المسألة وقال المسؤول الكيني مازحاً «أنذاك لن نجد سوى كرة القدم تصدرها إلى الدول الغربية».

ويذكر أن 26 دولة أفريقية قد شاركت في اجتماعات الجات في حين لم تحضر عشر دول أخرى والسبب واضح: لا توجد إمكانيات.

وكانت الدول الأفريقية المشاركة في اجتماعات الجات قد عقدت اجتماعاً على هامش مؤتمر مراكش في محاولة للبحث عن موقف أفريقي موحد تجاه الاتفاقيات، وتنسيق مواقف دول المجموعة الأفريقية إزاء مفاوضات جولة الأوروغواي وانعكاساتها على الاقتصاديات الأفريقية.

وقد اتفق الأفارقة خلال هذا الاجتماع على إصدار وثيقة تسمى «الإعلان الأفريقي» تتعلق بثلاث نقاط أساسية: أولاً تقييم النتائج الدورية، ثانياً محاولة خلق تناسق بين عمالات ومالية واقتصاد الدول المعنية، ثالثاً المساعدة التقنية بمختلف أشكالها.

وأشارت المصادر إلى أن الدول الأفريقية ترغب في الاستفادة من الحل الوسط الذي تم التوصل إليه أخيراً في جنيف والذي يسمح لهذه الدول بطرح ومناقشة كل قضية مقابل الإمكانيات المتاحة للدول المتقدمة.

ويلاحظ المراقبون هنا في مراكش أن الصوت الأفريقي كان خافتاً خلال اجتماعات الجات، وأن الأفارقة اتسموا بالحذر عكس الآسيويين الذين جاؤوا إلى مراكش ويعرفون جيداً ماذا يريدون، أما الأفارقة ربما ينتظرون طويلاً كما هي عادة القارة السمراء ليسعروا ماذا يريدون.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

تشكيل لجنة خاصة بالتجارة والتنمية في المنظمة الجديدة

مراكش: بعثة الشرق الأوسط.

كان موضوع جعل الأهداف البيئية الدولية في صلب القوانين الخاصة بالتجارة العالمية، مدار بحث واهتمام من وفود الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري في مراكش. وقد جاء الأميركيون إلى مراكش وهم عازمون على جعل الموضوع محور تركيز منظمة التجارة العالمية، ويحملون تعهدا من الجات بأن يلتزم المؤتمر بإنشاء لجنة خاصة بالتجارة والبيئة لأول مرة كجزء من اتفاقيات الجات، ومن ثم كجزء من منظمة التجارة العالمية وهو ما أقره المؤتمر فعلا.

وكان آل غور نائب الرئيس الأميركي قد دعا خلال كلمته في المؤتمر الوزاري إلى ربط المحافظة على البيئة بالتبادل الحر والتجارة الدولية، قائلا: «إن حماية البيئة موضوع لا يحتاج إلى الأقوال، بمعنى أن نقول: يمكن، بل علينا التعامل معه من موقع «يجب» وأن تعمل بقوة من أجل الربط بينها لتجنب المخاطر السلبية على البيئة والإنسان وتفاذي الكوارث والدمار».

ويعد هذا القرار خطوة هامة نحو الربط بين البيئة والتجارة وأصبح من المعترف به في الدوائر التجارية، أن البيئة متصلة اتصالا مباشرا بالتجارة ويجب أن تشكل جزءا من الاتفاقيات التجارية كما أعلن عن ذلك كائناتو الممثل التجاري الأميركي أخيرا. وقال مسؤول في مكتب الممثل التجاري أنه لا توجد تحديات داخل منظمة التجارة العالمية في وجه إقرار هذه الاتفاقية لأن للجميع الحق في تحديد مستوياته الخاصة لحماية الصحة والسلامة والبيئة.

ويتضمن قرار الاتفاقية الجديد مقتضيات بعدم جواز استخدام الحكومات للمعايير والقواعد الفنية والقيام بإجراءات مثل الاختبار والمعاينة والترخيص للتمييز أو إقامة عقبات في وجه التجارة ووضع إجراءات تجيز قبول نتائج اختبارات بلد ما في بلد آخر، كما يدعو لإيجاد أنظمة رقابية لا تكون مقيدة للتجارة أكثر مما هو ضروري، وهو ما رأى فيه المسؤول الأميركي قبلا للتحديات التي كانت تواجه القوانين البيئية الأميركية.

وتقرر أن القوانين والتدابير الرامية إلى حماية الحياة والصحة البشرية والنباتية والحيوانية من

مخاطر الأفات والأمراض التي تنتقلها الحيوانات والنباتات يجب أن تستند إلى المبادئ العلمية ويجب أن لا يتم اعتمادها بدون أدلة علمية كافية.

وتعترف الاتفاقية بوضوح بالحق المطلق لكل حكومة في تحديد مستوى حماية الصحة البشرية والحيوانية والنباتية الذي تعتبره مناسباً كما تؤكد على تكثيف الإجراءات الصحية والنباتية مع خصائص كل منطقة لا سيما الدعوة للاعتراف بمناطق خالية من الأفات والأمراض.

وذكرت مصادر مكتب الممثل التجاري أن الخطوة الأولى التي ستقوم بها هذه اللجنة المؤسسية داخل الجات تتمثل في فحص سبل تأثير التجارة على البيئة وكيفية التوفيق بصورة أفضل بين مختلف المعايير المعمول بها، وضرورة أن يتجاوب النظام العالمي للتجارة مع حماية البيئة من خلال تعديل قوانين التجارة إذا اقتضت الحاجة.

وتعد مصادقة الكونجرس الأميركي على اتفاقية الجات دمرقا مرهونة بمدى عمل الحكومة على صياغة استراتيجية معقولة لتعزيز التنمية من خلال التجارة الدولية.

وعلق مسؤول في الوفد الهندي على قرار المؤتمر الوزاري قائلا: «إننا ربما سنشهد انعقاد جولات «خضراء» على غرار جولات الأوروغواي، كما تدعو إلى ذلك الدول المصنعة».

ورغم توفر أدلة على تعاظم صلة البيئة بالتبادل الحر فإن كيفية المعالجة فرضت على كواليس المؤتمر: مسألة أكبر بكثير من الأجوبة مثل مدى تطبيق قوانين بلدان ما خارج أراضيها والآليات المناسبة لفض النزاعات التي تنطوي على جدل علمي وعلى اعتبارات بيئية، مادام أن الأميركيين لديهم قوانين تربط بين البيئة والتجارة مثل اللجوء إلى إجراءات تجارية ضد البلدان التي تمارس صيد الأسماك بالشباك وتقرض قسودا على المواد التي تستنزف طبقة الأوزون بموجب بروتوكول مونتريال.

وتنظر الدول النامية إلى هذه الإجراءات بأنها تحتاج إلى اليات تضمن أن السياسة البيئية لن تكون قيودا تجارية مقنعة وذات آثار خطيرة على تجارتها الخارجية الضعيفة أصلا. وأبدت الدول العربية في الجات تخوفها من أن لا يتم التوفيق بين حرية المبادلات وحماية البيئة على

ضوء تداخل عدد من الرهانات البيئية مع التجارة العالمية. وأكد المغرب على ضرورة الاحتياط من هذه المسألة حتى لا تتحول الإجراءات المتخذة من كونها أهدافا بيئية إلى أشكال جديدة لحماية الاقتصادات الوطنية.

ونبهت الدول العربية المنتجة للنقط والمشاركة في المؤتمر من أن يكون هذا الربط يستهدف إقحام موضوع ضريبة الكربون على الصادرات النفطية، والذي تعتبره عملا يهدف إلى تقليص العائدات على الصادرات البترولية العربية.

وتنبني وجهة النظر هذه على ضرورة أن يفتح التبادل الحر إمكانيات انتقال التقنيات الخاصة والاستخدمة لحاربة التلوث وليس خلق صراعات تجارية مقنعة في صورة بيئية.

وفي القارة الأميركية والبرازيل وأستراليا تنشأ مثل هذه التداخلات المضرة بالتبادل التجاري، فمثلا ينتقد الأميركيون طريقة الصيد بالشباك في المكسيك ويريدون تحريمها، بينما يرى المكسيكيون أن ذلك يهدف إلى إنقاص الكميات المصدرة إلى الولايات المتحدة، في حين أن المكسيك بحاجة إلى تقنيات وأساطيل للصيد البحري في مستوى الأساطيل اليابانية وهو موضوع آخر.

وعلى مستوى آخر فإن الانتقادات الأميركية الموجهة إلى البرازيل كونها تسبب زيادة في ثقب الأوزون عن طريق اقتلاع الغابات، فإنها تواجه من قبل البرازيليين بانتقادات مفادها أن على الأميركيين تقليص كمية الغازات الكبريتية والكربونية المسؤولة عن مشكلة الأوزون، باستخدام كميات أقل من الوقود. ويرون في ذلك دعوة إلى تقليص العائدات من تجارة الأخشاب وفرض حمائمة مقنعة تقضي بوجود غابات في الكرة الأرضية مهمتها وفائدتها امتصاص غازات الدول المصنعة التي تنتج مصانعها منتوجات تغزو بها أسواق العالم النامي. وترى دول نامية أخرى أن اتفاقيات الجات لا تنكر وجود هذه الحمائية من خلال اعترافها بوجود حالات يمكن لها أن تعمل على تقليص التبادل التجاري مثل السماح للدولة بفرض تقنيات صارمة جدا على التجارة للتأكد من أن الأهداف البيئية مطبقة، كما تسمح الاتفاقيات للدولة بأن تشكل حمائمة معينة للتجارة المحلية وليس لحماية البيئة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتوزيع : ١٤ أبريل ١٩٩٤ التاريخ : خدمات الصحفية والمعلومات

صحافيو «الجات» أرسلوا 32 مليون كلمة وأجروا 200 ألف مكالمات هاتفية

مراكش: بعثة «الشرق الأوسط»

أظهرت إحصاءات تقديرية أن الصحافيين الذين غطوا مؤتمر مراكش أجروا 200 ألف مكالمات هاتفية من المركز الإعلامي، وأرسلوا 32 مليون كلمة عبر أجهزة الفاكس والكمبيوتر. وأبلغ عبد السلام احيزون وزير البريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية أنه تمت إضافة 6000 خط هاتفي قبل المؤتمر بمدينة مراكش في حين كانت الشبكة تتوفر على 8000 خط هاتفي، وأوضح أن هذه التوسعة كانت مبرمجة من قبل، وأشار احيزون إلى أن الجديد الذي تم بمناسبة مؤتمر «الجات» هو استعمال 1000 خط هاتف نقال MOBILE إضافة إلى إدخال خدمات GCM والبيجر، وأشار المسؤول المغربي إلى أن مؤتمر «الجات» أتاح للوزارة فرصة لإبراز أحدث وسائل الاتصالات التي تتوفر عليها، كما استعملت للمرة الأولى نظام البطاقة الممغنطة لأداء واجبات الهاتف والفاكس والتلكس. وحول تأثير اتفاقيات «الجات» على قطاع الاتصالات قال احيزون إن الاتفاقيات سيكون لها تأثير على معالجة المعطيات مشيراً إلى أن قطاعات الهاتف والتلكس والبنية التحتية ستبحث في إطار الجات بعد مؤتمر مراكش على أن تنتهي المفاوضات قبل أبريل (نيسان) عام 1996. من جهة أخرى أبلغ الجاللي العنتري مدير المواصلات السلوكية واللاسلكية والمصرف على المركز الإعلامي «الشرق الأوسط» أن خدمة جديدة تم توفيرها خلال مؤتمر «الجات» وذلك باتاحة نقل أية مداخل أو محاضرة بالصورة والصوت إلى أي مركز إستقبال إلى أية جهة في العالم شريطة إخطار إدارة البريد ساعتين قبل. وأشار إلى أن سعة الخطوط الهاتفية في مدينة مراكش وصلت إلى 56 ألف خط هاتفي خلال مؤتمر «الجات» في حين بلغ عدد المشتركين 42 ألف مشترك وبقيت 14 ألف خط كفائض.



المصدر : الأمانة العامة للتجارة الدولية

للتشـر والخذ مات الصحفيـة والمعلو مات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

الجات والتجارة الدولية

وقع ممثلو ١٢٤ دولة أمس على ميثاق دورة أرجواى فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» ويأتى هذا الختام لهذه الدورة فى تحرير التجارة الدولية التى استغرقت ما يزيد على سبع سنوات حتى تم التوصل لاتفاقات نهائية فى ١٣ ديسمبر الماضى.

وقد شهدت مفاوضات هذه الدورة العديد من الخلافات سواء بين البلدان النامية من ناحية والبلدان المتقدمة من ناحية أخرى أو بين البلدان المتقدمة وبعضها البعض. ورغم كافة ما يقال عن عدم تأثير الاتفاقية على الدول النامية، ومساعدتها لهذه الدول عبر تحرير التجارة وفتح الأسواق أمامها، إلا أن هذا ليس صحيحاً بالنسبة لأغلب هذه الدول. فلكى يكون هناك ما يمكن تصديره لابد أن يسبق ذلك منطقياً أن تكون هناك وفرة فى الإنتاج الذى يمكنه المنافسة فى السوق الدولية من حيث الجودة والسعر. وهى أزمة بالنسبة لعدد كبير من الدول النامية حتى لو كان صحيحاً وفتح الباب أمامها لتصدير سلعها. ورغم التوصل لاتفاق نهائى إلا أن هناك أموراً مازالت غير واضحة بعد، فمع الحديث الشائع عن إلغاء العوائق غير الجمركية فى وجه تدفق التجارة الدولية، إلا أن موقف مصر مؤخراً الرافض لإضافة بند ينص على مدى احترام الدولة لحقوق الإنسان فيها كعيار لفتح الأسواق أمامها، يدل هذا الموقف على أن الدول المتقدمة تضع معايير جديدة يكون تنفيذها منوطاً بمدى رضائها عن هذا البلد أو ذاك تحت مسمى مدى احترامه لحقوق الإنسان. وفى هذا المقام فلنتذكر فقط السيف المصلت الذى تستخدمه الولايات المتحدة ضد الصين حتى يتم تجديد منحها صفة الدولة الأولى بالرعاية فى التعامل التجارى سنوياً.

رئيس المكتب التمثيلي لجنوب افريقيا بعد توقيع «الجات»: الدول النامية مطالبة بإجراء إصلاحات في هيكلها الاقتصادية

□ القاهرة - مجدى عبيد



جوستوس داخودا

المعادن في جنوب افريقيا لن تتأثر
بالتحرير العالمى لتجارة المعادن،
فإطلاق قوى السوق، وتحرير الاسعار
في الاسواق العالمية سيؤثر على المعادن
واسعارها في جنوب افريقيا.

قطاع الصناعة

رحول تأثير تحرير المنتجات
الصناعية على قطاع الصناعة في جنوب
افريقيا قال جوستوس داخودا أن
سياسة حكومات جنوب افريقيا

أكد رئيس المكتب التمثيلي لجنوب افريقيا بأنه من المتعين على الدول النامية أن
تقوم بإجراء تعديلات على هيكلها الاقتصادية حتى تتواءم مع تلك الموجودة لدى
اقتصاديات الدول المتقدمة. مشيرا الى ان الدول النامية جزء من التجارة الدولية
وعليها أن تغير هيكلها الاقتصادية حتى تصبح مؤهلة للمشاركة في النظام
الاقتصادى الدولى الجديد، وأعرب عن اعتقاده بأنه بعد توقيع اتفاقية الجات هناك
عصر جديد في التجارة الدولية، ولا تستطيع الدول النامية أن تبقى خارج اللعبة.

على افتتاج جنوب افريقيا من المعادن
أوضح داخودا أن جنوب افريقيا لم
يسبق لها الانضمام الى أى كارتيل، ولا
توجد - على حد علمى - أية ترتيبات مع
أى دولة منتجة للمعادن، معربا عن
اعتقاده أنه ربما الهدف هو عدم
تشجيع إقامة كارتيلات فيما يتعلق
بأنواع معينة من المواد الخام. وهو خط
يتفق الى حد ما مع النهج الذى اتبعناه
منذ فترة طويلة. وأشار داخودا الى ان
اسعار المعادن في جنوب افريقيا
تحدد قوى السوق، ولا يوجد
ميكانيزم حكومى لتسويق المواد الخام،
فهذا يعود والكلام مازال داخودا - الى
القطاع الخاص الذى يتولى تسويق
ونقل وبيع المواد الخام المعدنية في
الاسواق العالمية ومن خلال قوى
الطلب والعرض، تتحدد الاسعار ولكن
رئيس المكتب التمثيلي لجنوب افريقيا
أوضح أن هذا لا يعنى أن اسعار

وبسؤاله عن تأثير تحرير التجارة
الدولية على برامج الإصلاح
الاقتصادية، وما اذا كانت جنوب
افريقيا ستواجه مشاكل من جراء ذلك.
أجاب جوستوس داخودا بقوله ابني لا
استطيع ان اتحدث عن الحكومات
الآخري، ولكن بمقدورى التحدث عن
جنوب افريقيا، لاتفاقية الجات، فنص
على تحرير بعض المجالات، ورغم ان
اقتصاد جنوب افريقيا اساسا اقتصاد
مفتوح. وتعتمد في نسبة كبيرة من
الناتج المحلى على التجارة الخارجية، إلا
أنه سيكون من المطلوب إجراء تعديلات
معينة، وهذه مهمة أى إدارة تتولى
الحكم، فمهما تكن الإدارة القادمة،
عليها أن تتخذ الخطوات التى تكفل بقاء
اقتصاد جنوب افريقيا مفتوحا للتجارة
العالمية، وإزالة العقبات التى تحول
دون ذلك.
وعن تأثير تحرير أسعار المعادن



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٢

للنشر والخذ مات الصحفيه وأمهلو مات

على حد قوله - الغاء الرقابة على الاسعار. ولكن النتائج المترتبة على ذلك في غاية الأهمية، اذا ان من الموضوعات المطروحة هو الكيفية التي بها تقوم بالغاء السيطرة على الاسعار.

الجات والأغلبية السوداء

وحول تأثير تحرير التجارة على الأغلبية السوداء، وما اذا كانت جنوب افريقيا يمكن ان تشهد تمردا وقلقل اجتماعية على غرار الحال في المكسيك. اجاب رئيس المكتب التمثيلي لجنوب افريقيا بقوله إنه سؤال على درجة عالية من التعقيد. ولكن سيكون من المنع على أي حكومة تجيء في المستقبل، ان تتبنى برنامجا لاصلاحات، وتخفف من الرسوم الجمركية في بعض المجالات. والنتائج المترتبة على هذه الاصلاحات تتوقف على ما اذا كان اقتصاد جنوب افريقيا سيواصل نموه. وبافتراض وجود استقرار سياسي وعملية انتقال سلمي الى ادارة جديدة، اعتقد - والكلام مازال لداخودا - ان الاقتصاد سيواصل نموه ربما بمعدل يفوق التوقعات ويرى داخودا ان هناك بالفعل برنامجا ضخما للاتفاق الاجتماعي وللانفاق على التعليم والصحة ولكن المشكلة تتعلق بالاتحادات العمالية التي - من وجهة نظره - على درجة عالية من الفاعلية والنشاط.

المبادلات التجارية

وبشان تأثير تحرير التجارة على المبادلات التجارية لجنوب افريقيا مع دول القارة الافريقية قال داخودا ان لدى جنوب افريقيا تجربة مفيدة في مجال تحرير التجارة وتتمثل في منطقة الاتحاد الجمركي لمنطقة الجنوب الافريقي. وهي منطقة - على حد قوله - افادت اقتصاد جنوب افريقيا، وتضم كلا من سويسرا ولاندا وناميبيا وليسوتو وبيتسوانا على الجانب الآخر. يرى داخودا ان جنوب افريقيا قد حجب عنها الدخول في التجمعات الاقتصادية الاقليمية في بقية اجزاء القارة الافريقية. ولكن مثل هذا الوضع انتهى الان. مشيرا الى ان جنوب افريقيا قد لا تتطلع الى العضوية. ولكن تحرص على التحرك الفعال في هذه المنطقة، وتتبع في هذا المجال سياسة تقوم على تحرير التجارة، وهي في هذا المجال تتحدث عن دور أكثر فاعلية.

المتعاقبة هدفت الى التسريع من ايقاع خصخصة الصناعات، فزعم ان جنوب افريقيا اعتادت على وجود مشروعات ضخمة مملوكة للدولة في بعض المجالات، كصناعة الصلب والصناعات الاخرى المرتبطة بها، إلا أنه قد جرت خصخصة هذه الصناعات وأكد داخودا ان المسألة هنا تتعلق بقدرة منتجات جنوب افريقيا على المنافسة في الاسواق العالمية. مشيرا الى ان هناك بعض العوامل السلبية التي ربما تقلل من القدرة التنافسية لهذه المنتجات، مدلا على ذلك بهياكل الاجور المرتفعة والاجراءات الحمائية في بعض القطاعات كصناعة النسيج، ولكنه قال ان مثل هذه الاجراءات الحمائية كفلت إمكانية عالية لتطور اقتصاد جنوب افريقيا، ومن المتعين الان التركيز على تحرير التجارة كما هو موجود في اتفاقية الجات، مشيرا الى ان جنوب افريقيا ستواصل تحرير هذه القطاعات التي جرت حمايتها من خلال الرسوم الجمركية، والمشكلة تتمثل في القدرة التنافسية لاسعار منتجات جنوب افريقيا التي ترجع الى ارتفاع الاجور، ويرى داخودا ان هناك انخفاضا في مستويات الاجور لدى الدول المتقدمة الاخرى، غير أنه توقع ان يطرأ انخفاض على مستوى الاجور في جنوب افريقيا في العام المقبل.

حماية الصناعة الوطنية

وبسؤاله عن سبل حماية الدول النامية لصناعاتها الوطنية في اطار اتفاقية الجات، يرى داخودا انه من المطلوب اجراء تعديلات في هياكل الضرائب والرسوم الجمركية على ذلك أكثر عدالة فيما يتعلق بالسلع المستوردة، اضافة الى حد أدنى من التدخل الحكومي في هيكل الاسعار ذاتها، مشيرا الى ان مسألة العدالة لا تسري على قطاع الصناعة فحسب وإنما كذلك المنتجات الزراعية.. ويضرب داخودا مثلا بالمنظمات الزراعية الموجودة في جنوب افريقيا، قائلا ان هذه المنظمات عملت على التدخل في تحديد اسعار المنتجات الزراعية بفرض حماية المزارعين لكن والكلام مازال لداخودا - صار علينا الان الغاء السيطرة على اسعار المنتجات الزراعية، بان يتم تجديدها وفقا لقوى السوق. ويرى داخودا ان المسألة في غاية التعقيد، فمن السهل -



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

قيمته ٢٠٠ مليار دولار اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يمهّد الطريق لعقود حكومية جديدة

□ مراكش - المغرب - رويتر:

ذكرت وزارة التجارة الأمريكية أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قد توصلتا إلى اتفاق تجاري يفتح الباب أمام إبرام عقود تجارية حكومية تبلغ قيمتها ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار. ووصفت الوزارة هذه الخطوة بأنها مهمة وتدفع إلى الأمام: وقال الممثل التجاري ميكي كانتور إننا قد تخلصنا من المأزق. وقال إن الاتفاق يبدأ من سيارات الإطفاء وحتى أسرة المستشفيات بعد أن اتفق الجانبان على وقف إجراءات الأفضلية واعطاء الشركات الأخرى فرصة للتنافس العادل في الأسواق العامة في كلا الجانبين عبر الاطنطى.

ومن جانبه قال سبرليون بريتان المفوض التجاري التابع للمجموعة الأوروبية للصحفيين أن الاتفاق قد اتاح فرصا تجارية جديدة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليار دولار.

وسوف يستثنى الاتفاق كلا من قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الضخم في الاتحاد الأوروبي، وعلى الجانب الأمريكي من النقل في المدن إلى مطارات المدن إلى مشروعات الصلب.

وقال أننا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تعتبر في الحقيقة مجالاً شديد الحساسية ووعد بإجراء مقارنات

أخرى في هذا الصدد.

وقد وجه أحد كبار المسؤولين الأمريكيين اللوم إلى النزاعات الداخلية في الاتحاد الأوروبي وأنها المسئولة عن اخفاق موضوع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويذكر أن بريتان وكانتور قد قدما إلى مراكش للتوقيع على معاهدة التجارة العالمية التي ستتزوج سبعة أعوام من المفاوضات التي تجرى تحت إشراف الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة.

وقد التقيا خلال اليومين الماضيين في مسعى لإبرام العقود التي توسع من أمد الاتفاق الذي أبرم في العام الماضي ويشكل

أساسا للتوقيع على عقود الجات.

ويعنى الاتفاق أن تستطيع إحدى الشركات البلجيكية التقدم بطلب للحصول على عقد لبناء مستشفى في تكساس وأن يتمكن أحد المهندسين المعماريين الفرنسيين من بناء جسر في كاليفورنيا أو يستطيع أحد البريطانيين المنافسة في أسواق محطات القوى الكهربائية في شيكاغو.

وتجدر الإشارة إلى أن الجانبين قد فرضا عقوبات محدودة ومتساوية في هذا الصدد وهو ما يعد أمرا محزنا.

ولكن هل ستضيق الولايات المتحدة ذرعا لكونها محرومة من السوق الأوروبية ولا يستبعد أن تقوم بانتهاء سبل أخرى. وقال أحد كبار المسؤولين الأمريكيين أن كانتور يبحث مسألة التوصل إلى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الأوروبية وتعهده بقوله أننا نواصل السعي من أجل الوصول إلى ذلك.

وقد توصلت الولايات المتحدة بالفعل إلى اتفاق يتعلق بالاتصالات مع الألمان الأمر الذي أدى إلى شق صفوف المسؤولين في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٦٤

ولم يذكر المسؤول الامريكى، عما اذا كان الامريكىون قد تفاوضوا بالفعل مع دول اعضاء اخرى في الاتحاد الاوروبى ام لا.

وقال ان ما نهتم به هو التوصل الى اتفاق شامل لا يشمل فقط المانيا وانما كل دولة اخرى. واننا نريد توسيعه باى طريقة الا اننا سوف نتعامل بالتاكيد على اساس فردية اذا ما اضطررنا لذلك.

الا ان احد مسؤول الاتحاد الاوروبى ذكر ان لديه تأكيدات من اعضاء الاتحاد الاوروبى بانهم سوف يلتزمون بالامور التجارية ولن يحذروا المانيا. الا ان الاجراءات الداخلية التى سيتخذها الاتحاد الاوروبى ضد المانيا فيما يتعلق باتفاقها الفردى سوف يستغرق عدة اشهر لاتمامه مما يفرى دولا اخرى لتحذروا حذوما.

وعن الاتفاق قال بريتان ان الاتحاد الاوروبى قد ضمن الفوز بعقود في ٢٩ ولاية امريكية بما في ذلك اكبر خمس ولايات فضلا عن سبع مدن كبيرة.

ويشمل الاتفاق ايضا وبشكل دائم قطاع مرافق الكهرباء الذى قدره كانتور بـ ٢٨ مليار دولار.



المصدر :

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٤

والخبراء يفتشون حول تأثير

الثانية على الاقتصاد المصري

كتب عبد الناصر محمد :

ومن ناحية أخرى أكد ابراهيم فوزي وزير الصناعة - على ان الشركات المصرية .. مازالت تخطر بصورة مبدئية نحو اعادة الهيكلة الاقتصادية وبالتالي لن تتمكن من مواجهة التحديات العالمية والسوق المقترح بصورة ايجابية .
واشار الى ان هناك ٢٢ شركة صناعة تقدمت للحصول على شهادة « الايزو » ومن المزايا التي اكتسبتها مصر ايضا يشير تقدير اتحاد الصناعات الى ان مجالات السليحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وحق هؤلاء العاملين في العمل وهي جميعا اهداف يمكن من خلالها نفاذ مصر للدول الكبرى والنامية الافريقية والعربية ..

في استطلاع « للسياسي المصري » حول انعكاسات تنفيذ اتفاقية « الجات » على اقتصاديات الدول النامية وخاصة مصر والتي يبدأ العمل بها في اوائل العام القادم تبينت آراء خبراء الاقتصاد .. حيث أبدى البعض موافقته لاهمية تطبيقها للوصول الى مصاف المستويات الاقتصادية العالمية بينما أبدى البعض الآخر استياءه ووصفها بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير .
وفي البداية وصف محمود محمد محمود وزير الاقتصاد المصري .. اتفاقية « الجات » .. بأنها قد تكون نقمة .. ولكنها ليست بكارثة .. حيث تتضمن العديد من المزايا الواجب الاستفادة منها .. وبصورة خاصة المهلة الممنوحة للدول النامية والبالغة عشر سنوات حتى توفق اوضاعها مع الاتفاقية يجب استقلالها الاستقلال الامثل من تحسين الجودة وخفض التكلفة كما ان الاتفاقية تسير اتجاه اصلاح الاقتصادى في مصر والذي يقضى بإلغاء الدعم وتخفيض التعريفات الجمركية .

فالاتفاقية اتسمت بالمرونة في الالتزامات المفروضة على مصر والدول النامية حيث حصلت تلك الدول على مهلة عشر سنوات للتنفيذ بدلا من ست سنوات وتخفيض الدعم الذى تقدمه للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ والملاحظ ان مصر قد ألغت هذا الدعم كما اقرت الاتفاقية مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء في الاجل القصير ومثال ذلك سترتفع فاتورة مشتريات مصر الى ٣٠٠ مليون دولار وفي الوقت نفسه التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٣٪ بينما اقر الاتفاق بالالتزام الدول النامية بآلية التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية .



المصدر : **النشور**

للنشر والتوزيع والصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٤

تقرير السياسي المصري تنفيذ بنود اتفاقية الجات التي تهم التجارة والتنمية للصناديق بنسبة ٣٦٪



المصدر : **البيان**

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ١ أبريل ١٩٩٤

كتبت ناهد إمام :

تنفرد « السياسى المصرى » بنشر اهم بنود اتفاقية تحرير التجارة متعددة الاطراف « الجات » .. والتي قام مؤخرا وزراء اقتصاد ١١٩ دولة ومن بينها مصر .. بالتوقيع عليها .. على ان يبدأ تنفيذها مع بداية العام القادم وتم تحديد مهلة زمنية حددها الاقصى عشر سنوات للحصول على التطبيق الكامل لكافة البنود والاتفاقيات .

تتضمن بنود الاتفاقية العامة .. (١٥) اتفاقية فرعية .. لتغطية كافة المجالات السلعية والخدمية تمثلت الاتفاقية الاولى في « تأسيس منظمة التجارة متعددة الاطراف » .. وتهدف الى ايجاد اطار مؤسسى واحد يشمل اتفاقية « الجات » وبالنسبة للهيكل التنظيمى للمنظمة .. نصت الاتفاقية على عقد اجتماع وزارى مرة كل عامين على الاقل .. وتشكيل مجلس اعل للارشاف على تنفيذ الاتفاقيات .

كما يقوم المجلس بدور جهاز تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية ويتولى المجلس تأسيس اجهزة مساعدة كمجلس السلع والخدمات والملكية الفكرية .. ونصت الاتفاقية على خضوع الدول الاعضاء في المنظمة لكافة نتائج دورة « اورجواى » بدون اية استثناءات .

وتتضمن الاتفاقية الالتزامات الواجب على الدول الاعضاء مراعاتها .. في مجال دخول الاسواق والدعم المحلى ودعم الصادرات واتفاقية الاجراءات الصحية والمقاييس الخاصة بالدول الاقل نموا والدول المصنفة كمستورد صال للغذاء وبالنسبة لدخول الاسواق فقد حلت التعريفة الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية بحيث تقدم المستوى من الحماية وبالنسبة للدول الصناعية يتم تخفيض الجمارك بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات وبمعدل ٢٤٪ للدول النامية على مدى ١٠ سنوات وفيما يختص بالدول الاقل نموا ليس هناك ما يلزمها بتخفيض الجمارك وتقضى الاتفاقية بتخفيض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦٪ خلال فترة ٦ سنوات وبالنسبة للدول النامية تصل التخفيضات الى ثلثي المطبقة في الدول الصناعية وعلى مدى عشر سنوات .

وحظرت الاتفاقية الخاصة بالقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار على الدول الاعضاء تطبيق اى اجراء يتعارض مع الحد من حرية التبادل التجارى والغاء اية قيود مفروضة خلال عامين للدول الصناعية وخمس سنوات للدول النامية .

وسبع سنوات للدول الاقل نموا .
الاتفاقية الخامسة حول « مكافحة الاغراق » .. وهى توفير مزيد من الدقة في كيفية تحديد المنافسة الاغراقية .. والمقاييس الواجب اعتمادها لتحديد الضرر الناجم عنها بالنسبة للصناعات الوطنية في البلد المستورد بجانب وضع اجراءات خاصة باثبات وقوع الضرر واجراءات مكافحة الاغراق ونصت الاتفاقية على انتهاء اى قضية اغراق اذا ثبت ان هامش تخفيض سعر السلعة المصدرة يقل عن ٢٪ من سعر التصدير او اذا كان حجم واردات الدولة المتضررة من السلعة موضع الخلاف يقل عن ٣٪ من اجمال وارداتها منها ول كافة الاحوال يجب انتهاء اجراءات مكافحة الاغراق بعد خمس سنوات من تطبيقها .

وتتضمن الاتفاقية السادسة .. تقييم التعريفة الجمركية وتعطى ادارات الجمارك الحق بطلب اية معلومات اضافية من المستوردين في حال الشك بسلامة قيمة السلع المستوردة المقدمة من قبلهم .



المصدر : **التقرير السنوي**

للتنفيذ يكتمل خلال ثلاث سنوات .. يضم مجموعة من القواعد المتبعة في

الاتفاقية السابعة .. حول التدقيق ما قبل الشحن .. وحددت واجبات ومهام وكالات وشركات التدقيق وكذلك واجبات المصدرين واستحداث آلية خاصة للمتابعة وحل المشاكل بين المصدر ووكالة التحقيق .

والثامنة .. حول قواعد شهادات المنشأ .. وتتضمن وضع برنامج متكامل للتنفيذ يكتمل خلال ثلاث سنوات .. يضم مجموعة من القواعد المتبعة في شهادات المنشأ .

التاسعة .. اتفاقية اجراءات ترخيص الاستيراد .. وتهدف الى تقليص الاجراءات الادارية للتراخيص الى الحد الأدنى .. على ان لا تتجاوز مهلة الرد الى ٦٠ يوما .

والعاشرة .. اتفاقية الدعم والتعويض .. تم تقسيم الدعم الى ثلاث مجموعات .. الدعم المحظور .. المتعلقة بدعم الصادرات او السلع المستوردة والدعم المشروط .. ويشترط قبوله عدم حدوث انعكاسات ضارة على مصالح الدول الاعضاء كالاضرار بصناعاتها الوطنية .. وحددت الاتفاقية المقاييس الواجب اعتمادها لتقدير الضرر الناجم من الدعم .. افعها اذا تجاوزت نسبة الدعم ٥٪ من قيمة المنتج والنوع الثالث اشكال الدعم التي لا يمكن تصنيفها ضمن النوعين السابقين .. كالمساعدة او العون الذي توفره الدول للبحوث والدراسات الصناعية كما تشترط الاتفاقية انتهاء قضية التعويض اذا ثبت ضالة حجم الدعم .. اقل من ١٪ من القيمة المضافة للمنتج وبالنسبة للتعويض ضرورة انتهاء اي قضية اذا كان الدعم يمثل اقل من ٢٪ من قيمة السلعة بالنسبة لبعض الدول النامية او ٣٪ بالنسبة لدول اخرى .

الاتفاقية رقم ١١ .. حول التدابير الوقائية .. تسمح للدول الاعضاء اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة المحلية من زيادة غير متوقعة في استيراد سلعة وانتهاء كافة الاجراءات الوقائية خلال ثمانية سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وبالنسبة للدول النامية اجازت الاتفاقية مد فترة تطبيق الاجراءات الوقائية لمدة عشر سنوات .

تضم ثلاثة اجزاء .. الاول حول .. الخدمات المقدمة في دولة للمستهلكين من دولة اخرى كالسياحة ومقدمة من شركة كالخدمات المدنية والمقاولات والخدمات الاستشارية والثاني حول انظمة قيام كل دولة عضوا فورا وبدون شروط بتوفير المعاملة الخاصة بالدولة الاولى بالرعاية لكافة موردي الخدمات من كافة الدول الاعضاء .

تتضمن بنود الملكية الفكرية التي ينبغي مراعاتها من قبل الدول الاعضاء تجاه كل بند مثل حقوق الطبع والعلامات التجارية وعلامات الانشطة الخدمية والتصميمات الهندسية ومنحت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها عام واحد لتعديل قوانينها وخمسة اعوام للدول النامية والدول التي تمر بتجربة تحويل اقتصادياتها من اسلوب التخطيط المركزي الى اقتصاد السوق و ١١ عاما للدول الاقل نموا .

تضمن اجراءات لدراسة المناقصات الحكومية التي ستفتح للمنافسة الدولية ودراسة فرص التصدير من الدول النامية الى اسواق الدول الاعضاء .

تتضمن انشاء نظام جديد لتقوية النظام القائم في تسوية المنازعات وحق اي دولة عضوا بان تدعى للتفاوض اذا ما طلبت دولة عضو اخر منها خلال ٢٠ يوما من الطلب كما تم استحداث انشاء هيئة للاستئناف تتألف من سبعة اشخاص تنظر في الامور القانونية فقط التي يتضمنها تقرير لجنة التحكيم والتفسيرات للقانونية التي انتهت اليها



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والتوزيع : **مات الصحفية والمعلو مات** التاريخ : **١٩٩٤**

خبراء الإدارة والهندسة العرب: مواجهة بيئات «الجات» بخفض التكلفة وجودة الإنتاج

كتبت - عزة على:

بدأ المؤتمر السنوي السابع للتدريب والتنمية الإدارية أعماله بالقاهرة أمس حيث يناقش على مدى ثلاثة أيام عددا من الموضوعات المتعلقة بدور المدير العربي في ظل تنويع الأعمال، والمفاهيم والتوجهات المستقبلية في إطار التغييرات الدولية الجارية. ويشارك ٦٠٠ عضو من خبراء الإدارة وقياداتها في المؤتمر الذي تنظمه مؤسسة الخبراء العرب في الهندسة والإدارة والمركز العربي للتطوير الإداري. وأعلن الدكتور نبيل شعث مستشار الرئيس الفلسطيني ورئيس مجلس إدارة الخبراء العرب ضرورة تطوير الإدارة العربية في ظل المفاهيم المتطورة والمتغيرة وضرورة أن يشارك العرب في هذا التطوير. وأكد الدكتور حلمي سلام مدير عام الخبراء العرب للهندسة والإدارة ضرورة التركيز على تطوير الموارد البشرية باعتبارها أحد المدخلات الأساسية لمواجهة ظاهرة التحويل. وصرح أحمد صقر عاشور مدير المنظمة العربية للتنمية الإدارية بأن توقيع اتفاقية الجات يعني أن تكون المنافسة أشد على أكثر المنتجات الشعبية. وأكد ضرورة الاتجاه إلى العالمية بالتوجه أولا نحو السوق الوطنية ومحاولة كسبها لأن المنافسة العالمية ستتجه إلى هذه السوق، مشيراً إلى أن ذلك لا بد أن يشمل جميع السلع التي يتم إنتاجها في السوق وتتجه بالدرجة الأولى إلى أكثر السلع شعبية. وأن الشركات والمؤسسات العربية تحتاج إلى منهج جديد لمواجهة تلك المنافسة من خلال الاهتمام بالتسويق على أساس علمي، على أن يحقق أهم شرطين هما: خفض التكلفة وارتفاع الكفاءة والإنتاجية.



المصدر : []

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٠٧ أبريل ١٩٩٤

بعد توقيع إعلان مراكش المهد لقيام منظمة التجارة الدولية

الحسن الثاني : عهد جديد يبشر بانتهاء المواجهات بين الدول الصناعية والنامية

□ مراكش - من محمد الشرقى :

■ قال الملك الحسن الثاني ملك المغرب في خطاب مكتوب ألقاه أمام وفود الدول الموقعة له إعلان مراكش، والتي اختتمت أعمالها مساء الجمعة: «أنا اليوم بإنشاء منظمة التجارة الدولية نكون أقررنا شرعة القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية باعطاء الاحقية لقواعد الانضباط العالمية على الانسباق الى الانعزالية والى شرعة الاقوى. ويتبيننا جماعة، لهذه القواعد تكون قد قبرنا الميثاق الاستعماري واعطينا للترابط الدولي مدلوله الحق».

واضاف العاهل المغربي الذي نظم حفلة استقبال في قصره في مراكش في حضور مراسلي وسائل الاعلام التي غطت اجتماعات «غات»، ان عهداً جديداً بزغ مؤشراً لانجاء المواجهات بين الدول الصناعية والدول النامية. وان التحالفات التي توثقت خلال هذه المفاوضات بين شركاء ذوي مستويات مختلفة دليل على وجود حركية تسيير يبقى علينا التزاماً تعميقها ودعمها».

وطالب الملك بالعمل على الحد من الفوارق بين الشعوب مؤكداً ان لا احد يستطيع تجاهل المخاطر التي تكمن وراء استمرار الخلل المستفحل لمستويات التنمية وقال: «علينا الا نتخذ بخصوص مننا تحبيل به السنوات المقبلة ولا نسلم بانقارة باكملها (افريقيا) اصبحت مهددة بالاستبعاد من النشاط الاقتصادي

العالمي».

واعتبر الحسن الثاني ان شمولية النظام التجاري الجديد قد تحمل كذلك المزيد من الفوارق بين البلدان وتضاعف من حدة اعراض الاستبعاد المجتمعي التي بدأت تظهر بولدها في البلدان الغنية والاقبل غنى. وقال: «انها تستدعي منا تصور اليات مستطورة للتضامن الجماعي واستعمالها الاستعمال الاحسن، كما تفرض انتقاء مقاربة جديدة لمعضلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

واعتبر من جهة اخرى ان بداية مفاوضات «غات» في مدينة بونتايل ايسقي في اوروغواي ونهايتها في مراكش، وهما دولتان من الجنوب، تعكس ان العالم دخل عصراً جديداً يضع فيه حداً للتفرقة الايديولوجية التي اعاقت انسجام تنمية الاقتصاد العالمي لفترة طويلة من الزمن.

وبعا الملك الحسن الثاني وفود ما يزيد على ١٢٠ دولة موقعة لاتفاق مراكش الى حض رؤساء دولها على التفكير في جدوى انشاء مجموعة حكومية يكون من مهماتها التفكير في اليات جديدة للتفاوض الدولي من اجل تنسيق بين عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، وكذلك المساهمة في وضع استراتيجية دولية توافيق ترمي الى انتعاش الاقتصاد العالمي «لنتمكن من ايجاد الجواب عما تطرحه علينا من عواقب الة القرن الواحد والعشرين المتمثلة في البطالة».

وكانت مراكش احتضنت على مدى خمسة ايام اعمال المؤتمر

الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) الذي اختتم اعماله مساء الجمعة بتوقيع الدول الاعضاء «اعلان مراكش» الذي يعلن انشاء منظمة التجارة الدولية التي ستبدأ عملها السنة المقبلة وتكون مسؤولة عن تنظيم العلاقات التجارية بين الدول والبحث في القواعد الاجرائية لتعزيز النشاط الاقتصادي العالمي والعمل على الحد من الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الشعوب. وستعمل المنظمة التي سيكون مقرها في جنيف بتنسيق تام مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو الحلم الذي راود مؤسسي «غات» عام ١٩٤٧ قبل ان تعصف الحرب الباردة باحلامهم لينتظروا ٤٧ عاماً قبل ان يشهدوا ولادة المنظمة من جديد في مدينة مراكش المغربية.

من جهة اخرى، جاء في تقرير لموكالة الصحافة الفرنسية: وضعت ١٢٤ دولة اول من امس في مراكش الاسس لنظام اقتصادي عالمي جديد تامل ان يكون مزدهراً وعادلاً وذلك بتبنيها اتفاقات جولة اوروغواي من «غات» التي تعتبر اوسع تدابير في التاريخ لاطلاق حرية التجارة العالمية. الا ان هذه الامال التي عبر عنها المشاركون مراراً وتكراراً طوال الايام الاربعة التي استغرقها توقيع اتفاقات جولة اوروغواي قابلتها شكوك عبر عنها عدد كبير من البلدان النامية وحتى بعض الدول الصناعية. فقد اعربت هذه الدول عن خشيتها من الامموي تاسيس «منظمة التجارة



المصدر :



للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٦ أبريل ١٩٩٤

الدولية، التي ستحل محل «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة» ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ إلى زوال الظلم والتوترات والحماائية التي ميزت الاقتصاد العالمي. ويشكل تأسيس «منظمة التجارة الدولية» أحد العناصر الرئيسية لاتفاقيات جولة أوروغواي. كما انها ستكون مدعوة لتصبح الدعامة الدولية الثالثة للاقتصاد العالمي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. غير أن برنامج عملها المقبل الذي ستقوم بإعداده لجنة تحضيرية هو منذ الآن موضع خلافات بين الدول الغربية والدول النامية في شأن ضم مسائل الضمان الاجتماعي إلى اتفاقيات التجارة العالمية. ويخشى أن يؤدي ذلك إلى بروز مصاعب في بعض الدول مثل الهند التي شهدت في الأيام القليلة الماضية تظاهرات ضخمة ضد «غات».

وسيكون أمام اللجنة التحضيرية في الأشهر المقبلة أن ترسي أسس التفاوض في شأن العلاقة بين التجارة والبيئة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأكثر فقراً. وسيكون عليها أيضاً أن تدرس سلسلة من المطالب التي قدمت في مراكش والتي تعتبر منذ الآن بمثابة مؤشرات إلى الخلافات بين الفقراء والأثرياء التي قد تشهدها «منظمة التجارة الدولية». ومن بين المسائل التي قد تتسبب في نشوء خلافات مسائل الهجرة والمنافسة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات المالية.



المصدر : المعالج اليوم

للنشر والتوزيع : التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٤

بعد توقيع ١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» في المغرب

«قوانين مكافحة الإغراق»

تتعارض مع تحرير

التجارة الدولية

من يحمي

اقتصاد الدول

النامية من

منافسة الكبار؟

«قانون ضد الإغراق» الأمريكي

عمره ٧٠ عاما

المكسيك لديها ٢٣ قانونا ضد

الإغراق الأمريكي

دول الاتحاد الأوروبي الفت قوانين

الإغراق فيما بينها



المصدر : المعالج المبرم

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٩٩٤

□ كتب - ماجد عطيه:

منذ أيام وقعت ١٢٥ دولة على وثيقة «الجات» من بينها ثمانى دول عربية، وقد استغرقت كمفاوضات حولها في «دورة اورجواي» أكثر من سبع سنوات وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة اعلان أو ميثاق «حرية التجارة الدولية» فمن ثم ستقوم على الاعلان منظمة التجارة الدولية بديلا عن «منظمة الجات» اعتبارا من أول العام الجديد وتطرح «حرية التجارة الدولية» قوانين مكافحة الاغراق التي سنتها العديد من الدول الكبرى والصغرى تحت دعوى حماية صناعاتها داخل اسواقها من المنافسة الاجنبية الضارة تلك هى قضية الشهور القادمة تستعد خلالها الدول لالغاء هذه القوانين أو ربما قدمت بدائل قد تلتف على «حرية التجارة» ذاتها.

اشارات كاذبة

تصدر الشركات كل يوم قرارات مصيرية لتوظيف الموارد اعتمادا على مجموعة من العوامل أهمها المنافسة الموجودة بين الاسعار وعلاقتها بالتكاليف وعندما تدرك الشركات أن اسعار السوق لن تحقق لها عوائد كافية على رؤوس الاموال فانها تخرج غالبا من مجال العمل اما الشركات التي تعتقد أنها تحوز بمزايا من ناحية التكاليف فسوف تدخل أو توسع من وجودها في اسواق معينة أو منتجات معينة وقد تعتمد الشركات على علامات أو اشارات كاذبة في السوق نلجأ عن حالات اغراق

تقوم بها الشركات المنافسة مما يؤدي إلى حشد الموارد بصورة سيئة.

وتظهر الاشارات السوقية الكاذبة عندما يختار المنتج تدعيم المبيعات في احد المنتجات من خلال ارباح منتج آخر ونتيجة للتسعير المنخفض بهذا المنتج والذي يعد اشارة كاذبة للشركات المنافسة فانها تخرج من هذا القطاع الانتاجى بسبب لحساسها بانها غير قادرة على المنافسة.

وقد سنت امريكا قانونا ضد الاغراق منذ ٧٠ عاما يستهدف تعويض أو تحديد التميز السعري من جانب الشركات الاجنبية وفي السنوات الاخيرة بدأت الكثير من الدول في سن قوانين ضد الاغراق لاصلاح هذا النوع من الخلل وهذا التطور يعكس تزايد تحرير النظم التجارية وزيادة الاعتماد على ادوات التفاوض لمقاومة سوء حشد الموارد والمصادر وعندما لا ترضى شركات امريكية أو شركات أخرى من حالات اغراق فانها تسعى لاثارة القضية في ابحاث من خلال ممثليها.

انجازات القانون الامريكى

يستهدف القانون الامريكى المناهض للاغراق اصلاح العواقب الوخيمة للتمييز السعري لذلك فهو لا يعمل الا في وجود تمييز سعري يؤدي إلى ضرر بالصناعة المحلية وعندما تتوافر هذه الظروف يتم فرض رسوم تعويضية على الواردات تعادل الفروق السعرية على المبيعات فالقانون الامريكى لا يحظر الواردات وإنما ينص على أن تكون مستوياتها السعرية غير متميزة، وعلى العكس

تعتمد دول العالم في حماية منتجاتها الوطنية على وسائل واساليب متعددة وتدرج هذه الوسائل من القيود الكمية والقيية على الواردات إلى الحظر الكامل على استيراد بعض المنتجات ، ومع الجهود المبذولة لتحرير التجارة العالمية في اطار اتفاقيات ومفاوضات الجات تساقصت الاهمية النسبية لهذه الاساليب واشتدت المنافسة الدولية للسيطرة على الاسواق، ويلجأ بعض المنتجين لزيادة نصيبه من سوق منتج معين وتدعيم مبيعاته إلى تخفيض اسعاره حتى يتسنى له اخراج الشركات المنافسة من السوق المعنية وعندما يتحقق له هذا يفرض اسعاره وهو ما يعرف بأسلوب «الاغراق» وكانت اتفاقية الجات قد نصت على حق الدول في اقرار تشريعات خاصة بها لمواجهة حالات الاغراق وسياسات التميز السعري وتعد قوانين مكافحة الاغراق الامريكية من أبرز القوانين الامريكية حيث ترجع تاريخيا إلى عام ١٩٢١ وهو يقضى بفرض رسوم على السلع التى تمثل تهديدا للسلع المنافسة الامريكية وقد استخدم هذا القانون في حالات عديدة أبرزها حماية صناعة الصلب الامريكية من واردات الصلب الأقل سعرا، وهذه الرسوم تجبر المستهلك على تحمل اسعار مرتفعة لهذه الواردات والتي قد يكون مثيلها المحل اقل جودة.

وقد أدت التطورات الدولية الأخيرة المتمثلة في انهيار وتفكك دول المجموعة الاشتراكية واتجاه الدول النامية إلى تخفيف هيمنتها على قطاعات الانتاج والتجارة إلى فتح مناطق كبيرة أمام التجارة العالمية وإلى تدفق السلع من هذه الدول إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان وظهور فائض ضخم في الانتاج وتدهور الاسعار مما أدى إلى ايجاد مشاكل عديدة وانتشار قوانين مكافحة الاغراق حيث أدت زيادة صادرات الصين وانخفاض تكاليفها واسعارها مقارنة بالمستويات العالمية إلى تزايد المشاكل التجارية على الغرب وإلى وجود معارضة في الولايات المتحدة لقوانين الاغراق في مختلف دول العالم باعتبار أن صادرات الولايات المتحدة هي المستهدفة أساسا من هذه القوانين.

يوجد إذن اتجاهان أحدهما يطالب بالمزيد من تحرير التجارة الدولية وشن التشريعات التى تكافح في السياسات التجارية غير العادلة والتمييز السعري من خلال قوانين مكافحة الاغراق والاتجاه الآخر يرى أن انتشار هذه القوانين يضر بالمنافسة وأن صادرات الدول النامية الأقل تكلفة هى المستهدفة أساسا من هذه القوانين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر واخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٤

تحدد نتائج المنافسة في بعض القطاعات الى تفاقم سوء حشد الموارد والمصادر مما شكل المزيد من الضغوط الهائلة على الصناعات المحلية مثل الصلب لمقاومة الاسعار الراكدة من خلال تزايد حالات ضد الاغراق وفرض رسوم مضادة.

كما أن انهيار النظم التي تهيمن عليها الحكومات قد أدى إلى فتح مناطق عديدة في العالم أمام التجارة العالمية وفي الصين مثلاً ساعد التوسع السريع في الصادرات واستمرار تباعد التكالييف الداخلية والاسعار عن مستويات السوق العالمية الى تزايد المشاكل التجارية مع الغرب.

وفي وسط أوروبا وشرقها وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة فإن الصناعات الضخمة التي كانت تبني منتجاتها داخل الكتلة الشيوعية القديمة فقط قد تحولت فجأة نحو غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان مما أدى إلى ظهور فائض ضخم من الإنتاج وتدهور في الاسعار، وفي دول الاتحاد الأوروبي فقد تم إلغاء قوانين الاغراق كاجراء اصلاحى للتجارة بين اعضاء الاتحاد فشركات الصلب الفرنسية لا تستطيع فرض رسوم على شركات الصلب الألمانية أو البلجيكية لاغراقها في فرنسا، والمكسيك لديها ٢٣ قانون ضد الاغراق، حوالي ٨ منها تتعلق بمنتجات من الولايات المتحدة التي تعد أكبر شريك تجارى لها وقد أدى استخدام شركات القطاع الخاص الأمريكية القانون الأمريكي ضد الاغراق إلى عواقب أخرى على السياسات الصناعية حيث قامت الشركات التي تتنافس مباشرة مع الصناعة المحمية بالاستثمار في الولايات المتحدة في ظل خيارات رائعة فارتفع المستويات السعودية بصورة مؤقتة مصطنعة والنقص في المعروض الناجم عن حملة الاغراق ارسلا اشارات إلى المستثمرين في الولايات المتحدة وسرعان ما واجهت الصناعة المعنية منافسين اجانب جدد لذلك فإنه بدلا من اغلاق الاسواق من خلال فرض المزيد من قوانين ضد الاغراق فمن الأفضل معالجة المشاكل بصورة مباشرة من خلال مفاوضات فتح الاسواق وإلغاء الاتفاقيات الخاصة التي تعتمد على استبقاء الاسواق مغلقة.

بعض النظم الاخرى فإن القانون الأمريكي لايعبأ اذا تم القضاء على التمييز السعري عن طريق خفض الاسعار المحلية أو رفع اسعار التصدير أو كلا الاجرائين وقد أدى تعرض السوق الأمريكية لحالات الاغراق إلى تناقص القدرة الانتاجية للولايات المتحدة بأكبر من مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ كما أدت إلى خروج بعض الشركات الأمريكية من مجال الإنتاج، فعلى سبيل المثال عندما مارست الشركات اليابانية المنتجة لأشباه الموصلات خلال الثمانينات هذه السياسة خرجت العديد من الشركات الأمريكية من سوق منتجات ما يعرف باسم الدرام « DRAM » وتعد صناعة الصلب الأمريكية من أهم الصناعات التي استخدمت قوانين ضد الاغراق مرات عديدة حيث تمكنت من خلال سعيها نحو اجراء معاملاتها التجارية بيسر وعدم مواجهة اي صعوبات من عزل نفسها من المنافسة الشديدة في العالم.

وفي ظل القوانين الخاصة بالاغراق في أمريكا فإن تقديم الالتماس من جانب أحد افراد القطاع الخاص الذي يشكل السياسة الصناعية، وبعد تقديم طلبات بفرض رسوم ضد الاغراق على الواردات من السلع المنافسة والتي تمارس التمييز السعري فإنه يحدث نقص المعروض من المنتجات في السوق وتزداد قدرات الشركات الأمريكية مما أدى إلى عدم حدوث خسائر للعمالة عند مستوى التجميع في شركات مثل كاتر بيلار وزير وكس وبلوك أندويكر بسبب طلبات ضد الاغراق وفي الوقت الحالي يشعر المستهلكون وعملاء

الصناعات الضخمة بالاحباط والغضب بسبب الجهد التي يبذلها اصحاب الالتماسات الخاصة بقوانين ضد الاغراق وذلك لاجبارهم على رفع المزيد من الاسعار المرتفعة وحتى على مستوى الشركات فإن هذه الرسوم تؤدي إلى اجبارها على انتاج بعض السلع الوسيطة أو مستلزمات الإنتاج في دول أخرى، فشركات الكمبيوتر مثل IBM تفضل بناء شبكات كمبيوتر في الولايات المتحدة الا أن رسوم ضد الاغراق على الشاشات المسطحة المستخدمة في هذه الأجهزة أجبرتها على الانتاج في جنوب شرق آسيا، كما تشكلت بعض الشركات الأمريكية من أن المنتجات الأمريكية ليست في جودة المنتجات المستوردة التي يستخدمونها وبالتالي فإن فرض رسوم في الاغراق سوف يضر بها كثيرا ولكن لجنة التجارة الدولية وفقا لقانون الولايات المتحدة لاتعبأ بذلك لأنها لاتهتم سوى بطلبات اصحاب الالتماسات.

التجارة الدولية والاغراق

ومن جهات أخرى لايجب على الولايات المتحدة أن ترحب بانتشار قوانين ضد الاغراق في انحاء العالم بل يجب عليها أن تنتظر إليها بعين الحذر لان صاداتها هي المستهدفة اساسا من هذه القوانين.

وقد أدى فرض النظام التجارى العالمى للعديد من الضغوط إلى انفجار في التصرفات الأمريكية ضد الاغراق خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة فقد أدت التقلبات في اسعار العملات وعدم استعداد الحكومات لترك قوى السوق



المصدر : الوفد

للنشر والتأليف : التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٤

قرار «خاص» لحماية حق المؤلف

وممثل جمعية المؤلفين والملحنين ونشري الموسيقى، وممثل عن نقابة الموسيقيين، وممثل عن نقابة الممثلين، وممثل عن نقابة السينمائيين، وممثل عن نقابة التشكيليين، وممثل عن شرطة المصنفات الفنية، وممثل اللجنة القومية للبونسكو...

المعروف أن القانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ كان قد جمع بين قانوني الرقابة على المصنفات، وقانون حماية حق المؤلف في قانون واحد، وكان جهاز الرقابة على المصنفات الفنية يتولى مهام قانون حماية حق المؤلف نظرا لعدم وجود إدارة عامة متخصصة لتنفيذ احكام هذا القانون.. وبموجب قرار وزير الثقافة بتشكيل المكتب الدائم لحماية حق المؤلف، تنتقل جميع صلاحيات تنفيذ هذا القانون الى المكتب الدائم.

اصدر طارق حسني، وزير الثقافة قرارا بإنشاء المكتب الدائم لحماية حق المؤلف برئاسة د. احمد خليفة، وعضوية كل من د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة، وعبدالقادر الشاطر المستشار القانوني لوزير الثقافة، ورئيس الإدارة المركزية لشئون الشعب واللجنة الثقافية، ورئيس الإدارة المركزية للشئون الاممية والمسجلات، ومدير إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية، ومدير شئون المعلومات واتخذ القرار برئاسة الوزراء، ومدير الإدارة المركزية للرقابة على المصنفات الفنية، ورئيس جمعية مؤلفي وكتاب السيناريو، وممثل الهيئة المصرية العامة للكتاب، وممثل لدار الكتب والوثائق القومية، وممثل لجمع اللغة العربية، وممثل اتحاد الكتاب، وممثل اتحاد الناشرين،

النافذة الجات تبيع فوصا افضل لمنتجاتها المنافسة عالميا تطوير انتاج القطن والخضر والفاكهة لزيادة الصادرات

يوسف والى :

اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي ان اتفاقية التجارة الحرة (الجات) التي وقعتها مصر مع باقي دول العالم في المغرب سوف تتيح للمنتجات الزراعية المصرية فرصا افضل لزيادة الصادرات خاصة المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كالأقطان، قاذقة الطويل والبطاطس والبصل والموالح وغيرها من المنتجات الزراعية التي سيتم تطويرها أكثر خلال الفترة القادمة.

وقال : ان المنافسة العالمية تتطلب منا العمل على جودة المنتج وإزالة العقبات أمام الصادرات والتوسع في برامج المكافحة المتكاملة واستخدام الفرمونات والحد من الاسمدة والعمل بكفاءة اقتصادية افضل والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتصدير .

وأضاف : ان قطاع الزراعة شهد تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية أهمها الانفتاح على التكنولوجيا الحديثة خاصة تكنولوجيا زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية ولدينا أكبر معمل في الشرق اوسط كل ذلك يهدف

تقليل تكلفة الانتاج وزيادة الكفاءة الاقتصادية بالاضافة لتنفيذ خطة طموحة لزيادة انتاج القمح والذرة الصفراء والمحاصيل الزيتية .

وأشار الدكتور حسن خضر رئيس البنك الرئيسي للتقنية والانتاج الزراعي انه من الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقيات الجات ارتفاع أسعار قاتورة الواردات المصرية من الغذاء خاصة القمح والذرة الصفراء والزيوت والتي المصري الى الاهتمام بزراعته ويعطيه الفرصة للانتاج بكفاءة اقتصادية للحد من الاستيراد .



د. يوسف والى

ترتفع تدريجيا خلال الفترة الانتقالية التي حددتها الاتفاقية بـ ١٠ سنوات وان هذه الآثار السلبية سيكون لها جوانب ايجابية هامة على مستوى الانتاج الزراعي فارتفاع اسعار القمح الى مستوياته العالمية ووصوله الى ٢٠٠ دولار للطن سيدفع المزارع



المصدر : العربي

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

١٢٥ دولة وقعت عليها.. بينها ٨٠ دولة نامية

« الجات » ٢٥٠ مليار دولار للكبار سنويا

والفتات للفقراء

هشام فؤاد

تنامي المنافسة في الأسواق العالمية فإن العمالة ستعرض لضغوط عنيفة من أصحاب الأعمال.. ومن بين هذه الضغوط تخفيض الأجور في محاولة لخفض أسعار المنتجات - بينما ترى حكومات العالم الثالث أن حديث القرب عن حقوق العمال محاولة مكشوفة لانقادها الميزة النسبية التي تتمتع بها وهي انخفاض أجور عمالها!!

غير أن العالم الثالث مازال أمامه متسع من الوقت حتى ميعاد تنفيذ الاتفاقية مع مطلع العام القادم للإصرار على بعض البدائل: بهدف تقليل حجم الخسائر المتوقعة منها الإصرار على إنشاء آلية تعويضية لصالح صناعات وقطاعات العالم الثالث التي ستعرض لخسائر من جراء فتح الأسواق وغزو البضائع الأجنبية.. بالإضافة للإسراع نحو قيام كتلة اقتصادية عربية يستهدف زيادة القدرة التنافسية للسلع العربية استفادة من التخصص، وذلك في مواجهة التكتلات الدولية المنتشرة في العالم كله على غرار اتفاقيات الناقتا.. وماستريخت.

ويبقى القول إن منظمة التجارة العالمية التي سترث مكان «الجات» من العام القادم سيكون لها سلطات واسعة في الفصل في النزاعات التجارية وأصبحت بمثابة شرطى العالم في مواجهة الاحتجاجات العمالية والشعبية المتوقعة والتي بدأت بوادرها مع انتفاضة ثوار زاباتا بالمكسيك - والمظاهرات الحاشدة في الهند الأسبوع الماضي - فتحرير التجارة لن يمر سوى عبر مزيد من التدهور لمستوى المعيشة - والصراعات الواسعة النطاق مع الأجهزة القمعية في العالم أجمع، كما سيؤدي إلى اشتداد الحرب التجارية بين القوى العظمى في العالم.

ستحصل أوروبا أرباحا توازي ٢٠ مليار دولار، أما اليابان فستحصل على ٢٢ مليار دولار، والوضع يختلف كثيرا في مجال النسيج: إذ ستقتنص الولايات المتحدة ٢٢ مليار دولار، ودول الاتحاد السوفيتي ٢٠ مليار دولار.

ومن جهة أخرى منحت نصوص اتفاقية «الجات» للدول الكبرى سلاحا يتمثل في بنود - «مكافحة الاغراق» ويند المواصفات القياسية، ليسلط على رقاب ثمانين دولة نامية - بينها ٦ دول عربية - لتستطيع المجموعة الأوروبية فرض عقوبات على الدول التي تنافسها، وتصدر سلعها بأقل من تكلفتها.. ويمكن كذلك للدول المتقدمة أن تحتسب تكلفة إنتاج السلع بناء على معايير للتكلفة لديها في الحالات التي تريد فيها أن توقف تدفق صادرات أي دولة إليها!

وتعد الأزمة - التي أثارها الولايات المتحدة حول صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الصينية للأسواق الأمريكية تحت دعوى مكافحة الاغراق - نموذجا للسلوك الذي يمكن أن تسلكه الدول للصناعة المتقدمة لمعاينة أو محاربة الدول النامية.. وعلى الجانب الآخر يمكن استخدام سلاح عدم مطابقة «المواصفات القياسية» للسلع المصدرة لعرقلة صادرات الدول العربية وبشكل خاص في قطاع البتروكيماويات وهو القطاع المتوقع له أن يحقق أرباحا هائلة في ظل «الجات».

الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه دول الشمال السعيد وحكومات الجنوب البائس هو عدم الإشارة إلى «حقوق العمال» خاصة أنه في ظل

حمل اتفاق «الجات» الذي وقعت عليه ١٢٥ دولة يوم الجمعة الماضي بمراكش كمية من الهواء الضرورية للاقتصادات الأوروبية - وجرة من الأوكسيجين للاقتصاد العالمي، فضلا عن هذا منح الدول الكبرى سلاحا فتاكا اسمه «مكافحة الاغراق» ليكون كالسيف المشهور على رقاب الدول النامية التي لم تخصص بدورها سوى الوعود البراقة بالرخاء.. والاتفاقية شملت جميع السلع في العالم.. وتأثيرها لن يتوقف عند حدود قارة واحدة.. والعالم في سياقها سيصبح سوقا واحدة تكون اليد العليا فيها للأقوى اقتصاديا، بل إن الصين - القوة الاقتصادية الصاعدة - أعلنت أنها ستوقع على معاهدة مراكش، وأنها ستضم لاتفاقية «الجات» التي طالما رفضتها الدول الشيوعية طويلا!

وباختتام المؤتمر الوزاري للتوقيع على اتفاقية «الجات» في مراكش السبت الماضي - يكون قد أسدل الستار على رحلة طويلة لتحرير التجارة الدولية وفتح أسواق الدول الصغيرة أمام منتجات الدول الصناعية الكبيرة، وبدأت فصولها عام ١٩٤٧ بتأسيس منظمة «الجات»، وشهد العالم خلالها «ماراثون» تفاوضيا طويلا - ٦ دورات - عطلتها الخلافات بين اللاعبين الكبار حول المزايا والأرباح واقتسام كعكة العالم الثالث!

ويلغة الأرقام خرجت الدول الكبرى فائزة بنصيب الأسد من جعلة الأرباح الهائلة التي بشر بها أنصار الاتفاقية، والتي توازى وفقا للتقديرات الرسمية المعلنة ٢٥٠ مليار دولار سنويا، في غضون عشر سنوات، بينما لن تتجاوز حصة الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية والإسلامية، مبلغ ٥٠ مليون دولار! قفى مجال الزراعة - على سبيل المثال -



المصدر :

١٩ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

• في ندوة مستقبل السينما

الفرصة.. أسما القنوات الفضائية

منذ أكثر من ثلاثين عاما.. ومصر تعاني من المشاكل التي تواجه صناعة السينما بها. وتتم السنوات وتتغير معها الأنظمة والحكومات.. وتعد الندوات.. وتصدر التوجيهات.. ولا تحل أي من هذه المشاكل.. بل العكس.. تزداد وتتجدد بمشاكل أخرى مناسبة للعصر الجديد!

ومن ندوة «مستقبل السينما المصرية» التي أقامها صندوق التنمية الثقافية - بالاشتراك مع وكالة الأهرام للصحافة - لمناقشة مشاكل السينما، ظهرت أحدث الأخطار. وأشدّها ضررا.. (القنوات الفضائية). ذلك الخطر الذي لم يعلم عنه معظم الفنانين شيئا.. حتى اكتشفوا فجأة توقف عجلة السينما عن الدوران تماما..! ومحاولة منه لإلقاء الضوء على هذا الخطر الجديد.. قدم الفنان محمود ياسين بحثا في الندوة بعنوان «القنوات الفضائية وتأثيرها القريب والبعيد على مستقبل السينما المصرية».

يقول محمود ياسين: برغم حداثة القنوات الفضائية، إلا أننا فوجئنا بالخسارة الرهيبة التي ألحقت بالفيلم المصري من جراء هذه القنوات.. سواء الحكومية منها أم الأهلية، التي يملكها أفراد لا هم لهم سوى تحقيق أكبر عائد من الربح. ومن هنا أصبحت صناعة السينما في مصر - بما لها من عراقية وتغرد في المنطقة العربية من حيث كثافة الإنتاج وتفوقها وكثرة الطلب عليها - في أيدي الأفراد الذين يستثمرون أموالهم فيها بقصد الربح. ويضيف: نتجت عن هذا فوضى في البث، ستؤدي حتما إلى انهيار صناعة السينما في مصر، بالفرصة على حقوق استقلالها في الفضاء، وإغلاق منافذ تسويقها على الأرض، لذا فعلينا التحرك السريع، لأننا نعمل بالفعل في الوقت الضائع.

ويعطي محمود ياسين مثلا بما حدث مع فيلم عادل إمام «اللعيب مع الكبار»، وهو فيلم حديث الإنتاج وضخم بكل المقاييس.. سواء من حيث الموضوع أم التكلفة، اشترت إحدى القنوات الفضائية هذا الفيلم من غير منتج الأساس بمبلغ ثلاثة آلاف دولار (وهو رقم شديد الضالة) وشوهه الفيلم في الوطن العربي كله

وفي أوروبا في وقت واحد.. مما يسمح لحطات أرضية وفضائية أخرى بالتقاطه ونقله.. وتسجيله أيضا على أشرطة الفيديو لمن يشاء! أدى ذلك إلى أن أعلنت شركات الفيديو في مصر وفي العالم كله توقفها عن شراء الأفلام المصرية، فإذا ما علمنا أن سعر شراء الفيلم المصري لمنطقتي السعودية والخليج يغطي قرابة ثلثي تكلفة إنتاجه، فإننا ندرك على الفور حجم الخسارة التي حاققت بموارد هذه الصناعة بعد توقف المشترين عن الشراء، لدرجة أنها توقفت تماما خلال الأشهر الماضية!

وقد حدث هذا الأمر معي أيضا. حيث شاهدت - من طريق الصدفة - على إحدى القنوات الفضائية عرضا لفيلم من إنتاجي. دون أن تتفق معي هذه القناة، أو تدفع لي مقابلا لحق استغلاله..!

ويضيف: أما فيما يتصل بالقنوات الفضائية الحكومية في تونس والمغرب، والتي تغطي الفضاء في دول كثيرة من دول البحر الأبيض المتوسط - فإنها دأبت على الاعتداء على حقوق الأفلام وعدم الالتزام بأية مواعيد أو مدد أو عدد مرات البث..!

وللاسف.. فهذه الفرصة لا تقع إلا على الفيلم المصري فقط! فأي قناة فضائية أهلية أو حكومية لا يمكنها أن تعرض فيلما أمريكيا أو أوروبيا.. أو حتى هنديا قبل أن تراجع الشركات المالكة للفيلم. وتدفع المقابل المناسب.. والذي يصل إلى مئات الآلاف من الدولارات.

أما الفيلم المصري فليس هناك ما يحميه.. لغياب القوانين وعدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين - حول أهمية السينما والدور الثقافي والحضاري الذي يمكن أن تؤديه في المجتمع. وازداد الأمر سوءا عندما باع كبار السينمائيين أنفسهم قوائم أفلامهم القديمة - وبأعداد هائلة - للقنوات الفضائية لدى الحياة.. مقرطين بذلك في حقوقهم المادية!

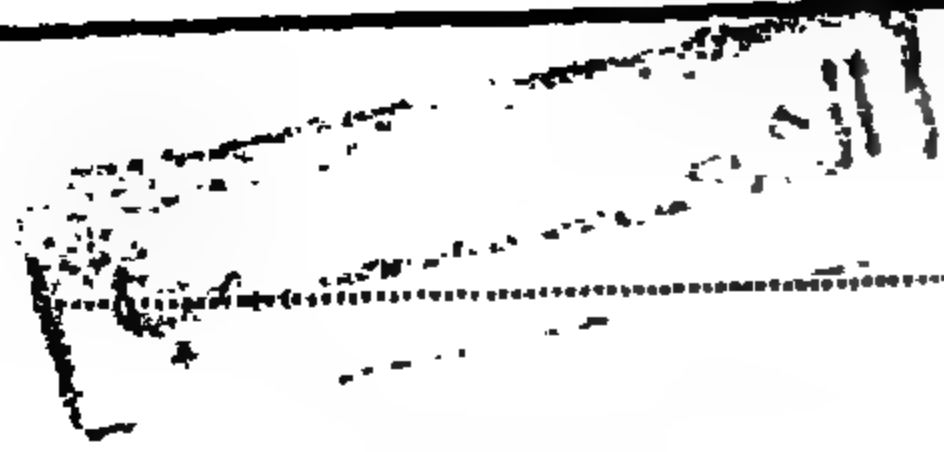
وتطور الأمر.. وأبتكر المسئولون عن القنوات الفضائية (لعبة) جديدة، وهي إنتاج السهرات التليفزيونية. وبدأت حملة كبيرة في سوق العمل المصرية، مستغلين فرصة توقف عجلة السينما، وأنتجوا مئات من السهرات الرديئة المخجلة وتعرض بها تحت اسم (مصر)!

وبذلك أصبح لديهم رصيد لسد فراغات القنوات الفضائية مما يجعلهم بمنأى عما تفعله وعن أي قرارات نتخذها!

وفي النهاية.. طالب محمود ياسين تدخل الدولة في ذلك، وإيجاد صيغة مناسبة من وزارة الثقافة بالتعاون مع غرفة صناعة السينما للوصول إلى حماية موارد الفيلم المصري من أحدث اختراع.. وهو القنوات الفضائية.

توصيات

خرجت الندوة بعدة توصيات. وفي مجال القنوات الفضائية.. أوصت بعمل عقد قانوني موحد بين المنتجين



المصدر :

للنشر والتوزيع : مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أبريل ١٩٩٤

مايسة حافظ

ويؤكد المونتير أحمد فهمي على ذلك قائلا: أطالب بإضافة توصية هامة لتوصيات الندوة وهي «مباركة رأس النظام للسينما»، ولتبارك الخطوات الجادة التي اجتهدنا كلنا للوصول إليها.

ففي مصر كل الأشياء لا تتحقق إلا من رأس النظام، وقد اعتدنا على ذلك على مر الزمان، ولا حماية لنا إلا إذا حمانا، وكل هذه التوصيات لا قيمة لها إلا بتوصيته!

المصريين والقناة الفضائية المصرية، بحيث يتضمن هذا العقد ضرورة الاتفاق مع المنتج الأساسي للفيلم بموجب وثائق من غرفة صناعة السينما، وعدم بيع القناة الفضائية لحق بث الفيلم في قناة فضائية أخرى إلا بعد الحصول على موافقة المنتج الأصلي للفيلم، وتحديد مدد وعدد مرات وطريقة بث الفيلم على القناة ومناطق استقباله.

كما أوصت الندوة بتطبيق المقواعد السابقة على العقود المبرمة مع القنوات الفضائية الأخرى.

وماذا بعد...؟

ذكرنا في البداية... أنه تعقد الندوات وتصدر التوصيات ولا تحل أي من المشاكل. فهل يتخذ المسئولون خطوات إيجابية هذه المرة نحو تنفيذ تلك التوصيات...؟

يقول الفنان نورا الشريف: من تجاربي السابقة... لن ينقذ السينما إلا تدخل الرئيس مبارك شخصياً، فقد حضرت ندوات ولجانا لحل مشاكل السينما في عهد سبعة وزراء سابقين. ولكن دائماً يتم تجاهل المقترحات التي تخرج بها الندوات!

ولكن بداية الإنقاذ من الداخل، بأن يغطي الفيلم المصري تكلفة إنتاجه على الأقل من داخل مصر.. ويحدث ذلك بحل مشكلة دور العرض من خلال تحسينها وزيادة عددها، ويجب أيضاً صدور قانون الفيديو لحماية الفيلم المصري داخل بلده.

ويقول السيناريست فايز غالي: لا بد أن تعترف الدولة بأنها في حاجة إلى السينما المصرية بدورها الحضاري الذي تؤدیه، وبالتالي فلا يجب أن نقف كالمسولين الذين يطالبون بأقل القليل. ويجب على الدولة أن تمنحنا كافة التسهيلات الممكنة كحق طبيعي لنا.



المصدر : المجلد الرابع

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٤ ١٩٩٤

صفحة جديدة في تاريخ العلاقات

التجارية بين دول العالم

ما هو مستقبل التجارة العالمية بعد مراكش؟

حسابات الربح والخسارة للتكتلات الاقتصادية

على مدى أربع ساعات كاملة، وفي قصر المؤتمرات الفخم في مدينة مراكش المغربية، انتهى رؤساء وفود ١٢٠ دولة، من التوقيع على أهم وأخطر اتفاق يشهده العالم منذ قيام هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.. ولا يخفى على أحد الأهمية الكبرى التي تكتسبها هذه الوثيقة إزاء مستقبل العلاقات التجارية بين مختلف دول العالم، حيث تشكل منعطفا حاسما في تاريخ المبادلات التجارية بما ستحدثه من تغييرات عميقة لدرجة جعلت البعض يصفها بالثورة الحقيقية في هذا المجال لأنها ستتمس في الأساس الحواجز الجمركية وسياسة الحماية التي تبنتها العديد من الدول لحماية أسواقها وتوفير الظروف الملائمة لترويج منتجاتها وضمان استمرار احتكارها لأهم الأسواق العالمية..

مراكش من سامي هاشم

العالم والذين تزداد ضائقة تهم المالية مع تراجع أسعار السلع المستوردة، وانخفاض الرسوم الجمركية عليها، إلا أن آخرين سيكتشفون أن دخلهم قد تبحر لأن الأعمال والوظائف التي يقومون بها ستصدر إلى دول أخرى تتميز برخص الأيدي العاملة فيها..

وتتכן الأمانة العامة للجات أن نجاح الاتفاقية التجارية العالمية سيعني ضخ ما يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلى الاقتصاد العالمي..

لكن ماذا سيكون الوضع بالنسبة للتمور الآسيوية على سبيل المثال إن التمر الآسيوي التي كانت أبطال النمو الاقتصادي العالمي لسنوات وجدوا أنفسهم في ظل نمز أكبر منهم.. وأقتصاديه الصين، فقد كانت بحق نجم التمر الاقتصادي

الاقتصاد والتبادل التجاري بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.. والاتفاق في حد ذاته استغرق التفاوض بشأنه ثمان سنوات ويتوقع أن يبعث الروح في الاقتصاد العالمي الذي شهد مؤخرا ركودا وانتظامات أثرت على شعوب العالم أجمع.

وبعد أن تم التوقيع على الاتفاق في مدينة مراكش المغربية الأسبوع الماضي، فإنه مازال بحاجة إلى المزيد من التفاوض بشأن بعض الموضوعات المهمة مثل تحديد نسب الرسوم بين بعض البلدان الأعضاء في منظمة الجات، وفيما بين بعض التكتلات التجارية.. كما أنه يحتاج إلى المصادقة والابرام من قبل حكومات الدول الأعضاء المشاوكة، ويتوقع أن يتحول إلى معارك برلمانية قبل أن يثير مفعوله ويدخل طور التطبيق عام ١٩٩٥..

ومن الجديد بالذكر أن الاتفاق سيكون له أثر اقتصادي كبير على ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء

إنها حقا تعتبر صفحة جديدة في تاريخ العلاقات التجارية بين دول العالم.. وفيما يخص عالمنا العربي، فإن المناقشات التي دارت بين أعضاء الوفود العربية دارت حول موضوع الربح والخسارة العربية من اتفاقية الجات. وقال خبير اقتصادي عربي شارك في المؤتمر إن مبدأ المعاملة الوطنية إذا ما طبق باحترام وبدون حماية غير مباشرة، فإن السلع والمنتجات العربية المصدرة إلى الخارج ستجد مكانها وتنافس السلع الأجنبية في أسواقها، حيث إن المبدأ ينص على أنه عندما تدخل السلع إلى بلد معينة فيجب أن تعامل ذلك البلد معاملة السلع الوطنية، أي تأدية نفس الضرائب لا أقل ولا أكثر..

إن الجشيد الذي اجتمع على مدى أربعة أيام وافتتحه ولي العهد المغربي وحضر ختامه الملك الحسن الثاني أو أضحى إلى حد كبير إلى أي مدى بات العالم أجمع ينتظر إلى



المصدر : **العالم الموح**

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤

في العالم عام ١٩٩٣، و تطور اقتصادها بعد أن رفع الحزب الشيوعي الحاكم قيوده عن الاقتصاد مع حرصه في نفس الوقت على الامساك بقوة بالسلطة السياسية.. وفيما يخص أمريكا

الشمالية فإن الولايات المتحدة التي شهدت انتعاشا متقطعا منذ انتهاء مرحلة ركود من شهر مارس ١٩٩١، تتوقع أن تحقق تقدما متواضعا خلال هذا العام.. ويقول الخبراء الاقتصاديون إن الاقتصاد الأمريكي سيشهد نموا بنسبة ٢,٨٪ في العام الحالي.. وقد شكلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك المنظمة التجارية الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» من ديسمبر من العام الماضي ١٩٩٣ والتي يتوقع لها أن تعطي نتائج شبيهة إلى حد ما باتفاقية المنطقة التجارية الحرة في أوروبا واتفاقية الجات، وتضم الدول أعضاء «النافتا» حوالي ٣٦٠ مليون نسمة وإنتاجها يناهز ٧ تريليونات دولار سنويا.. إلا أن كندا غير متحمسة كثيرا من نظرتها إلى احتمالات المستقبل حيث يقول وزير مالىتها المستر بول مارتن أنه يتوقع أن يبلغ نمو الاقتصاد الكندي ٢,٥٪ في عام ١٩٩٣ و ٣٪ عام ١٩٩٤.. ويقول المستشار الاقتصادي الأمريكي جون رايت أنه رغم ضجيج وصخب الجدل

الذي قام حول «النافتا» فإن أثره الاقتصادي على الولايات المتحدة سيكون ضئيلا.. وهذا الاتفاق يوفر لدول أمريكا الجنوبية حافزا لاصلاح اقتصادياتها لكي تتمكن من دخول التكتل الاقتصادي المذكور «النافتا» والبلدان التي تبدو بعيدة عن ذلك الهدف بسبب الفضائح السياسية التي تعصف بها..

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية توصلت البرازيل - صاحبة أكبر مديونية في العالم - إلى اتفاق مع البنوك الدائنة في ٢٩ نوفمبر من العام الماضي بشأن القسم الأكبر من ديونها الاجنبية البالغة ١٢٠ مليار دولار..

وأصبحت بذلك آخر بلد في أمريكا الجنوبية تقدم على هذه الخطوة في إطار ما يسمى «خطة برادى» التي قدمتها الولايات المتحدة.. ويقول وليام روبنز المفاوض عن البنوك إن الاتفاق الذي توصلت اليه البرازيل مع

البنوك، سيكون عند تنفيذه مؤشر انتهاء أزمة ديون البنوك الأمريكية الجنوبية والتي كانت قد أغرقت القارة في «العقد الضائع» المتمثل بالركود الاقتصادي في القارة كلها في الثمانينات..

أما بلدان «أوبك» التي وصل أسعار نفطها إلى أدنى مستوى منذ خمس سنوات فيبدو أنها تدخل أزمة اقتصادية خاصة بها.. بعد أن أخفقت من الاتفاق على خفض إنتاجها بغرض رفع الاسعار، منذ قررت في الاجتماع الذي عقدته في فيينا عدم تعديل سقف الانتاج وأبقت عليه وهو ٢٤,٥٢ مليون برميل يوميا.. والمتوقع أن تساعد الزيادة في المعروض في سوق النفط الدولية على إبقاء الاسعار متدنية هذا العام أيضا، مما سيؤثر أكثر على اقتصاد دول الاوبك..

أما نمور آسيا فإنه من المتوقع أن تشهد مزيدا من النمو في العام الحالي ١٩٩٤، ويتنظر أن يبلغ الناتج القوي المحل ٦,٢٪ في تاوان و ٥,٨٪ في سنغافورة و ٤,٥٪ في هونج كونج. التي قال حاكمها جريس باتن أن معدل انتاجها الفردي قد زاد عن المعدل الاحتياطي في بريطانيا.. أما تايلاند فيبدو أنها باتت جاهزة للانضمام إلى نادي «النمور» أثر نموها بنسبة ٧,٥٪ من عام ١٩٩٣ ويتوقع أن تبلغ ٨,٤٪ في العام الحالي..

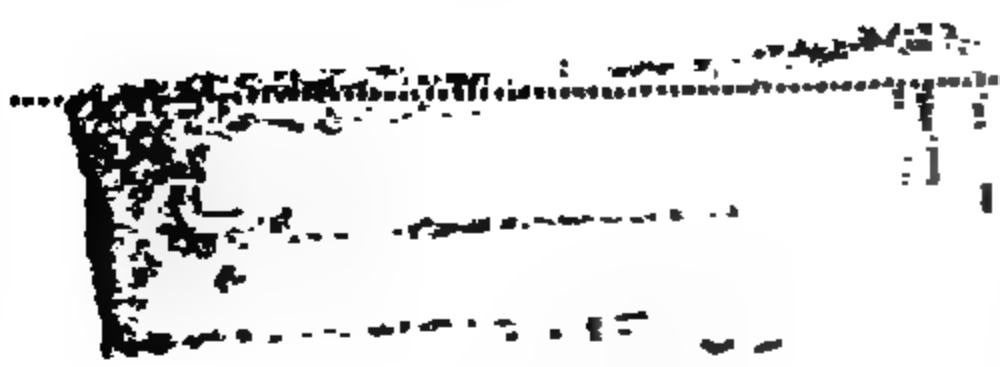
ويتوقع أن يتم اقتصاد كل من استراليا ونيوزيلندا بحوالي ٣٪ هذا العام ١٩٩٤..

أما مارشال الشرق الأقصى.. الصين، فكانت نجم الدول الشيوعية والتي نما اقتصادها ١٣٪ بعد تخصيص قطاعات عديدة من اقتصادها، والتي ارتفع نموها أكثر من هذه النسبة في العام الماضي..

وهكذا نجد أن التوقعات المتفائلة بنمو اقتصادي يشهده العالم بعد التوقيع على الاتفاقية صار أملا بالنسبة لشعوب العالم.



المصدر :



للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤

الانتهاء من الجات في مراكش وإعلان منظمة التجارة العالمية:

الجات بالأرقام شركة متعددة الجنسيات للدول والحقائق: الكبرى.. وعقد إذعان للدول النامية

« وقع عند هذه النقاط.. »

تلك صيغة الإذعان التي فرضها المنتصرون على الدول المهزومة في الحرب العالمية الثانية.. وكان معناها أنه من غير المسموح للمهزوم حتى بقراءة الوثائق التي سيوقع عليها، ويكفي أن المنتصرين تداولوا بشأنها. لابد أن الكثيرين تذكروا هذه الصيغة، وهم يتابعون التوقيع على ميثاق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات».

ورثتها مع تحفظ بعضها على بنود معينة في هذه الوثائق. مثل تحفظ مجموعة الأسيان «دول جنوب شرق آسيا» على البنود الخاصة بحقوق العمالة.

* رفضت ١٢ دولة توقيع الوثائق، وإن التزمت بتوقيع البيان الختامي الصادر عن المؤتمر، معظمها من دول أفريقيا شديدة الفقر باعتبارها المضار الأول من الاتفاقية.

* ظهرت تكتلات داخل صفوف الدول النامية تبنت مواقف موحدة، لكنها اقتضت على الدول الآسيوية، بينما افتقرت الدول العربية والأفريقية للتنسيق في المواقف.. وتم تبرير ذلك بأنه عائد إلى أن الدول العربية لم تلحق بالاتفاقية في وقت واحد.

لقد انضمت أغلبية الدول النامية إلى الاتفاقية من منطلق التضوف من عواقب عدم الانضمام وشعورها بأن تخلفها عن ذلك سيجعلها عرضة لسلبات الاتفاقية فقط دون إيجابياتها. وهذا المنطق - على أية حال - يمثل أخفاقاً جديداً للدول النامية في تبني موقف موحّد يحافظ على مصالحها التي ستضار كثيراً في مرحلة ما يسمى بالنظام الاقتصادي الجديد.

منى ياسين

الاتفاقية التي جعلتها تقف بمنتهى الرخيص في وجه الإغراق التجاري من الدول الكبرى، وهي ميزة رخص العمالة.

* فقدت بعض الدول النامية - ومن بينها مصر - بالفعل أسواقاً دولية كانت تعتمد عليها في تصدير نوعيات محددة من المنتجات هي منتجات الفول والنسيج بدعوى تطبيق هذه الأسواق لنظام الأنصبة.

* تتضمن اتفاقية الجات - المكونة من ٢٠ ألف بند - بنوداً تتعلق بحماية

البيئة والتنمية الاجتماعية، وتحرير التجارة مما يثير مخاوف مجمل الدول النامية من تحول الجات إلى أداة لفرض الهيمنة التجارية من جانب الدول الصناعية.

* مع ذلك تتمسك الدول النامية بأمل ضئيل في أن تكون الاتفاقية بداية لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يعزز التنمية داخلها، رغم أن نسبة الفائدة التي ستجنيها هذه الدول مجتمعة في أقصى الاحتمالات لا تتعدى ٢٪ مما ستوفره الاتفاقية من فورات وأرباح.. أي ما لا يتعدى ٥٠ مليار دولار موزعة على هذه الدول جميعاً (حوالي ١٤٥ دولة) مقابل ٧٠٠ مليار دولار للدول المتقدمة التي لا تتجاوز ٢٠ دولة.

تباين مواقف

العالم النامي

لذا تباينت مواقف الدول النامية من الاتفاقية تبايناً يتناسب مع درجة استجابة كل منها للاتفاقية. وجاءت المواقف كالتالي:

* وقعت أغلبية الدول على الاتفاقية

وكان المطلوب من الدول النامية التي لم تتح لها الفرصة طوال السنوات الست أن تدلي بكلمتها أو تعبر عن مصالحها أثناء وضع الميثاق الثلاثين للاتفاقية.. كان مطلوباً منها أن تسارع إلى التوقيع على اتفاقية تعلم هذه الدول - أو أغلبها على الأقل - أنها تضر بمصالحها الاقتصادية.. فضلاً عن عدم مواءمتها لاقتصاداتها، وعدم توافر الفرصة الزمنية لأقلية الاقتصادات النامية مع متطلبات تلك الاتفاقية التي تمثل بحق تحولاً تاريخياً في مسار العلاقات التجارية العالمية، لكنه كالمعتاد تحول تمليه الدول الكبرى، بحيث يخدم مصالحها.. حتى وإن تعارضت مع مصالح باقي دول العالم. ولكي لا يكون ذلك مجرد أحكام عامة يمكن ترجمة عواقب الجات إلى أرقام كالتالي:

حقائق عن الجات

* توفر الجات ما قيمته ما بين ٢٠٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار في السنوات القليلة القادمة للدول المتقدمة فقط نتيجة ما ترضه الاتفاقية على الدول النامية من خفض للرسوم الجمركية على الواردات.

* تخسر الدول الأفريقية ما قيمته اثنين إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً.. نتيجة تعارض الاتفاقية مع طبيعة اقتصاداتها.

* تستفيد الدول الكبرى بما قيمته ٢٠٠ مليار دولار في صورة عقود أعمال يحق لها تنفيذها عندما تنفتح الأسواق العالمية أمامها دون قيود.

* الدول النامية الوحيدة المحتمل استفادتها من الجات هي الدول النفطية.. باعتبار أن لانتعاش التجارة الدولية لمصالح الدول الصناعية سيعزز طلبها على البترول، ومن ثم يرفع أسعاره.

* ستعرض الدول المتقدمة في النمو مثل دول آسيا لضغوط هائلة لكي ترفع أجور عملها حتى تفقد الميزة



المصدر :

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤

منظمة التجارة العالمية.. سيف جديد يضاف للصندوق والبنك الدول

أيمن على

وحتى لا يتصور أحد أن الأمريكيين والأوروبيين حريصون على مصالح العمال، فإن المقصود من وراء هذه الشروط واضح تماما، وهو حرمان الدول النامية الراغبة في التصدير من ميزة التكلفة القليلة لمنتجاتها مما يجعل سعرها أكثر تنافسية من أسعار المنتجات في الدول الصناعية.

وقد أثارت هذه القضية ردود فعل العديد من الدول الآسيوية في اجتماعات مراكش، حيث قال وزير التجارة الهندي إنه لا يعتقد أن الغرب يهتم بشعوبنا حتى يطالب بحقوق عمالنا.

أما وزير الصناعة والتجارة الدولية الماليزي رافيدا عزيز فقد قال «من الواضح أن هناك تية حمائية وراء كل هذا. وذلك لأننا لن نستطيع التنافس مع أي بلد يفرض مستويات العمل لديه علينا. فالأجور تدفع على أساس تكلفة ومستوى المعيشة».

ورغم كل ذلك فإن دول آسيا تعد (نظريا على الأقل) المستفيد الأكبر - إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومجموعة النافتا (أمريكا وكندا) - من اتفاقية الجات التي وقعت.. وإذا تم الالتزام بما اتفق عليه فستتمكن المجموعة الآسيوية في نحو عشر سنوات أو أقل من أن تصبح أكبر قوة في العالم بما لا يسمح بمنافستها على الصدارة..

نحن والجات والمنظمة

ومكذا فقد دشنت اتفاقية الجات النظام التجاري الدولي الظالم الذي يحمي مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية الراغبة في التقدم، كما وضعت الخطوط العريضة

الفكرية (التي ضغطت أمريكا - ولا تزال - لتضمينها الاتفاقية).

المنظمة والبنك والصندوق

إن أهم ما اتفق عليه في احتفالية مراكش هذا الأسرع هو تدشين «منظمة التجارة العالمية» كجهاز دولي للتجارة العالمية، قال عنه نائب رئيس الوفد الأمريكي لاحتفالية مراكش: «إن المنظمة ستكون سياسية أكثر منها فنية». بينما أكد المفوض التجاري الأوروبي السيرليون بريرتيان أن المطلوب أن «تعمل المنظمة على نفس نمط ودرجة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي» وأنه لا يرغب في أن تكون المنظمة معادلة للأمم المتحدة.

هذا ما يريده الأمريكيين والأوروبيون من المنظمة التي ربما تبدأ عملها مع نهاية هذا العام. وكان الغربيين يعدوننا إلى ما قبل نصف قرن من الزمان! ففي يوليو عام ١٩٤٤، وفي برينتون وودز بنيو هامشير وقف الاقتصادي الأمريكي هاري ديكستر هوايت يدشن بداية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت فكرة هوايت الثالثة هي منظمة للتجارة العالمية!! وقبل وفاته بعام بدأت المفاوضات حول اتفاقية للتجارة العالمية في نهاية الأربعينات لتنتهي في مراكش (بالغرب وليس أمريكا هذه المرة) وتولد المنظمة التي حلم بها هوايت يوم مولد البنك والصندوق.

مكاسب وخسائر

وإذا كانت الجات لم تتضمن حلا لعدد من المشاكل التجارية فإن تلك المشكلات ستكون أول أعمال المنظمة الجديدة، وفي مقدمتها قضية الحقوق الاجتماعية والمعايير البيئية.. وهي ببساطة اختراط الدول الكبرى ربط أسعار السلع والمنتجات القياسية بأجور العمال، والالتزام بالمعايير البيئية الغربية في المنتجات.

«هذه الاتفاقية تزيل كل الحواجز أمام البضائع الأمريكية في العالم أجمع، وهي تعني فرصا جديدة ووظائف أكثر ومزيدا من الدخل، وهي تعزز دورنا كقيادة في الاقتصاد العالمي الجديد».

مكذا علق الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على توقيع اتفاقية التجارة والتعريفية الجمركية (جات) في مراكش بالغرب يوم الجمعة الماضي. وبالرغم مما في هذا التعليق من دعائية للاستهلاك المحل بين الجمهور الأمريكي، فإنه يعكس قدرا من الحقيقة فيما يخص نجاح الدول الصناعية في صياغة اتفاق للتجارة العالمية، يخدم مصالحها على حساب العالم الثالث والدول النامية، حتى وإن ظلت كثير من الخلافات داخل مجموعة الدول الصناعية لم تحل بعد.

وكان أهم ما تمخضت عنه المفاوضات النهائية في مراكش - والتي استمرت أربعة أيام قبل التوقيع - هو الاتفاق على حل مشكلة العقود الحكومية بين أوروبا وأمريكا والتي تقدر للعام القادم بنحو ١٠٠ مليار دولار.

وظلت الخلافات التجارية بين أمريكا واليابان، والاتحاد الأوروبي واليابان بدون حل، كما لم يتفق نهائيا على ربط التجارة بالحقوق الاجتماعية، وكذلك حقوق الملكية



المصدر :
.....

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ١٩٩٤
.....

لسياسة المنظمة الجديدة، التي من
المفروض أن تعمل على رعاية نظام
تجاري دولي عادل بما يسمح للدول
النامية بدخول سوق التجارة العالمي
بنصيب يساهمها على تحسين
اقتصادياتها المتدهورة.

لكن الواقع أن هدف المنظمة المحدد
حتى قبل أن تبدأ - هو فتح أسواق
دول العالم الثالث أمام مزيد من
المنتجات الغربية لتحسين أداء
اقتصاديات الغرب - التي بدأت تتراجع
بشدة - وحل مشاكل البطالة في
المجتمعات الغربية ولو على حساب
إغلاق الصناعات المحلية في العالم
الثالث التي تعتمد على التصدير، وكذلك
تشريد عمال الدول النامية.

ولم يكن غريباً أن الدولتين
الرئيسيتين المشاركتين في الجات هما
مصر والجزائر (وهما الخاضعتان
للبنك وصندوق النقد الدولي) - ولا
مفاجأة في أن أهم ما تم الاتفاق عليه هو
إزالة كل الحواجز أمام السلع الزراعية
وسلع النسيج الأمريكية والأوروبية،
لتدخل أسواق الدول الموقعة على
الاتفاقية بحرية (مع ملاحظة أن
إنتاجها مدعوم مما سيجعل سعرها
تنافسياً مع المنتجات المحلية في العالم
الثالث).

يظل أن هذه الاتفاقية تنتظر
التصديق في كل دولة وقعت عليها.

والواجب الوطني يلزمنا جميعاً
بالتحرك من الآن للوقوف في وجه
التصديق على تلك الاتفاقية، التي لن
توفر لنا مزيداً من فرص التصدير
(كما يروج لها من الآن) بل على العكس
تفتح أسواقنا أمام سلع منافسة هي
كل ما تبقى لدينا ويقيم أود ما يسمى
بالصناعة الوطنية والزراعة..

وزراء المال والاقتصاد في دول التعاون يستكملون

في الرياض احكام الاتفاقية الموحدة

□ الرياض -

من مصطفى شهاب:

■ يأتي اجتماع وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي اليوم في الرياض في مرحلة يواجه فيها الوزراء ضرورة التوصل السريع الى استكمال احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين دولهم منذ عام ١٩٨١ وما تقتضيه هذه الاتفاقية الاسراع في تحرير التجارة البينية بين دول المجلس وتوحيد التعرفة الجمركية وحرية تنقل

الاموال.

ولعل ما يفرد الحيز الاكبر لخصوصية هذا اللقاء هو استحقاق مرحلة ما بعد مراكش الذي اوجبت تحرير التجارة الدولية. خصوصا ان ثلاثا من دول مجلس التعاون اعضاء في اتفاقية «نات» واثنان على الطريق (السعودية وقطر). وستكون اتفاقية مراكش وفق ما تراه بعض المصادر، على سلام اولويات اللقاء الذي سيبحث في كافة المستجدات الاقتصادية الخليجية والدولية اضافة الى اعداد التصور الخليجي للتعاون

النقاش على طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية ومسألة إنشاء محكمة خليجية لنقض النزاعات الاقتصادية والنظر في امكان السماح بافتتاح فروع للمصارف الوطنية الخليجية في الدول الاعضاء او الاستعاضة عنه بتوحيد بعض المصارف مما يسهل حرية تنقل الاموال ويمهد الطريق مستقبلا امام اصدار عملة خليجية موحدة. على ان الوزراء الذين وصلوا امس الى الرياض استهلوا لقاءاتهم في عصر المؤتمرات في العاصمة السعودية مساء كاعضاء لمجلس ادارة

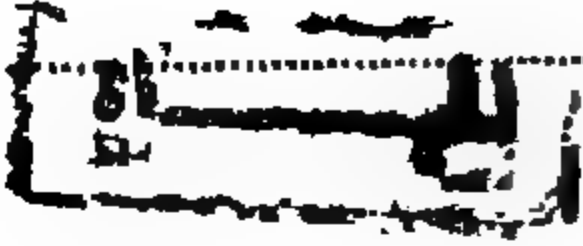
الاقتصادي مع المجموعات الدولية وفي مقدمها المجموعة الأوروبية التي سيلتقي وزراء خارجيتها من نظرائهم من دول المجلس في الرياض الشهر المقبل.

ومن بين المواضيع التي ستكون مشار اهتمام الوزراء خلال اللقاء تبرز مسائل تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وامكان انشاء صندوق مشترك لتعويض الدول المتضررة من عملية التوحيد الى جانب توحيد المراكز الجمركية بين الدول الاعضاء التي كانت من الاقتراحات موضوع

مؤسسة الخليج للاستثمار التي تعقد جمعيتها العمومية الى جانب مجلس الادارة للنظر في نتائج اعمالها لعام ١٩٩٣ واقرار الخطوات المقبلة في مسار عمل المؤسسة.

وكانت مؤسسة الخليج للاستثمار اسست عام ١٩٨٢ برأس مال قدره ٢.١ بليون دولار. وتساهم فيها دول المجلس الست بالتساوي. ويبلغ رأس مالها المدفوع ٥٢٠ مليون دولار تمت الموافقة العام الماضي على زيادته الى ٧٥٠ مليون دولار وذلك عن طريق رسملة الارباح المدورة وتبلغ اصولها

الحالية ٧.٥ بليون دولار. وتتضمن نشاطات المؤسسة التي تعمل كشركة خليجية مساهمة طبقا لقوانين دولة الكويت، القيام بالعمليات المصرفية الاستثمارية والتجارية. اذ يتولى بنك الخليج الدولي، الذي يتخذ من البحرين مقرا له وتملكته المؤسسة بالكامل عام ١٩٩١، القيام بالانشطة المصرفية التجارية كما تشمل الانشطة الرئيسية للمؤسسة الاستثمارات المباشرة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات والثروة السمكية.



المصدر :

للنشر والإخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٤



الغات وعرس المغرب

■ انقضى مهرجان الغات «في مراكش وكسب المغرب الجولة سياسياً واقتصادياً وسياحياً بعد أن نجح في تحويل المؤتمر الوزاري العالمي للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية إلى عرس حقيقي شارك فيه ألوف المسؤولين الذين يمثلون أكثر من ١٢٠ دولة ومئات الصحفيين العرب والأجانب.

ولم أحضر فعاليات هذه التظاهرة العالمية المميزة التي وضعت العالم كله أمام مفترق طرق اقتصادي مهم، لكنني شهدت الاستعدادات الكبرى التي أشرف عليها الملك الحسن الثاني وولي عهده الأمير محمد وكبار المسؤولين بكل اقتدار يدل على بعد نظر وخبرة ودراسة في رعاية واستضافة المؤتمرات العالمية الكبرى التي شهد المغرب العشرات منها من مؤتمرات القمة العربية والإسلامية والمؤتمرات والمهرجانات الدولية في جميع المجالات. ولعل اختيار مراكش بالذات كان بمثابة ضربة معلم نظراً إلى ما تتمتع به من جمال وروعة تجمع بين الأصالة والتراث والطبيعة الرائعة والامكانيات الهائلة إضافة إلى الاستعدادات الكبرى لإبراز التراث العربي والإسلامي والكرم وحسن الضيافة.

وإذا كان ضيوف المغرب خرجوا مبهررين من الرعاية الفائقة والمتعة الكبرى التي قوبلوا بها، فإن هذا النجاح يوظف في رصيد سمعة البلد المضيف وصورة العرب والمسلمين وقدرتهم على مواكبة العصر من دون التخلي عن أصالتهم وقيمهم. كما أن انعقاد المؤتمر جاء في فصل ربيعي دافئ يبعث الأمل في نفوس كل مقيم وزائر.

فما من مغربي قابلته خلال زيارة عمل قصيرة للمغرب إلا ووجدته مستبشراً متفائلاً بالمستقبل بعد أن استجاب الله للدعاء وأزال غمة الجفاف والقلق من آثاره وانعكاساته وأنعم على البلاد بمطار ونعم كثيرة تبشر بالخير وبمواسم جيدة ونهوض نحو أكمال مسيرة البناء والتنمية بثقة وإطمئنان.

وما عرس المغرب خلال انعقاد مؤتمر الغات سوى عرس واحد من أعراسها الكثيرة التي سيشهد أجمالها بعد عيد الأضحى المبارك عند الاحتفال بزفاف الابنة الصغرى للملك الحسن الثاني ومئات الشابات المغربيات في إطار أفراح تقليدية يشارك فيها كل المواطنين.

حتى الطبيعة تعيش اليوم أعراساً جميلة رائعة مع قدوم فصل الربيع الذي يضفي على كل مدينة من المدن نكهة خاصة ومعبدة حبذا لو يشارك بها كل عربي فيزور هذه الربوع الجميلة وينطلق من أغادير عروس المحيط الى فاس ومراكش وإيفران وكل بقعة من ديار أمة مطمئنة.

ولا أبالغ في هذا الوصف ولكني رغبت في قول كلمة حق أدعو فيها القراء ليحربوا بأنفسهم ويتعرفوا على أوطانهم وأخوانهم بعد أن عاشوا الفراغ الكبير وهم ينتقلون بين أوروبا وأميركا وآسيا.

والأهم من كل ذلك الشعور بالأمن والأمان في كل مكان يزوره المرء ليلاً ونهاراً والبسمة الصافية التي يستقبلك بها كل مغربي يحب ملكه ووطنه ويتفاعل بالمستقبل في منطقة تعبت بها العواصف وتعيش على صفيح ساخن.

لقد انقضت عرس الغات... فكان عرساً للمغرب وللعرب ندعو الله أن تتكرر أفراحه كل يوم.

● خلجة ●

منذ النظرة الأولى
لمحت في عينيك بريق
سيف طارق بن زياد
ووجدت نفسي محاصراً
بجحافل الحسن والرقعة
وصوت يصرخ من الأعماق
الى أين المفر؟

عرفان نظام الدين



المصدر : العالم الجديد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٤

اقتصاد عالمي

في أعقاب توقيع الاتفاقية

الجات: النمو الاقتصادي في ٩٤ أعلى من المتوقع

□ باريس - مصطفى مرجان:

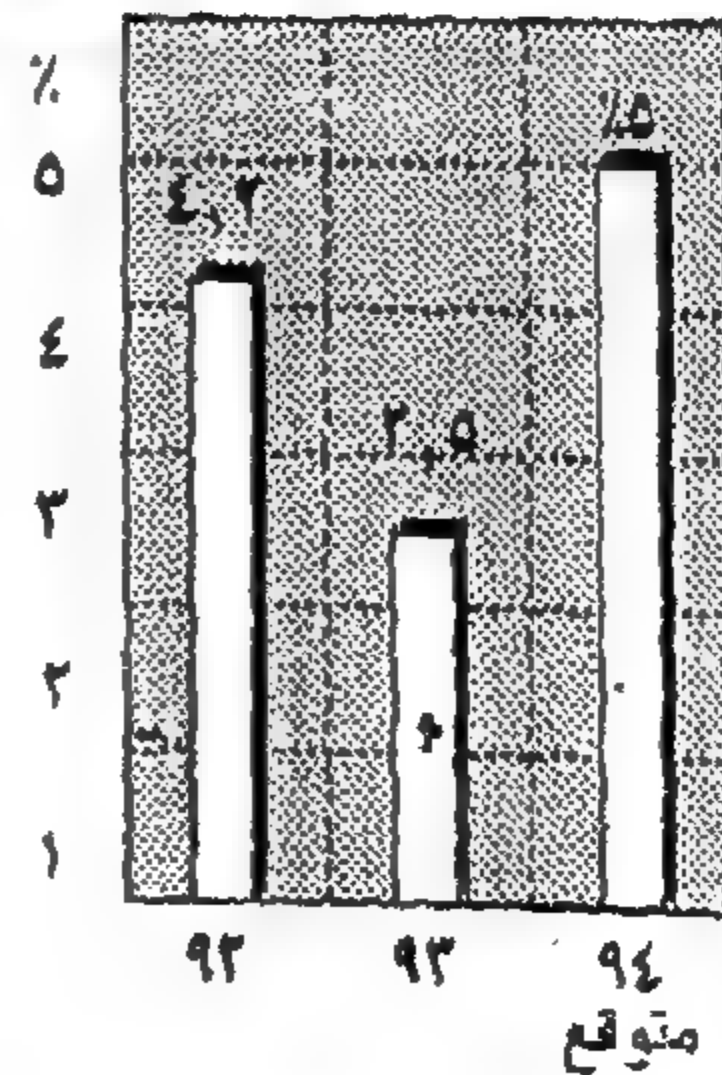
أعلن جان كلود باي أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE أن خبراء المنظمة بسبيل مراجعة أرقام النمو الاقتصادي في العالم لعام ٩٤ نحو ارتفاع ملموس أخذين في اعتبارهم بالقوة غير المنتظرة التي اتسم بها استئناف النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

وأضاف أن التقديرات الجديدة تؤكد تقديرات المنظمة في نهاية العام الماضي والتي تسوقعت أن يتقدم الإنتاج القومي الخام في الولايات المتحدة بنسبة ٣,١٪ وفي فرنسا بنسبة ١,١٪ وفي العالم الصناعي عموما بنسبة ٢,١٪ ويقول مسؤول المنظمة الدولية إنه قد أصبح من الثابت الآن أن الإنتاج القومي الخام في الولايات المتحدة في هذا العام سيزيد على ٤٪ وأما فيما يختص بأوروبا فما لا شك فيه أن بريطانيا ستحقق هي الأخرى معدلات أعلى مما كان متوقعا حيث ينتظر أن يزيد الإنتاج القومي الخام بنسبة ٢,٤٪ وهي أعلى نسبة في العالم الصناعي بعد الولايات المتحدة. وأما فيما يختص بفرنسا فقد توقعت وزارة المالية ألا يزيد الإنتاج القومي الخام إلا بنسبة ١,٤٪ على حين يرى خبير في هيئة واريسورج سكيويتى في بريطانيا أنه سيزيد على ١,٧٪ معتمدا في تقديره هذا على زيادة الاستهلاك الداخلي وتزايد عوائد الصادرات.

من ناحية أخرى نشرت منظمة الجات تقريرها الدوري عن تطور التجارة العالمية ستشهد تزايدا بنسبة ٥٪ في مقابل ٢,٥٪ عام ١٩٩٣ و ٤,٢٪ عام ١٩٩٢ - ولكن تقديرات الجات أكثر تحفظا حيث يؤكد هذا التقرير أن نسبة الـ ٥٪ هذه لن تتحقق إلا باستئناف النشاط الاقتصادي في أوروبا وآسيا. ويضيف التقرير أيضا أن نمو الصادرات في البلدان النامية يتوقف إلى حد كبير على نمو الطلب في أسواق منطقة منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية.

ويشير تقرير الجات إلى أن صادرات العالم من البضائع في العام الماضي ارتفعت بنسبة ٢,٥٪ بالنسبة لحجمها في مقابل نمو اقتصادي يقل عن ٢٪. وقد بلغت قيمة صادرات العالم ٣٥٨٠ مليار

نمو التجارة العالمية



دولار أي بأقل ٢٪ عن العام الأسبق على حين تزايدت صادرات

الخدمات التجارية بنسبة ٢٪ لتصل إلى ١٠٢٠ مليار دولار. وكان أول مصدر في العالم هو الاتحاد الأوروبي حيث بلغ نصيبه من صادرات العالم ٨,٨٪ (دون حساب الصادرات داخل الجماعة الأوروبية نفسها) تليه الولايات المتحدة (١٦٪) ثم اليابان (١٢,٤٪) ثم كندا (٥٪). أما فيما يختص بالاستيراد فتقع الولايات

المتحدة على رأس القائمة حيث وصل نصيبها إلى ٢٠٪ يليها الاتحاد الأوروبي (١٩,٣٪) واليابان (٨٪) ثم هونج كونج (٤,٧٪) مع ضرورة الإشارة إلى أن الجزيرة تعيد تصدير الجزء الأكبر من وارداتها. وتأتي كندا في المرتبة الخامسة حيث يبلغ نصيبها ٤,٦٪.

وجدير بالذكر أن المسؤولين الفرنسيين ينظرون باهتمام بالغ لهذه الأرقام حيث أنها تشير إلى وضع فرنسا الفعلي عالميا وإلى ارتباط نموها الاقتصادي بزيادة صادراتها. وليس من قبيل الصدفة أن رئيس الوزراء يقوم الآن بزيارة رسمية للصين الشعبية وأن هذه الزيارة تأتي بغداة رحلة وزير الخارجية الآن جوبييه إلى الهند في الأسبوع الماضي حيث صرح بأن حجم معاملات فرنسا مع هذه المنطقة من العالم ضئيل جدا بالمقارنة إلى الوزن الدولي لفرنسا.



المصدر : **المعالم اليوم**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

د. الغريب لـ ١٢٠ من رجال الأعمال المصريين في الخارج :

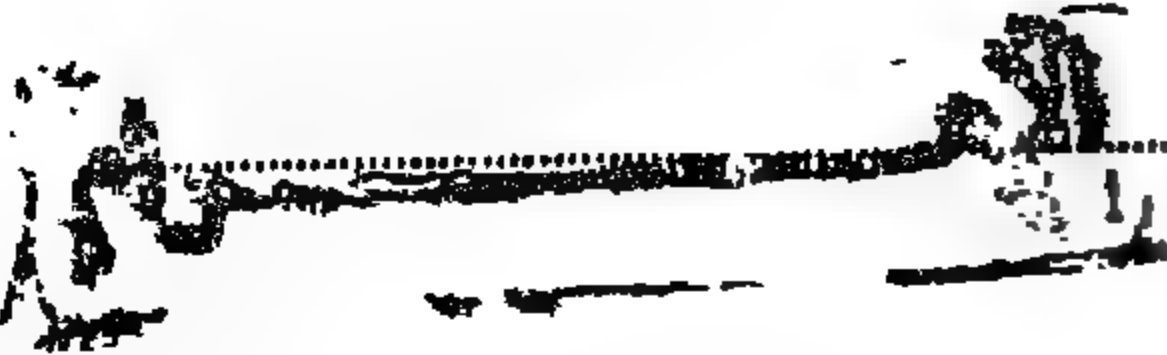
هناك من يسعى لتحويل مصر إلى «ورشة» ثم يقوم بالتسويق لصالحه ويجنى كل الأرباح

□ القاهرة - علاء الدين مصطفى :

بصورة مستمرة وأفضل مواعيد النقل والشحن. وقال الغريب إن قضية التسويق تشكل تحدياً مهماً حيث هناك من يسعى إلى تحويل مصر إلى مجرد «ورشة» للإنتاج ويقوم بالتسويق لصالحه مما يؤدي إلى ضياع عوائد كبيرة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل. وطالب د. محيي الدين الغريب رجال الأعمال المصريين بالخارج بضرورة إقامة مكتب للخدمات التصديرية مهمته الإشراف والرقابة على صلاحية السلع المصدرة للخارج ومدى ملاءمتها للأسواق والأذواق الخارجية. ■

أكد الدكتور محيي الدين الغريب رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الاستثمار المصرية أن التسويق يعد أخطر ما يواجه الاقتصاد المصري خلال المرحلة القادمة خاصة بعد اتفاق الجات وتحرير التجارة الدولية.

وطالب في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام مؤتمر السلام من أجل الاستثمار الذي حضره ١٢٠ من رجال الأعمال المصريين بالخارج بضرورة أن يعاون هؤلاء المستثمرون مصر في قضية تسويق منتجاتها بالخارج وإمداد المصدرين المصريين بأفضل طرق التعبئة أو التغليف وأذواق المستهلكين التي تتغير



المصدر :

التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩٤

للنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

مؤشرات

الجات و العرب

كان من حظ العرب ان تعلن منظمة عالمية للتجارة في عاصمة عربية هي مراكش كدليل حي ان العرب غير غائبين عن النظام العالمي الجديد اقتصاديا وسياسيا. فهم يصنعون السلام في الشرق الاوسط وهو اصعب انواع السلام لانه بين اعداء حقيقيين مصالحهم متضاربة تاريخيا ومبذ أعرق الجذور واذا كان النظام التجاري الجديد قد

اعلن في مراكش فإن العرب الآن يواجهون تحديا حقيقيا في ظل الجات وهي أنهم في حاجة ماسة الى اعداد كياناتهم الاقتصادية وان يسعوا الى حرية التجارة التي تتيح للعرب المحافظة على دورهم الانتاجي وان يتم توسيع السوق العربية واذا القينا نظرة على اتفاقية الجات الجديدة والمنظمة الدولية التي اعلنت ستتضح امامنا عدة حقائق هامة تؤكد ان الفرصة الاخيرة للسوق العربية أصبحت متاحة في ظل النظام الجديد.

فهذه الاتفاقية وقعت عليها في مراكش اكثر ١٠٩ دول التي تطلق حرية التجارة العالمية من اجمالي ١٢٤ دولة وكيانا شاركت في المفاوضات كما وقعت ٩٧ دولة على اتفاقية مراكش التي تؤسس المنظمة العالمية للتجارة باستثناء ١٩ دولة لا يزال يتعين على هذه الدول التصديق على الاتفاقية وثمة دول أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ليست لها حتى الآن الاجراءات القانونية اللازمة للتصديق فلم تتمكن من التوقيع وبالنسبة للمشاركين في المفاوضات التجارية الذين لم يتمكنوا من توقيع الوثيقة الختامية ومعظمهم من الدول الاقل تقدما فيمكنهم القيام بذلك في جنيف مقر الجات حينما سيتم بموجب جولة الاوروجوأي تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٨ في المائة على البضائع داخل الدول الصناعية وعليه سيتم خفض هذه التعريفات تدريجيا من ٦,٣٪ الى ٣,٩٪ ولكن حجم التخفيض لن يكون متساويا حيث ان قسما كبيرا من السلع المتداولة في الدول الصناعية (٤٣٪) سيعفى من الضرائب الجمركية.

ولكن فرض معدلات ضرائب عالية سيستمر في بعض القطاعات وخصوصا الاخشبة ومعدات النقل والمواد المنتجة من الاسماك والنسيج. ولم تنته المفاوضات بعد في هذا القطاع الاخير الذي سيشهد تطورا كبيرا في تجارته. وسيتم تدريجيا إلغاء حصص الاستيراد في البلدان الغنية خلال عشر سنوات وفي المقابل ستواصل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي المطالبة بانفتاح اكبر لاسواق بعض الدول كالياندي وبيد الابقاء على تعريفات جمركية عالية نسبيا في قطاعي النسيج والمنتجات السمكية ان المكاسب التي توفرها الاتفاقيات ستكون اقل بالنسبة للدول النامية وستشهد صادراتها الى الدول المتطورة تخفيضا بقيمة ٣٧٪ على تعريفاتها الجمركية اما الدول الاكثر فقرا فلن يتم تخفيض التعريفات الجمركية على بضائعها المصدرة الا بنسبة تصل الى ٢٥٪.

وتم للمرة الاولى ادراج الخدمات في المفاوضات وتمثل مبادلات الخدمات حوالي ٩٠٠ مليار دولار سنويا و٣ مليارات اذا ما اخذت في الاعتبار ارقام اعمال الشركات الموجودة في الخارج وتم في هذا المجال تبني اطار عام يحدد عددا من القواعد والتزامات بعض الدول من جهة ثانية يفتح اسواقها ولا يزال هناك الكثير قبل انتهاء المفاوضات في هذا المجال ولا تزال مسألة الخدمات المالية (المصارف والتأمينات) والنقل البحري عالقة وادرج ملف الانتاج السمكي والبصري نقطة الخلاف بين الفرنسيين والامريكيين رسميا في الاطار العام للاتفاق لكن الاتحاد الاوروبي لم يقدم عرضا لفتح اسواقه وتم تحقيق تقدم حول فتح الاسواق العامة امام المنافسة وتضاعفت الاستعدادات عشر مرات في كانون الاول / ديسمبر الماضي مقارنة بما كان عليه الامر في السابق ووسعت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في مراكش مجال تطبيق اتفاقهما المشترك . الزراعة تم انخراط ملف الزراعة للمرة الاولى في المفاوضات ويتوقع ان يتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية وبعد الترتيب الذي تم الاتفاق عليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي سيتم خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون الدول مرعومة على فتح اسواقها الداخلية امام كميات تصل الى ٣٪ ومن ثم ٥٪ من استهلاكها الداخلي من مواد الملكية الفكرية ادرجت للمرة الاولى في الاتفاقيات قواعد حماية الرخص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق التأليف ومكافحة تقليد البضائع □

اسامة سرايا

اقتصاد دولي

بينما كان العالم يلحق جراحات حربية ثانية، تم الإعلان عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، التي تعرف اختصاراً باسم «الجات»، حيث لجأت عدة دول في أواخر الأربعينيات إلى إنشاء إدارة رقابية تكون مهمتها السعي لتنظيم التجارة العالمية. وقد شهدت هذه الاتفاقية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا سبع جولات من المفاوضات تشهدها جميعها في إطار رفع القيود التي تعوق النشاط التجاري الدولي.

ويعد التوقيع على الفصل الأخير من الجولة السابعة التي تعرف باسم «جولة أوروغواي» في مدينة ميراثين الفغربية نقطة تحول في تاريخ الاتفاقية التي ستخرج من شرنقتها الحالية لتتخذ شكلاً جديداً تحت اسم منظمة التجارة العالمية لتكتسب أهمية أكثر.

ويؤكد مراقبون الاقتصاديون أن توقيع وزراء ١٢٤ دولة بالإضافة إلى وزراء المجموعة الأوروبية على إعلان ميراثين للتجارة العالمية سيكون له تأثير بالغ على ضخ نماء جبورية جديدة في شرايين الاقتصاد العالمي، بالرغم من استمرار النقاش المقدم حول تعرض الدول النامية للخسارة من جراء اتفاق فتح الأسواق على مصاريعها ووجود بعض العقبات الحقيقية.

أصيب الوزراء المشاركون في إعلان ميراثين عن ارتدادهم للآثار القانونية التي تسببها التجارة العالمية والذي يتضمن تسوية المنازعات وتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٤٠٪ وكذلك الضوابط

تحرير التجارة الدولية بين مصالح الكبار والمستقبل الاقتصادي للدول النامية



ال جنور نائب الرئيس الأمريكي والامير الفغري محمد قبل حضور اخر جولات الجات

المتعلقة بتجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ودعم الشخصيات التجارية في قطاعي الزراعة والنسيج والملابس. كما أعلن الوزراء عن إنشاء المنظمة الدولية للتجارة والتي ستؤدي إلى وجود عهد جديد للتفاوض الاقتصادي العالمي أكثر عدلاً وانفتاحاً من أجل رقابية الشعوب. وأكد الوزراء المشاركون في إعلان ميراثين عزيمتهم على مقاومة ضغوط الحماية بكل أنواعها وعدم اتخاذ إجراءات تجارية من شأنها تقليص نتائج مفاوضات

بالدعم الكامل لهذه الدول في مجال التجارة والاستثمار عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية لتنظيم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٩٥. فخلص بدراسة أحوال دول الاتفاقية.

وعلى الجانب الآخر يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن تلك الاتفاقية ستخفف للدخل العالمي أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في العام، وأن للمستثمرين في الدول الغربية سيجدون أكبر المكاسب حيث سيجري بيع السلع بأسعار أرخص. في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، كما سيجد المنتجون خسراناً أقل بدعم المنتجات الزراعية، ويخفف الخبراء أن ولادة المنظمة العالمية للتجارة لن يؤثر على الأوضاع بسبب هيمنة الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة على العلاقات التجارية الدولية، بالإضافة إلى أن هناك قطاعات اقتصادية عديدة لا تزال خارج الاتفاقية واستمرار الخلاف الناشئ بين الدول الغنية وبعض الدول النامية التي حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في الفترة الأخيرة بشأن احترام هذه الدول لقواعد العمل والعمال في حدها الأدنى فضلاً عن تعطل الدول الغربية على انضمام المينون إلى اتفاقية «الجات».

ويوضح الخبراء أن عملية تحرير التجارة العالمية في مجملها ليست في مصلحة الدول النامية التي سوف تستثمر في الصناعات والتعمر من الانعكاسات السلبية والآثار السلبية خاصة ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب.

صلاح صيام

وهكذا تم تحاشي الحرية التجارية.. وقد يكون هذا صحيحا وقد لا يكون.. فان المجالات الأكثر حساسية في التنافس التجاري قد ظلت خارج الاتفاق، كمجال المعلوماتية، والاتصالات اللاسلكية، والمكتشفات الجديدة في مجال الإلكترونيات والحواسيب.. ثم إن نصوص الاتفاق مبهمه وملتبسة في أكثر من بند، مما يترك المجال فسيحا لأكثر من تفسير، وأكثر من ممارسة.. وهكذا يبدو «الإعلان» وكان الغرض منه هو تيسير تجنب الانتساب إلى ممارسات تجارية هي أقرب إلى مصطلح «الحرب» والمنافسة الشرسة التي لاتعيا بأية ضوابط..

من هنا التفكير في تزويد «منظمة التجارة الدولية» بـ «محكمة دولية للتجارة».. لتقرير ضوابط تحول دون بلوغ ممارسات التنافس التجاري، والتجسس الصناعي، والإضرار بالبيئة، حد الخطر.. اننا إذن بصدد «إجراء وقائي» حيال تعاظم خطر القوضي الاقتصادية الواسعة النطاق.. أي بصدد واقع قد تزداد فيه سلطة الدول الأكثر تقدما. ولكننا على وجه التأكيد لسنا بصدد «عملية تنظيمية» للتجارة الدولية، كقيلة بتجسيد فكرة «النظام العالمي الجديد».. أي حلول نظام عالمي ينصف الفقراء، ويؤذن بأي قدر من العدالة، ويجد من أوجه عدم التكافؤ..

والجدير بالملاحظة أن بعض الدول الفقيرة -سابقاً- التي أصبحت لها كلمة في مفاوضات «الجات» لاتحتل الإغفال، كتلك الموصوفة بـ «نامور» آسيا «الحديثة التصنيع» قد استطاعت أن تثير بعض مشاكل «الجنوب» وبالدات أن يكون للاتفاقات بعد «اجتماعي» يحمي حق العمل.. غير أن هذا ظل ضمن بنود الاتفاق البالغة الغموض والالتباس..

أن اتفاقات «الجات»، بحدتها من أسباب التنافس بين الدول الغنية القوية، قد أزلت ثغرات كان بوسع الدول النامية استغلالها لصالحها، دون أن تحقق لها في المقابل منافع كقيلة بتعويض هذه الخسارة.. وهكذا أسهمت الاتفاقات في تعريض فقراء العالم لمزيد من التردى.. وفي زيادة تكريس انقسام عالمنا إلى «شمال» و«جنوب»، لا الإسهام في تجاوزه..



مزيد من الفقر
لدول الجنوب



البنوك وشركات التأمين في خطر بسبب الجات

كتب: مؤمن احمد

من الحكومة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لإنشاء البنوك إلى ٣٠ مليون جنيه بدلاً من ٥٠ مليوناً، والسماح بإنشاء ما يسمى بالبنوك الكونية التي تتعامل في مجالات كثيرة، وإلغاء السندات من نظام السقوف، والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل في مصر بمساواة تامة مع البنوك الوطنية، وعدم تحصيل الضرائب على الديون المتعثرة، وهو مطلب للبنوك المصرية أيضاً.

وأضاف أن اذون الخزنة أصبحت ظاهرة خطيرة حيث بلغت حصيلتها حتى الآن ٣٤ مليار جنيه والمفروض أنها استهدفت بالأساس امتصاص السيولة من السوق لخفض التضخم، لكن ما حدث هو أن البنوك أخذت المدخرات واشترت بها اذون خزنة فأخذتها الحكومة لسداد عجز الموازنة، وكان المفروض أن يذهب هذا المبلغ، الكبير إلى سوق الاستثمار لزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل، ولكن نهبا لتمويل عجز الموازنة خسارة كبيرة للاقتصاد المصري

البنوك معرضة للمخاطر

وقال على نجم محافظ البنك المركزي الأسبق ورئيس بنك الدلتا الحالي إن البنوك وشركات التأمين معرضة لمخاطر شديدة مع حلول العام القادم بسبب تطبيق إجراءات الجات حيث ستأتي لنا بالبنوك وشركات التأمين الأجنبية إلى مصر، وبالتالي فإن على البنوك وشركات التأمين المصرية تطوير نفسها بسرعة وعلى الحكومة أن تتدخل لحمايتها من هجوم الشركات والبنوك الأجنبية، وأضاف أن النظام الضريبي في مصر ليس معقولا ولا مقبولا ويتسبب في زيادة حالة الكساد المستمرة منذ عام ١٩٨٥ لأن هناك كما لا حد له من الرسوم والضرائب ليس في مقدور الحكومة نفسها حصرها، وأخطر ما في هذه الضرائب ضريبة الدمغة النسبية على رأس المال التي يدفعها المستثمر سواء ربح أم خسر.

وتساءل الخبير المالي والاقتصادي سيد عيسى الأستاذ بجامعة حلوان عما يريده البنك الدولي من مصر.. وما هو التحرير الذي يريده من البنوك بعد تحرير سعر الفائدة ورفع السقوف الائتمانية وغيرها من إجراءات.. فهل يريد البنك الدولي منا بيع بنوك القطاع العام الأربعة التي تحوز نحو ٧٠٪ من إجمالي العمليات المصرفية فيما لاتعمل بنوك القطاع الخاص والبنوك المشتركة التي يبلغ عددها ٩٨ بنكا إلا في ٣٠٪ فقط من العمليات المصرفية.

وقال سيد عيسى إن بيع بنوك القطاع العام خسارة كبيرة ويجب ألا تحدث على الأقل حاليا، فهي في النهاية أرفق بشركات قطاع الأعمال العام من بنوك القطاع الخاص.

اعترض خبيراء البنوك المصرية على مطالبات البنك الدولي الرامية إلى بيع بنوك القطاع العام مشيرين إلى أن القطاع المصرفي المصري قد تم تطويره كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية، ومؤكدين أن الإصلاح الاقتصادي حتى الآن لم يحدث لأن ما حدث هو إصلاح نقدي ومالي فقط، بينما الإصلاح الاقتصادي بمعناه الشامل لابد أن يشمل جميع القطاعات مثل التعليم والصحة والقضاء وغيرها.

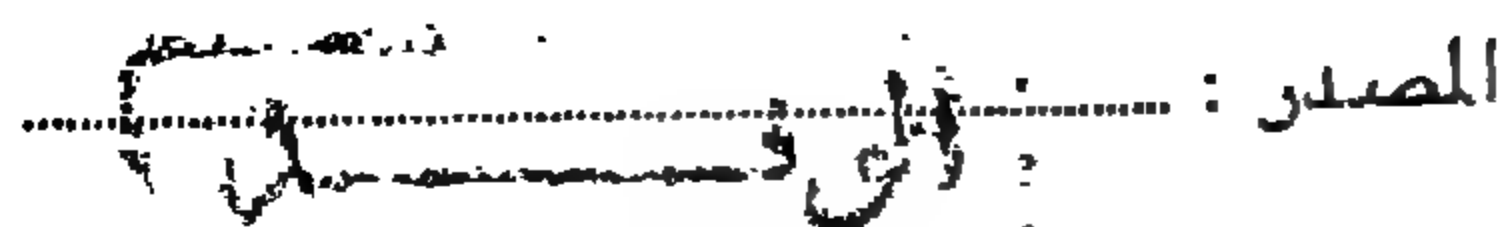
جاء ذلك خلال ندوة تحرير القطاع المالي في مصر والتي عقدت في ختام أعمال المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين.

الادخار متدن

أكد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق أن معدلات الادخار في مصر متدنية للغاية حيث تبلغ ٧٪ من إجمالي الناتج القومي، وليس ذلك بسبب الفقر فالهند مثلا متوسط دخل الفرد فيها نصف متوسط دخل الفرد المصري ومع ذلك معدل الادخار إلى الناتج المحلي هناك يمثل ٢٠٪ ونسبة السيرة في المائة للادخار في مصر هذه تأتي أساسا من هيئة التأمين والمعاشات وشهادات الاستثمار وصندوق ادخار البريد وبذلك فإن ظاهر الأمر أنه لا أحد يدخر في مصر إلا الفئات الوسطى فليس هناك مدخرات للقطاع العام أو الحكومة أو القطاع الخاص وأوضح الدكتور اسماعيل صبرى أن القطاع المصرفي لم يقد بواجبه إزاء تشجيع الحركة في سوق رأس المال من حيث تكوين شركات الوساطة المالية ودفع المودعين من الادخار إلى الاستثمار فيما يقوم القطاع الخاص في معظمه بأخذ أموال البنوك وعدم طرح أسهم شركاته للاكتتاب العام مفضلا أسلوب الشركات المغلقة والعائلية حتى لا ينافسه عن أحد في الإدارة.

وقال إن شركات التأمين سوف تعصف بها اتفاقية الحات، لأن الاقتصاد المصري يعتبر من أضعف الاقتصادات تأمينيا، أما صناديق المعاشات فهي مال سائب في مصر وبعض صناديق التقاعد دخلت في مخاطر غريبة عرضت أموالها للخطر.

أكد الدكتور اسماعيل صبرى أن المشكلة الحالية في مصر هي محدودية المعرفة بإدارة الاقتصاد الحر واتباع الأوامر المباشرة مثل سلاح الضريبة، ومن السفة أن تمنح كافة المشروعات الاستثمارية فترة إعفاء ضريبي موحدة دون تفریق بين مصنع أوبية وآخر لايفعل سوى تعبئة المياه في زجاجات، وأشار الدكتور مدحت حسين أستاذ البنوك بالجامعة الأمريكية أن البنك الدولي طلب



من المستفيد من معاهدة «الجات»؟

قليل انها اكبر معاهدة لفتح الاسواق التجارية في التاريخ. وان وثيقة هذه المعاهدة تعد اعلاناً لميثاق «حرية التجارة الدولية»، وانها «إشارة لانطلاق الاقتصاد العالمي»، وأوضح المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ان المعاهدة، التي وقعت عليها ١٠٩ دول من اجتمعت الى ١٥٤ دولة في مراكش «ستضع العالم على الطريق الى نمو اقتصادي متوازن في القرن الواحد والعشرين». بل ان المدير العام أكد انه من الواضح تماماً ان الجميع سوف

••••• ۛۛۛۛ



المصدر :

١١ أبريل ١٩٩٤

النشر والخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ :

في دولة تعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير، وفقا لما يقوله الوزير الألماني نفسه، ونظرا لان المعاهدة تفتح الابواب امام دخول المستثمرين الاقوياء الى الاسواق العالمية في افريقيا واسيا، فإن

هذه المعاهدة ضرورية بصفة خاصة للدول الصناعية التي تعاني من التراجع الاقتصادي، ومن ازمة

بنية

حادة

تتمثل في

التحريك

بقطاعات

اقتصادية

خاسرة

وابقائها

على قيد الحياة

بوسائل صناعية

(بواسطة الدعم

الحكومي) ومن طريق اجراءات حمايتها من المنافسة الخارجية.

قائمة الطعام

ويؤكد الوزير الألماني على صحة الدول النامية عندما يشير الى ما سبق ان اوضحه المحللون في عواصم العالم، وهو ان إلغاء الدعم الحكومي للزراعة في دول الشمال سيؤدي الى ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية مما يرفع عينا كبيرا من الدول النامية على استيراد هذه المواد بأسعار اعلى. وهنا، لا معنى للقول بأن الدول النامية سوف تستفيد على المدى الطويل من إلغاء هذا الدعم (خاصة وانها كانت تشكو من ان دعم الانتاج الزراعي في الدول الصناعية يلحق الضرر بالانتاج الزراعي في الدول النامية) حيث ان ميزانيات الدول النامية المرهقة وديونها وتعرض التنمية والعلاقات غير المتكافئة مع الشمال لن يجسم من السهل على هذه الدول النامية تحقيق اكتفاء ذاتي في الطعام في الامد القصير (وان كان ذلك يشكل ضرورة لا مفر منها ويتضحيات كبيرة). وتكشف مجلة الدول النامية اكثر فأكثر عندما نسمع من وزير الاقتصاد الألماني ما يؤكد كل ما سبق ان قاله المحللون في دول نصف الكرة الجنوبي. اعترف الوزير بأن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هو الذي شل المفاوضات واعاق تقدمها خلال السنوات السبع الماضية وكانت سائر دول العالم في حالة انقباض وهي ترى ان أمريكا

واروپا هما الجهتان الوحيدتان اللتان تحسمان الامور، اما الدول الاخرى في مفاوضات الجات فكان عليها ان تنتظر بلا حول وبلا قوة حتى يتفق الكبار، أي كان عليها ان تقبل بما يتفق عليه الطرفان الكبيران، وحتى اليابان بقيت في المؤخرة ولم تظهر على مسرح الأحداث الا عندما دار النقاش حول ضرورة فتحها الابواب لاستيراد الأرز.

من المستفيد؟؟

ويرى الاقتصاديون في الغرب ان الحماية الاقتصادية تلحق الضرر على المدى الطويل بالاقتصاد ورفاهية الشعوب، ولكن اذا كان فتح الاسواق يشكل، في نظرهم، عنصرا هاما للنمو فإن شرط تحقيق هذا النمو، فيما يرى المناهضون عن الدول النامية، هو ان تكون قواعد اللعبة لصالح حماية الاضعف. فالتبادل الحر، في حد ذاته، لن يحل مشكلات التخلف، وقد يكون المستهلك الغريب هو المستفيد الحقيقي من اتفاق تحرير التجارة، كما تقول مجلة الايكونوميست البريطانية، فالمؤكد ان حل مشكلات التخلف يتطلب تنظيما عالميا للأسواق واصلاح بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وفي نفس الوقت، فإن الغناء المولجز الجمركية سوف يلغى اتفاقية عام ١٩٦٦ التي يطلق عليها اسم نظام التفضيلة، والتي كانت تتيح لصادرات الدول الاكثر فقرا في العالم الدخول

الى اسواق الدول الصناعية بدون رسوم جمركية. الآن، بعد تخفيض الرسوم الجمركية، ينتهي نظام التفضيلة وتستطيع أية دولة اوروبية ان تستورد من الولايات المتحدة نفس السلعة التي كانت تستوردها من دولة افريقية فقيرة، وسوف تستفيد المنافسة بين

الدول النامية ذاتها. وجاء في دراسة للبنك الدولي ان فولد تخفيض الرسوم الجمركية ستعود على دول منطقة اسيا التي تحتاز طور التصنيع السريع وان دول افريقيا والدول الفقيرة الاخرى لن تستفيد شيئا بل ستعرض لمخاطر لقلها ان ترى صادراتها تتعرض لمنافسة صادرات مناطق اخرى اغنى واغنى. ولن تستطيع الدول ذات الدخول القومية المحدودة ان تقاوم ضغوط الاقتصاديات الطاغية من جاراتها الدول الصناعية على الاقتصاد العالمي وهي دول تتمتع بغزوات حثيثة مرهقة وتمارس (القومية الاقتصادية).

مخاوف مشروع وقد صدقت ظنون بعض ممثلي الدول النامية في اجتماع مراكش، عندما اصربوا عن مخاوفهم من استمرار الدول الكبرى في سياسة استخدام العصا الغليظة لتحقيق منافعتها الخاصة. وتخشى الدول النامية من اتخاذ اجراءات حمائية في الدول الصناعية ضد منتجاتها في وقت لاحق ولن تكون مثل هذه الاجراءات صعبة في ضوء نظام مكافحة اغراق الاسواق الذي يتيح للدول الصناعية

حق اغلاق الابواب امام صادرات الدول النامية اليها بحجة انها اقل ثمنا لانها اقل تكلفة وبالتالي تشكل خطرا على السلع المحلية وتهدد بضرب السلع المنافسة. ويتيح هذا النظام ايضا توقيع عقوبات على الدول النامية التي تنتج هذه السلع المنافسة. وهناك وسائل معروفة للتحويل مثل

احتساب تكلفة السلعة المنافسة في الدولة النامية بنفس قيمة تكلفة السلعة في الدولة الصناعية وتخشي الدول النامية ايضا ان تحالول الدول الصناعية استخدام قضايا مثل مستويات العمل وقضايا البيئة كذريعة لاجراءات حمائية ضد الدول النامية. ولذلك تصدى

مثل الهند لمحاولة الربط بين حقوق العمال وحقوق الانسان.. والتجارة، وقال اننى على يقين من ان قلوب معظم الامريكيين لا تدمى من اجل عمال الدول النامية. ومن هنا جاءت المقترحات الهندية المضادة بان تتعامل المنظمة العالمية للتجارة مع قضية القيود الغربية للمفروضة على العمالة القادمة من الشرق والقيود المفروضة على الهجرة، فهي قضايا لها مضمونها الاخلاقي والاجتماعي مثل اهتمام الغرب بحقوق العمال. غير ان دقنست كيهل، رئيس برنامج الاقتصاديات الدولية في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، يرى ان النظام



التجاري الجديد سيموت بسرعة إذا فرض عليه تحمل اعباء مراقبة حقوق الانسان في العالم في الوقت الذي يراقب فيه بقاء الاسواق مفتوحة. ثم ان تكديس اسلحة «الدفاع التجاري» - من عينة اجراءات مكافحة الاغراق - من نوع «الأدوات التجارية لمكافحة الاغراق» إنما يعنى رفض المنافسة من جانب دول أكثر فقرا، وبالتالي فإنها في مستوى أدنى سواء فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية لعمالها أو ضمانات البيئة. ويدعو «فنسنت كيبيل»

الاوروبيين والامريكيين الى التخلي عن روح الجنرال بيرى (الذي استخدم القوة في عام ١٨٥٣ لارغام اليابان على فتح اسواقها للمصادر الأمريكية في عصر دبلوماسية البوارج للحربية) .. ويقول ان على الولايات المتحدة الآن ان تسلم مسدساتها واسلحتها الى «الشريف» (مامور الشرطة) في جنيف (مقر المنظمة الدولية للتجارة) حتى يمكن اقامة نظام دولي حقيقى يركز على القانون، فهذه المنظمة هي التي ستضع قانون ونظام الاقتصاد بعد ان كان قانون الغابة هو السائد.

الطعم للز

ولكن صحيفة «لوموند» الفرنسية ترى - من خلال نظرة واقعية - ان مهمة هذه المنظمة لن تكون سهلة في عالم لا تزال العلاقات التجارية محكومة فيه بالدول الاقوى، وخاصة الولايات المتحدة، فهذه المنظمة تحتاج الى كثير من الصلابة لكي تفرض قواعد اللعبة على الجميع بدون استثناء. وتقول «لوموند» ان «اعلان مراكش» يعترف، ضمنا، بان نتائج جولة اورجواي يمكن ان تكون سلبية بالنسبة للدول الاقل تقدما، ولذلك فان ثمة وعدا باجراءات «ايجابية» لمساعدة هذه الدول «على تحقيق اهدافها في التنمية». وتكرر «لوموند» ان تحرير المبادلات التجارية لن يفيد جميع الدول النامية، وان الخاسر الأكبر هي الدول التي تعاني من نقص في المواد الغذائية.. وبالنسبة لهذه الدول فإن لمراكش «طعمنا مر».. وهنا تصدر الاشارة الى ان «الدول الصناعية الجديدة» استطاعت ان تجعل صوتها مسموعا خلال سنوات المفاوضات السبع الماضية منذ جولة اورجواي في «بونتا ديل استي» في سبتمبر عام ١٩٨٦، والسبب معروف وهو ان نصيب اسيا من الصادرات العالمية ارتفع من ٢٢ في المائة الى ٢٢ في المائة خلال السنوات العشر الماضية.

سيناريو مكرر

ويقول «سور ندراف باتيل» الخبير الاقتصادي والاستاذ الزائر بمعهد ساردر باتيل للأبحاث الاقتصادية في احمد اباد ان الضغوط كانت تتصاعد على دول الجنوب لكي ترضى بتمسوية تقدم فيها تنازلات في جولة اورجواي،

وبالتالى فإن نتائج هذه المفاوضات قد تؤثر تأثيرا ضخما ويعيد المدى على تنمية بلدان الجنوب في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فقد أدت الخصائص المتميزة لقطاع الخدمات الى تولق كبيرة في تنمية هذا القطاع بين الشمال والجنوب، وثمة تقرير يشير الى ان نصيب الجنوب في التجارة العالمية للخدمات لا يتعدى واحدا او اثنين في المائة من اجمالي التجارة العالمية للخدمات. وقد شهد القرن التاسع عشر منازعات سياسية كبيرة بين الدولة الرائدة في التصنيع (بريطانيا) والدول الصناعية الجديدة الاخرى، إذ دعت بريطانيا الى «التجارة الحرة» في كل السلع وذلك بسبب دخولها المبكر الى عالم الصناعة. واطلقت الدول الصناعية الجديدة على تلك الدعوة اسم «المانشسترية»، نسبة الى مدينة مانشستر التي اقام فيها كبار صناع النسيج البريطانيون صناعة على درجة عالية من الكفاءة. وكان رد الدول الصناعية الجديدة على تلك الدعوة حينذاك هو اعتماد سياسات حمائية لتنمية صناعاتها الوليدة. وهذا هو الامر الطبيعي وثمة اعادة - الآن - للسيناريو الذي شهده القرن التاسع عشر. وفي هذه المرة كانت وجهة نظر دول الجنوب - فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات مثلا - هي انه لا يمكن الاقتراب على هذه الخطوة الا بشكل متدرج.. توازنها في كل مرحلة تدابير تقخذ لحماية للمصالح الانمائية للجنوب.

ليس من حق دول الجنوب ان تضع سياساتها وانظمتها الخاصة بما يخدم اولويتها الوطنية واحتياجاتها في التنمية؟

ولا قيمة للحديث عن الارياب الهائلة التي ستتحقق بفضل معاهدة «الجات»، وهي ٢٧٠ مليار دولار سنويا خلال عشر سنوات، بدون الحديث عن نصيب الدول النامية من هذه الارياب وعن تضخيم خفض حجم ديون الدول الفقيرة او الغائتها وتعديل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والغاء القيود على تكنولوجيا التنمية.

الغيل والنملة

ولما كان من المستحيل ان تضع الغيل في عالمنا على قدم المساواة مع النملة، فإنه يصعب ايهانا بان التجارة الحرة ستعود علينا جميعا بالنفع، وبان الدول الاقل نموا يمكن ان تقطع اشواطا على طريق التحديث وتصبح قادرة على المنافسة في عالم الاعتماد المتبادل. والمغالطة هنا هي افتراض ان التجارة الحرة نشاط ارادي، مما يعنى، في التطبيق، ان السلطات يمكن ان تدخل في سياق المائة متر مع الأرنب الوحشي. وإذا تخيلنا ما يصعب تخيله

وهو اننا عبرنا الفجوة التي تفصل بيننا وبين الدول الصناعية واصبحنا قوة منافسة فإن حلم التجارة الحرة لن يتحقق لان العالم «الاول» يقبل هذه التجارة ويمارسها عندما تسير في اتجاه واحد.. فتتطلب منه وتعود عليه بالفايدة، اي عندما يفتح الآخرون اسواقهم للسلع المتدفقة من مصانعهم ومؤسساتهم، اما اذا سارت الامور في اتجاه مملوك، وبدأت السلع تتدفق من العالم الثالث الى العالم «الاول»، فإن الحواجز الجمركية تصبح حصينة ومنيعه يصعب اختراقها والدليل على ذلك هو السور الفولاذي الذي اقامته الولايات المتحدة على حدودها الجنوبية رغم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) المبرمة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فمثلا، في مجال الزراعة، المعروف ان القمح الأمريكي أكثر قدرة على المنافسة من القمح المكسيكي. ولابد ان يتدفق القمح الأمريكي على المكسيكي بفضل (النافتا)، ومع ذلك ففي حالة الموالح للمكسيكية الاقصر على المنافسة.. نجحت الولايات المتحدة في تحديد حصص من لا تستطيع المكسيك ان تتجاوزها، واي واردات من المكسيك تتجاوز هذه الحصص تخضع لرسم جمركي عالي لحماية منتجي الموالح الأمريكيين وفي مجال الاستثمارات، ضغطت واشنطن بكثافة لصالح وجود قوى لرأس المال الأمريكي في المكسيك وهذا ما تم الاتفاق عليه، ولكن عندما حاولت شركة «مانو فاكورتورا ٢ - م»، التي تنتج آلات صناعة السكر، ان تقيم مصنعا في لوزيانا (مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة) رفضت حكومة الولاية الأمريكية المشروع ووصفت الشركة بأنها «منافس خطير للصناعة المحلية». وتستطيع الولايات المتحدة ان تقحم عالم المرافقة للمكسيكية، ولكن عندما طلبت اربعة بنوك مكسيكية (بناميكس وبانبايز وبانكومير وبانكريزير) السماح لها بفتح فروع في الولايات المتحدة قوبل الطلب بالرفض من جانب لجنة الاحتياطي الفيدرالي.. رغم (النافتا). فهل يمكن القول بعد تلك بات لم يعد هناك مكان لقانون الغابة؟ وإذا كان قد حان الوقت لمناقشة معاهدة «الجات» داخل الدول التي وقعت عليها.. فهل يمكن - لأول مرة - وضع هذه المعاهدة موضع دراسة جدية لكي نعرف ماذا سنحصل دفاعا عن مصالحنا في القرن القادم؟

«معلق»



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٤

بعد إسدال ستار الاحتفالات وتبادل التهاني في مراكش

حسابات الأرباح والخسائر «للجات» في الدول النامية والعربية

لندن: من عاطف سلطان

بعد انتهاء احتفالات توقيع اتفاق «الجات» الثامن في مراكش الجمعة الماضي وتبادل التهاني حول تأسيس المنظمة العالمية للتجارة كبدل للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الجاري العمل بها منذ عام 1947 يعكف الآن مفاوضو التجارة والرسوم في البنوك المركزية والوزارات ومؤسسات الصادرات والواردات حول العالم على دراسة وفك رموز الاتفاق والعشرات من ملحقاته التي استهلكت نحو 26 ألف صفحة.

في مستاهات هذه الآلاف من الصفحات يواجه هؤلاء مشقة تمشيظ بنسودها الظاهرة والخفية لاستقراء تأثيرها بالضبط على بلادهم ومحاولة الوصول إلى حساب للأرباح والخسائر خاصة أن بيتر سذرلاند رئيس منظمة «الجات» قال إن «كل سطر في وثائق الاتفاق يمثل جهداً محدداً» نحو تحرير وتنظيم

التجارة الدولية.

تضاربت الآراء والتقييمات حول مدى تأثير الاتفاق على اقتصاديات وتجارة الدول العربية، إذ يقول البعض إنها ستكون «مستفيدة صافية» من الاتفاق. بينما حذر آخرون من الأضرار التي ستلحق ببعض الدول العربية على الأقل من جراءه، خاصة من احتمال تصاعد نفقات وارداتها الغذائية بعد الغاء أو تخفيف إعانات السلع الزراعية في دول الفائض الغذائي.

ويقدر المتفائلون أن الاتفاق سيقود إلى زيادة الدخل العالمي بنحو 235 مليار دولار سنوياً وأنه بحلول عام 2002 ستبلغ «مكاسب» التجارة الدولية نحو 755 مليار دولار سنوياً، وستكون أخذة في التصاعد بشدة بعد أن تبدأ مزايا الاتفاق في الظهور في أسواق العالم، خاصة أن الاتفاق يشمل لأول مرة تجارة السلع غير المنظورة مثل أعمال البنوك والاستثمار والخدمات المالية والاتصالات والسياحة

والمواصلات. وفي هذا السياق يتوقع البعض استفادة الدول العربية من هذه المزايا لأن بعضها تلعب دوراً مهماً في أسواق المال والاستثمار والسياحة.

وتتضمن اتفاقيات «الجات» الملحق باتفاق الدورة الأخيرة عدة «وسائل» لتحرير تجارة السلع والخدمات أهمها ما يسمى «البنود الإلزامية» والتي تقضي «بفتح» أسواق الدول الموقعة عليها في مراكش والبالغ عددها 119 دولة صناعية ونامية من بينها دول منضمة إلى الاتفاقية لأول مرة بما فيها دول عربية مثل البحرين والامارات.

وتحت بنود «الالزام» ستكون تجارة المنتجات الزراعية «مفتوحة» بالكامل أمام الجميع مما يعني استبعاد حظر استيرادها تحت الظروف التجارية العادية. أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فستكون سوقها في الدول «المتقدمة» أي الدول الصناعية المستوردة لمنتجات صناعية مثل المنسوجات



المصدر : نسخة
.....

٢٢ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ :

واما بخصوص تجارة
الخدمات فتقضي الاتفاقية «بالزام»
الدول الصناعية بالتحجير الكامل
لقطاعات الاعمال والاتصالات
والتشبيد والهنسة والتسويق
والسفر والسياحة والخدمات
المالية و92 في المائة من اعمال
البيئة و77 في المائة من الرياضة

والثقافة والترفيه و69 في المائة
للتعليم و38 في المائة فقط من من
الخدمات الصحية. لكن بند
«الزام» ينطبق بنسب اقل على
دول منطقة الشرق الاوسط والتي
يتطلب منها التحجير الكامل
لقطاعات الاعمال والبيئة والسفر
والسياحة، وبنسبة النصف فقط
في القطاعات الاخرى عدا التعليم
بما فيها الخدمات المالية. ومن

اللافت للنظر ان منطقة الشرق
الايوسط غير ملزمة بتحجير قطاع
التعليم. ويمثل هذا القطاع وهذه
المنطقة الاستثناء الوحيد الذي
تقف فيه «نسبة التحجير» على
صفر في المائة.

اما بالنسبة للسلع المصنعة
في دول الشرق الاوسط فتقضي
الاتفاقية بتخفيض الرسوم
الجمركية المفروضة على المنتجات

المعدنية المصنعة في البحرين
والامارات من قبل دول شمال
اميركا بنسبة 63 في المائة ومن
اوربا الغربية بنسبة 35 في المائة
ومن الدول الصناعية الاخرى
بنسبة 59 في المائة. وتقف نسبة
التخفيض على صادرات الكويت
وقطر والامارات من المنتجات
المنجمية غير النفطية على 31 و22
و52 في المائة على التوالي.

والاكتسرونيسات والسلع
الاستهلاكية المصنعة، وستكون
«شبه محرة» مما يعني السماح
بفرض قيود حمائية كمية او
ضريبية عليها طبقا لمواصفات
وتصنيفات محددة. وينطبق ذلك
ايضا على السلع «العابرة» من
الدول النامية الى الدول
الصناعية.

ولكن الاتفاق يقضي بتخفيض
نسب الرسوم الجمركية على
منتجات الدول النامية المصنعة
من 6.3 الى 3.9 في المائة مما
سيؤدي حسب قول محطلي
الاتفاقية الى هبوط اجمالي قيمة
متحصلات هذه الرسوم بنحو 38
في المائة، الامر الذي سيساعد في
رفع القوة التنافسية لهذه السلع
في اسواق الدول الصناعية في
حالة التزامها الحرفي ببند
الاتفاق. وذلك سيدفع ايضا الى
رفع مستويات الاستثمارات
المباشرة من قبل الشركات الغربية
في الدول النامية للاستفادة من
رخص الاجور وموارد الطاقة
والسلع الأولية فيها، مما يدعم

ايضا اقرار الاتفاق للتخفيض
التصاعدي في الرسوم المفروضة
على السلع المصنعة بأشكال
تشجع على ترويج تصدير السلع
شبه المصنعة على حساب
تسويقها في اشكالها الخام.

وينص اتفاق «الجات» على
تطبيق مبدأ «الزام» على نحو 87
الف سلعة مصنعة في الدول
المتقدمة ونحو 158 الف سلعة في
الدول النامية ونحو 19 الف سلعة
في الدول السائرة في «التحول
الاقتصادي». وتقدر قيمة المجموعة
الأولى بنحو 737 مليار دولار
والثانية بنحو 306 مليارات دولار
والثالثة بنحو 35 مليون دولار.
وتستبعد هذه السلع النفط
ومنتجاته.



المصدر : المشرق الأوسط

النشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٤

وزير التجارة والاستثمارات الخارجية المغربي

نعمد استراتيجة تنويع الشركاء التجاريين والاقتصاديين وتوقيع اتفاقيات « الجات » سيكون حافزا للتنمية المبادلات عالميا

الرباط: من منتصف السليمي

قال مراد الشيفسون وزير التجارة والاستثمارات الخارجية، ان الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية « الجات » هي الاتفاقية الوحيدة المتعددة الاطراف التي تحدد قواعد التجارة العالمية وممارستها بطريقة مشروعة وهي في نفس الوقت قانون لضبط العلاقات التجارية الدولية وجهاز للتشاور والتفاوض بناء على قاعدة المعاملة غير التمييزية في ما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم عند الاستيراد والتصدير، وان الرسوم الجمركية هي الوسيلة الحمائية الوحيدة المقبولة، وان ما دونها من الوسائل غير الجمركية كالقيود الكمية، لم يعد مقبولا الا في حالات خاصة ومؤقتة. واكد وزير التجارة الخارجية المغربي في كلمة القاها امس الاول امام البرلمان حول طبيعة

لـ الجات، الذي شاركت فيه اكثر من 25 دولة، واعتبر الشريف ان الخلاصة الاساسية التي يمكن استنتاجها من الاتفاقيات الموقعة هي منع الممارسات التجارية غير المشروعة كالبيع باثمان اقل من اثمان التكلفة وعمليات الدعم، واقامة اسس للمبادلات وضمنها الاتفاق على عدم الزيادة في سعر الرسوم، الامر الذي سيساعد على اقامة مبادلات مستقرة وتوقع نتائج اكثر موضوعية لنمو التجارة. كما تشكل الاتفاقية العامة اطارا لحل النزاعات والخلافات التجارية ومنبرا للحوار والتفاوض بهدف تقليص او ازالة الحواجز امام المبادلات وتحسين قواعد السلوك التجاري العالمي. وجدد المسؤول المغربي دعوة لعاهل المغربي الملك الحسن الثاني لاقامة مشروع «مارشال» لانقاذ القارة الافريقية وتسهيل نموها في اطار حرية

الاتفاقيات التي وقعت بمراكش والتي كان المغرب اول الدول الموقعة عليها، ان ابرام اتفاقية دورة الاوروجواي ينبغي ان يكون حافزا امام التجارة العالمية وانفتاح الاسواق وتوفير الفرص امام الدول النامية، مبرزا ان قيام المنظمة العالمية للتجارة بمراكش سيمكن الدول التجارية الصغرى من النمو في اطار تنقسم فيه القواعد والسلوك بالمساواة وهو ما سيكون في صالح الدول النامية. وأشار الى الدور التوفيقى الذي لعبه المغرب ابان مفاوضات الاوروجواي بين دول الجنوب والشمال.

ودعا المسؤول المغربي الى اعتماد استراتيجة محددة ونشطة لجني ثمار الايجابيات التي تتضمنها اتفاقيات « الجات » والمكانة التي حظي بها المغرب لتوفيقه في تنظيم مؤتمر عالمي من حجم المؤتمر الوزاري

الاسواق. وبشأن التأخير الحاصل في ابرام اتفاق بين الاتحاد الاوروبي والمغرب اكد الشريف ان العلاقات بين الجانبين تحكمها مقتضيات الفصل 24 من الاتفاقية الموقعة سنة 1976 والمعدلة سنة 1986، والتي تقضي بالابقاء على المعاملة التفضيلية للصناعات المغربية.

وقال ان المفاوضات جارية حاليا بين الجانبين من اجل التوصل الى اتفاق تعاون جديد وان المغرب تلقى تظمينات اوروبية من اعلى مستوى بشأن الصناعات الزراعية المغربية. وان الامر سيتم وفق تقنيات وآليات عمل محددة للحفاظ على المصالح التقنية للمغرب وتطويرها لانشاء منطقة تبادل تجاري حرة.

واكد وزير التجارة الخارجية المغربي ان وفد بلاده لمؤتمر « الجات » عقد ازيد من مائة اجتماع مع دول ومجموعات اقتصادية من القارات

الخمس وضمنها الولايات المتحدة الاميركية ودول اميركا اللاتينية وشرق اسيا والدول الافريقية ذلك في اطار استراتيجة تنويع العلاقات التجارية التي ينفذها المغرب حاليا.

وقالت مصادر مقربة من الحكومة المغربية ان اتفاقيات « الجات » التي وقعت اخيرا في مراكش ستعرض قريبا على البرلمان المغربي للتصديق عليها ليكون بذلك اول الدول الموقعة التي تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ. كما ستقدم للبرلمان المغربي دراسة دقيقة حول التوقعات المنتظرة من تطبيق الاتفاقيات ولاسيما بالنسبة للصناعات المغربية، والتي ستكتمل بشأنها الصورة وتتضح اكثر بعد التوقيع المنتظر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي يعتبر لحد الآن الشريك الاقتصادي الرئيسي للمغرب.



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٤

نشاط مصرى مكثف فى المؤتمر الوزارى

لجولة اورجواى بالمغرب

بيان هام لوزير الاقتصاد المصرى يوضح فيه :

ضرورة معالجة الآثار السلبية لاصلاح تجارة السلع الزراعية

عدم استخدام إجراءات حماية البيئة لتقييد صادرات الدول النامية

موضوع الموقف الأمريكى السابق بضرورة مناقشة معايير العمل المعترف بها دوليا وحقوق العمال وعلاقة ذلك بالتجارة فى إطار اللجنة التحضيرية.

وأشار السير/ ليون بريتان (مفاوض المجموعة الأوروبية للشئون الاقتصادية) الى أن الدول النامية استفادت من نتائج الجولة خاصة فى مجال النفاذ الى

الأسواق وحمايتها من الإجراءات الانفرادية. وقد أكد الوزير أن جولة اورجواى يمكن أن تحظى بالدعم والتأييد فقط إذا كانت تعطي قوة دفع للاصلاحات الاقتصادية فى الدول النامية. التى تم انتهاج معظمها، أن لم يكن كلها، من جانب واحد سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية. وذلك تحسبا من هذه الدول بأن تحرير التجارة سوف يتم كنتيجة لجولة اورجواى، وقال أن أهم سمتين لجولة اورجواى يجب التأكيد عليهما هما:

أولا: التوصل الى إطار حقيقى لنفاذ السلع والمنتجات التى تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى الأسواق العالمية

السلبية المحتملة لاصلاح تجارة السلع الزراعية على الدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية يتم تنفيذه بشكل عملى بما يساعد على تخفيف أية اعباء على هذه الدول.

● التأكيد على أهمية عدم استخدام الدول المتقدمة لإجراءات حماية البيئة كوسيلة لتقييد صادرات الدول النامية اليها.. وضرورة حصول الدول النامية على موارد مالية للالتزام بالمعايير البيئية الدولية.

● أن هناك موضوعات جديدة ذات أهمية لغالبية الدول النامية، منها سياسات الهجرة وعلاقتها بالتجارة.. وقضية الممارسات التجارية التمييزية والمنافسة غير العادلة وتأثيرها على الدول النامية وهى موضوعات يجب مناقشتها فى إطار اللجنة التحضيرية التى تعمل فى المرحلة القادمة لحين انشاء منظمة التجارة العالمية.

وقد تحدث أمام المؤتمر أيضا

وزراء عدد من الدول منها: الاتحاد السوفيتى - كندا - فرنسا - هونج كونج - بلجيكا - بنجلاديش - المجر - تونس - الإمارات - الكويت - الجابون - موريشيوس - تايلاند - سلوفاكيا - أوكرانيا - موزمبيق.. كما تحدث ممثلو الأنكاد وصندوق النقد الدولى.

وكان الاتحاد الأوروبى وفرنسا وبلجيكا وكندا قد ركزوا على

تلقت الصفحة الاقتصادية تقريراً يتضمن نشاط وزير الاقتصاد المصرى خلال أعمال المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى التى بدأت الأسبوع الماضى بالمغرب لانتهاء مفاوضات جولة اورجواى والتى تمت بمشاركة وزراء الدول الاعضاء فى الجات والدول المراقبة وانتهت الاجتماعات بالتوقيع على الوثيقة النهائية لاتفاقية الجات بانشاء منظمة التجارة العالمية. وقد مثل مصر فى اجتماعات مراکش السيد محمود محمد وزير الاقتصاد الذى التقى ببيان أمام المؤتمر الوزارى لجولة اورجواى وقد كانت أهم النقاط التى شملها بيان الوزير المصرى هي:

● أن الدول النامية قامت باصلاحات اقتصادية توقعها بأن نتائج جولة اورجواى سوف تؤدي

الى تحرير التجارة.. وكانت الجولة تعطي قوة دفع لاستمرارية هذه الاصلاحات.

● أن أهم سمات الجولة هو ما أتت إليه من اتفاقات لنفاذ سلع الدول النامية (الزراعية والصناعية والمنسوجات والملابس) الى أسواق الدول المتقدمة فضلا عن تأمين نظام تسوية المنازعات لمكاسب الدول النامية فى هذا الخصوص.

● أن مصر تأمل فى أن القرار الوزارى بشأن معالجة الآثار



المصدر : الأهرام

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٤

بتنفيذها نصا وروحا.
أن الحفاظ على نظام تجارى
بولى حر وعادل سوف يساعد على
تعزيز نمو الاقتصاد العالمى
وتطوير اقتصاديات الدول النامية
من خلال تأثيرات هذه الجولة التى
تولد التبادل التجارى. وفى إطار
الحديث حول الآثار السلبية
لتحرير التجارة على الدول النامية
فقد أكد الوزير أمام المؤتمر الوزارى
ضرورة التأكيد على هذه النقطة
الهامة بالنسبة لمصر فى الوثيقة
الختامية وبالنسبة للقرار الوزارى
الخاص بمعالجة الآثار السلبية
المحتملة لبرنامج اصلاح تجارة
السلع الزراعية على الدول النامية
المستورد الصافى للمواد الغذائية
والدول الأقل نموا. ويحدونا أمل
قوى فى أن يتم تنفيذ هذا القرار
بشكل عملى وملمس بما يساعد
على تخفيف أعباء تكاليف زيادة
الواردات من المواد الغذائية على
اقتصاديات هذه الدول.

مثل المنسوجات والملابس الجاهزة
والسلع الصناعية والسلع الزراعية.
ثانيا: التوصل الى نظام قوى
وفعال لتسوية المنازعات التجارية
فيما بين الدول من شأنه حماية
عملية تنفيذ سلع هذه الدول
الى الأسواق العالمية وكذلك ضمان
الدفع عن هذه الدول ضد
الاجراءات الانفرادية والسياسات
الحماية من جانب الدول الأخرى.
ان النظام التجارى الدولى القوى
هو أداة الحماية الوحيدة للدول
الصغيرة تجاريا ويجب أن يظل
كذلك. حيث يتعين على كل الاطراف
الالتزام بنفس القواعد التى تحكم
هذا النظام. ويجب كذلك احترام
أحكام الوثيقة الختامية التى يتم
توقيعها فى ختام المؤتمر والالتزام

الجات والقضايا الجديدة

قوانين الاستثمار ذات الأثر

على التجارة الدولية:

هذا نموذج لدى التوسع الذي طرأ على اختصاص الجات بعد دورة أورو جواي. فإن قوانين الاستثمار من الشؤون الداخلية البحتة. ومع ذلك فقد دخلت هذه

القضية ضمن المفاوضات متعددة الأطراف على أساس أن بعض الأحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيرا مباشرا لما يحدث عند أخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية. ومن ذلك على سبيل المثال القيود المعروفة بالمكون

المحلي. حيث تشترط قوانين الاستثمار في بعض البلاد استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى. وهذا واضح في صناعة تجميع السيارات في مصر حيث لا يستطيع منتج السيارة الحصول على التعريفية الجمركية المنخفضة على مكونات

السيارة المستوردة إلا إذا وصل إلى نسبة معينة في استخدام المكونات المنتجة محليا. ولا شك أن مثل هذا الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. ذلك أنه يستهدف حماية الانتاج المحلي لمكونات السيارة عن طريق إجبار المستثمر على

التجارية والمصنقات الفنية والأدبية. فإن سوق ساعات رولكس مثلا أو ملابس بيبير كاردان أو روائح شانيل تضيع بسبب مزاحمة المغشوشات بأسعار لا يمكن أن تزاحمها الشركات الأصلية وبذووعة تؤثر كثيرا على سمعتها التجارية. ثانيها: عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية في عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة في تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأدبية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته أو مبدعاته. ونعرف إلى أي حد تعاني مصر من هذه المشكلة. حيث تعاد طباعة بعض الأعمال الأدبية الرائعة وبعض المصنقات السمعية والبصرية الممتازة دون إذن من أصحابها ودون وجود طريقة فعالة للحصول على تعويض من المعتدين.

ثالثها: وجود بعض القيود على عرض بعض المصنقات الأدبية والفنية الأجنبية لكيلا تزاحم الأعمال المماثلة الوطنية وهذا النوع من القيود شائع في المصنقات السينمائية والتلفزيونية.

أسفرت دورة أورو جواي عن حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية بأقرار المبادئ الآتية: أولها: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمعنى أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبية مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطني. ثانيها: تطبيق شرط أولى الدول بالمراعاة بمعنى أنه إذا منحت إحدى الدول ميزة للمالك الأجنبي من بلد معين فإن نفس الميزة تنسحب تلقائيا على المالك من البلاد الأخرى.

ثالثها: تقرير حماية لا تقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ولا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا في حالات استثنائية منصوصة على سبيل الحصر. رابعها: تعديل التشريعات الداخلية على النحو الذي يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الأدبية والفنية والصناعية بما في ذلك تقرير مبدأ التعويض العادل وإعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء.

وعلى هامش اتفاقية الجات ولزيد من القاء الضوء على ما تضمنته من بنود يواصل د. سعيد النجار حديثه حول الأبعاد الجديدة التي نجحت الدول الصناعية في إدخالها ضمن الاتفاقية ومنها حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية بالإضافة إلى تحليله لأهم الأسباب التي أدت إلى تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية ويقول أنه تم إدخال حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية في دائرة المفاوضات متعددة الأطراف. وليس من العسير أن ندرك اهتمامها بهذه القضية. فإن النسبة الساحقة من براءات الاختراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنقات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك البلاد أو شركاتها أو مؤسساتها. وهي تريد حماية هذا النوع من الملكية بما يكفل لها أقصى عائد ممكن منها. صحيح أنه توجد اتفاقات ومواثيق دولية لحماية الملكية الأدبية. ومن ذلك ميثاق برن لحماية حقوق المؤلف وميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية. كذلك توجد المنظمة الدولية لحماية الملكية الأدبية في جنيف ومهمتها الإشراف على تنفيذ المواثيق والاتفاقات الدولية. غير أن البلاد الصناعية لم تكن قانعة بهذا النوع من الحماية. وعندها أن المنظمة الدولية لحماية الملكية الأدبية لم تتمكن من علاج المشكلات التي تثار في هذا المجال بصورة فعالة. ومن ثم فقد عملت على إدخالها ضمن المفاوضات متعددة الأطراف في إطار الجات وذلك لعلاج ثلاث مشكلات رئيسية أولاها: مشكلة الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الاختراعات. ومن المعروف أن هذا النوع من الغش والسرقات يوجد على نطاق واسع في عدد كبير من البلاد. ففي بعض بلاد شرق آسيا مثلا تقوم صناعات باكملها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية في صناعة الملابس والساعات والأجهزة الإلكترونية والأفلام والأشرطة السينمائية والتلفزيونية. ولا شك أن هذه الممارسات تسبب أضرارا جسيمة لأصحاب العلامات

يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والإداريين. أما في حالة الجات فإننا نجد الميثاق وهو يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولكن لا نجد الهيكل التشريعي والتنفيذي الموجود في البنك الدولي. غاية ما هنالك أن هناك بعض اللجان الحكومية العارضة التي يناد بها أداء مهمات معينة وتنتهي حياتها بإنهاء مهمتها. وكانت هذه نقطة ضعف كبير في البنين الهيكل للجات. وقد عملت نورة أوجواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات بعد فترة معينة. ونجد في المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات، وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية بالإضافة إلى عدد من المجالس واللجان المتخصصة في القضايا المختلفة. لم يكن هذا هو السبب الوحيد لتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية، هناك سبب آخر لا يقل عن ذلك في الأهمية، فقد رأينا أن دورة أوجواي تصدت لعدد من القضايا الجديدة، ولم يكن من الممكن ادخال بعض هذه القضايا في إطار الجات في صورته الأصلية. فإن الاتفاقية المنشئة واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها. ومن ثم لم يكن ممكناً ادخال موضوع الخدمات في هذا الإطار. كذلك فإن القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتعرض لأحكام القوانين الداخلية وهو الأمر الذي لا يتسجم تماماً مع أحكام الاتفاقية الأصلية. لذلك لم يكن ثمة مفر من إنشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية. ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

استخدام المنتجات المحلية بدلاً من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر. وكثيراً ما تتضمن قوانين الاستثمار شروطاً أخرى غير شرط المكون المحلي ويكون لها أثر معادل للحماية الجمركية. ومن ذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من انتاجه لا تقل قيمتها بالعملة الأجنبية عن مقدار العملات الأجنبية التي يستخدمها في استيراد مستلزمات الانتاج. هنا أيضاً لا تترك الحرية للمستثمر لكي يستورد ما يلزم لانتاجه ولكن يقيد استيراده في حدود ما يصدره. وقد تمسكت البلاد الصناعية بوجوب التصدي لمثل هذه الممارسات التي تؤثر على السير الطبيعي للتجارة الدولية وإن لم تكن في صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق الرسوم الجمركية. وقد أسفرت دورة أوجواي عن الاتفاق على وجوب إخطار الجات بكل تلك الممارسات مع الالتزام بازالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للبلاد المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للبلاد النامية وسبع سنوات بالنسبة للبلاد الأقل نمواً. وفي نفس الوقت أنشئت لجنة خاصة في إطار الجات للإشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

من الجات إلى منظمة

التجارة العالمية

من المهم أن نعرف أن الجات في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أوجواي لم تكن يزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية. بعبارة أخرى لم تكن الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح. حيث أنها كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية لبيان الفرق بين الجات في صورتها الأصلية وبين المنظمات الدولية. يكفي أن نلقى نظرة على البنك الدولي مثلاً وهو نموذج يستوفي مقومات المنظمة الدولية. نجد أن البنك الدولي يستند إلى ميثاق

رسالة من مبارك إلى مؤتمر الحلف التعاوني الدولي اليوم
تأثير الجات على الزراعة تصدر قضايا المناقشة
الاستقرار في مصر يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك
كتب - عبد الوهاب حامد :

يوجه الرئيس حسني مبارك اليوم رسالة إلى المؤتمر الحلف التعاوني الدولي إدارة الحلف التعاوني الدولي برئاسة السيد لارس ماركوس مع المنظمات التعاونية العربية والمصرية برئاسة السيد سيد زكي الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات، وسيعقد المؤتمر تحت رعاية الرئيس مبارك بهدف التنسيق بين كافة المنظمات التعاونية العالمية لدعم الاقتصاد في دولهم.

وصرح السيد محمد البريس رئيس الاتحاد للتعاوني الزراعي للكرسي بأن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي قد عقد لاجتماع مجلس إدارة الحلف التعاوني الدولي حيث تناول اللقاء دور التعاونيات في المرحلة الحالية وضرورة إثراء التضامن حول ثلاث قضايا هامة أولها اتفاقية الجات وتأثيرها سلبا أو إيجابا على الزراعة وثانيها حقوق الإنسان في أفريقيا وثالثها الحركة التعاونية الزراعية المصرية وقال إن لارس ماركوس قد أشاد بمناخ الأمن والاستقرار في مصر وأن هذا يشجع على الاستثمار والتعاون المشترك بين المنظمات العالمية والمصرية، كما أشاد بخطوات مصر في مجال الإصلاح الاقتصادي وأوضح أن الدكتور والي قد أكد للوفد أن ٤٠ شركة عالمية تعمل في مشروعات مشتركة بالدول العربية والشرق أوسطية قد قامت بزيارة ٢٥ دولة لدراسة أوضاع السوق بها وتوصلت إلى أن مصر والهند هما أكبر الأسواق لهذه الشركات حيث بهما التجمع للبشرى الكافي والخبرات الفنية الملائمة فضلا عن أنهما سوق كبيرة لهذه الشركات العالمية.

وصرح السيد سيد زكي بأن استضافة مصر لهذا المؤتمر الدولي العلى والقوة العربية حول دور التعاونيات في هذه المرحلة واجتماعات دول البحر الأبيض المتوسط كل هذا يؤكد مناخ الأمان في مصر ويمثل ردا حاسما على كل دعاوى الإعلام الغربي في محاولة يائسة للتحويل لما يحدث في مصر من حالات فريدة. يشارك في المؤتمر ممثلو المنظمات التعاونية من مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب واليمن وسوريا والكويت واليمن والامارات والصفة المغربية واتحاد الفلاحين الفلسطينيين، كما يشارك ممثلون عن السويد وفنلندا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا وإيطاليا والولايات المتحدة والبرازيل والاندورك والهند واليابان.

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٤

٨٧٥ مليون دولار خسائر

العرب سنويا بسبب «الجات»

حذر الدكتور يحيى بكور مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خطورة تحرير التجارة الدولية على الدول النامية والعربية وأشار إلى أن الدول العربية ستتحمل عبثا يعادل ٨٧٥ مليون دولار سنويا من جراء هذه الاتفاقية.

وقال الدكتور بكور أنه عند حدوث تحرير كامل للتجارة فإن ارتفاع الأسعار العالمية الناتج عن هذا التحرير سيؤدي إلى خسارة في حصيلة الدول العربية من النقد الأجنبي. وتوقع أن تحصل مصر جزءا أكبر من هذه الخسارة في النقد الأجنبي تصل إلى ١٧٢ مليون دولار وذلك لارتفاع استهلاكها من الغذاء بسبب ارتفاع عدد السكان تليها الجزائر ٩١ مليونا والعراق ٨٥ مليونا والسعودية ٧٢ مليونا والبحرين ٢٠ مليونا وهي أقل الدول العربية خسارة. وكان المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب - الذي اختتم أعماله بالخرطوم مؤخرا - قد أبدى قلقه إزاء الآثار السلبية المحتملة لاتفاقية التجارة الدولية/الجات.



المصدر : **المعالم**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٣ أبريل ١٩٩٤

منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»... لماذا؟

واليابان، في جنوب شرقى آسيا هناك تعاون متطور مابين الدول السريعة النمو في تلك المنطقة وتشابك في ملكيات الشركات الكبرى فاليابان تساهم بقوة في

صناعات تايبان وكوريا الجنوبية كما ان تايبان تساهم في صناعات هونج كونج وكذلك تفعل الصين وكان الامر البارز سرعة تعاضد التبادل التجارى مابين دول جنوب شرقى آسيا في السنوات الخمس المنصرمة وعليه أصبحت هذه الكتل بمثابة الكتل الأبرز أهمية في الاقتصاد العالمى.

بالمقابل تحررت دول شرقى أوروبا من النظام الشيوعى واحدة بعد الأخرى وأخذت تنضم إلى المؤسسات الدولية ومنها «الجات» وهذه الدول كانت ترفض اقرار مبدأ حرية التجارة لأن برامجها الاقتصادية كانت مركزية تنظم حتى تجارتها مع الخارج بأسعار تقرر من قبل الدول المعنية دون اعتبار حقيقى لأصول الكلفة المقارنة وضرورات المنافسة العالمية وبالتالي لم تكن هذه الدول راغبة في الانضمام إلى «الجات» كما ان اسس تعاملها كانت تخالف جميع الاسس المعمول بها ضمن منظمة «الجات» فالتبادل التجارى الحر مابين الدول يفترض الغاء وسائل الدعم المختلفة للصناعات. مقابل التطورات السارية في السوق المشتركة وخاصة بعد بدء البحث الجدى

خلال الأسبوع المنصرم تم في المغرب التوقيع على اتفاقيات دورة أورو جواي لتخفيض التعريفات وتوسيع التجارة مابين ١٢٤ بلدا وبالتالي أخذ اتفاق «الجات» الذي كان أنجز قبل نهاية السنة المنصرمة طريقه للحياة ونجح رئيس منظمة «الجات» في تحقيق الهدف الذي سعى من أجله وكان يشهد ضياعه لولا جهود جبارة وظروف تضافرت لانجاح التوصل إلى اتفاق وكانت كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا قد قدمت تنازلات جزئية سمحت بالتوصل إلى النتيجة. اتفاق المغرب ليس بجديد بل هو تكريس للمبادئ التي جرى التوقيع عليها قبيل نهاية العام المنصرم وكنا عرضنا لها في حينه الأمر الوحيد الجديد أن الاتفاق ينص على تحويل منظمة «الجات» إلى الاسم المختصر للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى منظمة التجارة العالمية على أن يبدأ العمل بالاسم الجديد أوائل العام المقبل على أقصى حد والسؤال هو لماذا تعديل الاسم؟ وهل التعديل يحمل أى تغيير جذري في دور المنظمة؟

الاسمى المبتغى من اتفاقية «الجات» لكن الفارق الوحيد

والأساسى يتمثل في ان دول السوق المشتركة تمثل حلقة مغلقة تقرر التحرير الكامل مابين أعضائها وتبقى على تعريفات على غالبية مستورداتها من الدول الأخرى ومعلوم أن السوق المشتركة من أجل الحيلولة دون اعتبارها سوقا مغلقة على أعضائها فقط منحت تخفيضات ملحوظة على المستوردات الغذائية ومستوردات النسيج من البلدان النامية.

مثال السوق المشتركة والمنافع المتأينة من تحرير التجارة مابين دول متقاربة في الموقع حث بلدان شمالى أمريكا على تطوير قواعد منطقة تجارة حرة مابين الدول الثلاث «الولايات المتحدة وكندا والمكسيك» وهذه الاتفاقية التي أنجزت في وقت قريب من انجاز اتفاقية «الجات» تتناول التبادل التجارى مابين دول يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٦٠ مليوناً والتجارة مابين كندا والولايات المتحدة وحدهما تتجاوز حجم التجارة مابين الولايات المتحدة

من أجل تفهم بواعث تعديل الاسم لابد من العودة إلى اسباب تأسيس «الجات» أصلاً فهذه المنظمة انشأت أواخر الأربعينات ليتكامل نشاطها مع المؤسسات الدولية التي تقرر أن تبدأ عملها بعد الحرب العالمية الثانية سعياً لتحقيق مقدار أكبر من التكامل الاقتصادى العالمى وتحرير التجارة مابين الدول والمنطلق تمثل في القناعة بفوائد تحرير التبادل التجارى بالنسبة لتحفيز الانتاجية وزيادة تخصص الدول في انتاج أفضل ما هي مؤهلة لانتاجه بحكم ثرواتها الطبيعية والبشرية.

نظرية الكلفة المقارنة النسبية كانت لا تزال أساس التفكير الاقتصادى في نطاق تحقيق أوسع فائدة للدول المتأجرة عالمياً ومن حيث المبدأ مازالت هذه النظرية صريحة لكن ظروف التبادل الدولى تعدلت كثيراً مع قيام السوق المشتركة وتسارع خطوات تكاملها وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والافراد بين دول السوق فالسوق المشتركة الأوروبية في تحريرها للتجارة والانتقال والعمل مابين الدول الأعضاء تمثل الهدف



المصدر : العالم الجديد

للتنشر والخذ مات الصحفية والهملو مات التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٤

■ مروان اسكندر ■

محور اهتمام «الجات» التي وجدت في الاصل لتحرير كامل التجارة العالمية تدريجيا.

تعديل اسم «الجات» ليصبح «منظمة التجارة العالمية» ليس شكليا فقط ذلك أن تطور الاسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة واتفاقات التعاون الاقليمي يفرض قيام حوار مستمر وإقرار اتفاقات ما بين الاسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة كما يفرض الالتفاف إلى التعاون مع الدول النامية التي تحتاج إلى تعزيز صادراتها والواقع أن هذه الدول تأثرت سلبا بالتوجهات التعاونية ما بين الدول الصناعية. «منظمة التجارة العالمية» التي ستحل محل الجات لا بد وأن تكون متخصصة في شئون تقنية وفي مجال السعي لتعميم الغاء التعريفات حتى في مجال التعاون مع دول تقع خارج التكتلات التجارية والاقتصادية الحالية وبصورة خاصة يفترض في هذه المنظمة الجديدة التوجه والقديمة الجذور مساعد دول الكتلة الشرقية على زيادة صادراتها وتحسين مستويات انتاجها الصناعي ومواصفات هذا الانتاج ايضا.

إن نجاح «منظمة التجارة العالمية» في لعب دور ايجابي في نطاق زيادة حجم التجارة العالمية أمر يرتفع بديناميكية المنظمة من جهة وسرعة نمو وتوسع حاجات بلدان التكتلات الاقتصادية وهناك مؤشرات واضحة على استعادة الولايات المتحدة رغم النمو وقرب استعادة أوروبا لهذه القدرة في حين أن دول جنوب شرق آسيا لا تزال تنمو بسرعة وإن كانت اليابان - أكبر هذه الدول والمحرك الأول فيها - تعاني من تباطؤ حاليا ونجاح المنظمة الجديدة - القديمة بمقدار ما هو معلق على ديناميكية قيادتها شبه مؤكد لأن هذه القيادة ممثلة في كبار المسئولين في «الجات» الذين انقذوا أبحاث أوروجواي من الفشل في الساعات الأخيرة.

بضم الدول الاسكندنافية إلى السوق وهي دول متطورة في انتاجها وانظمتها السياسية أصبحت النظم المقررة في اتفاقيات «الجات» دون مستوجبات التحرير ما بين دول السوق والأمر ذاته يصح بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة ما بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا «نافتا» ودول جنوب شرقى آسيا تقرب من أن تتجاوز في مناهجها توصيات «الجات» وبالتالي أصبحت الجات مسبوقة في نطاق عملها من قبل الدول المتبينة للمبادئ التعاون الاقليمي الذي من أهم قواعده تحرير التجارة كليا بين الدول الأعضاء. ومن ثم الانتقال والعمل ولو كانت هذه الحرية الأخيرة مربوطة بجدول زمني يمتد على سنوات لما في انتقال الأفراد وعملهم في بلدان غير اوطانهم من اعتبارات وحساسيات اجتماعية.

تطور نطاق التعاون الاقليمي القى بحد ذاته تحديا قيوحه «الجات» من حيث أنه تطور سبق توصيات المنظمة والأمر الذي جعل من هذا التحدي حافزا لتحويل المنظمة إلى أداة أكثر فعالية هو أن حجم التبادل التجاري ما بين مجموعات الدول المنظمة في مؤسسات اقليمية يمثل النسبة الكبرى من حجم التبادل العالمي.

ولتوضيح هذه الصورة يكفي القول إن استثناء تجارة النفط من مجمل حركة التجارة العالمية والنقط الخام الذي يمثل الحصص الكبرى من هذه التجارة معفى عموما من الرسوم يؤدي إلى احتلال التجارة البينية ما بين دول السوق المشتركة ودول منظمة التجارة الحرة ودول مجلس تعاون دول جنوب شرقى آسيا نسبة ٨٠٪ من التجارة العالمية وبالتالي الرصيد الموازى لنسبة ٢٠ في المئة أصبح

الحالت في خدمة إسرائيل

تم المراد من رب العباد ووقعت اتفاقية الجات يوم السبت الماضي (١٥ ابريل) في مدينة مراكش المغربية وتحولت الجات الى المنظمة العالمية للتجارة. اشترك في التوقيع وفود ١٢٤ دولة من دول العالم وقعوا على ٢٨ وثيقة تبلغ صفحاتها ٢٢ ألف صفحة ويبلغ وزنها ١٧٥ كيلو جراما وربما يفسر ذلك كثرة عدد أعضاء الوفود الى المؤتمر فقد وصل عدد الوفود الياباني الى ٧٢ عضوا والهدف كما هو واضح اشترالك أعضاء الوفود في حمل هذه الأوراق الثقيلة خاصة وأن الاخوة من اليابان قصار القامة نحيل الأجسام. المهم أن الوثائق التي وقعت في ختام المؤتمر وبعد أن تحدث مندوبو ١٠١ دولة فاز كل منهم بخمس دقائق عدا قطبى المؤتمر وهما صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وصاحب العظمة نائب الرئيس الأمريكى آل جور فقد تحدث كل منهما كما يشاء.

ونعود للوثائق التي وقعت بها الوفود فنقول إنها تضم :-
- الاتفاق المتعلق بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .
- الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ ، ويضم الاتفاق سبعة نصوص تتعلق بتأويل وتفسير بنود الاتفاقية العامة .
- بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة لسنة ١٩٩٤ .
ويتكون البروتوكول من خمس فقرات حول قواعد ومبادئ تبادل المنتجات الزراعية وهي مبدأ الدولة الأكثر رعاية والجراءات غير التعريفية والتعويضات على الصادرات اضافة لعدد من الإجراءات

المتعلقة بعد اعادة ظروف تطور اقتصاديات الدول النامية .
- الاتفاق المتعلق بالفلاحة ويشمل مجالات ولوج الاسواق واجراءات الحماية الداخلية وقيمة التعويضات على الصادرات .
- الاتفاق المتعلق بالاجراءات الصحية .
- قرارا يتعلق باجراءات خاصة حول الانعكاسات السلبية المتوقعة من جراء تطبيق برنامج التقويم الهيكلى للاقتصاد بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية .
- الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس .
- الاتفاق المتعلق بالحواجر الاجرائية والفنية أمام التجارة .
- اتفاقا حول الاجراءات المتصلة بالاستثمارات والتجارة .
- الاتفاق المتعلق باجراءات عدم اغراق الاسواق والاحتكار .
- اتفاقا حول تحديد قيم التعريفات الجمركية .
- اتفاقا حول المراقبة قبل ارسال السلع للخارج .
- اتفاقا حول قواعد الاتصال بالتعريفات وفق برنامج طويل الامد .
- اتفاق حول التعويضات والاجراءات التعويضية .
- الاتفاق المتعلق بحماية بعض القطاعات أو جزء من الانتاج الوطنى الذى يمكن أن يكون مهددا بزيادات غير متوقعة فى الواردات ويمكن أن تلحق به آثار خطيرة .
- الاتفاق المتعلق بالتجارة فى قطاع الخدمات .
- الاتفاق المتعلق بالحقوق المترتبة على الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة .
- مذكرة اتفاق حول قواعد واجراءات فض النزاعات التجارية .
- اتفاقا حول اثبات معانجة السياسات



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والتخديمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٣ أبريل ١٩٩٤

التجارية - قرارا حول الملاحة والانسجام في السياسات التجارية على مستوى عالمي الى اقصى قدر ممكن .
- الاتفاق النهائي المتضمن للقرار الوزاري والمتعلق بالاجراءات المنظمة لعملية ولوج الأسواق .
وهكذا تحولت منظمة الجات التي

انشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ الى مؤسسة مراقبة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية واصبحت تتساوى في وضعها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان تشكل ادارة اقتصادية للعالم . ويمكن القول الآن بان النظام العالمي الجديد قد اكتمل تشكيله ففي المجال السياسي هناك زعامة واحدة تقود العالم الى ماتريد حسب مصالحها واهدافها وتتم قراراتها جميعها باسم الامم المتحدة ومجلس الأمن ، وفي مجال الاقتصاد هناك المؤسسات الثلاث : الصندوق والبنك الدوليان ثم منظمة التجارة العالمية التي تعمل جميعها في خدمة الاقتصاد الأمريكي ومن يتبع هذا الاقتصاد من الأغنياء على حساب الفقراء على حساب حياتهم وعلى حساب تحويلهم الى أدوات في خدمة الولايات المتحدة واقتصادها وسياساتها ومن يلحق بها من الاتباع .

قلنا ان حفل الختام كان به قطبا الحفل الذي دشّن استيلاء الولايات المتحدة على القيادة الاقتصادية للعالم كان نائب الرئيس الأمريكي آل جور الذي ألقى كلمة ولم يكن غريبا ولا مستبعدا ان نائب الرئيس الأمريكي يتحدث في مؤتمر عالمي وفي وجود وفود من ١٢٤ دولة وأن تكون المادة الرئيسية في حديثه اسرائيل وأن يطالب برفع المقاطعة العربية ضد اسرائيل . هذا هو الموضوع الرئيسي الذي جاء من أجله آل جور والذي دعاه لكي يكون نجم هذا الحفل الأمريكي الكبير لتدشينه قيادة أمريكا فوق الأرض العربية . لم ينس آل جور أيضا ان يتحدث عن حقوق الانسان التي ارايت أمريكا ان تفرضها على الاتفاقية حتي يمكن لها التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة ترى التدخل في شؤونها وأن تفرض حماية ضد انتاجها بدعوى ان

اجور العمال لا تتناسب مع مايجبل ان تكون عليها حقوق الانسان .
كان رئيس الوفد الاسرائيلي في المؤتمر وزير الصناعة والتجارة ميجا حريش الذي قال امام المؤتمر ان اسرائيل شرعت في وضع أسس سياسية اقتصادية جديدة وواقعية مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاق واشنطن وأشار الى ان اسرائيل ترغب في ان تجد تسهيلات كاملة وحقيقية في معظم الأسواق وعبر عن اعتقاده ان المقاطعة الاقتصادية أدت الى معاملة غير لائقة معها وقال ان المقاطعة الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة الذي يناقش في مؤتمر مراكش وأن معارضته تصبح امرا موضوعيا خاصة بالنسبة للأطراف التي ترغب في توسيع حجم المبادلات التجارية مع اسرائيل .
هكذا ارايت اسرائيل ومعها أمريكا ان تستغل الجات للضغط على الدول العربية لرفع المقاطعة .

ان اسرائيل طرحت خلال مفاوضات أوروغواي المقاطعة العربية وصنفتها على انها تدخل في ميدان الاجراءات الحمائية التي تأسست «الجات» لرفعها و اضاف ان الحجة الاسرائيلية في ذلك الوقت تعتمد على ان احد مبادئ الجات (يقضي بالتحفظ ضد كل سياسة احتكارية في مجال التجارة الخارجية وتظل التجارة حرة في جميع الأسواق الدولية

وانها تنبني من جهة أخرى على الدعوة الاسرائيلية للدول العربية باشاء سوق شرق اوسطية تنافس التكتلات الدولية الأخرى في العالم .

وهكذا تتناسى اسرائيل والذين يقفون معها العدوان على الأرض العربية والاستلاء عليها قوة تتناسى هذه الدول ان اسرائيل مازالت تحتل أرضا عربية . اسرائيل تتناسى انها تصنع المفاعلات الذرية وانها لم توقع حتى الآن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية . كل هذا تتناساه أمريكا ويعلن كليتسون انه يضمن التفوق العسكري لاسرائيل على



المصدر : **الأمم المتحدة**

للمنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٣ أبريل ١٩٩٤

جيرانها العرب بعد كل هذا أن يركعوا ويسلموا وأن يرفعوا المقاطعة عن إسرائيل لأن اتفاقية الجات تنص على بحرية التجارة العالمية. هذا حدث في الجلسات أما أثناء مفاوضات الجات فقد طالب رئيس الوفد الأمريكي المفاوض من اللجنة المركزية للتجارة بفرض عقوبات على الدول العربية التي تلتزم المقاطعة لأن ذلك في نظرهم يضر بالشركات التي يمتنع عليها الالتزام بأحكام المقاطعة حسب القانون الأمريكي ، أن إسرائيل والولايات المتحدة تصف هذه المقاطعة بكونها ممارسات حمائية تناقض التنمية الإقليمية المنشودة في الشرق الأوسط وأعطى مثلا وهو التهديد الأمريكي للاردن بإيقاف الاستثمارات الأمريكية الجديدة ما لم ترفع المقاطعة وأن إسرائيل ستضع العراقيل أمام الصادرات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلا .

أن البرلمان الأوربي اتخذ بدوره أخيرا قرارا يدعو إلى إلغاء المقاطعة غير المباشرة وأنه يجري الآن دراسة القوانين التي تحرم العمل بالمقاطعة غير المباشرة في دول الاتحاد .

أن الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الماضي قررت التمسك بالمقاطعة ولم تقرر أي شيء يعبر عن تخفيفا من أحكامها رغم أن طرح الموضوع على الاجتماع تم بناء على طلب رون براون وزير التجارة الأمريكي إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ولم ينشأ عن طلب رسمي تقدمت به دول عربية معينة حقيقة أن هناك بعض الدول العربية أصبحت مهينة لقبول رفع المقاطعة غير المباشرة والبقاء على المقاطعة المباشرة مع إسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاقيات سلام تؤكد إمكانية التعاون المشترك والانفتاح الاقتصادي بين دول لم تعد بينها عداوة تاريخية كما شدد على هذا الموقف العربي وأتصور أنه سيظل على حاله حتى تتقدم إسرائيل في طريق السلام . هذا جانب من جوانب الجات أرادت الولايات المتحدة وأعوانها استغلاله وفي مقدمة هؤلاء الأعوان إسرائيل .

من مقكرة:

سيد الدين وهبة



المصدر : العالم الجديد

للنشر والتوزيع : الصحافة والمطبوعات

التاريخ :

٢٤ أبريل ١٩٩٤

تناقشها ندوة لغرفة جدة اليوم اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودي

جدة - حسن الصبحي:

هذه الاتفاقية والنظرة المستقبلية للعالم الجديد بعد سريان مفعول الاتفاقية والدور الذي ينبغي أن يلعبه الاقتصاد السعودي في ظل مقتضيات الظروف الجديدة والدور الذي ينبغي أن يقوم به رجال الأعمال السعوديون لتنمية استثماراتهم والحفاظ عليها استعداداً وتحفزاً للفرص والعقبات عند تطبيق الاتفاقية.

وفي المحاضرة الثانية للدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادي بمركز المعلومات في غرفة جدة تحت عنوان «الجات وأبعادها الاقتصادية بالنسبة للدول النامية» وتعرض هذه المحاضرة إلى جولات المفاوضات التي مرت بها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» حتى جولة أورجواي وكذلك أهم ما يميز الدورات المتعاقبة في إطار الجات ويتناول د. صديق أيضاً موقف الدول النامية من مفاوضات الجات والتأثيرات السالبة والموجبة التي تترتب على اشتراك الدول النامية في الاتفاقية العامة للجات.

هذا وقد قامت الغرفة التجارية الصناعية بجدة بدعوة عدد كبير من رجال الأعمال السعوديين من جميع مدن المملكة لحضور هذه الندوة التي سيتم بعد نهاية محاضرتي د. فاروق أخضر ود. محمود صديق فتح باب النقاش بين الحضور والمتحدثين ويتوقع أن يحضر هذه الندوة عدد كبير من رجال الأعمال نظراً لأهمية هذه الندوة في النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية ودول العالم العربي.

تعد اليوم الأحد في مقر الغرفة التجارية الصناعية بجدة ندوة تحت عنوان «اتفاقية الجات وأثرها على رجل الأعمال السعودي» وتأتي هذه الندوة التي تنظمها دار جريشة للنشر والتوزيع بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة في إطار اهتمام غرفة جدة بكل ما يحيط برجل الأعمال السعودي في العالم وسوف يحاضر في هذه الندوة كل من الدكتور فاروق محمد أخضر رئيس المكتب الاقتصادي بالرياض والدكتور محمود صديق زين المستشار الاقتصادي بمركز المعلومات في غرفة جدة حيث سيتناول الدكتور أخضر في محاضرتيه المبادئ الثمانية الأساسية في اتفاقية الجات وأثرها على التجارة العالمية وكذلك كيفية تطبيق الاتفاقية وكيف يكون سريان هذه الاتفاقية من خلال المؤسسات الدولية التي ستتأثر منها. وسيتطرق د. أخضر أيضاً إلى الهدف الحقيقي والأساسي الفلسفي الذي حدا بالمجتمع الدولي إلى هذا التوجه وكذلك الآثار الرئيسية الستة التي يمكن أن يواجهها الاقتصاد السعودي من جراء عضوية المملكة في الاتفاقية والقطاعات التي ستتأثر سلباً أو إيجاباً من جراء هذه الاتفاقية، وكيفية الاستفادة من إيجابياتها وتفادي سلبياتها إضافة إلى الآثار التي يمكن أن تتعرض لها المملكة فيما لو لم توقع على الاتفاقية والاستراتيجيات الجديدة التي يمكن أن تتبعها المملكة على ضوء



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

وزير الاقتصاد

عرض اتفاقيات «الجات» على مجلس الشعب لإقرارها خلال الفترة القادمة

كتبت - ابتسام سعد:

يتناقش مجلس الشعب خلال الفترة القادمة اتفاقيات «الجات» التي تم توقيعها مؤخرا في مراكش وذلك تمهيدا للتصديق عليها.



صرح بذلك محمود محمد محمود وزير الاقتصاد. وأضاف: إن الوزارة تقوم حاليا بإعداد الصيغة النهائية لاتفاقيات الجات من أجل بحثها في مجلس الوزراء ثم عرضها على مجلس الشعب للتصديق عليها. وقال وزير الاقتصاد: إن اجتماع مراكش كان فرصة لإعلان المواقف والمبادئ وإعلان مولد منظمة التجارة العالمية وعرض الموضوعات المقترحة لمناقشتها في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية خاصة أن بعض الدول المتقدمة حاولت من جانبها إضافة بعض الموضوعات الجديدة مثل البيئة والعمالة. وقد أبدت الدول النامية تخوفها الشديد من إضافة هذه الموضوعات واقتربت الدول النامية من مناقشتها في المنظمات العالمية المتخصصة في هذا المجال مثل منظمة العمل الدولية. كما أبدت الدول النامية أيضا تخوفها من أن يكون طرح هذه الموضوعات الجديدة وسيلة جديدة لتقييد التجارة وحرمان بعض الدول النامية من ميزة النفاذ للأسواق العالمية.

وحول زيارته لروسيا قال الوزير أنه قد أجرى سلسلة من المباحثات مع المسئولين هناك تناولت وسائل تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين. وأضاف أن السوق الروسية سوق كبيرة ومفتوحة، وهناك فرصة كبيرة أمام الصادرات المصرية لتأخذ مكانتها السابقة في هذه السوق وأشار إلى أنه سيتم قريباً عقد اجتماع مع المصدرين المصريين المتعاملين مع السوق لبحث وسائل دفع حركة الصادرات واتخاذ إجراءات جديدة لضمان مخاطرة التصدير إلى روسيا، مؤكداً أن المراكز المصرية التجارية الموجودة حالياً في روسيا يمكن أن تكون نقطة انطلاق لزيادة حركة الصادرات المصرية ليس في روسيا وحدها بل في جمهوريات «الكمونولث» كلها.

تسهيلات جديدة للمستثمرين وتنشيط الصادرات لأسواق دول «الكومنولث»



محمود محمد محمود

توافر ملحق جديد بين مصر والسعودية لإعفاءها من الجمارك

ومن ناحية أخرى بحث محمود محمد محمود وزير الاقتصاد خلال اجتماعه مع الدكتور سليمان السليم وزير التجارة السعودي وسائل دعم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين وأشار الوزير السعودي في تصريح له عقب الاجتماع إلى أنه تم بحث وسائل دفع حركة الصادرات بين البلدين وإزالة المعوقات التي تعوق حركة التبادل التجاري بين مصر والسعودية. وأكد أن اللجنة المصرية السعودية المشتركة ستبحث في اجتماعها القادم القوائم السلعية التي تقدم بها الجانبان لإعفاؤها من الرسوم الجمركية. وأكد وزير الاقتصاد المصري أن مصر حققت نجاحا كبيرا في برنامج الإصلاح من ناحية الإصلاح المالي والنقدي وبقي علينا أن نصلح الخلل في الميزان التجاري وذلك من خلال زيادة الصادرات وتحسين الإنتاج وزيادة فرص العمل الذي سينعكس بدوره على الاستثمار مشيراً إلى أن لدينا مميزات كبيرة تم منحها لتشجيع الاستثمار وسوف نضيف إليها تسهيلات كثيرة بحيث تصبح السوق المصرية وسيلة لجذب المستثمر السعودي والعربي بوجه عام.



المصدر : الحيلة

لنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٩٤/٤/٢٤

اهم اتفاقية اقتصادية في القرن العشرين

معاهدة «الجات» تغطي جميع سلع العالم

التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية بنسبة ٣٧ في المئة تقريبا في المتوسط. وتتفق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية على خفض التعريفات فيما بينها بمقدار النصف.

□ الخدمات:

لاول مرة ستحكم قواعد تجارة يقدر حجمها بنحو اربعة مليارات دولار سنويا في قطاع الخدمات مثل الاعمال المصرفية والتأمين والسفر بالاضافة الى انتقال العملة. الا أنه لم يتحقق الحد الأدنى من الالتزامات بتحرير السوق لاسباب ترجع في جانب كبير منها الى أن واشنطن وبروكسل لم تتمكن من تسوية خلافاتهما على الانتاج الثقافي السمعي والمرئي مثل برامج التلفزيون والافلام وعلى الخدمات المالية والشحن.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحق حرمان الدول الاخرى من

تشمل المعاهدة التجارية العالمية التي وقعت في مدينة مراكش المغربية كل شيء بدءاً بالتفاح وانتهاء بالزيت.



وقد حضر المؤتمر وزراء من حوالي ١٢٠ دولة للتصديق على معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة باسم «الجات» بالاضافة الي وثيقتين أخريين. والوثيقتان الاخريان عبارة عن قائمة بالتزامات كل دولة على حدة لخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز الاخرى وتعهيدات بفتح التجارة في قطاع الخدمات.

وهي تمثل معا الفصل الاخير الذي يجسد نتائج جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وتقع في أكثر من ٢٢ ألف صفحة وزن ١٧٥ كيلوجراما. وفيما يلي العناصر الرئيسية في الفصل الاخير:

□ دخول السوق:

هذا هو العمود الفقري في هذا الفصل. وتتعهد الدول بخفض

الامتيازات الخاصة بدخول سوق الخدمات المالية الامريكية الرائجة لكنها ستتوقف عن ذلك لمدة ١٨ شهرا على الاقل. وقد هدئت واشنطن بتحدي قيود المجموعة الأوروبية على الانتاج السمعي والمرئي.

ويمكن للدول أن تطالب باعفاء من الالتزام بمنح وضع الدولة الاولى بالرعاية لشركاتها في تجارة الخدمات.

□ الزراعة:

لاول مرة أيضا يدخل قطاع الزراعة اتفاقية الجات. وأساس العمل هو اتفاق بليز هاوس الذي توصلت اليه الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٢، كما تم تعديله في محادثات جرت في ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

وهذه بنود الاتفاق الاساسية:

- يحول جميع الحواجز غير المتصلة بالتعريفات مثل الحصص الى تعريفات جمركية تخفض نسبتها الى ٣٦ في



المصدر : **المجلة**

التاريخ : **٢٤ أبريل ١٩٩٤**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات

المئة بالنسبة للدول الصناعية، و٢٤ في المئة بالنسبة للدول الفقيرة. وستطبق القواعد خلال ست سنوات بالنسبة للدول الغنية وعشر سنوات للدول الاخرى.

- يرغم الدول ذات الاسواق الزراعية المغلقة على استيراد ثلاثة في المئة على الاقل من استهلاكها المحلي من المنتجات، تزيد الى خمسة في المئة خلال ست سنوات. وستستورد اليابان اربعة في المئة من أرزها تزيد الى ثمانية في المئة. وستستورد كوريا الجنوبية واحدا في المئة من أرزها يزيد الى اثنين في المئة في ١٩٩٩.

- يخفض الدعم المشوه للتجارة المقدم للمزارعين بنسبة ٢٠ في المئة على ست سنوات وبنسبة ١٣,٣ في المئة بالنسبة للعالم النامي.

- تخفض قيمة الدعم المباشر للصادرات بنسبة ٣٦ في المئة على ست سنوات وحجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ في المئة. والفترة المستند اليها هي تلك الممتدة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٠، أو من ١٩٩١ الى ١٩٩٢ اذا كانت

الصادرات أعلى في تلك الفترة:

- تعفي أكثر الدول فقرا من الاصلاحات الزراعية.

□ المنسوجات:

ستلغى تدريجيا خلال عشر سنوات حصص الاستيراد على المنسوجات والملبوسات والتي تطبق منذ عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقية بهذا الصدد.

□ مكافحة الاغراق:

تم توضيح القواعد الخاصة بمكافحة اغراق الاسواق بالسلع حيث تقل أسعار الواردات عن قيمتها في السوق المحلية.

□ الملكية الفكرية:

تشدد المعاهدة قواعد حماية حقوق الاختراع والنشر والنسخ والعلامات التجارية وعلامات المنشأ.

□ توسيع نطاق

«الحات»:

ستحول «الحات» التي أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ الى مؤسسة مراقبة دائمة يطلق عليها اسم

منظمة التجارة العالمية
وتتساوي في الوضع مع
صندوق النقد الدولي
والبنك الدولي. وستبدأ
منظمة التجارة العالمية،
مباشرة اعمالها في الفترة
بين يناير (كانون الثاني)
ويوليو (تموز) من العام
المقبل ■

ال... ووتر « جات »



سازولاند : مهندس الجات .

تلك الاتفاقية بأرقام وآمال زاهية منها زيادة التبادل التجاري العالمي من (٦ إلى ١٠) تريليون دولار خلال السنوات السبع التالية لتوقيع الاتفاقية .. كما أن ذلك سيؤدي طبقاً لتقارير اقتصادية غربية إلى إنعاش الاقتصاد العالمي بسبب تدفق ما يقرب من (٢٨٠) مليار دولار سنوياً في حجم التبادل التجاري العالمي .

وبرغم تلك الوعود والآمال فإن المخاوف ما زالت تحيط بمصير بلدان العالم النامي التي ستواجه منافسة شرسة غير عادلة مع الدول الغنية والتي قد تقضي على الصناعات الوطنية الوليدة ومخاطر دمج كامل لاقتصاديات بلدان العالم النامي في عجلة الدول الصناعية الكبرى التي تسعى إلى فتح أسواق سلعية واستثمارية جديدة لها تحت مظلة نظام تجاري عالمي جديد تتولى إدارته منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ستندمج إلى « شقيقتها » من المنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدولي لتتحول المنظمة الجديدة إلى سلاح اقتصادي جديد يساهم في تدهور الأوضاع في دول العالم النامي .. فكما حدث منذ سنوات ليست بعيدة تحت سمع وبصر و« إشراف » المنظمات النقدية الدولية في أزمة ديون العالم الثالث .. حينما وصل حجم الدين لـ (١٠٩) دول نامية إلى (٤٣٠) مليار دولار في الفترة ما بين (١٩٨٠ و ١٩٨٦) ، وقامت الدول النامية بسداد (٦٥٨) مليار دولار ، (٣٣٢) أقساط الدين ، الأصلي (٣٢٩) أعباء خدمة الدين وتبقى عام ٨٦ من المبلغ الذي كان أصله (٤٣٠) مليار ديون متراكمة ، مقدارها (٨٨٢) مليار دولار - وليس هناك خطأ حسابي في الأرقام -

البنود والاتفاقيات الجديدة التي تساعد على احتفاظ الدول الصناعية الكبرى بزمم الأمور لذا أضافت بنوداً عن سياسة الاغراق والمواصفات الفنية للمصادرات الصناعية من العالم النامي وكذلك محاولة الزج بمبادئ حقوق الإنسان كأساس للمعاملة التفضيلية في التبادل التجاري وأيضاً قضية انخفاض تكاليف العمالة في الدول النامية والتي تمثل ظلماً « جاتراً » على اقتصاديات الشمال الفنية كمحصن ثقافي غير عادل تملكه الدول النامية !!

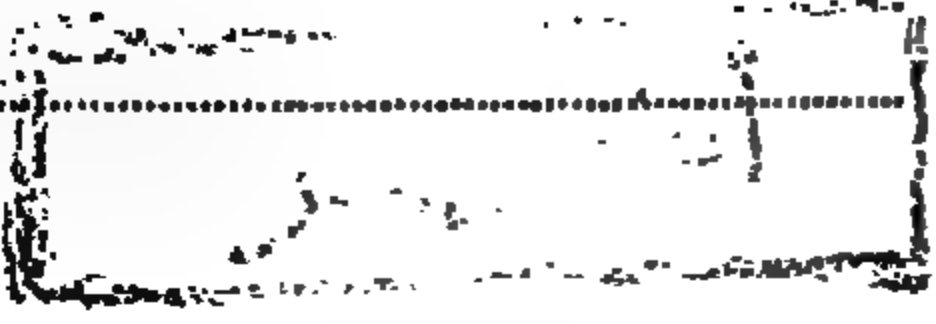
كما أضافت قضايا أخرى منها حقوق الملكية الفردية كحق الاختراع التي قد تؤدي إلى حجب ثمار العلم والتكنولوجيا وقصرها على المصنعات الصناعية المتقدمة فقط . كما طالبت الدول الصناعية من خلال المفاوضات فتح أسواق الخدمات والاستثمار في بلدان العالم النامي أمام الشركات الأجنبية ، بما يعني ابتلاع أسواق الخدمات كالتأمين والمصارف والنقل والسياحة والاستثمار في بلدان العالم النامي ، وجعلها فريسة سهلة للمال أمام الشركات متعددة الجنسيات التي يفوق رأسمال الشركة الواحدة ميزانية عشرات الدول من العالم النامي !!

وقد عمدت تلك الدول إلى تزيين

في أعقاب الحروب عادة ما تأتي مرحلة ترتيب أوراق اللعبة وتدخل الأطراف المنتصرة بعدها في عملية تقسيم المقائم والمكاسب .. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تشكلت عام ٤٤ مؤسسات « البريتون وودز » ومنها المؤسسات النقدية مثل صندوق النقد والبنك الدولي وكان الهدف من إنشائها في أول الأمر هو تنظيم السياسات النقدية والعلاقات المالية بين البلدان الاعضاء في تلك المنظمة وبمرور الأيام تحولت تلك المنظمات إلى سلاح اقتصادي يملكه المعسكر الغربي لإملاء شروطه والضغط على الدول الشرقية ومن يواليها أو من يخالفون الايديولوجيات السياسية والاقتصادية للغرب .. وعلى نفس المنوال تطلبت فترة ما بعد الحرب الباردة إعادة ترتيب الأوراق مرة ثانية فتحوّلت الفكرة التي رفضها الغرب قديماً في « ميثاق هافانا » عام ٤٨ بإنشاء منظمة التجارة العالمية لأنها أحد مقترحات المعسكر الشرقي وتحولت نفس الفكرة المرفوضة إلى منهج تطبقه الدول الصناعية الكبرى وتساهم في تأسيسه بعد أن تأجل خروجه إلى حيز التنفيذ منذ حوالي سبعة وأربعين عاماً .

□ وأمام المستجدات العالمية بعد تغير المناخ السياسي في العالم واختلاف التوازنات العسكرية والسياسية بنهاية الحرب الباردة لم تجد الدول الغربية أدنى ضرر في البدء في تسيير شوارع منظمة التجارة العالمية (WTO) الوريث الوحيد لاتفاقية الجات .

وقد استلزم تكييف الاتفاقية حسب المقاسات الغربية استمرار المفاوضات في الجولة الأخيرة من المفاوضات « دورة الأوروغواي » ثمان سنوات منذ عام ٨٦ وذلك بإضافة العديد من



المصدر :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٤ أبريل ١٩٩٤

وتسبب ذلك في أزمة الديون العالمية
التي أطلق عليها البعض لعبة الديون
« الفترة » التي مارسها الشمال الغني
في ظل المنظمات النقدية الدولية فهل
ستكرر نفس الأوضاع ببلاد منظمة
التجارة العالمية ويتحول تاريخ
الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤
بداية ووتر « جات » عالمية جديدة
تضاف إلى سجل الفضائح التي يترقبها
الشمال الغني في حق الدول النامية
والتي لم تجد مخرجاً من هموم الفقر
والبطالة والكساد إلا بالتوقيع على
اتفاقية قد تحمل بين صفحاتها -
الإحدى وعشرين ألف صفحة -
قضاءها ؟؟؟

عصام الدسوقي

دول مجلس التعاون تعقد ندوة لدرس انعكاسات اتفاقية غات على اقتصاداتها

□ أبو ظبي - «الحياة» :

بدأت أمس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ندوة في أبو ظبي لدرس انعكاسات اتفاقية «غات» على أوضاعها الاقتصادية ووضع الخطط الضرورية للتعامل مع انعكاسات وافرازات هذه الاتفاقية على الاقتصادات الخليجية والعالمية. وتنظم الندوة وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات والأمانة العامة لمجلس التعاون. وأكد عبدالرؤوف المبارك وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة الإمارات في افتتاح الندوة أنها تشكل خطوة أولى في مسلسل إعداد وتدريب كبار خليجي تفاوضي قادر على احتواء تفاعلات المرحلة المقبلة وأن هذا الهدف يستدعي تضافر الجهود على المستويين الوطني والخليجي.

وقال أن توقيع اتفاقية «غات» وإعلان مراكش في ١٥ نيسان (أبريل) الجاري يشكل بداية مرحلة جديدة وولادة مناخ تجاري دولي جديد يتسم بتضامن وتوازن المصالح بين الدول والتجمعات الاقتصادية الدولية. وأضاف أن دول مجلس التعاون لدول الخليج، باعتبارها دولاً نامية، استكملت حديثاً بناء هيكلها الاقتصادية وخطت خطوات مهمة نحو الاتفاقية مشيراً إلى أنه بعد ٣٠

عاماً من انضمام أول دول خليجية إلى الاتفاقية انضمت البحرين ثم دولة الإمارات فقطر في الوقت الذي تستكمل فيه المملكة العربية السعودية اجراءاتها الهادفة للانضمام وتدرس سلطنة عمان تأثيرات الانضمام على اقتصادها.

وأكد السيد عبداللطيف المقرن نائب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون أن استكمال انضمام دول المجلس إلى اتفاقية «غات» سيحقق الفائدة لها ويساعدها على التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة بينها وبين الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

وقال أنه بموجب هذه الاتفاقية الجديدة يفترض أن تقوم الدول الموقعة لها بإلغاء الضرائب المفروضة على عدد كبير من المنتجات بما في ذلك ما يفرض على دول المجلس من ضرائب على منتجاتها الأساسية من النفط والبتروكيماويات، وكذلك فتح المزيد من الأسواق أمام هذه المنتجات وغيرها. وأشار إلى أن تأثير اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون سيكون مزدوجاً إذ أنها ستحصل على بعض المنتجات بأسعار أقل من الأسواق العالمية إلا أن هناك منتجات أخرى ستترفع أسعارها بينها المنتجات الزراعية التي كانت تحصل على دعم حكومي كبير في بعض

الدول الأوروبية. وذكر المقرن أن انضمام دول المجلس إلى الاتفاقية يحتاج إلى التوصل إلى تعرفه جمركية موحدة وشحن الهام ليس من الحكومات وحسب بل من القطاع الخاص الذي يجب أن يستفيد من هذه الفرصة لتوسيع نطاق صادراته والتركيز على الجودة في الإنتاج.

وقال محمد سلم من أمانة «غات» أن هذه الندوة ستساهم في التعريف بالفوائد التي ستحققها دول الخليج من الاتفاقية التي وقعت عليها الأسبوع الماضي أكثر من ١٢٠ دولة في مراكش. وأضاف أن الاتفاقية جاءت بعد أعوام عدة من العمل والمفاوضات ونتج منها مراجعة وتحديث القواعد التجارية الدولية بالنسبة إلى السلع والبضائع إضافة إلى الخدمات والتجارة.

وتناقش الندوة التي تستمر ثلاثة أيام عدداً من البحوث عن الآثار المترتبة على توقيع اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون والأوضاع الجديدة الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وفوائدها وسلباتها.

ويأتي انعقاد الندوة تنفيذاً لتوصية الأمانة العامة لمجلس التعاون وقرار لجنة التعاون التجاري (وزراء الاقتصاد والتجارة). ويشارك فيها مسؤولون في كل دول مجلس التعاون.



المصدر:

الأسبوع (الطبعة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ أبريل ١٩٩٤

البجعات؟ ماذا استقتقدم المانيا تتساعول

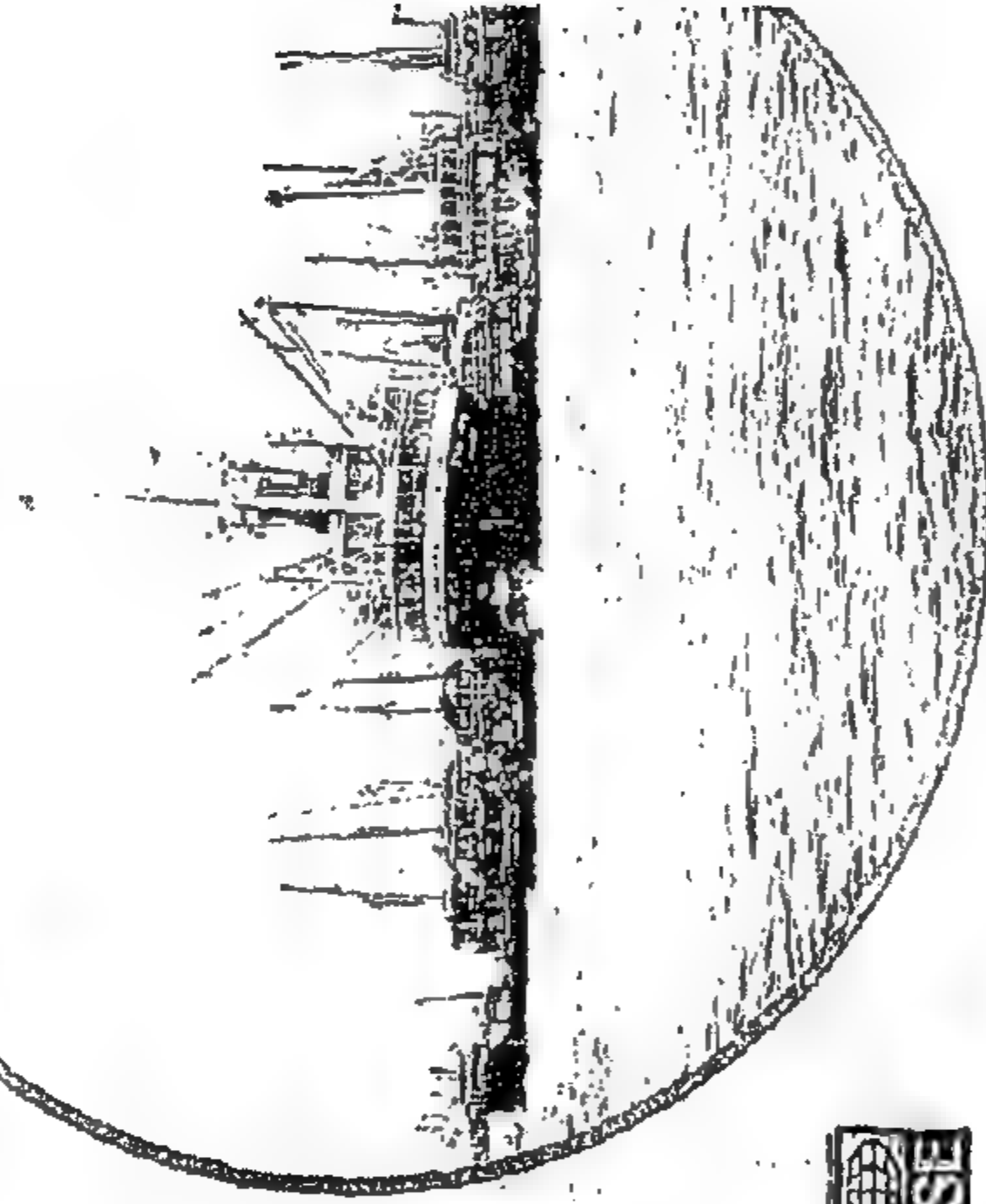
كان ذلك هو الموضوع الرئيسى في العدد الثانى الخاص بمجلة «التنمية والتعاون» التى تصدر عن مؤسسة DSE الالمانية .
والتي تركز كل نشاطها على التعاون مع الدول النامية بصفة اساسية

وقد افرد العدد المشار اليه قسما خاصا .
للتطورات الاخيرة التى شهدتها التجارة الدولية ممثلة في التوصل الى «اتفاق حولة اورحواي» مستعرضة لقائمة المكاسب والتسائر التى سيفتحى بها كل طرف .

D 1207 F
Development and Cooperation

D+C

N° 2/1994
ISSN 0924-6460



- ◆ Focus on GATT
- ◆ Democracy in Africa
- ◆ Development Policy of EU

وقد اشارت في البداية الى التطورات التى شهدتها مفاوضات الجات ابتداء من هافانا وحتى اقرار الاتفاقية الذى تم في مراكش مؤخرا .

وانتقلت بعد ذلك الى تناول انعكاسات اتفاق اورحواي ، على التجارة الدولية ، وهل سيؤدى الى نظام عالمى جديد في جهة التجارة ام الى فوضى وبعثرة واخيرا انعكاسات الاتفاق على براءات الاختراع والتصنيع بالنسبة للدول النامية . والاستعمار البيولوجى لهذه الدول الاخيرة .

وتلى هذا القسم الخاص ، تناول قضية الديمقراطية في افريقيا . من وجهة النظر الخاصة بحقوق الانسان ، والخطوات العملية الخاصة بمجتمع اكثر حرية .
وقد كانت لمشاكل التجارة والفقر في افريقيا نصيبها في هذا الصدد ، ممثلة في المخاطر التى

تهدد زراعه الارز في منطقة غرب افريقيا ، اضافة الى ظاهرة «اطفال الشوارع» في زيمبابوى .
اما مشاكل العالم الثنى وقضاياه الخارجية ، فقد طرحت في اطار السياسة الانسانية لدول الاتحاد الوندبى .



المصدر : **الأخبار الاقتصادية**

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تم الاسبوع الماضي في مدينة مراكش المغربية توقيع الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي وهي الجولة التي دامت سبع سنوات في اطار الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المعروفة باسم « الجات » ومع توقيع الوثيقة الختامية يتم إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات وتكون مهمتها الاشراف على تحرير التجارة الدولية وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة من قبل الدول الاعضاء بها .
فبعد سنوات من الخلافات بين الدول الصناعية والدول النامية حول مفهوم حرية التجارة وحدودها واجراءاتها وبعد صراعات حول المصالح الوطنية والمنافسة الأجنبية تم الاتفاق على قواعد ارتضاها الجميع وكان الاجتماع الوزاري في مراكش اعلنا وقرارا بذلك الاتفاق الا ان الولايات المتحدة الامريكية اثارت قضية حقوق العمال وفتحت بها بابا آخر للخلافات هددت به الجهود الدولية لتحرير التجارة .

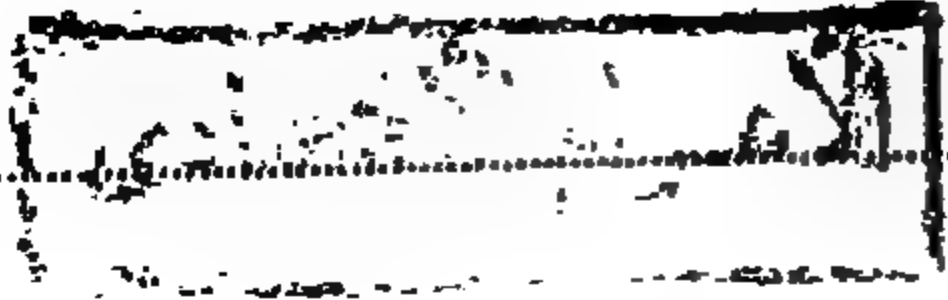
٦٦

حقوق العمال .. هل تهدد حرية التجارة؟

والقضية في ظاهرها ضمان وحماية المنافسة العالمية ، وباطنها مزيد من الحماية للعمالة الوطنية في الدول الكبرى فالولايات المتحدة مدعمة بفرنسا وبعض الدول الصناعية ارادت ادراج حقوق العمال ضمن اتفاقيات « الجات » ورأت ان يكون من مهام

منظمة التجارة العالمية الجديدة الاشراف على تنفيذ جميع الدول لحقوق العمال التي يتفق عليها . وترمى الدول الكبرى هنا بالاساس إلى كثير من الدول النامية التي تسمح بتشغيل الاطفال بالاضافة إلى الاجور الزهيدة التي تحصل عليها

العمالة في تلك الدول دون الارتباط بنظام التأمين الصحي والمعاش وما إلى ذلك من تكاليف تتحملها الدول الكبرى وترفع بها بالتالي اسعار العمالة بها مما يضعف مركزها التنافسي امام العمالة الرخيصة القادمة من الدول النامية . لذا فقد رأت الولايات المتحدة ان تضع شروطا معينة



المصدر :

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٤

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

للعمالة يجب ان تلتزم بها جميع الدول التي تريد ان تتمتع بمزايا التجارة الحرة في العالم . وتنص هذه الشروط على منع تشغيل الاطفال تسمح العمل الجبرى - كما يحدث في بعض البلدان الآسيوية التي تقوم بتشغيل المسجونين - مع وضع حدود دنيا للاجور وكذلك ضمان حرية تشكيل النقابات أما الدول التي لا تلتزم بتلك الشروط فيجب اخضاعها لعقوبات ما . الدول الصناعية الكبرى ترى انها بتلك الشروط تضمن للجميع التنافس في ظل ظروف متشابهة إلى حد ما ، اما الدول النامية فتري ان حقوق العمالة هذه ماهى إلا حيلة لسلب تلك الدول من الميزة الوحيدة التي تتمتع بها وهى انخفاض اجور العمالة .

والاراء داخل الدول الكبرى نفسها تختلف فهناك من يرى ان اسباب البطالة في هذه الدول ترجع في الاساس إلى تقادم التكنولوجيا وليس إلى انخفاض اجور العمالة في الدول النامية وهناك بعض الاقتصاديين

الغربيين يرون ان هذه الشروط لن تغير شيئا فالتأمينات المختلفة يتحملها العامل نفسه أيا كان اجره ومن ناحية اخرى فقد تؤدي هذه الاشتراطات إلى تحسين مناخ العمل وبالتالي ستدفع الكثيرين إلى دخول هذه السوق مما سيعنى فى النهاية انخفاض الاسعار العمالة ، وبالإضافة إلى حقوق العمال تسعى الدول الصناعية أيضا إلى وضع قواعد معينة خاصة بحماية البيئة قد تؤدي هى الاخرى إلى تقليل فرص التصدير امام الدول النامية . على اية حال فقد اتفق على تشكيل لجنة تبحث خلال العامين

القادمين تكييف اطار العلاقة بين التجارة وحماية البيئة ووضع الشروط الضرورية لها . ومن ناحية اخرى وتحت ضغط الدول النامية تم استبعاد قضية حقوق العمالة من الاتفاقيات على ان يتم بحثها من خلال اللجان التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية

GATT

القضية بهذا الشكل لم تفتت بعد ، فان كانت لم تدرج ضمن الاتفاقيات الموقع عليها فانها لا بد ان تظهر لاحقا . وهنا يجب ان تستعد لها الدول النامية ومن الآن . ومع

الاعتراف بضرورة الحفاظ على حقوق العمال فهل هذه هى مهمة منظمة التجارة العالمية أم مهمة ام منظمات اخرى كمنظمة العمل الدولية على سبيل المثال . وهل تصبح حقوق العمال قضية مطاطة كحقوق الانسان، نريعة للتدخل تارة نريعة لمنع المعونات تارة اخرى ثم مجرد شئون داخلية اذا لم يكن من مصلحة الدول الكبرى التدخل ؟

قطاع التأمين ومرحلة ما بعد «الجات»

تعاون الشركات العربية ضرورة لمواجهة المنافسة القادمة

□ القاهرة - عاطف فهم:



د. إبراهيم عطا الله

د. برهام عطا الله:

مشروع قانون

جسماء لسماء

شركات التأمين

المصرية

لشركات جديدة بأية مؤشرات اقتصادية حتى لا يساء استخدام مثل هذا «الضابط» كوسيلة إغلاق الباب أمام الشركات الجديدة ثالثاً : ان يكون الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين التي تمارس «التأمينات العامة» ٦٠ مليون جنيه وان يكون رأس مال شركات التأمين والتي تمارس «تأمينات الحياة» ٦٠ مليون جنيه أخرى، وذلك لأن المشروع سار في الاتجاه الحديث نحو الفصل بين شركات تأمين الحياة، وشركات التأمين العامة

وهناك اتجاه الى تخفيض هذه الحدود القصوى والاكتفاء برأس مال يصل الى ٢٠ مليون جنيه لكل نوع على ان يتم دفع نصفه عند التأسيس

وحول استعدادات الشركات المصرية لمواجهة المنافسة الأجنبية المتوقعة.. يرى د. «برهام عطا الله» ان الشركات المصرية مستعدة

السوق لمثل هذه الشركات الجديدة وحول الاجراءات التنفيذية التي تمت في مصر لتحقيق ذلك يقول د «برهام عطا الله» انه حينما اعد مشروع القانون المعدل للقانون «١٠» لسنة ٨١ المظم للرقابة والاشراف على التأمين روعى فيه ان يكون متماشيا مع تم الاتفاق عليه اثناء مفاوضات الجات فنص على الاتي في المشروع :

اولاً : إلغاء التصر الذي يشترط ان يكون رأس مال شركات التأمين المصرية مملوكا بالكامل لمصريين وتم تعديل هذا النص بالسماح بدخول رأس المال الاجنبى في حدود ٤٩٪ من اجمالى رأس المال

ثانياً : ان يخضع الترخيص للشركات الجديدة لمعايير احتياج السوق طبقاً لمؤشرات اقتصادية موضوعية ويرجع تقدير ذلك الى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وان كانت هناك بعض الاتجاهات التي قد تترى عدم ربط السماح

يلعب «التأمين» دوراً بارزاً في اقتصاديات كافة الدول المتقدمة إلا ان قطاع التأمين في مصر وفي الدول العربية لا يزال محدود الأثر، وإثر موافقة المجتمع الدولي على اتفاقية «الجات» في مراكش بالملكية المغربية.. بات الأمر أكثر إلحاحاً لازالة كافة العوائق التي تقف حائلاً أمام انطلاق قطاع التأمين وتحقيق عناصر تقدمه لمواجهة المنافسة الأجنبية القادمة

«العالم اليوم» حاورت د. «برهام عطا الله» رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين وعضو المجلس الأعلى للتأمين حيث ان وثيقة تجارة الخدمات وهي إحدى وثائق منظمة الجات الـ «٢٥» لها انعكاساتها على قطاع التأمين سواء في العالم النامي او في مصر على وجه الخصوص، وان التأثير المباشر يكمن في انفتاح اسواق التأمين الوطنية أمام شركات التأمين الأجنبية وان كان هذا الأثر لن يتحقق بصورة مباغتة، فهناك فترة من «١٠-٥» سنوات أمام بلدان العالم الثالث لكي تحرر اسواق التأمين بها وفي مصر.. فان الاتفاق على ان هناك فترة «٥» سنوات يتم فيها تحرير سوق التأمين بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية واعطائها الحق في ممارسة النشاط التأمينى في مصر، وعدم وضع العوائق أمام هذا النشاط اذ لن يتم رفض إنشاء شركات تأمين جديدة الا من خلال مؤشرات احتياجات



المصدر : العالم اليوم

النشر والتوزيع : التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

وتنهيء نفسها منذ مدة للانفتاح ..
ولعل المنافسة الاجنبية تكون سببا
في شحذ الهمم وتحديث ادارة
الشركات القائمة العامة منها
والخاصة، وبالنسبة لشركات
القطاع الخاص فانها تضم عناصر
جيدة الا ان معظم هذه الشركات
«اسيرة» بسبب قيامها على تأمين
عمليات واموال المؤسسين لها في
المقام الاول، كما ان التعاون قائم
بين شركات التأمين الخاصة
والعامة سواء باقتسام العمليات او
المشاركة في التغطيات التأمينية اي
ان هذه الشركات تعيد التأمين
اختياريا لدى الشركات القائمة
وحول امكانيات التعاون العربي
في هذا المجال.. يؤكد د. برهام عطا
الله على ضرورة هذا التعاون
واهميته اكثر من اي وقت مضى
وان العمل المهم الذي يجب انجازة
على المستوى العربي هو توحيد
التشريعات والقوانين لتسهيل
توحيد واندماج اسواق التأمين
العربية وانه ان كانت عملية
الاندماج هذه تعد مهمة في مجالات
كثيرة إلا انها اكثر أهمية في قطاع
التأمين حيث يقسم على توزيع
المخاطر، ولعل هذه الأهمية تبدو
اكثر الحاحا في ضوء متغيرات
دولية سريعة ومتلاحقة منها
التكتلات الاقتصادية الدولية،
والتوقيع على الجات والتي تسمح
للشركات الاجنبية في العمل داخل
الاسواق الوطنية ولعل المؤتمر
الموسع والذي ستشهده المملكة
المصرية في اوائل مايو القادم
وينظمه الاتحاد العربي للتأمين
يحقق خطوات ملموسة في هذا
المضمار



المصدر : العالم المسبوق

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

بعد تحرير التجارة العالمية واحكام «الجات»

ضرورة الدعم غير المباشر للصناعة الوطنية

محمود العربي:

عدم فتح السوق
المصرية للأجانب
بدون ضوابط

محمد غانم:

تحرير التجارة
اتجاه اتخذته
الدول الغنية

د. هاني رزق:

تنمية مهارات
«الأيدي العاملة»
لمواجهة المنافسة



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٥ أبريل ١٩٩٤

□ القاهرة - أسامة سليمان :

مرحلة انفتاح الأسواق دون قيود أو عوائق تعرقل حرية التجارة أصبحت حقيقة واقعية قادمة ستتحول خلالها أغلب أسواق دول العالم إلى أسواق عالمية ويبقى التساؤل هل هناك حماية في ظل تحرير التجارة؟ وإن كانت الإجابة بالإيجاب فما هي حدود الحماية وأشكالها؟ وهل المقصود بحرية التجارة فتح أسواق الدول النامية أمام غزو سلع الدول المتقدمة؟ وهل ستتخلى تلك الدول عن السياسات التي تمارسها حتى الآن بحماية صناعاتها واتخاذ إجراءات قسرية ضد الدول التي يخل معها ميزانها التجاري؟ العالم اليوم ترصدت رؤية رجال الأعمال للقضية

الحماية قائمة

يؤكد محمد غانم الرئيس السابق لجمعية رجال الأعمال أن سياسات تحرير التجارة لا يمكن أن تطلق عليها تحرير تجارة بالمعنى الفعلي بل هو حكم القوى على الضعيف لأننا يجب أن نأخذ في الاعتبار عوامل جوهرية وهي أننا جزء من العالم ولكننا للأسف جزء غير مؤثر ويشير إلى أن تحرير التجارة هو اتجاه اتخذته الدول الغربية بعد أن اكتشفت أن الدول النامية أصبحت منافسا خطيرا لها في الأسواق العالمية.. بالإضافة إلى عجز الدول النامية عن مواجهة الكساد العالمي وارتفاع الأسعار والقيود التي تفرضها الدول على عمليات التبادل التجاري معها.

ويؤكد محمد غانم أن حماية الصناعات الوطنية مازالت موجودة وقائمة لدى الدول الكبرى فالشغل الشاغل للولايات المتحدة الأمريكية هو كيفية حماية اقتصادها من الغزو الياباني وتخفيض عجز الميزان التجاري والذي يهدد فائضه الكبير لصالح اليابانيين بمزيد من الكوارث الاقتصادية للولايات المتحدة. والسوق الأوروبية تشهد ثورات تطالب باستمرار الدعم مما دفع الولايات المتحدة إلى التهديد برفع التعريفة الجمركية إلى ٢٠٪.

وبالرغم من ذلك يؤكد محمد غانم أن رجال أعمال مصر يؤيدون بشدة تحرير التجارة ولكن في نفس الوقت يرفضون وأد الصناعة الوطنية المصرية والتي تتعرض - على حد وصفه - لازمات متتالية بداية من مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي تمت على نحو غير منظم مروراً بارتفاع أسعار الكهرباء والوقود والضرائب الباهظة وعدم توفر العمالة المدربة.. وقد أدى إلغاء الدعم المفاجيء للخامات التي تعتمد عليها الصناعة وزيادة الضرائب إلى وضع الصناعة المصرية في مأزق خطير لأنها في الوقت الذي تزداد فيه الأعباء يطلب من الصناعة الوطنية أن تحقق المنافسة العالمية بتقديم أرخص الأسعار في العالم!!

وليست الأزمات الداخلية فقط التي تواجه الصناعة الوطنية بل هناك أزمات أخرى أبرزها الركود العالمي والمحلي وانخفاض القوى الشرائية وانتهاء السوق التقليدي في روسيا وأوروبا الشرقية والذي كان يستوعب ٢٥٪ من الصادرات المصرية. ويطالب محمد غانم بتوفير حماية غير مباشرة للصناعات الوطنية عن طريق منع التهريب وتوفير وسائل الرقابة الصناعية وضمان فعاليتها وتوفير استقرار لأسعار الصرف وللحماية الجمركية.

المنافسة بشروط

أما محمود العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية فيؤكد أن فتح أبواب الاستيراد ومما استتبعه من تعديلات في التعريفة الجمركية يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الانتاج المحلي لأن السماح بالاستيراد ووجود السلعة المستوردة بجانب الانتاج المحلي يؤدي إلى المنافسة ويدفع بالمنتج المحلي إلى تطوير وتحسين انتاجه وتخفيض التكلفة وإذا لم يتميز المنتج المحلي عند دخوله مجال



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٠٥ أبريل ١٩٩٤

المنافسة فإنه يتحمل المسئولية عن سوء التصنيع أو ارتفاع التكلفة وعليه ان يتعامل مع آليات السوق الجديد.

وينبه العربي إلى ضرورة استمرار الحماية الحقيقية للمستهلك والمخترع معا بتوفير أسواق متميزة لا تتعرض للاغراق بالسلع رديئة الصنع التي تضرب الصناعة الوطنية وتكبل تطورها.

فلا بد من تشجيع الصناعة الوطنية وليس دعمها بصورة مباشرة ويتمثل ذلك في إعفاء معدات المصانع والخامات من كافة الرسوم ولو كان الاستيراد بغرض الاتجار لأن التاجر يتولى توفير المعدات والخامات للورش والمصانع وبالنسبة للرسوم الجمركية بوجه عام فإنه ينبغي مراجعة نسب الرسوم حتى لا يؤدي ارتفاع أسعارها إلى التهريب وتشجيع المهربين وبالتالي تخسر الخزنة العامة مواردها ويحصل قلة من المهربين على أرباح غير مشروعة وتضر تصرفاتهم بالمستورد أو المنتج الذي يلتزم بسداد الرسوم الجمركية. وفي نفس الوقت الذي توفر فيه حماية المستهلكين يجب ان نولي اهتماما آخر بحماية التجار في ضوء تحرير التجارة فنحن نرفض - على حد تعبير محمود العربي - ان يتحول التجار المصريون إلى مجرد تابعين ووسطاء للشركات الأجنبية وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات ولذا فلا يجب ان نفتتح التجارة المصرية للأجانب بدون ضوابط بحيث نراعي ضرورة الحفاظ على مصرية التجارة ولا نترك الأجانب يتحكمون في أسعار السلع ويزيدون على التاجر المصري والمستهلك المصري.

ترشيده القرارات

يؤكد د. هاني رزق صاحب شركة لاند للأغذية ان هناك رؤية خاطئة للحماية في معظم القرارات الاقتصادية وينتج عن ذلك آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي وتهديد مسارخ للصناعات الوطنية الناجحة ويدل على ذلك بصناعة الدواجن والتي تعتبر - في رأيه - أعظم صناعة صغيرة نشأت في مصر ويضيف أنه في فترة من الفترات قررت وزارة الزراعة المصرية تحت دعوى حماية المستهلك استيراد فرخة فرنسية رخيصة وكانت النتيجة ان المنافسة أصبحت غير متكافئة وحسنت تلك المنافسة لمصالح المنتج الفرنسي فانتهت صناعة الدواجن في مصر ثم أصبح الطرف الفرنسي يزد في أسعاره ومثال آخر انتهاء صناعة الألبان في فترة ما نتيجة السماح بغزو ألبان البودرة.

ويطالب د. هاني رزق برفع الوصاية الحكومية عن الصناعة الوطنية وتشجيع الصناعات الصغيرة وغير التقليدية باعتبارها حجر الأساس لزيادة الدخل القومي وتطوير الصناعة مع الأخذ في الاعتبار ان ٩٥٪ من الصناعات في مصر هي صناعات صغيرة وأنها السبيل الوحيد لاستيعاب الاعداد الهائلة من الأيدي العاملة ويحدد د. هاني رزق الدور الأساسي للحكومة في النشاط الاقتصادي بتوفير مناخ المنافسة المتكافئة وحماية الأسواق من المنتجات دون المستوى وتهيئة المناخ أمام الصناعة الوطنية ليس من خلال تدعيم مباشر وإنما من خلال تحقيق الاستقرار للسوق وتوافر عناصر المنافسة المتكافئة والقيام بدور متميز في مجال التسويق بتذليل العقبات أمام الوصول إلى مختلف الأسواق البعيدة من خلال توفير وسائل المواصلات وعقد اتفاقيات التعاون بالاضافة إلى توفير مصادر التمويل لتشجيع ازدياد الأنشطة التجارية والاستثمارية.

أما أخطر المهام التي يمكن ان تقوم بها هي تطوير التعليم الأساسي وفتح مجالات التعليم الفني بما يتلاءم مع حاجة السوق ومع المستجدات العلمية العالمية المتطورة وبما يؤدي إلى تخريج أيد عاملة مؤهلة لتلبية احتياجات حقيقية في سوق العمل وهي المشكلة المزمنة التي تواجه أصحاب المنشآت الاقتصادية.

ويطالب د. هاني رزق بضرورة الاسراع بتصحيح صورة رجل الأعمال في الاعلام المصري حيث ارتبطت صورة رجل الأعمال باللمس والنصاب الذي يسعى إلى سرقة أموال البسطاء.

المصدر : الزم (الجزيرة) دي



للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٥ / ٤ / ١٩٩٤

الاقتصادى

موقف الحكومة ومستقبل القطاع الخاص بعد اتفاقية الجات

ركتور ماجدة شاهين

هذا الكتيب الهام انتته الدكتور ماجدة شاهين الدبلوماسية المصرية النشيطه
عضو بعثتنا الدبلوماسية فى جنيف وقد تناولت فيه الاطار العام لجولة أوروبا—واى
كبداهه قدمت فيها الخطوط العامه عن خلفية الجوله ونتائجها كمقدمه سوف يتبعها
مقالات اخرى حول تفاصيل الاتفاقية والموضوعات الجديده مثل معايير العمال—ه
الدوليه أو سياسات المنافسه بين المؤسسات عبر الوطنيه أو العلاقه بين التجاره
والمعايير البيئيه

رئيس التحرير

٢٥ ابريل ١٩٩٤



المصدر: الأهرام - القاهرة

للنشر والتوزيع: الصحافة والمعلومات : التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

أود قبل أن أبدأ حديثي عن جولة أوروغواي استرعاذ الانتباه إلى أن الهدف من هذا المقال هو محاولة متواضعة لإعطاء صورة للإطار العام الذي تبلورت فيه الجولة وما تضمنته من اتفاقيات وصل عددها إلى ٢٨ اتفاقية ، وتفاعيل قوى الدفع والجذب المختلفة التي كادت تارة أن تؤدي إلى تعثر المفاوضات كلسية وتارة أخرى إلى دفعها للامضي قدما إلى أن كتب لها النجاح بعد سبع سنوات من التفاوض الصعب في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ .

رغم التوقيع عليها في الاجتماع الوزاري في مراكش خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، وتدخل حيز التنفيذ عند تصديق البرلمان عليها (من المنتظر أن يكون ذلك في يناير ١٩٩٥) . وما أعنيه بذلك هو أنني لن أسعى في هذا المقال إلى الخوض تفصيلا في تناول تلك الاتفاقيات أو الشروع في تحليلها بتوهمها بغية تحديد ما تفرضه علينا من التزامات أو ما تمنحه لنا من حقوق . حيث يتطلب ذلك دراسة متأنية ومستفيضة من قبل مختلف أجهزة الدولة المتخصصة ورجالها السقاسونيين والاقتصاديين بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص بكافة مجالاته سواء في مجال التصدير أو الاستيراد أو مجال الخدمات من حيث التأمينات والمينوك والتشييد والبناء والسياحة . وغيرها من المجالات .

والقطاع الخاص - في نظرنا - يعتبر محور نتائج مفاوضات جولة أوروغواي ، ومدى كفاءته وقدرته على العطاء والابتكار والمنافسة الدولية سيعتبر المعيار الحقيقي الذي سيقاس به مدى نجاح الدولة في الاستفادة من مزايا اتفاقيات الجسولة ، وطبيعي ليس المقصود هنا - على أية حال من الأحوال - وقف القطاع الخاص وحده في الساحة الدولية لاستند له ولا قوة ، فإن الدور الهذي يقع على عاتق الحكومات يعتبر



المصدر : **الأمر رقم ١٠٠٠ لسنة ١٩٩٤**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٠ أبريل ١٩٩٤**

الدعم الرئيسي لتنشيط القطاع الخاص والارتقاء بقدراته وطنيا وإقليميا ودوليا ، وذلك من خلال تطوير ووضع القوانين والتشريعات الملائمة التي ليس من شأنها فقط وتحفيز القطاع الخاص في مجال أنشطته المختلفة ، بل أيضا منحه الحماية اللازمة ووقايته من سبل المنافسة غير المشروعة مثل سياسات الإغراق والإجراءات الحمائية المستترة الجديدة التي بدأت تظهر في الأفق مثل الإجراءات البيئية ومتطلبات التغليف وربط التجارة بحقوق الإنسان والمعايير الدولية للعمالة وحقوق العمال ... وعلى الدولة أيضا أن تعمل على توعية قطاعها الخاص وتعريفه بقواعد اللعبة الجديدة في الأسواق الدولية ، فإن لم يبدأ القطاع الخاص في تطوير منتجاته على أساس الجودة الشاملة لرفع قدرته على التنافس عالميا ، فإن جنس الدولة لشمار نتائج جولة أورو جوى سيبقى أمرا مشكوكا فيه .

أولا : خلفية تاريخية :-

بدأت مفاوضات جولة أورو جوى رسميا عام ١٩٨٦ بإصدار ما عرف بإعلان الوزاري لمونتريال استا (نسبة إلى مدينة على شواطئ أورو جوى) الذي أصدره المؤتمر الوزاري الذي ضم أكثر من مئة دولة من بين الأطراف المتعاقدة في اللجان ودول أخرى غير أعضاء مثل الصين والجزائر وغيرها . ولعل من المصنفين توضيح أن هذه الجولة والتي تعد الشاملة في تاريخ اللجان منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وأكثرها طموحا وشمولا ، جاءت بإيعاز من الولايات المتحدة ، واستمرت بما مارسته من قوة دفع وضغط من ناحية ومحاولات مستمته للإقناع من ناحية أخرى ليس فقط إزاء الدول النامية بل وأيضا إزاء حلفائها من الدول المتقدمة عند اللزوم .

وطبيعي كانت الولايات المتحدة قد أعدت النعدة لهذه الجولة قبل ذلك بسنوات ، وتحديد لوفى أوائل الثمانينيات عندما بدأت



المصدر : الأعرام الشهرية

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٩٥٥

تشعر بالخطر الذى أصبح يدهام اقتصادها ويعرقل تقدمه على ثلاث أصعدة على وجه الخصوص ، وهى :-

١ - تراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولى فى مختلف مجالات التصنيع ، لا سيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآلات والإلكترونيات ، واشتداد المنافسة فى مواجهة إنتاجها ليس من قبل اليابان والمانيا الاتحادية فحسب ، بل اثر ظهور مجموعة الدول التى عرفت بالصف الثامن مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان ، التى أصبحت هى الأخرى تراحم وتنافس الولايات المتحدة فى أسواقها الدولية وسوقها الوطنى ، بينما ظلت أسواق تلك الدول مغلقة أمام المنتجات الأمريكية .

٢ - تهديد صادراتها الزراعية وإنتاجها من الغذاء نتيجة لاشتداد منافسة المجموعة الأوربية ، على أثر كبر حجم الدعم الذى كانت تمنحه الأخيرة لمنتجاتها ومزارعيتها ، والذى كان يصعب على الولايات المتحدة الاستمرار فى مواكبته فى ضوء سياستها التى كانت تهدف إلى ضغط النفقات وخفض العجز فى ميزانيتها .

٣ - على الرغم من احتلال الولايات المتحدة المكانة الأولى بين الدول الصناعية فى أوائل الثمانينيات فى مجال خدمات الكمبيوتر والمواصلات السلوكية والإسكانية ، فإنها لم تستطع تحقيق المزايا النسبية الواجبه من وراء ذلك وبات لزاما على الولايات المتحدة أن توجه الرصيلة اللازمة التى تعوض لها خسارتها فى الصناعة ، وكان ذلك بالضرورة من خلال فتح واستثمارها بالأسواق الدولية فى مجال الخدمات .



المصدر : **الأهرام**

للنشر والتوزيع : **التاريخ : ١٩٩٤**

أصبحت الجولة في نظر الإدارة الأمريكية تشكل لاقتصادها مسألة حياة أو موت ، ومن هذا المنطلق قادت الولايات المتحدة معركتها على ثلاث جبهات تتمثل في العمل على فتح أسواق دولية جديدة في الدول النامية ، لا سيما في تلك الدول التي أنجزت طفرة هائلة من التقدم ، وهي نمور دول جنوب شرق آسيا وكذلك دول مثل الصين والبرازيل ، وتنازلت معركتها في هذا المجال أيضا في فتح السوق الياباني خاصة أمام انتاجها الزراعي وإرغام كل من اليابان وكوريا الجنوبية على وجه التحديد على إزالة القيود الكمية التي كانت تفرضها على وارداتهما الزراعي ، كما لم تكن الإدارة الأمريكية في جهودها - يدفع قوى من مؤسستها عبر الوطنية - إلى العمل على ادماج قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات ضمن مفاوضات جولة أوروجواي بغية إخضاعها لقواعد وأحكام الجات .

ومن المشاهد أن الإدارة الأمريكية نجحت بالفعل في مهمتها والتي كانت تبدو مستعصية في المراحل الأولى من المفاوضات في ضوء المقاومة الشديدة والمعارضة التي واجهتها المقترحات الأمريكية من قبل الدول النامية بل وأحيانا من قبل حلفائها من الدول المتقدمة أنفسهم .

ويشهد على هذا النجاح الإطار العام لاتفاقية جولة أوروجواي الذي يضم اتفاقية خاصة بالتجارة في الخدمات واتفاقية تعنى بأوجه التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وأخرى بأوجه التجارة المتعلقة بالاستثمار كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية الكلية ، فضلا عما حققته الولايات المتحدة في مجال اتفاقية الزراعة بالنسبة لفتح أسواق دول المجموعة الأوروبية واليابان والأزالة التدريجية للدعم على نحو ما سوف نشاهده ، وقد مارست الإدارة الأمريكية لتحقيق هذا النجاح الدبلوماسية بجميع أشكالها واستخدمتها سياسة العصا والجزرة مع مختلف الدول والمجموعات وفي مختلف مراحل المفاوضات .

كما كانت الإدارة الأمريكية بمباركة من الدول المتقدمة الأخرى قد أعدت عدتها على إعادة تعريف مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي الجديد ، وقامت بشن هجومها على ما كانت تحصل عليه الدول النامية من معاملة تفضيلية فسي إطار قواعد الجات ، وكان تقييمها لذلك بأن الدول النامية تحصل على جميع فوائد النظام دون تقديم أي شيء في المقابل ، وهو ما يعرف بالـ Free Riders ، وقادت الولايات المتحدة حملتها بضرورة إشراك الدول النامية بشكل متكامل في النظام ، واعتقدت الدول النامية أن ذلك سوف يتيح لها الاندماج الكلي والمشاركة الفعالة في النظام ، وكان خافيا عليها حينئذ النوايا الحقيقية من وراء هذه الحملة التي كان هدفها الأول والأخير هو تجريد الدول النامية من أية معاملة تمييزية وقبولها النظام الجديد بقواعده وأحكامه دون التفرقة بين القوى والضعيف والقادر والغير قادر .

وجاءت نتائج الجولة على نحو ما سوف نشاهده مرجه هذا الاتجاه ، وخالية بالفعل من أية معاملة تفضيلية ، اللهم الا بالنسبة لطول الفترة الانتقالية الممنوحة لها مقارنة بالدول المتقدمة أو لتاحة المساعدات الفنية لملاءمة تشريعاتها وأقلمتها مع الالتزامات والواجبات الجديدة ، فلا مجال في هذه الاتفاقية إلى تعويض الدول النامية عن خسارتها من جراء ارتفاع أسعار الغذاء أو ارتفاع أسعار التكنولوجيا المستوردة وصعوبة اقتنائها ... الخ .

ولعل بؤادر النجاح الأمريكي ظهر مبديء ذي بدء في مجال حماية الملكية الفكرية عند تكتل المؤسسات عبر الوطنية الأمريكية في مجال صناعة الدواء مع عضيلتها من المؤسسات الأوروبية واليابانية في إصدار ما عرف " بالإطار الأساسي لقواعد الجات في مجال الملكية الفكرية " .

Basic Framework of GATT provisions on Intellectual Property ، وذلك في يونيو ١٩٨٨ ، واتخذ هذا الإطار الذي أرس



المصدر: **الأمم المتحدة**

لنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات التاريخ: ٢٥ أبريل ١٩٩٤

الرجولة على اقتصادياتها وعلى الاقتصاد الدولى ككل .

واتفق على اتخاذ نص دتكل أساسا للاتفاق النهائي للرجولة .
لما سعى من خلاله الى وضع اطار عام للمفاوضات شاملا ما تضمنته
من ٩٨ اتفاقية . بما فى ذلك الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة
دولية جديدة للتجارة . ونجح نص دتكل فى دمج جميع هذه
الاتفاقيات فى مشروع اتفاق واحد واعتباره ككل لا يستجزأ .
بعبارة أخرى ان انضمام الدولة الى اتفاقية جولة أوروغواي
يعنى قبولها جميع الاتفاقيات المبرمة فى اطارها . مع انقضاء
حق أية دولة من اقامة تحفظ على أية اتفاقية أو حتى على مادة
من موادها . فاما أن تقبل اتفاقية جولة أوروغواي ككل أو
ترفضها بزميتها وهو ما عرف بالـ Single Undertaking . ولا شك
أن هذا يعد تحولا جذريا عما كان معمولا به فى اطار النجات
وبالنسبة للاتفاقيات السابقة التى أبرمت فى نطاقه بموجب
حولاته المسبقة . حيث كان انضمام الدولة الى جميع هذه
الاتفاقيات أو البعض منها فقط لا يؤثر - على أية حال - من
الأحوال - على عضويتها فى النجات . أما الآن فإذا تراجعت أو
تحفظت دولة على أية اتفاقية من الثمانية والعشرين اتفاقية
فإنها لن تصبح عضو فى المنظمة الدولية للتجارة وتبقى
بالتالى خارج النظام الدولى الجديد الخاص بالتبادل
التجارى .

وعنى عن البيان أنه بعد أن كانت اتفاقية النجات لا تعدو أن
تكون تعاقد بين الأطراف الراغبة لتنظيم التبادل التجارى
السلعى . فإن نطاق منظمة التجارة الدولية الجديدة يمتد
ليشمل - دون منازع - التجارة فى مجال الخدمات وحقوق الملكية
الفكرية والاستثمارات وغيرها .



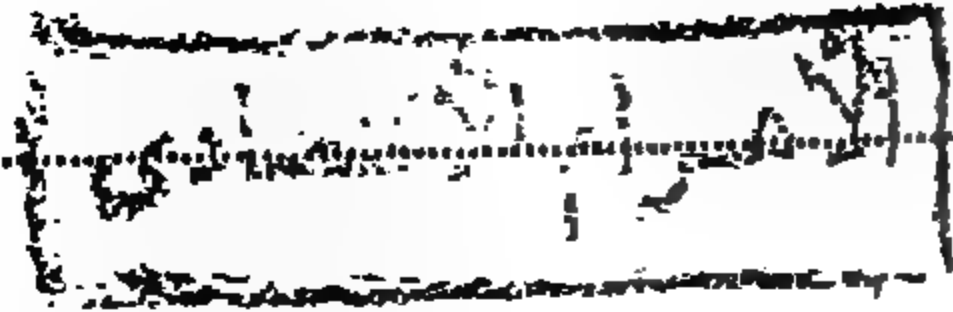
المصدر: **الأخبار الطبية**

٢٥ أبريل ١٩٩٤

التاريخ: **للنشر والتأخذ من الصحف والمعلومات**

قواعده اتحاد صناعات الأدوية بالدول المتقدمة أساسا لصياغة الاتفاقية التي نحن بصددتها اليوم . والتي بسببها ضربت عرض الحائط عمل وجهد سنوات طويلة لوضع قواعد متفق عليها في مجال حماية الاختراعات المسجلة وتوحيد المعايير من قبل مندوبي الحكومات في إطار المنظمة الدولية للملكية الفكرية التابعة للأمم المتحدة .

واتفق اتحاد صناعات الأدوية مع ما كانت ترمي اليه الولايات المتحدة منذ البداية ، ألا وهو ضرورة تنسيق المعقوبات الجزائية في إطار نظام فض المنازعات بالجات بغية حماية حقوق الملكية الفكرية . فعلى حين كانت تسعى الاتفاقيات الأخرى والسابق أبرامها تحت مظلة المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى الموازنة بين الحقوق والواجبات في هذا السياق ، فإن الاتفاقية الجديدة في إطار الجات تركز بصفة أساسية على جانب الالتزامات دون تطرقها إلى حقوق الدول لا سيما النامية منها بالنسبة لحاجتها الماسة إلى نقل التكنولوجيا السحيقة ومواكبة التطور في صناعة الدواء والحبوب الغذائية وبرامج الكمبيوتر بأسعار معقولة في متناول شعوب الدول النامية وحكوماتها . فلا شك أن اتفاقية الملكية الفكرية بالجات جاءت لتخمس النزاع الذي دام سنوات بين الدول النامية والمتقدمة لصالح الأخيرة ، ونجاحها في إدخال معايير دولية أكثر صرامة تستهدف حماية الملكية الفكرية دون مبالاة بحق الدول النامية في التنمية وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات والابتكارات الجديدة لسنوات طويلة (تنص الاتفاقية على ٢٠ سنة) في أكثر المجالات حيوية مثل الدواء والغذاء والتعليم والتكنولوجيا . اللهم إلا إذا ما قامت الدول ببدفع مبالغ طائلة تفرضها الشركات عبر الوطنية للحصول على حق البراءات الجديدة ، فعلى الرغم من الميزة النسبية الممنوحة للدول النامية من حيث إتاحة فترة انتقالية تصل إلى عشر سنوات لإقامة قوانينها وتشريعاتها بإحكام الاتفاقية الجديدة ، فإن



المصدر :

٢٥ أبريل ١٩٩٤

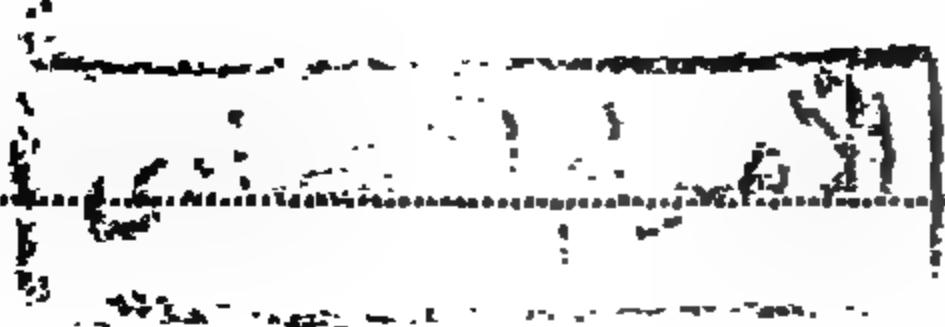
التاريخ :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

آثارها السلبية ستكون ملموسة لا سيما في قطاعي الصحة والغذاء .

ثانيا : مشروع دنكل :

ظلت النزاعات قائمة حول مفاوضات جولة أوروغواي بين الدول النامية والمتقدمة تارة وبين الدول المتقدمة بعضها البعض تارة أخرى أو حتى فيما بين الدول النامية أنفسهم طوال السنوات الأولى من التفاوض ، ولم يكن هناك رؤية محددة أو تصور واضح لما يمكن أن تسفر عنه هذه الجولة في النهاية ، على الأقل في أوساط الدول النامية ، وترجع أسباب ذلك بصفة أساسية إلى عدم وجود إطار عام متفق عليه أو مدى واضح لما ترمى إليه هذه الجولة بكل أبعادها وتداعياتها الطموحة والمعقدة . وكما أوضحنا جاءت هذه الجولة واستمرت بقوة ضغط من الولايات المتحدة ، والتي شرعت في تقديم كن يوم مطلبها جديدا على مائدة المفاوضات دون سابق انذار ، وظل الأمر كذلك حتى الأيام الأخيرة من المفاوضات ، بل ولا يجب أن نستعجب من أن الولايات المتحدة حتى يومنا هذا ماضية في محاولاتها إلى التقدم بمطالب جديدة لادماجها ضمن نطاق الجولة مثل موضوعات التجارة والبيئة ومعايير العمالة الدولية ... الخ . ولا عجب أيضا من أن هذه الجولة جاءت عكس الجولات السبع السابقة ، والتي خاضت الدول خلالها مفاوضاتها على أساس من التفاضلية ووضوح الهدف ثم التفاوض على أساسه ، فقد بدأت هذه الجولة على العكس من ذلك بجمع الدول حول مائدة المفاوضات دون رؤية واضحة لأبعادها ، واستمر هذا الوضع حتى ديسمبر (١٩٩١) عندما شرع مدير عام الجات وقتئذ ارثر دنكل (سويسري الجنسية) - وعلى مسؤوليته - بالتقدم بنص كامل لاتفاقية جولة أوروغواي وما تتضمنه من اتفاقيات ، لم يكن إلا منذئذ أن بدأت الدول صغيرها وكبيرها تحي التداعيات المحتملة والممكنة من جراء هذه



المصدر :



للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

شالسا : الإطار العام لجولة أوروغواي :

- تتضمن جولة أوروغواي من بين ما تتضمنه أهم الاتفاقيات الحالية :-
- اتفاقية الزراعة ،
 - اتفاقية حول إجراءات حماية الحيوان والنبات والصحة ،
 - اتفاقية الملابس والمنسوجات ،
 - اتفاقية حول الحواجز الفنية للتجارة ،
 - اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بإجراءات الاستثمار ،
 - اتفاقية خاصة بالتفتيش قبل الشحن ،
 - اتفاقية حول قواعد المنشأ ،
 - اتفاقية حول إجراءات منح تراخيص الاستيراد ،
 - اتفاقية حول الدعم والإجراءات المضادة ،
 - اتفاقية حول إجراءات مكافحة الغشاق ،
 - اتفاقية حول الإجراءات الوقائية ،
 - اتفاقية حول الخدمات ،
 - اتفاقية حول مجالات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ،
 - اتفاقية حول الإجراءات والقواعد التي تحكم فض المنازعات
 - آلية للمتابعة الدورية لسياسة التجارة للدول الأعضاء ،

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من جراء انضمامنا إلى هذه الاتفاقيات وأن نصبح عضوا نشطا في النظام التجاري الدولي الجديد ، فإنه يتعين علينا أن نعكف على دراسة هذه الاتفاقيات بدقة للتعرف على ما لنا من حقوق وما علينا من واجبات بمقتضاها ، على نحو ما ذكرته في مقدمة هذا المقال ، ولعلكم تسمحوا لي أن أضرب مثلا على ذلك باتفاقية الملابس والمنسوجات التي تعمل على تحرير هذا القطاع الحيوي بالنسبة لمصدرائنا خلال العشر سنوات القادمة .

وتزويل عنه جميع الحصص التي كانت تحكم التبادل التجاري فيه
بمقتضى اتفاقية الألياف متعددة الأطراف ، فإن ما تحققه هذه
الاتفاقية من مزايا جمة نظير ما تقوم به من فتح أسواق جديدة
في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تحتم علينا العمل
على الاستفادة منها ، غير أنه يجب أن نعارض بالتبعية إلى أن
هذه الاتفاقية وإن كانت تمثل طرق النجاة بالنسبة للدول
المصدرة للملابس والمنسوجات التي استنفدت حصصها السنوية في
السوق الدولي والقدرة على المنافسة العالمية من ناحية ،
فهي من ناحية أخرى تمثل ضغطا على تلك الدول الغير قادرة على
المنافسة ، والتي كان نظام الحصص المعمول به يضمن لها
نصيبها في السوق الدولي ، فإن هذه الاتفاقية تحطى القدرة على
المنافسة مكان المصدرة فيها . ولن يبقى أمامنا سوى التعجيل
بتطوير إنتاجنا والارتقاء به إلى المستويات العالمية من حيث
الجودة والسعر والتسويق حتى يصبح هذا القطاع الحيوي بالنسبة
لنا قادرا على المنافسة بعد انقضاء السنوات العشر الممتدة
عليها . كما تجيز لنا هذه الاتفاقية حقوقا هامة يجب ألا ننسى
عنها ، بل ويتعين علينا التعرف على القواعد التي تحكمها حتى
يمكن لنا استخدامها ، وأقصد بذلك ما تنتج عنه مثلا هذه الاتفاقية
من إجراءات وقائية مسموح بها لمواجهة ما هو متوقع ومحمّل من
غزو الأسواق ، لا سيما من قبل مبادرات الدول الآسيوية في مجال
الملابس ، وضرورة حماية أسواقنا ومنتجاتنا الوطنية من هذا
الغزو مستقبلا ، خاصة وأن مصر ستعتبر سوقا جديدا في ضوء
تعاضد قدرتها الاستيعابية وقدرتها الشرائية .
والأمر كذلك بالنسبة لتطوير تشريعاتنا وقوانيننا بما
يتلاءم مع قواعد اللعبة الجديدة ، خاصة في مجال مكافحة
الغش والاحتيال المضادة للدعم ، واعتبار هذه الإجراءات من
بين الإجراءات المشروعة والمصرح بها بل واللازمة في ظل نظام
تحرير التجارة الدولية الجديد ، بما تكفله من حماية للأسواق



الأسواق المالية

المصدر :

٢٠١٤ / ١٠ / ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلو مات

الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة لغير المسلمين
والتنافسية التي قد يتعرض لها السوق المصري مستقبلا .

رابعاً : الدول النامية وجولة أورو جوى :

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ماذا يعود على الدول
النامية من جراء هذه الجولة ؟ ولماذا تبقى مسألة انضمامنا
الى الاتفاقية مسألة حيوية ؟ ، ولو ان الوقت ما زال مبكراً
لتقييم آثار هذه الجولة على الدول النامية بشكل موضوعي
ومتعمق ، فما من شك أن أسهامها في أرساء أسس وقواعد نظام
متكامل لفض المنازعات يعتبر أمراً إيجابياً للدول النامية
بما يستهدفه من حمايتها من الإجراءات القمعية والتنكسية
المنفردة التي طالما اتبعتها وهددت بها الدول المتقدمة في
المناطق دون ضابط ولا رابط ، وليس خافياً أن مصر ضمن مجموعة
من الدول النامية مثل الهند والبرازيل كانت على قائمة الدول
المتشبهة بعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ، الأمر الذي
يخضعها للقانون الأمريكي المعروف بـ Super 301 ، والذي
بمقتضاه كان يحق للإدارة الأمريكية فرض إجراءات جزائية ضد
لعدة الدول ، مثل خفض المعونة أو الحلق أسواقها أمام
صادرات تلك الدول ... الخ ، كما أنه ليس خافياً أيضاً أن مصر
كانت موضع اتهام منذ عامين تقريباً من قبل المجموعة الأوروبية
بإغراقها السوق الأوربي بصادراتها من المنسوجات ، ولو لم
تنتج الدبلوماسية المصرية عندئذ في إقامة المصالحة مع
المجموعة لكان لنا أن نتوقع عواقب صارمة على صادراتنا لمثل
هذا الاتهام .

ونسارع بالقول ، وإن كان نظام فض المنازعات الجديد لم
يلغ امكانية فرض جزاءات ، إلا أنه وضع قواعد وأحكام لذلك
ولم يعد من حق الدول - بمقتضى هذا النظام - الالتجاء بمسورة
منفردة الى مثل هذه الإجراءات القمعية ، دون النظر فيها



المصدر : الأهرام الأسبوعي

للنشر والتدريس والصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٤

مسيقا من قبل فريق للتحكيم يشكل من قانونيين واقتصاديين محايدين تكون احكامهم وقراراتهم ملزمة لجميع الاطراف دون انتفرقة بين القوى والضعيف . كما يقف ايضا هذا النظام الى جانب الدول الضعيفة والغير قادرة على توقيع اي جراء ضد شركائها التجاريين الكبار . حيث يحق لهذه الدولة التقدم بشكوى مسببة الى منظمة التجارة الدولية لحسم نزاع بينها وبين دولة تجارية كبرى بما يحرم لها حقوقها . وما من شك ان مثل هذا النظام - اذا احسن تطبيقه دون تحيز أو ضغوط أو مناورات سياسية - فان من شأنه حماية الدول الضعيفة في النظام والموقوف بجانبها .

كما لا يفوتني في هذا الصدد ان اقول ان الدول النامية نجحت في التصدي - بقدر ما تسمح به امكانياتها - للتصدي للقوى والصعوبات الضخمة التي واجهتها فرادى ومجتمعها اشخاص المفاوضات ، فقد نجحت - الى حد معقول - في تجنب الضرر الذي كان يمكن ان يلحق بها ، لا سيما في مجال اتفاقيتي الخدمات والاستثمارات ، والتي عيبت بعد نجاح كل منهما عما كان مستهدفا منهما في البداية . حيث توصلت الدول النامية الى ان يراعى في اطار لاتفاقية التجارة في الخدمات قدراتها وامكانياتها على العطاء في هذا القطاع ، وترك لها حرية تقديم العروض التي تتلاءم وظروفها وبرامجها في الاصلاح الاقتصادي والتحرير . كذلك الحال بالنسبة للاستثمارات ، فالاتفاقية النهائية تبشع كل البعد عن الهدف الأمريكي الاول في هذا الشأن ، والذي كان يرمي الى اعطاء ذات المعاملة للمستثمر الوطني والاجنبي دون أي تمييز بينهما ، وهو ما لم يتم الموافقة عليه ، ومن ثم لا يتضمنه النص .

غير ان هذا النجاح - في نظرنا - يعد نجاحا مؤقتا ، فان كلا من هاتين الاتفاقيتين تعتبر الاولى من شوعها في اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، ولا يكونا اكثر من ارضية للبفساء عليهما . فلا مناص من معاودة الدول المتقدمة من جديد



المصدر : الأمانة العامة للتخطيط

للتنشر والتأخذ من الصحف والمجلات : التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٤

محاولاتها في الحصول على مزيد من التنازلات في مجال الخدمات والاستثمارات ، وهما مجالين حيويين بالنسبة لها ، وعلى الدول النامية من جانبها أن تتيقن لذلك وتستعد له منذ الآن . لا شك أن مجموعة الدول النامية والمعروفة باسم مجموعة الـ ١٥ والتي تعتبر نواة هامة للدول النامية (مصر عضو فيها) يمكن أن تقوم بدور قيادي في هذا السياق من خلال قيامها بالتنسيق بين مواقف الدول النامية وحشها على اتخاذ مواقف موحدة في مواجهة المطالبات المتجذرة من الدول المتقدمة والتي لن تتهاون في تقديمها مستقبلا في إطار المنظمة الجديدة للتجارة الدولية .

ويبقى السؤال مطروحا هل سترك للدول النامية ما سبق للدول المتقدمة أن فرضته كحق مكتسب من حيث إبقائها قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس خارج نطاق قواعد الجسات لمدة أربعين سنة ، أي بمعنى هل ستمنح الدول النامية هي الأخرى فترة أربعين عام يحتاج لها خلالها ادماج بشكل تدريجي كل من قطاعي الاستثمار والخدمات - بآلياتهما قطاعيين ولبيدين يستوجبا للحماية - تحت مظلة المنظمة الجديدة . لا شك أن هذا أمرا بعيد المنال في ضوء ما رأيناه بالنسبة للاتفاقية الخاصة بأوجه التجارة لحقوق الملكية الفكرية مثلا ، والتي تم تحديد الفترة الانتقالية فيها بما لا يتعدى عشر سنوات للدول النامية وخمسة عشر سنة للدول الأقل نموا ، تلزم بعدها أسوة بالدول المتقدمة بكافة الالتزامات والواجبات المتضمنة بالاتفاقية دون تمييز بينها .

ومع ذلك فليس المقصود هنا هو الاختيار ما بين الانضمام إلى اتفاقية أروجواي من عدمه ، فإن هذا الخيار غير قاسم ، حيث أن عدم الانضمام والبقاء خارج النظام الجديد يعنى عدم الاستفادة من المزايا المطلقة التي يقدمها في مجال شروط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية ، وأكثر من ذلك - كما سبق أن أوضحنا - الاستفادة بما تقدمه للمنظمة الجديدة من



المصدر : الأمم المتحدة

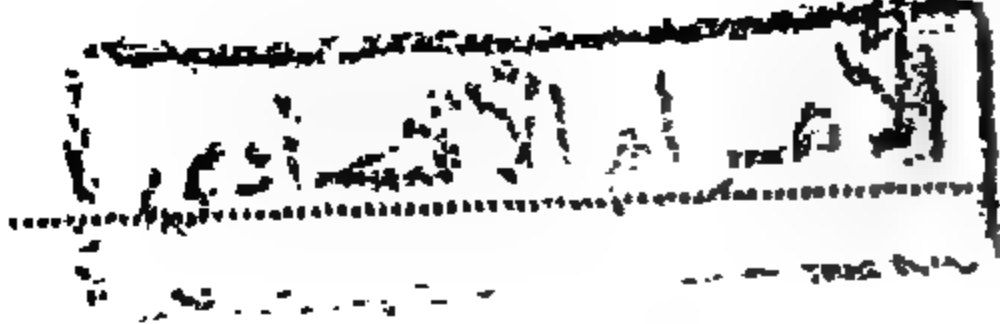
النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٠٤ أبريل ١٩٩٤

نظام قوى لفض المنازعات ودعم القواعد التي من شأنها حماية الدول الصغيرة من الإجراءات الانتقامية والانتقادية التي طالما تم التهديد بها واستخدامها من قبل الدول التجارية الكبرى .

خامسا : وضع منظمة التجارة الدولية الجديدة في النظام

الدولي :

وأخيرا فقد يكون من المفيد وباختصار شديد الشرح
للمكانة التي سوف تحتلها المنظمة الدولية الجديدة لدى
انشائها في ظل النظام الاقتصادي الدولي . فإن المنظمة
الجديدة للتجارة ستناظر في قوتها صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي ، وستشكل معهما المثلث المختص بالمساهمة في رسم
السياسات الوطنية للدول في مجالات النقد والتمويل والتجارة ،
وبالتالي يرسموا معا قواعد النظام الاقتصادي والتجاري
الدولي . فإن اتفاقية الجات التي كانت تختص بالتفاوض حول
التعريفات الجمركية والتبادل الملموس وتنظيمه عند حدود الدول
الأمم المتحدة سوف ينتهي العمل بها ليحل محلها منظمة التجارة
الدولية ، التي من شأنها التطرق بل ومعالجة السياسات
الوطنية للدول في مختلف المجالات السابق الإشارة إليها ،
وملاءمة تلك السياسات بل وادماجها في البيئة الدولية ، دون
حاجة اليها - في هذا المضمار - الإشارة إلى من هم محددى
أبعاد البيئة الاقتصادية الدولية وراعى أسسها ، أو ما يعنيه
المشاركة في وضع السياسات من مساس بالسيادة الوطنية . ومع
ذلك فيجب أن نعيد هنا إلى الأذهان ، أنه بينما يقوم الصندوق
والبنك الدوليين بفرض سياستهما على الدول النامية بالدرجة
الأولى لحاجة الأخيرة اليهما سواء بالنسبة للتمويل أو بالنسبة
لتبعية اقتصادها أمام الدول المتقدمة ، فإنه على العكس من
ذلك فإن دور المنظمة الدولية الجديدة من المفروض أن يتعدى
محاسبة الدول النامية فقط ليطالب الدول المتقدمة أيضا بكشف



المصدر :



للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢٠٥٠ / ١٢ / ١٩٩٩

حساب لسياستها التجارية . وللمستقبل أن يثبت لنا صحة ذلك من
عدمه عند التطبيق .

وختاما ، لعلكم تتفقون معي في عدة تشايفك وتعتقد جولة
أوروجواي ومفاوضاتها والاتفاقيات المبرمة في إطارها ، وقد
حاولت جاهدة على نحو ما ذكرته في المقدمة تبسيط بعض الأمور
من خلال ما قصدت به التركيز على الإطار العام للجولة متطرفة
التي بعض أبعادها وتداعياتها ، وهي لا شك تفوق بكثير ما
أوردته في هذا المقال ، ومن المهم الآن التكتشف في تدارس
بكل جدية أبعاد وتداعيات تلك الاتفاقية لما سيكون لها حتما
من تأثير قوي ومباشر ليس فقط على سياساتنا الوطنية
والخارجية بل على مستقبلنا الاقتصادي .



المصدر : **الشرق الأوسط**

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٦ أبريل ١٩٩٤

بوادر حرب تجارية بين أمريكا وكندا: هل تصمد المعاهدات الإقليمية أمام «النظام الاقتصادي الجديد..؟»

يتقارب تأثير الجات على المنظمات المختلفة، إذ يؤدي سريانها إلى تقوية مجموعة الأسبان (دول جنوب شرق آسيا) باعتبارها أحد المستفيدين من الاتفاقية، وباعتبارها المجموعة التي تتطابق مصالح أعضائها جميعاً، ومن ثم تتخذ موقفاً موحداً من الجات. كما يؤدي إلى مزيد من القوائد للمجموعة الأوروبية، وسوقها المشتركة للسبب نفسه، إضافة إلى عامل الوحدة الأوروبية الذي لا يبقى مجالاً للحديث عن فرض رسوم جمركية بين دول المجموعة على عكس ما حدث بين الولايات المتحدة وكندا.

أما باقي الاتفاقيات، ومن بينها النافتا فقد تكون الجات عاملاً كاشفاً لعدم قدرتها على الاستمرار حتى وإن تم تدارك الأمر مؤقتاً. وسيكون ذلك هو حال جميع الاتفاقيات الإقليمية ضعيفة البنية. أما المناطق التي لا تجمعها اتفاقيات ضعيفة كانت أم قوية، أو بالأحرى تجددت اتفاقاتها منذ عشرات السنين مثل المنطقة العربية وسوقها المشتركة فلا شك أن وضعها سيكون أسوأ لأنها ستكون -عاجلاً جذاً- مضطرة لمواجهة «الغول» الاقتصادي العالمي فرادى.

المسعى بعد أن وجدت واشتغل أن تطبيق المنافسة لا يحقق لها المزايا التجارية التي تحققها الجات، فرغم أن الميزان التجاري مع كندا حقق للولايات المتحدة أكثر من خمسة مليارات دولار -قيمة صادرات العام الماضي من الخضروات والفواكه والمنتجات الزراعية- إلا أنه أضر بمحصول القمح الأمريكي الذي لم يستطع الصمود أمام منافسة القمح الكندي ذي السعر التنافسي.

ومن فوراً قررت الإدارة الأمريكية إهمال كندا بضعة أيام للحد من صادراتها للسوق الأمريكي قبل الشروع في فرض مبدأ الانصبية، ووضعت بذلك بداية عملية للحرب التجارية التي يمكن أن تشتعل إذا ما ردت كندا بفرض المبدأ نفسه ورفع التعريفات الجمركية على المنتجات الأمريكية التي تغزو السوق الكندي، والتي سيؤدي حرمانها من تلك السوق إلى الإضرار بالكثير من المزارعين والعمال الأمريكيين.

مصير المعاهدات الأخرى

وسواء تداركت الدولتان مخاطر الحرب التجارية قبل نشوبها أم تركتاها للاشتعال... فإن النقطة الأساسية التي ستكون محور كثير من الجدل في المرحلة المقبلة هي مدى تطابق توجهات وسياسات دول كثيرة على الصعيد الاقتصادي مع ما تقترضه الاتفاقيات العالمية، وما يسمى بالنظام الاقتصادي الجديد من إطلاق حرية التجارة والتبادل الحر للمنافع وترك الجميع يستفيدون من ذلك النظام الذي جرى التبشير به طويلاً. فهذه النقطة هي التي ستحدد مصداقية الأهداف المعلنة للنظام الاقتصادي الجديد كما ستحدد مصير المعاهدات الإقليمية مثل النافتا والأسبان والايكو والسوق الأوروبية، بل كلها ستكون اختباراً لمدى قوة هذه المعاهدات وصلابة أسسها. وفي هذا الصدد فمن المتوقع أن

ما هو مصير المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بعد توقيع اتفاقية الجات، وإعلان منظمة التجارة العالمية الجديدة؟

يبدو أن كافة الدول الضالعة في معاهدات من هذا النوع، سيتعين عليها إعادة النظر في وضعها بعد أن أصبحت الأولوية لبثود «الجات» وقراراتها.. خاصة إذا كانت الولايات المتحدة طرفاً في هذه المعاهدات.

ويبدو أيضاً أن ذلك هو جوهر المشكلة الناشئة الآن بين الولايات المتحدة، وجاراتها كندا باعتبارهما ضلعين من الأضلاع الثلاثة لاتفاقية التجارة الخارجية لأمريكا الشمالية «نافتا» وباعتبار أن كلا منهما تتبنى تفسيراً مختلفاً لاتفاقية الجات، أو للنافتا في ظل الجات.

وتهدد التفسيرات المختلفة بإشعال حرب تجارية بين الجارتين الأمريكيتين على غرار الحرب التجارية التي نشبت بين الولايات المتحدة واليابان في العام الماضي، وما زالت جذورها مشتتة تحت الرماد حتى الآن.

غير أن الأمر لا يقتصر على التفسير المختلف، وإنما على الأولوية الممنوحة لكل معاهدة على حساب الأخرى، وفي هذا الصدد تعطي الولايات المتحدة -بلا لبس- الأولوية لاتفاقية الجات حتى وإن تعارضت مع النافتا. ويسمى وزير الزراعة الأمريكي مايك أسبي حالياً لاستصدار قرار من الكونجرس يعطيه حرية التحرك في اتجاه تطبيق بنود اتفاقية الجات التي تخول لراشنتون تحديد أنصبية من الواردات وفرض رسوم جمركية على ما يتخطى هذه الأنصبية، وذلك عند التعامل التجاري مع كندا، مما يعد وقفاً لاتفاقية النافتا.. التي يفترض أن تلغى الحواجز الجمركية بين أعضائها.

وقد سعى الوزير الأمريكي هذا



المصدر :

٢٧ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

٢٤ دولة من بينها سورية ومصر

دول نامية تحذر من التفاؤل المفرط بنتائج اجتماعات مراكش

□ واشنطن - من بشي لاون المحلوف:

■ اعرب ممثلو كتلة مؤلفة من دول نامية عن قلقهم من «ذبول مخاطر، التحسن الذي بدأ أخيراً وكأنه سيكون سمة النمو الاقتصادي في الدول النامية في المستقبل المنظور. ففي اجتماع عقده أربع وعشرون دولة نامية في واشنطن عشية انعقاد اجتماعات الربيع المشتركة التي يعقدها صندوق النقد والبنك الدوليان، لفت ممثلو هذه الدول إلى أن عودة الانتعاش الاقتصادي إلى أوروبا واليابان لا تزال تتسم بالتذبذب بالإضافة إلى أن الشكوك الكبيرة لا تزال تحيط بمستقبل الدول التي كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية في المدى المنظور.

ولفت ممثلو الدول الأربعة والعشرين أيضاً إلى ضرورة تحسين أوضاع عدد كبير من الدول النامية حيث وأصل مستوى العيش قراحاً لم يتوقف منذ حوالي عقدين من الزمن. وحضر المجتمعون على توفير الدعم والعون بسرعة لعدد من الدول لا سيما دول أفريقيا الاستوائية، لكي تتمكن هذه الدول من معالجة عيب ديونها، كما دعا المجتمعون المؤسسات المالية الدولية إلى توسيع نطاق المساعدات الإئتمانية التي تقدمها، وإلى تحسين مستوى وصول سلع الدول الفقيرة إلى الأسواق الدولية، وإلى اتخاذ مبادرات جديدة في مجال التخفيف من عبء الديون. ويذكر أن مجموعة الدول الأربع والعشرين تعقد اجتماعين سنويين لكي تعرب عن وجهات نظر الدول النامية بخصوص المسائل المالية والتجارية. وشددت المجموعة السنة الجارية على قلقها حيال نتائج جولة الأوروغواي من محادثات «غات» التي انتهت أخيراً، وعلى ضرورة إعادة النظر في مخصصات «حقوق السحب الخاصة»، وعلى الاتجاهات الراهنة في أسعار السلع، وأخيراً على النمو السكاني في العالم.

وكان اجتماع الدول الأربع والعشرين على مستوى الوزراء أول فرصة لكي تعالج هذه الدول مسألة ذبول الاتفاق، الذي انتهت إليه جولة الأوروغواي من محادثات «غات» في مراكش منذ نحو أسبوع، على الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول في المستقبل المنظور، وذلك قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به كلمات هذا الاتفاق.

ومن المنتظر أن يعزز التوصل إلى إنهاء جولة الأوروغواي من محادثات «غات» بنجاح، التبادل التجاري الدولي، وأن يساهم في انعاش اقتصادات الدول النامية في المدين المتوسط والبعيد. لكن الدول الأربع والعشرين حذرت من أن الاتفاق الذي انتهت إليه جولة الأوروغواي قد يلحق ضرراً بالغاً ببعض الدول النامية في المدى القريب، لا سيما تلك الدول التي تعتمد كثيراً على استيراد المواد الغذائية، أو التي تتمتع بامتيازات تجارية تفضيلية ستخسرهما حالما يتم

التصديق على ما انتهت إليه جولة الأوروغواي من اتفاقات. وشدد وزراء الدول الأربع والعشرين على أنه يتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تدعم هذه الدول في الفترة الانتقالية الفاصلة ما بين الوضع القائم وبين ما ستكون عليه الأوضاع بعد تطبيق الاتفاقات الجديدة.

ولفت مسؤول عربي، تعليلاً على هذه الناحية من اجتماعات وزراء الدول الأربع والعشرين، إلى أن تقويم ذبول نتائج جولة الأوروغواي من محادثات «غات» على الدول النامية، لكي يتم الفصل بين الرايين وبين الخاسرين من هذه النتائج، يتطلب جهوداً كبيرة.

والجدير بالذكر أن الدول الأربع والعشرين، المؤلفة من ثمانين دول أميركية لاتينية ولثماني دول آسيوية ولثماني دول أفريقية، كانت تعرب عن الشكوى نفسها التي أعربت عنها أخيراً كل سلة أشهر في معظم السنوات الأثني والعشرين التي مضت على بدء اجتماعاتها من دون أن تحصل على أي نتائج إيجابية. ولم يتغير الحال السنة الجارية لأن الدول السبع الكبرى، التي تجتمع أيضاً في واشنطن، حازت على اهتمام وسائل الإعلام كلها لأنها ركزت على أسعار الفائدة والبطالة وأوضاع روسيا.

لكن الدول الأربع والعشرين أشارت في اجتماعات السنة الجارية، إلى أنها تدرس بجدية إنشاء أمانة عامة دائمة حسب ما قال ويلبي زاباتا، رئيس بنك غواتيمالا المركزي، والرئيس الجديد لمجموعة الدول الأربع والعشرين، لدى انتهاء اجتماعاتنا.

فقد قال زاباتا أن مجموعة عمل مؤلفة من ممثلي تسعة دول من الدول الأربعة والعشرين، بما في ذلك سورية ومصر، ستجتمع قريباً بغية دراسة إنشاء أمانة عامة ودرس اقتراحات أخرى تتعلق بتنمية العالم الثالث. وأضاف أن فكرة إنشاء أمانة عامة برزت في اجتماع عقده مجموعة فنية من الدول الأربع والعشرين الأسبوع الماضي في مدينة «كارتاخينا دي إندياس» في كولومبيا.

ومن المنتظر أن ترفع مجموعة العمل تقريرها إلى الدول الأربع والعشرين لدى اجتماع هذه الدول المقبل في أيلول (سبتمبر) عندما يعقد صندوق النقد والبنك الدوليان اجتماعاتهما السنوية، ما يمكن المجموعة من تقديم تقريرها أيضاً إلى المؤسسات المالية الدولية وإلى الدول الصناعية.

ومن جهة أخرى، أعربت الدول الأربع والعشرين عن قلقها حيال التقلبات الشديدة في أسعار السلع في الأسواق الدولية، ولغثت إلى الاتجاه النزولي للأسعار الخاصة بعدد كبير من المنتجات، باللائحة على تدابير الحماية التي تمارسها الدول الصناعية لأنها تنسف الجهود التي يبذلها عدد كبير من الدول النامية في سبيل تقوية مقدراته التصديرية وتعزيزها، ودعت الدول الصناعية إلى التخفيف من ذبول الممارسات التجارية التي تحرف التجارة الدولية.



المصدر : العالم اليوم

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٤

السفير لونج لـ «العالم اليوم»

زيادة التجارة المتبادلة بين مصر وبريطانيا بعد إزالة القيود وتنفيذ اتفاقية الجات

مساعداً لمصر

وتحدث السفير كريستوفر لونج إلى مجموعة من الصحفيين المصريين في لندن عن العلاقات النامية بين لندن والقاهرة في المجالات الثقافية والتعليمية والسياسية والتجارية.. وقال السفير إن بريطانيا تخصص مساعدات مباشرة إلى مصر تبلغ ٩ ملايين جنيه استرليني سنوياً وأن معظم هذه المساعدات يذهب إلى برامج تطوير التنمية الاقتصادية وتحسين البنية وتطوير نظم التعليم والتدريب إضافة إلى تقديم المشورة فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

وقال إن المساعدات المخصصة لبرامج الدراسات العليا تبلغ نحو مليون جنيه استرليني سنوياً.. وأشار إلى أن الإنفاق القليل على المنح الدراسية لبرامج الدراسات العليا خصوصاً درجة الماجستير بلغ في عام ١٩٩٢ نحو ٨٨٥ ألف جنيه استرليني وأن المبلغ المخصص للعام ١٩٩٤ يبلغ مليون جنيه استرليني.

وفي إطار المنح الدراسية لطلاب الدراسات العليا يتم إرسال ما يتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ طالب سنوياً للدراسة لمدة سنة واحدة ثم العودة إلى مصر للمشاركة في عملية التنمية.. وأوضح أن السفارة البريطانية تلقت خلال العام الحالي حوالي ألفي ٢٠٠٠ طلب للاحاق ببرامج الدراسات العليا الذي تدعمه بريطانيا.

مصر بلد مستقر

وتحدث السفير كريستوفر لونج عن السياحة في مصر، وإقبال السائحين البريطانيين على زيارة القاهرة والمناطق السياحية الأخرى في كل أنحاء مصر، فقال إنه يراقب الموقف بكل دقة في القاهرة لضمان أمن وسلامة المواطنين البريطانيين بالتعاون مع الأجهزة المعنية في مصر.. وقال إن مصر بلد مستقر، له نظام مستقر منذ آلاف السنين ولا يمكن أن ينقلب الحال بسبب بعض الناس ذوي العقلية المحدودة.

وأكد السفير البريطاني في مصر أنه يرى أن الأمن في مصر عادية جداً ولا تتطلب أي إجراءات احتياطية تتطلب من السائحين

□ لندن - إبراهيم نوار:

صرح السفير البريطاني في القاهرة كريستوفر لونج لـ «العالم اليوم» بأنه يتوقع ازدهار التجارة المتبادلة بين بريطانيا ومصر على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى اتفاقات الجات التي تم توقيعها في مراكش في شهر أبريل الحالي.

وقال كريستوفر لونج إن حجم التجارة المتبادلة يزيد على ٧٥٠ مليون دولار سنوياً وأن الصادرات زادت خلال العام الماضي فقط بنسبة ٢٢٪.

وتعليقاً على حالة التشاؤم بشأن الصادرات المصرية التي تسود بعض أوساط المصدرين المصريين بعد تطبيق بنود اتفاقات الجات قال السفير البريطاني إن كل طرف يبذل في تقدير التوضيحات التي سيتعرض لها، ويقلل من قيمة المكاسب التي سيحصل عليها بعد تطبيق اتفاقات الجات.. وعزا السفير هذا الاتجاه إلى حقيقة أن الخسائر التي ستنتج عن التوضيحات ستقع فوراً في حين أن المكاسب التي ستنتج عن إزالة القيود وتحرير التجارة على المستوى العالمي لن تقع فوراً وإنما ستحدث تدريجياً على المدى الطويل.

وحول القيود الكمية المفروضة على أهم الصادرات المصرية إلى بريطانيا خصوصاً السلع الزراعية والملابس والمنسوجات، قال السفير إنه ليست لديه معلومات بشأن تقليل أو إنهاء القيود الكمية «الكوتا» المفروضة على هذه الصادرات إلى بريطانيا، وأعرب عن اعتقاده بأن التقاسم المستمر بين البلدين يمكن أن يسفر عن إيجاد حلول سريعة ومرضية لأي مشاكل تطرأ على حركة التجارة بين بريطانيا ومصر.

وقال السفير كريستوفر لونج الذي يزور لندن حالياً في إجازة رسمية لـ «العالم اليوم» إن موقف بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي هو مساندة تحرير التجارة وزيادة فرص الصادرات أمام البضائع المصرية كبديل عن زيادة المساعدات الاقتصادية، وأكد أنه ينبغي تعزيز التجارة بدلاً من زيادة المساعدات



المصدر : العالم الجديد

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٤

ازدهار العلاقات

وتوقع السفير ازدهار العلاقات التجارية والاقتصادية بين بريطانيا ومصر في السنوات المقبلة بعد أن خرج الاقتصاد البريطاني من الكساد الذي عانى منه لعدة سنوات، واتسعت آفاق نمو الاقتصاد المصري، وتوقع أن تزيد أعداد السائحين بشكل خاص نظراً لأن الحكومة البريطانية قررت تخصيص مقرر كامل عن مصر القديمة ضمن المقررات الأساسية لتلاميذ المرحلة الابتدائية في بريطانيا.. وقال السفير لونغ إن كل تلميذ وتلميذة في المرحلة الابتدائية حالياً يدرس مصر القديمة في المقرر ويتطلع من ثم إلى زيارة مصر.. وقال إن كل هؤلاء هم من السائحين المنتظر قدومهم إلى مصر في السنوات المقبلة.

وجدير بالذكر أن تلاميذ المرحلة الابتدائية في بريطانيا يتمتعون بمعرفة جيدة عن مصر القديمة.. وتقوم المدارس سنوياً بإقامة معارض عن مصر، وتنفذ رحلات إلى المتحف البريطاني لزيارة الجناح المصري في المتحف الذي يشهد أكبر حالات الإقبال من السائحين عموماً.

البريطانيين عدم زيارة مصر.. وقال إن الشيء الوحيد الذي توصى به السفارة مواطنيها هو تجنب منطقة أسبوط.

وقال السفير كريستوفر لونغ أن هناك قسماً من السياحة المصرية لم يتأثر إطلاقاً بحوادث الإرهاب، وهذا القسم يتمثل في السياحة إلى مناطق سيناء والبحر الأحمر.

وذكر لونغ أن ٢٦٥ ألف سائح بريطاني زاروا مصر في العام الماضي، لم يتعرض منهم لمشاكل سوى ٢٠ شخصاً تعرضوا لمشاكل محدودة، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بما يحدث للسائحين في أي مكان في العالم نظراً لاختلاف العادات والتقاليد.

وقال إنني أشعر بأمن شديد في مصر وليست هناك أي مخاوف على أمن الجالية البريطانية التي يقدر عددها الرسمي بحوالي ٢٦٠٠ شخص في القاهرة ونحو ٦٠٠ شخص في الإسكندرية.

مناخ جيد للاستثمار

وعن الاستثمارات البريطانية في مصر قال السفير لونغ إن المناخ الاستثماري الجيد الموجود في مصر حالياً يجذب عدداً من كبريات الشركات البريطانية.. وقال إن هذه الشركات

تنظر إلى مصر باعتبارها سوقاً كبيرة، متوافر فيها مهارات بشرية لا تتوافر في غيرها من البلدان المجاورة.. وإضافة إلى ذلك فإن الشركات البريطانية تعتبر مصر مركزاً للتصدير إلى العالم العربي.

وذكر السفير لونغ أسماء عدد من الشركات البريطانية الكبيرة التي تشارك في مشروعات في مصر أو أقامت لنفسها فروعاً هناك.

ومن بين هذه الشركات شركة جلاكسو البريطانية العالمية للأدوية والمستحضرات الطبية التي تبلغ استثماراتها في مصر حوالي ٤٨ مليون دولار.. كذلك هناك شركة كادبوري للشيكولاتة والحلويات التي تبلغ استثماراتها في مصر حوالي ١٥ مليون دولار وتصدر ٢٠٪ من إنتاجها إلى كل من الأردن والسعودية.

وقال السفير كريستوفر لونغ إن شركة الصلب البريطانية ستقوم بتوريد احتياجات قضبان السكك الحديدية إلى هيئة السكك الحديدية في مصر.. كما أن بريطانيا تشارك في مشاريع كثيرة على المستوى القومي أو الإقليمي في مصر منها مشاريع مرفق ميناء القاهرة الكبرى، ومشاريع البيئة في محافظة سوهاج وغيرها.

وأشاد السفير البريطاني في مصر بالجهود المبذولة لتطوير التشريعات الاقتصادية وتحسين الاقتصاد وتطوير التعليم وأثنى بشكل خاص على جهود كل من الدكتور عاطف عبيد والدكتور حسين كامل بهاء الدين.

امكانيات كبيرة لاستفادة مصر من اتفاقية الجات

كتب - ممدوح الولي:

أشارت مناقشات مؤتمر الاقتصاد والتنمية في مصر بكلية زراعة المنصورة حول آثار اتفاقية الجات على مصر، أن هناك جوانب إيجابية في مجال المنسوجات والملابس بالغاء نظام الحصص خلال السنوات العشر القادمة والتي تبدأ من العام القادم، وهو ما يمنع تكرار مشكلة تصدير القمح المصري إلى الولايات المتحدة الأمريكية لارتباطها بنظام الحصص. وقد شارك في المؤتمر العديد من الخبراء والمتخصصين ومن بينهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق، وأوضح عادل عبدالسلام - ممثل التمثيل التجاري بالمؤتمر - أنه في المجال الزراعي توجد ضمانات في إطار الجات للدول المتضررة من ارتفاع أسعار وارداتها من السلع الزراعية تتمثل في الحصول على مساعدات غذائية سواء في شكل ثنائي أو جماعي من خلال منظمة الفاو كمنح لا ترد وليس قروض. كما ستحصل على مساعدات فنية ومالية لإعادة ميكنة قدراتها الزراعية لزيادة إنتاجها. وأعرب على نجم محافظ البنك المركزي الأسبق عن تشككه من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عالمياً بعد الانقضاء لدعم المنتجين لها بالدول المتقدمة، مع احتمالات تكتل المستوردين أو عدم استطاعتهم دفع التكلفة وذكر د. محمد جبر المغربي أمين عام للمؤتمر - الذي تستمر أعماله لمدة يومين - أنه سيتم مناقشة ٦٠ بحثاً مقدمة من ١٢٠ باحثاً من كليات الزراعة والمعاهد الزراعية في مجالات مشاكل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والأسعار الزراعية والتجارة الخارجية للسلع الزراعية خاصة البطاطس والقطن.

هل يتعثر تنفيذ اتفاقية

الجات مرة أخرى؟



يحيى المصرى

تم اعداد اتفاقية الجات في عام ١٩٤٧ ووقعتها الدول الاعضاء في ٣٠ اكتوبر من نفس العام، وبدأ سريانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٤٨، غير أن تنفيذها تعثر نتيجة لعدم الاتفاق على كيفية تطبيق أهم بنودها، وهو نسبة تخفيض الرسوم الجمركية باعتباره العائق الكبير ضد تحقيق أهداف اتفاقية الجات في السعى إلى إيجاد عالم حر تتبادل فيه السلع بحرية دون عوائق جمركية أو قيود تجارية، وخاصة وقد اعترض الكونجرس الأمريكي على التنفيذ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ من أكبر وأقوى الدول المؤثرة عالمياً، ويهمنى أن أوضح للذين تخونهم ذاكرتهم، أن العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يسعى إلى وضع أسس عالمية جديدة لا مكان فيها للقيود النقدية والتجارية، مع إمكانية تمويل إعادة بناء المنشآت التي خربتها الحرب، وقد تبلورت هذه الأسس في المنظمات الثلاث التالية:

الجديدة لضمان حرية التدفق في التجارة العالمية. وبذلك رأينا العالم وقد انقسم إلى مجموعات:

١ - دول وقعت الاتفاقية بما تتضمنه من إنشاء منظمة جديدة للتجارة العالمية تشرف على القواعد الجديدة التي تضمنتها الاتفاقية وتتولى متابعة التنفيذ.

٢ - دول لم توقع الاتفاقية، وهي الدول الأشد فقراً التي لا تستطيع تنفيذ الالتزامات الواردة بالاتفاقية أمام صعوبات اقتصادية تواجه شعوبها.

٣ - دول تحفظت على السلطات الجديدة التي ستمنح للمنظمة الجديدة والتي نشأت نتيجة توقيع الاتفاقية وهي منظمة التجارة العالمية التي من المقرر أن تحكم العالم تجارياً اعتباراً من أوائل العام القادم.

٤ - دول ترددت قبل التوقيع، أو ما زالت تردد وكان من بينها دول كانت تعيش في خلافات داخلية كسندول الاتحاد الأوروبي التي استطاعت مؤخراً تسوية الخلافات التجارية حول نظام استيراد الموز من دول أمريكا اللاتينية، ولا يجب أن ننسى أيضاً الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في مجال معالجة مشاكل العجز التجاري الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ينتظر أن يتم حسمه بعد تشكيل الحكومة اليابانية الجديدة.

الشكل المرغوب فيه لعدد كبير من الدول النامية الأقل دخلاً والأشد فقراً.

٢ - منظمة التجارة العالمية التي كان من المتصور أن تقوم بعد انتهاء توقيع الدول الاعضاء على اتفاقية الجات عام ١٩٤٨، غير أنه تعثر أنشائها خاصة بعد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول على التنفيذ حيث لم يكن هناك مناخ دولي مناسب لتنفيذها خوفاً على الوضع الانتاجي من المنافسة الدولية التي قد تصيبه في مقتل - هذه الأسباب وغيرها أدت إلى دخول الدول الاعضاء في دورات تفاوضية لتذليل الصعوبات، تمثلت في الجولات التالية:

- جولة دبلون.

- جولة كيئدي.

- جولة طوكيو التي واصل فيها التخفيض الجمركي إلى خمسين في المائة.

- جولة أورجواي، وهي الجولة الحاسمة التي تم الاتفاق فيها. وفي الخامس عشر من أبريل الحالي قرأنا عن قيام مائة وأربع وعشرين دولة بالتوقيع عليها وذلك في مراكش بالمغرب، بينما امتنعت ثلاث عشرة دولة من الدول الأفريقية الفقيرة عن التوقيع.

كما تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى تنفيذ الاتفاقية وقد أبدى الكثيرون من الموقعين تحفظاتهم على السلطات الجديدة التي ستتحول للمنظمة

١ - صندوق النقد الدولي الذي انشئ للإشراف على تنفيذ قواعد السلوك النقدي الواردة في النظام النقدي العالمي والذي أريد له أن يسود في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تضمنت هذه القواعد التخلص التدريجي من القيود النقدية كلما سمحت ظروف الدول بذلك، وكانت أول دولة تعلن حرية التحويل هي الولايات المتحدة الأمريكية، كما تضمنت القواعد أنظمة سعر الصرف التي ارتكزت على الدولار الأمريكي حتى عام ١٩٧١ ثم واجه العالم مشاكل ناتجة عن عدم ثبات الدولار على قوته، وبذلك لم يعد المقياس الوحيد للعملات منذ ذلك الوقت.

٢ - البنك الدولي لإنشاء والتعمير، الذي أنشأ أيضاً مؤسستين دوليتين هما مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية، وتسعى هذه المجموعة من بداية إنشاء البنك إلى تمويل الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية بهدف تعميرها، ولما انتهت الحرب وانتهت الظروف الدولية الناتجة عن قيامها، تغير الهدف إلى تمويل التنمية في الدول النامية غير القادرة على التمويل المحلي، وحتى تصل هذه الدول إلى المستوى الذي يساعد على البقاء المناسب لسكانها، ورأينا البنك الدولي ومؤسستيه، وقد أصبح لها دور كبير في مسئولية التنمية والأصلاح الاقتصادي الذي لم يصل بعد إلى



المصدر : العالم الجديد

لنشر والخذ مات الصحفية والهلو مات التاريخ : ١٩٩٤ أبريل ١٩٩٤

السنوات التمهيدية التي وردت بالاتفاقية، وحتى تستعد كل من الدول الاعضاء للتحويل السريع نحو الانتاج الجيد والتكلفة المناسبة للمنتجات التي تدخل بها اسواقها المحلية والاسواق الخارجية.

وبالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي الذي اريد له ان يحكم النظام النقدي العالمي، والنظام التجاري العالمي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فاني ارجو للقارىء، ان يرجع الى كتاب ومحاضرات الاستاذ - الجليل المرحوم الدكتور زكي شافعي عن النظام النقدي الدولي والاقليمي، فهو اول عالم اقتصادي عربي يبحث هذه الناحية، وقد درست على يديه هذه الانظمة في بداية الستينات بمعهد الدراسات والبحوث العربية، وكنت احد الذين استفادوا عمليا من محاضراته سواء في عملي بمؤسسات النقد الاجنبي او في مجالات التعاون النقدي العربي.

والاسئلة التي تفرض نفسها بعد التوقيع على الاتفاقية، وقيل اعتمادها من برلمانات الدول الاعضاء - تتمثل فيما يلي:

- هل فعلا ستعمل اتفاقية الجات على زيادة الدخل القومي العالمي بمقدار مائتي مليار دولار امريكي؟ وهو ما اشارت اليه بعض الصحف مؤخرا؟

- ومن سيستفيد بهذه الزيادة من الدخل؟ هل هي الدول الفقيرة أم الدول الغنية؟ أم الاثنان معا؟

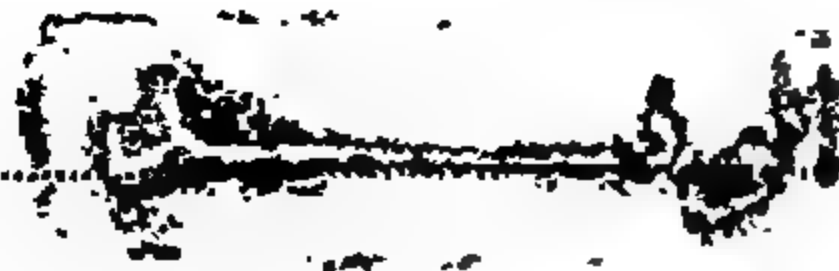
اجابة مدروسة وامينة ينتظرها العالم حتى لا يتعثر التنفيذ مرة اخرى.. ويهمني ان اوضح ان منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق على انشائها في الخامس عشر من الشهر الحالي، سوف تقوم بتطبيق القواعد التي نصت عليها اتفاقية الجات في مجال تحرير التجارة العالمية - مثلما يقوم صندوق النقد الدولي بتطبيق القواعد التي ارتضتها الدول الاعضاء في مجال النظام النقدي العالمي.

ان الاتفاقية الجديدة تتطلب اعدادا انتاجيا جديدا من الدول التي وقعت عليها حيث تعتمد اصلا على تحرير التجارة العالمية عن طريق تخفيض الجمارك ومنع القيود الكمية وتحرير انتقالات السلع وفتح المنافسة أمام كافة المنتجات الاجنبية، وذلك بالتركيز على أساسين: جودة الانتاج وخفض التكلفة وهو ما يؤكد وزير الصناعة المصري - بما يتضمنه ذلك من قواعد جديدة تتمثل فيما يلي:

- اعادة تشكيل هيكل الانتاج واعادة النظر في الطاقة الانتاجية وتحديث الآلات وتطوير مستوى الادارة واستغلال الطاقة القصوى بافضل جودة ممكنة واقل تكلفة ممكنة.

- التمهيد لالغاء الدعم واعادة هيكلة الصناعات ليخضع الانتاج لكل اساليب التطوير والتحديث في كافة العمليات الانتاجية والنهوض بـ زراعة القمح والخضراوات وبالشكل الذي يساعد على وقفنا ضد المنافسة الاجنبية.

- الاهتمام بتشجيع الشباب على الدخول في الصناعات الجديدة واستصلاح الاراضي بالشكل الذي يؤدي إلى انتاج سلع تصديرية بجودة واسعار مناسبة وهو ما يتطلب ضرورة القضاء على الروتين والبيروقراطية والقيود التي تعوق زيادة الصادرات. ونرجو ان يتم ترجمة ما ذكره وزير الصناعة المصري في ندوة توطيد الجودة في صناعة السيارات التي عقدت منذ ايام بالقاهرة إلى خطوات عملية تنفيذية عاجلة خاصة بالنسبة لما اوضحه من ان الحكومة تضع كل امكانياتها في خدمة المصنعين والمنتجين من أجل الوصول إلى انتاج عالي الجودة، واذا كنا نهتم في الماضي بالتوصيات والشعارات والمطالبات في عالم ما قبل الجات، فإنه يجب التركيز على الخطط والخطوات التنفيذية في عالم ما بعد الجات، وخاصة خلال العشر



المصدر :



للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٤

مؤتمر علمي يحذر من كساد الصناعة المصرية عقب تنفيذ اتفاقية الجات

المنصورة - عزة فهمي :

حذر مؤتمر علمي من تعرض الصناعة المصرية للكساد خلال الفترة القادمة وأوضح المؤتمر ان الفترة القادمة ستشهد تطبيق اتفاقية الجات، وطالب بان تسعى مصر الى تقنين وتطوير الصناعة ووضع مواصفات وشروط تماثل التي وضعتها منظمة القياس العالمية. أكد المؤتمر الذي عقد بجامعة المنصورة ان المواصفات العالمية وضعت لصالح الدول المتقدمة تحت مايسمى باتفاقية الجات. أكد الدكتور سعد السيد استاذ الكيمياء بجامعة عين شمس ان

مصر ستعجز عن تصدير أو استيراد الخامات الصناعية في ظل الاتفاقية في حالة عدم قيامها بتطوير صناعاتها وتقنياتها. وأكد ان الشروط والمواصفات التي وضعتها الدول المتقدمة لصالح منتجاتها لم تقتصر على المنتج فقط. وإنما شملت كافة النواحي الفنية والادارية والانشائية. وأكد الدكتور محمد الديك الممثل الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة انه من الطبيعي ان تفاجأ اسواق الدول النامية يومياً بمنتجات جديد من منتجات الدول المتقدمة وعجزت هذه الدول منذ سنوات طويلة عن تخصيص 1٪ من دخلها

القومي لتطوير التكنولوجيا الصناعية. وقامت بتخفيض هذه النسبة التي طالبتها بها الامم المتحدة مراراً حتى اصبحت لا تزيد على ٠,٢٪ من الدخل القومي لها. أكد الدكتور عبدالجليل خليل رئيس المؤتمر ان الدول النامية أكثر استخداماً للمبيدات الحشرية من الدول المتقدمة. وارجع ارتفاع معدلات الاصابة بمرض السرطان وحالات التسمم الى الاستخدام العشوائي للمبيدات والجهل بخطورتها. أكد ان المبيدات تسبب خللاً في الأوزون الطبيعي الموجود في التربة ويرفع من معدلات التسمم الناجم عن تلوث المياه الجوفية بهذه المبيدات.



المصدر : **الأنباء**

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٤

■ مؤتمر الاتحاد الدولي للمزارعين فى إسطنبول: مشروعات تعاونية زراعية بين مصر وتركيا للتصدير لدعم اقتصاد البلدين ومواجهة آثار سلبية «الجات» اسطنبول - من عبد الوهاب حامد:

تقرر اعداد دراسة حول تنفيذ عدد من المشروعات التعاونية بين مصر وتركيا فى المجالات الزراعية الإنتاجية والتسويقية وتصنيع وتعبئة الحاصلات ونباتات السلع الزراعية بين البلدين كاسلوب لعلاج الآثار السلبية لاتفاقية الجات ومواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، أعلن ذلك السيد محمد ادريس نائب رئيس الاتحاد الدولي للمزارعين ورئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عقب لقائه مع قيادات التعاونيات الزراعية التركية. وأضاف انه يجرى الآن محادثات من الجانبين على هامش المؤتمر الدولي للمنتجين الزراعيين الحادى والثلاثين الذى يعقد باسطنبول مع الدول المستوردة للخضر والفاكهة لبدء التصدير اليها واجراء مباحثات مع الشركات المصدرة ورجال الاعمال للاستفادة من خبرتهم فى مجال التصدير للدول التى يتعاملون معها، وأوضح ان التعاونيات الزراعية المصرية سوف تستفيد من تجربة تركيا فى مجال اقامة مشروعات زراعية تعاونية من اجل التصدير . واكد ان المباحثات مع الوفود للمشاركة فى المؤتمر الذى يضم ممثلى ٥٥ دولة ستركز على إمكانية تصدير الحاصلات الزراعية المصرية اليها فانه سيتم الاهتمام بالتعبئة والتغليف من خلال مشروعات تقيمها التعاونيات الزراعية بهدف تطوير اساليب التصدير وإمكانية المنافسة فى الأسواق العالمية.



المصدر :
الأمم المتحدة

للتنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٤

..ويطلب تذكيراً وشرحاً
للإنجازات واتفاقية الجات
من خلال أجهزة الإعلام
طلب الرئيس مبارك أثناء خطابه
ضرورة تذكير المواطنين من خلال
التلفزيون بجميع الإنجازات التي
تمت من خلال الخطة الخمسية
التي وضعتها الحكومة .
كما طلب الرئيس من وزير
الاقتصاد تقديم المعلومات الكافية
للمواطنين من خلال أجهزة الإعلام
عن اتفاقية الجات التي وقعت
أخيراً .

نحن والعالم

حصان طروادة

وتشكلت كتكتلات اقليمية عديدة عكفت على توسيع التجارة فيما بينها، واقامة أسوار الحماية لحجب المنافسة الخارجية عنها، واجتازت الكثير من الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية عقبة الإصلاح ودخلت طرفاً في لعبة اقتسام الأسواق، واقرن ذلك بتفجير الانقسامات بين الأقطاب التقليدية ولجؤها إلى أي سلاح مباح وغير مباح للحفاظ على إحتكارها للأسواق.

كل هذه النثر كانت تشير إلى أن ثبات حجم التجارة الدولية أو نموها بمعدلات ضئيلة كان كفيلاً بوقوع صدام علني، ومن ثم كان البديل المنطقي لنزع فتيل الإنفجار هو الاتفاق على جولة جديدة لتوسيع حجم التجارة العالمية بازالة القيود الجمركية أمام قطاعات جديدة من السلع والخدمات.

غير أن مجرد التوقيع على الاتفاقية لا يعني توافر الشروط الكافية للانتقال التلقائي من قوانين الغاية إلى الالتزام بالقواعد الجماعية باعتبارها سلوكاً مقبولاً من جميع الأطراف.

والبليل على ذلك هو موقف فرنسا التي علقت توقيع الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية حتى اللحظة الأخيرة حتى تحصل على تسوية مقبولة تتيح استمرار نظام الحصص الذي يفرضها الاتحاد على واردات الموز من دول أمريكا اللاتينية، وموقف أمريكا التي ما زالت تتمسك بحقها في استخدام الصلاحيات المخولة لها في ظل القانون الشهير ٣٠١ سوبر لفرض عقوبات منفردة على من تشاء في المجالات غير الخاضعة لاتفاقية الجات، وأباحت لنفسها حرية استخدام الضغط السياسي المباشر والاستناد إلى صيغة الصفقات الثنائية لأرغام منافسيها في اليابان والصين على فتح أسواقهما وتصحيح الاختلال في المعاملات التجارية مصمماً حتى وإن جاء ذلك على حساب أطراف ثالثة.

لقد توجنا سبع سنوات ونصفاً من الجهد الشاق بالتوقيع على بيان ختامي لدورة أورو جواي بنقل التجارة العالمية من عصر تحكمه قوانين الصراع في الغاية إلى عصر يخضع فيه المتعاملون إلى قواعد جماعية عابدة تبعد العالم عن خطر الإنزلاق إلى حافة هاوية التراشق بأسلحة الحرب التجارية والحماية المستترة والنظرة الإقليمية الضيقة، وربما حروب عسكرية يفجرها تناقض المصالح الاقتصادية، بهذه العبارات الحماسية

سجيني دولرمانى

المفحمة بالتفاؤل أطلق بيتر سائرلاند رئيس منظمة الجات ومعه ممثلو أكثر من مائة دولة في مراكش صفارة البداية لتنفيذ اتفاقية جديدة لتحرير التجارة العالمية يتوقع لها أن تضيق ما قيمته ٢٣٥ مليار دولار سنوياً إلى الدخل العالمي، وتفتح الأفاق أمام النمو المتسارع، وتخفيف حدة البطالة، وتنتشر الرخاء في أرجاء المعمورة مع بداية القرن القادم.

وبعد أن جف الحبر على الورق.. بدأ التساؤل المنطقي عن الفرصة الحقيقية المتاحة لتحقيق هذه النبوءة ١. الخائلة.. ولا توجد في حقيقة الأمر إجابة قاطعة على هذا التساؤل، وكل ما يمكن قوله هو أن الاتفاقية وفرت شرطاً ضرورياً ولكن ليس كافياً لوضع التدفقات التجارية العالمية على مسار آمن فالاتفاقية التي صيغت بنودها الرئيسية في عام ١٩٨٦ تبدو وكأن الأحداث قد تجاوزتها وأنها لا تعكس تبدل واختلال توازنات القوى والمصالح التي تلت هذا التاريخ، وانتقال مركز الثقل الرئيسي للنمو والتجارة العالمية من أقطاب الحرب الباردة.. أمريكا روسيا وأوروبا الغربية واليابان إلى الأقطاب الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ولهذا فهي تعطي وزناً أكبر للحفاظ على المصالح التقليدية للأقطاب السابقة بشكل لا يتناسب مع تراجع أسهامها في تنشيط التجارة العالمية، ويتناقض مع تذبذب مواقفها والالتزامها بمبدأ حرية التجارة.

ومع هذا فقد مثلت الاتفاقية شرطاً ضرورياً لتهذيب صراعات تجمعت نذرها في فترة الثمانينات وبداية التسعينات التي شهدت ازالة الكثير من القيود التي كبلت حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في الماضي، وإطلاق قوى المنافسة الحرة في الاقتصاديات الرئيسية، وتعاضل قوة الشركات متعددة الجنسيات واختراقها للحدود والحواجز مما أدى إلى تضائل قدرة الحكومات القومية على إحكام سيطرتها على مواردها وحركة عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة بحدودها الجغرافية المحدودة.



المصدر : **الاستراتيجية**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢٩ أبريل ١٩٩٤

دون انفراد أمريكا بفرض العقوبات، كما استعصى عليها قبول حجج الطرف الآخر والبيان قريدها مظلة تقيها من التعسف الأمريكي في حل الفائض التجاري، والدول الصاعدة ترقب المنظمة بكثير من الشك والتوجس، وتخشى أن تتحول إلى «حصان طروادة» الذي يقتحم به الغرب غربيها ويستبجح أسواقها ويتزع عنها قدرتها الوليدة على المناقشة العالمية ويخضعها لأولويات الأقواء وإرانتهم، والجميع يخشى أن تتحول المنظمة إلى إطار جديد لتبادل الشكوى واللوم دون أن تقدم علامة حاسمة للمشكلات التجارية.

وقد عكس هذا التفاوض نفسه على برنامج عمل اللجنة التمهيدية المكلفة بوضع أسس عمل المنظمة عند بدء نشاطها في العام القادم والذي اشتمل على خليط من القضايا المتقاطعة والمتشابهة. مثل طلب الدول المتقدمة بحث العلاقة بين النظام التجاري وبين تطبيق القواعد الدولية المعترف بها لحماية حقوق العمال، وطلب الدول النامية مقابل ذلك إدراج قضية القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على هجرة العمالة الرخيصة إليها، كما يشتمل البرنامج على بحث العلاقة بين الاستقرار السياسي والقضاء على الفقر، وقواعد منع إغراق الأسواق وغيرها من القضايا المتنوعة التي ستحتاج إلى الكثير من الوضوح والتحديد، والتنقية، والتنقيح وستكون محورا لمساومات حادة خلال الفترة القادمة وبعدها يمكن الحديث عن هوية المنظمة.

معنى هذا أن اتفاقية الجات الجديدة وفرت الشرط الضروري لخروج التدفقات التجارية الدولية من إطار قوانين الغاية التي تكون فيه الغلبة للأقوى والأقدر على توجيه الضربات، لكنها لا تتيح الشروط الكافية لخضوعها لرقابة دولية عادلة وهي لن تحول دون وقوع جولات من الصراع والتنافس الشررس بين أقطاب الماضي والحاضر والمستقبل، وستظل الفوضى المنظمة المحفوفة بالمخاطر هي البديل المرجح والمتاح حتى يتسنى الاتفاق على قواعد جماعية تعكس التوازنات الجديدة بين الأقطاب المتصارعة.

ومعنى هذا أن اللجوء لسلح الحماية سيظل مباحاً دفاعاً عن المصالح القومية الضيقة، وكل ما هنالك هو أن تكلفته ستكون أكبر لأن الطرف الآخر سيكون من حقه اتخاذ إجراءات مماثلة.

كما أن قواعد اللعبة ستظل خاضعة للصفقات المبرمة بين الأقطاب التقليدية، وستظل رهناً بالصراع غير المتكافئ بينهما وبين الأقطاب الصاعدة حتى تنهيا الأخيرة للتفاوض بجديبة من مركز القوة.

أما العقبة أمام تعزيز المصادقية في الاتفاقية الجديدة فهي عدم وضوح هوية منظمة التجارة العالمية التي ستترث منظمة الجات مع تحويل سلطاتها

المؤقتة ذات الطابع الاستشاري إلى سلطات دائمة ذات طابع عقابي لتشكل بذلك الضلع الثالث من مثلث يضم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولتعمل معهما على إرساء قواعد الليبرالية الاقتصادية والسوق الحرة في النظام العالمي الجديد تحت التأسيس. والمشكلة سببها عدم توافر اتفاق جماعي ليس فقط على مقر المنظمة، ومن سيمثل فيها من الأعضاء، وهويتهم ولكن بدرجة أكبر على اختصاصات المنظمة وكيفية قياسها بالمهام الملقاة عليها الية لتسوية النزاعات التجارية والتيقن من التزام الدول الأعضاء بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية. والمآزق الذي تواجهه المنظمة هو أن جميع الأطراف المتقدمة والصاعدة والفيرة عازمة على وضع مصادقية المنظمة تحت اختبار مبكر للغاية للتثبت من اتجاه بوصلتها، وهل ستلتزم الحياد المطلق أم تتأهب لنصرة الضعفاء أصحاب الحقوق المهضومة أم تخضع لضغوط الأقوياء.

وجانب من صعوبة تحديد الهوية يرجع إلى تطلع كل طرف إلى أن تكون المنظمة أداة لخدمة مصالحه وعدم تعرضها لحريته في التملص من تنفيذ التعهدات. فأمريكا تريد سيفا مسلطاً على رقاب منافسيها تجبرهم على فتح أسواقهم ووقف عمليات الإغراق للسوق الأمريكية بالسلع منخفضة الثمن، والتزام الأطراف الشاردة على احترام حقوق الملكية التجارية والثقافية، وأوروبا وفرنسا بصفة خاصة تحملها مسئولية الحيلولة



المصدر : الأهرام

٢٠ أبريل ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين الهواة والمحترفين

أن يقال ماذا يمكن أن نرد به على هؤلاء إذا قلنا أن المنتجات الزراعية سيزيد ثمنها بعد أن رفع عنها الدعم في الدول التي تنتجها وأن هذا سيزيد مما تدفعه مصر ثمناً لما نستورده من أطعمة قالوا لكن هناك الإعانات والمساعدات ولن يتركنا سيادتنا نجوع وهكذا حلت القضية بوجهة نظرهم ولكن لأبأس من لجان ولجان تبحث في أبحاث وتبحث في التصدير وتحاول أن تزيل المعوقات ثم فجأة ينتهي كل هذا وكما قال الشاعر العربي القديم:

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بمكة سامر
وعندما أعدنا الحديث قال كبير المحترفين أنه كلام هواه والسيد المحترف لا يعرف أن هوايا واحدا مخلصاً أفضل من عشرات المحترفين الذين لا يضعون مصلحة بلادهم قبل أي مصلحة أخرى هؤلاء المحترفون يتظاهرون بالهذوء والعزوف عن الكلام وهي من سمات العلماء ومن علامات الاحتراف واكتناز العلم الزاهر لم يحاول واحد من هؤلاء أن يناقش أو يرد أو يقول لي لقد أخطأت وكيف يحدث ذلك وقد قضى بعضهم أكثر من نصف حياته العملية يقبض مرتبه بالدولار من خزائن غير مصرية وغير عربية كيف يمكن أن يتواضع إذن فيحدث مصرياً عادياً قد لا يكون مختصاً بالاقتصاد وقد يكون بعيداً عن دراسته في الجامعة أو غير الجامعة ولكنه يملك حاسة لا تخطيء أبداً تلك الحاسة التي ترشده دائماً إلى مصائر الخطر على هذا الوطن الغلبان بين عشرات المحترفين الذين أقسموا لشعبه ذات يوم بأنه لأحياء الأمة الحل الاشتراكي ثم أقسموا له بعد ذلك أنه لأحياء الأمة الاشتراكية اقتصاد السوق وسرعة دفن الاشتراكية المرفوضة واشتراكية الفقر وهي تسمية أطلق عليها أساتذة الاشتراكية أنفسهم وهم يقصدون أن هذه الاشتراكية أفقرت غيرهم ولكنها اغنتهم أكاد أتميز غيظاً كلما قرأت أو سمعت بواحد من دراويش الاشتراكية وهو يتحدث اليوم عن فوائد

كنت من أول الذين أشاروا إلى اتفاقية الجات فور التوقيع عليها في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، ونبهننا في ذلك الحين إلى الأخطار التي سوف تصيب الدول النامية ومنها مصر من جراء تنفيذ اتفاقية الجات وقلنا صراحة أن هذه الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات الدولية السياسية أو الاقتصادية توضع دائماً لصالح الأغنياء وأصحاب السلطة الحقيقية في جميع المؤسسات والمنظمات العالمية.

لم نطالب في ذلك الوقت بعدم التوقيع على الاتفاقية لأننا كنا نعلم تماماً أن التوقيع قد تم وأنه سيعزز أيضاً في اجتماع منتصف إبريل الحالي في مراكش بالمغرب بعد ابداء من تريد من الدول ملاحظتها على ما جاء بالاتفاقية أن لم نطالب بعد التوقيع ولكننا طالبنا المسئولين بمحاولة التخفيف من الآثار الضارة بالصناعة المصرية وبالاقتصاد المصري. ضربنا أمثلة كثيرة بانثار هذه الاتفاقية السياسية على بعض الدول النامية بل حتى على بعض الدول الغنية مثل اليابان. أما الدول النامية فقد قامت بها المظاهرات واستقالت حكومات واعتذر وزراء مسئولون حدث هذا في الهند وفي كوريا وفي أندونيسيا وفي دول أسيوية أخرى. أما في مصر فقد ظهر على الفور حزب المتفائلين هم ليسوا متفائلين بطبعهم ولكنهم متفائلون بكل ماتاتى به الريح الغربية هم مصفقون لكل ماياتى من الولايات المتحدة الأمريكية ومادامت هي راضية وجب علينا التصفيق والتهليل فهي سيدتنا وسيدة الكون والثور الأعور الذي يحمل الدنيا على قرنيه بعد أن سقط الثور الثاني وأصبح هناك ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ومعناه ببساطة سيادة الولايات المتحدة على جميع دول العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً أن خرج التحليلون والمزمرين للسياسة الأمريكية يقسمون باعلاظ الإيمان أن الجات في صالحنا وأنه ليس في الامكان ابداع مما كان بل تبجح بعضهم فقال أن هذه الاتفاقية وضعت من أجل الدول النامية ومن أجل مصر ماذا يمكن

النظام الاقتصادي الذي تتبعه مصر في وقتنا الحالي أعود لكبير المحترفين الذي لم يابه لم نكتبه لأنه كما قال كلام هواة وهنا يحدث ما لم أتوقعه وسأترك استاذاً فاضلاً ووطنياً مخلصاً ومفكراً من خيرة مفكرى مصر في هذه الفترة التي أصبح الاخلاص فيها عملية صعبة أترك الكلام للدكتور/ مصطفى الفقى مدير المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية وقبل ذلك وبعد ذلك واحد من مفكرى ومناضلى مصر فى وقتنا الحالى. كتب الدكتور مصطفى الفقى وهو يقدم كتاباً لى يضم مجموعة المقالات التى نشرت فى الأهرام فى الأشهر السابقة.

«ولعله من المناسب أن أشير فى هذا التقديم الموجز إلى واقعة قريبة كنت طرفاً فيها فقد دعوت رئيس وفد مصر لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة سفيرنا فى جنيف وهو دبلوماسى مرموق يحمل درجة الدكتوراه فى الاقتصاد الدولى لى يحاضر العيلوماسيين المصريين الشباب حول (اتفاقية الجات) فإذا بهذا الدبلوماسى العالم يطلب قبل المحاضرة طبع مقالين اسبوعيين متتاليين للاستاذ سعد الدين وهبة حول نفس الموضوع فى صحيفة الأهرام لأنهما فى رأى السفير المتخصص من أدق ماقرأ حول تلك الاتفاقيات وأكثرها المأماً بالموضوع ووعيا لخلفيته وتأثيره على مستقبل اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر وأبدى السفير دهشته البالغة لأمام الكاتب وهو أديب فنان بالدرجة الأولى بكل تلك التفاسيل الاقتصادية والمعلومات التى لايهتم بها إلا أهل التخصص وهذا ماكتبه الاستاذ الدكتور مصطفى الفقى فى يناير من هذا العام وهو يقدم كتابى الذى يحوى ماكتبته بهذه الفكرة ليست محاولة لاثبات الذات وليست نوعاً من التطاوس وليس أعجاباً بالنفس ولم يعهد فى من يعرفنى شيئاً من ذلك كله ولكنى فقط أردت أن أجعل الرجل المختص الأول باتفاقية الجات والذي يمثل مصر فى مفاوضاتها منذ سنوات يرد على المحترفين لأنه يحترم مايقرا بصرف النظر عن كاتبه محترفاً كان أو هواياً.

المنسوجات تواجه



● قمصان مصرية بـ ٢٥ مليون دولار تهز السوق الأمريكية!

● التملك التاجيري للمعدات الحديثة الحل الوحيد لتحديث صناعة النسيج

أسعار الغزول
المستوردة أقل
من المصرية!

دول النمرود تدع
صناعات النسيج
وتغرق الأسواق
العربية بأسعار زهيدة

تحقيق:
سيد على



مطلوب
إنشاء مركز حكومي
لاختيار المنسوجات
قبل التصدير

١٥ نوعاً
من الضرائب
على صناعات النسيج
تغرق
المنافسة والتصدير

US Seeks Compromise With Egypt on Textiles

CONTINUED FROM PAGE 1A

Egypt is the largest supplier of women men's and boy's shirts not under quota, he said. There are 12 other countries whose exports of shirts by the disputed categories are controlled at levels below what Egypt is currently shipping, he said.

He also dismissed the idea of putting shirts in the disputed categories under quota might jeopardize Egypt's economic reform efforts.

"I would tell Egypt, 'Diversify your economy,'" Mr. Bremner said. "All the efforts for involving our rights under the MFA Multi-Fibre Arrangement have been met. The evidence of market disruption is abundant."

But that may not be easy. "Perspective" is how the American Textile Manufacturers Institute responded to the proposed Egyptian quota on men's and boy's shirts.

"That's not negotiation," said Charles Bremner, the institute's director of international trade, "that's capitulation. You've got countries that took 30 years to get to that amount and Egypt wants to do it in a few months."

With U.S. manufacturers now supplying less than 30% of the disputed categories of shirts to their own markets, he said, the United States

لاتزال الأسواق
الإفريقية
مفتوحة كبديل
لأسواق أوروبا
الشرقية

صحيفة أمريكية تطالب بتشجيع الصادرات المصرية

قبل عشر سنوات من تطبيق اتفاقية الجات على صناعة النسيج وتحريرها بالكامل فوجئ المصدرون بالجانب الأمريكي يعترض على صفقة قمصان بحجة أنها أحدثت اضطرابا في السوق الأمريكية، رغم أن الصفقة المعترض عليها لا تتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار، وحدثت مفاوضات لم تسفر عن نتائج ولا تزال المفاوضات مستمرة.. الواقعة على بساطتها تفتح أبواب الأمل في الصناعة المصرية، وتدفعنا لكي نهني أنفسنا خلال السنوات العشر المقبلة لكي تصبح المنسوجات المصرية سفيرا للصناعة المصرية، خاصة أن بيوت الأزياء العالمية أصبحت تتعاقد مع المصانع المصرية على تصنيع أشهر ماركاتها بغزول مصرية ثم تضع «التيكت» الخاص بها فوق هذه المنسوجات.. ولكن التساؤل كيف نهني أنفسنا لغول المنافسة في عصر الجات لهذه الصناعة التي تضم نحو ثلث العمالة المصرية، ولا تزال كبريات الشركات والمصانع التابعة لقطاع الأعمال مشتتة بين ٣ شركات قابضة، وحتى الآن لم نحسم مشكلة مصدر القطن خاما أم نصنعه لنستفيد من القيمة المضافة في الاستثمارات وامتصاص البطالة خاصة وأن صناعات الغزل والنسيج هي أهم الصناعات المصرية المرشحة لغزو الأسواق لتصبح أقوى من الجات.

يعطى فرصة أكبر من الحصص، ولهذا يجب أن نهني أنفسنا من الآن لما بعد السنوات العشر، لأن تحرير التجارة في المنسوجات بالكامل من شأنه أن يفتح أفقا جديدة للاستثمار، لأننا في ظل نظام الحصص لا نعطي لمؤخذ القرار في الاستثمار أن يستثمر بأطمئنان - كما يقول الدكتور محسن هلال - وهكذا فإن صناعات

الغزل والنسيج
مرشحة لأن
تكون هي
الرائدة في
التصدير في ظل
اتفاقية الجات
بشروط

غير أن
الدكتور
حمدي عبد
العظيم عميد
أكاديمية
السيادات
بطنطا بنفسه
إلى أننا كنا
نعتمد على
سوق دول
أوروبا
الشرقية
سابقا، وكنا

نتبادل معها المنسوجات كنوع من المقايضة وعندما تأتي الجات ستختفي كل الحصص ولا بد أن تبحث عن الأسواق البديلة لهذه الأسواق التي فقدناها ويعتقد أن أسواق الدول الأفريقية والعربية هي الأقرب لنا.

صادرات مصر لدرجة قيمها الجانب الأمريكي بأنها خلقت اضطرابا في السوق عنده وبالتالي طلب تصديد حصة، وحدثت اختلافات في وجهات النظر ولم تنقه المفاوضات إلى أي نتيجة حيث أصر الجانب المصري على أن قل حصة يجب أن تكون ٢.٢ مليون بسة، بينما يصمم الجانب الأمريكي على أن تكون الحصة في حدود ٧٥٠ ألف بسة.

شاهد من أهلها

وفي هذا الصدد كتبت جريدة Journal of Commerce الأمريكية تقول أنه يجب تشجيع الصادرات المصرية لتضيق الفجوة في الميزان التجاري بين البلدين، والبالغ ٢ مليار دولار وأكدت الصحيفة أنه رغم ارتفاع صادرات مصر من القمصان إلا أن نصيبها في السوق الأمريكية لا يزال ضئيلا للغاية مقارنة بدول أخرى، وأي اضطراب داخلي في السوق الأمريكية لا يرجع للمصناعات المصرية وإنما يرجع بصفة أساسية إلى الصادرات للتزاييد للصين من الملابس الجاهزة ورغم ذلك يقول اللوبي الأمريكي أن بلاده لا تستطيع منع خواطر في السوق حتى للدول الحليفة.

وأيا كان الأمر فإن هذا المثل يؤكد أن اتفاقية الجات سوف تكون في صالح الصناعات المتميزة من ناحية الجودة والسعر وأن التحرير التدريجي للمنسوجات من شأنه أن

الدكتور محسن هلال مدير إدارة المنظمات الاقتصادية الدولية بقطاع التمثيل التجاري يوضح مشكلة القمصان في السوق الأمريكية، وموقف صناعة النسيج بشكل عام بقوله أن اتفاقية الجات الحالية لا تنطبق على تجارة المنسوجات في العالم لأن هناك اتفاقية للمنسوجات تسمى «M.F.A.A» وهي تنظم الحصص ما بين الدول النامية في تجارة المنسوجات، وعندما أدخلت المنسوجات في «الجات» توصلت الدول في عام ٩٣ إلى أنه من أول يناير عام ٩٥ وحتى سنة ٢٠٠٥ تعتبر فترة انتقالية لاندخال للمنسوجات في إطار الجات والتحلل من الاتفاقية.. ونحن الآن في الفترة الانتقالية وفق البرنامج التدريبي لتحرير تجارة المنسوجات ففي ٩٥/١/١ يتم تحرير ١٦٪ من هذه التجارة، والمرحلة الثانية في ٩٨/١/١ يتم تحرير ١٧٪، والمرحلة الثالثة في ٢٠٠٢/١/١ يتم تحرير ١٨٪، ثم المرحلة الأخيرة في ٢٠٠٥/١/١ يتم تحرير الـ ٤٩٪ الباقية.. ومن هنا يتضح أننا نتعامل مع أمريكا في تصدير المنسوجات وفقا لاتفاقية الـ «M.F.A.A» وترتبط مصر وأمريكا باتفاق ثنائي ينظم الحصص الخاصة بصادرات النسيج، غير أنه لم تكن هناك حصة خاصة بالقمصان، إلا أنه عندما يحدث اضطراب في السوق الداخلية الأمريكية بزيادة الصادرات من دولة أخرى، فإن الأمر وفقا للاتفاقية يقضى بتحديد حصة، وما حدث في موضوع القمصان تلك الزيادة في



المصدر : الأعمال

للتشـر والخذ مات الصحفية والمعلو مات : التاريخ : ١٩٩٤

مشكلة القمصان المصرية في الأسواق الأمريكية لا تتجاوز قيمتها ٢٥ مليون دولار هي قيمة ٥٠٠ ألف ستة سعر الستة ٤٠ دولارا وهذا المبلغ البسيط رأى الجانب الأمريكى انه يسبب اضطراب فى السوق الأمريكية والكلام لتوفيق مسيحة رئيس البحوث بصندوق دعم الغزل، ويضيف ان الجانب الأمريكى اكتشف ان حجم الصادرات المصرية للقمصان زاد ٦ مرات عن العام الماضى وهو رقم خاسر لاننا مصدرون جدد، وكان يتعين على الجانب الأمريكى اعطاء فرصة لمصر كدولة نامية وصديقة تقوم بعمليات تصحيح جوهرى فى هيكلها، وهى بالطبع اعتبارات سياسية ولا يمكننا اغلاق المصانع التى بدأت تعطى انتاجا متميزا وبدأت تغزو الأسواق بجودتها وبعدمنا كنا نعتمد فى التصدير فقط على القطن الخام والغزل بنسبة ٩٠٪، أصبحنا نصدر من العام الماضى نحو ٢٨٪ ملابس وغزل أى أننا أصبحنا نخاطب المستهلك فى الأسواق العالمية بمنتج نهائى بدلا من تصدير المواد الخام من قطن وغزل.

الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة يؤكد أن لصناعة المنسوجات المصرية فرصة كبيرة ولكننا للأسف لانحسن استغلال الفرص التى بين ايدينا ولا نعرف القواعد التى تحكم عمليات التصدير فى الأسواق العالمية وهى النوعية المتميزة والالتزام بالوقت فى التصدير ويشير إلى قضية تثبيت الأسعار لفترة معقولة وخاصة مع سلسلة المحلات الشهيرة غير أن بعض المنتجين للأسف يفضلون المكسب المبالغ فيه من السوق المحلية ولا يلتفتون إلى التصدير. اما دور وزارة الصناعة فى عصر

الخصخصة فإن الوزير يرى أن الناس لم تعود بعد عليه، غير أن الوزارة تقوم برسم السياسات التى تكفل تقدم الصناعة على المدى البعيد بما يتناسب مع احتياجات الأسواق التصديرية فى عصر الجات، وإذا كانت سياسة التبنى للمصانع بالدعم المادى قد انتهت، فإن الوزارة تقوم بحل المشاكل الفنية للصناعات المصرية، وتساعد فى استيراد مستلزمات الانتاج من أجل دعم التصدير، وتفكر الوزارة حاليا فى انشاء مركز حكومى لاختيارات المنتجات قبل التصدير، بدلا من رفضها بعد الاختيارات فى الأسواق العالمية..

١٥

ضريبة على

المنسوجات

وفى غرفة الصناعات

النسيجية هناك

مذكورة تلخص أهم معوقات صناعة النسيج وهى الارتفاع المستمر فى أسعار الغزل وانخفاض جودتها وعلى سبيل المثال فإن سعر القطن ارتفع فى العام الماضى من ١١٥ جنيهها للقطار إلى ٢٦٥ جنيهها، مما أدى لزيادة التكلفة مع العلم بأن هناك غزولا أجنبية فى السوق المصرية بسعر أقل من الغزل المحلية.

ويضيف شحاتة حميدة مدير الغرفة ان هناك ١٥ نوعا من الضرائب التى يلتزم بها صاحب المصنع تعمل على رفع سعر تكلفة الإنتاج مما يؤدى إلى صعوبة المنافسة فى الأسواق العالمية وتبدأ هذه الضرائب بضريبة المبيعات ونسبتها ١٨٪ ثم ضريبة المبيعات على الآلات المستوردة بنسبة ١٠٪، وضريبة رسوم جمركية على الخامات

١٠٪، وضريبة ارباح صناعية ٢٢٪ وضريبة ايراد عام وتبدأ من ٨٪ إلى ٥٠٪ وضرائب أجور وخدمات وصافى الأرباح والقوى المحركة والضرائب العقارية ورسوم تنمية موارد.

وهذه هى أهم المشاكل التى تعاني منها ٢٥٠٠ شركة ومصنع يمثلون المنشآت الانتاجية لقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والاستثمارى والتعاونى يعمل فيها نحو ثلث العمالة المصرية.

المهندسة سهير جلال مديرة المعارض بالشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة وتحدد أهم معوقات التصدير بالأسعار التنافسية التى تقدمها دول النمر.

لان هذه الدول تدعم تلك الأسعار لتغرق الأسواق الخليجية وتصبح خطأ مالوفا ثم ان المصدرين من دول النمر يعطون للمستوردين فترة سماح لاتقل عن ٢ سنوات فى التسديد وتقول بخبرتها أن المستورد الخليجي لا يهتم الجودة أو الخامة الجيدة كل ما يهمه السعر التنافسى ليحقق أقصى ربح ممكن بالإضافة إلى أن تكلفة زراعة القطن عند النمر أرخص بكثير من مصر، وتضيف أن هناك عقودا كثيرة لاتنفذ بسبب الأسعار.. والمطلوب أن نحقق خسائر على الأقل فى الرسالة الأولى حتى تعود السوق على المنتج المصرى غير أن الكيمياءى لويس بشارة صاحب مصانع غزل وملابس جاهزة يؤكد أن هناك لوبيسا للقطن والنسيج فى الولايات الجنوبية بأمريكا نفوذه قوية ويقفون دائما ضد صادرات مصر وأى صناعة منافسة لهم، ويثير قضية داخلية عجيبة حيث يقوم قطاع الغزل بتصدير الغزل الجيدة، وما يبقى من غزل يتركونه للسوق المحلية وبالطبع به مشاكل، ولهذا يقوم القطاع الخاص باستيراد غزله بالإضافة إلى أن مصنعي الملابس الجاهزة يستوردون كل الأكسسوارات من زراير وخيوط حياكة والحشو حتى الدبوس أما المعدات للتكنولوجيا وقطع الغيار فهى مشكلة شديدة التعقيد وكلها مستوردة بينما نجد النمر الآسيوية تصنع هذه الآلات وقطع الغيار وفى مصر تستورد كل شئ وتبقى المعدات وتظل بالجمرك أربعة شهور وعندما يصل الخبير لتركيبتها يرحل مرة أخرى لعدم وصولها من الجمرك وكل هذا يؤدى



المصدر : **الأهرام**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : **١٩٩٤**

الصناعة، ومثال ذلك أن جميع الأصواف التي تنتج كخامات في مصر لاتصلح على الإطلاق لانتاج أقمشة ممتازة تنافس بها في السوق العالمية، وبالتالي نعتمد على استيراد أصواف «المارينو» من استراليا، والتساؤل لماذا لانربى الخراف والاغنام الاسترالية لنستفيد بها من الأصواف مع اللحم؟ وباختصار اذا أردنا أن ننافس وخلال السنوات العشر المقبلة وهي الفترة التي سننتهي فيها للتعامل الحر وفقا لاتفاقية الجات لابد أن نبدأ من الآن من حيث انتهى الآخرون.

غزو الأسواق فن!

ولكن كيف يمكننا اختراق الأسواق العالمية التي تركزت فيها عدة دول من عشرات السنين في مجال الغزل والملابس الجاهزة؟
الاجابة ليست سهلة - كما يقول محمد أبو العينين - عضو اتحاد الصناعات المصرية غير أن السوق العالمية تحترم أى سلعة جيدة ولا ترفض السلعة لجنيستها والسوق العالمية تحتاج لخدمة تسويقية عالية، ويضيف أنه صرف الكثير على المعارض الدولية لخلق اسم لسلعته حتى أن المعارض الدولية لاتقل عن ٥٠ معرضا في العام الواحد، ولديه أكثر من ٦ آلاف تصميم في السنة لنحو ٢٠ مقاسا، ومتابعة لكل ماهر جديد في الأسواق العالمية وبذلك أصبحت لسلعته معرض دائم في قلب إيطاليا المشهورة بانتاج هذه السلعة، وهكذا نجح في أن يصدر انتاجه لأكثر من ٥٥ دولة ويوضح الدكتور حماد عبد الله عميد كلية الفنون التطبيقية السابق مشكلة صناعة الغزل والنسيج بقوله أن كل أربع سنوات يقام في العالم معرض كبير يسمى «الاتما» تتبادل فرنسا وإيطاليا والمانيا واليابان وفيه تتبارى الدول المنتجة لمعدات وآلات النسيج بتقديم أعلى مستوى تكنولوجي، ورغم ذلك فاننا لانزال نعتمد على معدات قديمة او نستخدّم بقايا المعدات القديمة للدول الأخرى، لأن ماكينة النسيج لاتعمل أكثر من ٨ سنوات لسرعة التغيير ولهذا نحن متأخرون عن التقدم التكنولوجي في صناعة النسيج بنحو ٢٠ عاما على الأقل، والحل عنده يتمثل فيما يسمى بالتمليك التآجيري للمعدات وهو ما تتبعه عدة دول أوروبية بل أن الشركات التي تنتج هذه المعدات تقبل الايادي في عدة دول توجد بها الخامات والعمالة لكي تعطى هذه الآلات بالإيجار لسنوات ثم تصبح بعد ذلك ملكها.. وليس امامنا الا هذه الخطوة للحاق بتكنولوجيا الصناعة ويشير الدكتور حماد إلى ضرورة نظرة الدولة للخامات المستوردة من أجل التصنيع نظرة مختلفة، ومنحها إعطاءات لرفع البهاء في شرايين

إلى زيادة التكلفة وبالتالي رفع الأسعار، وفي النهاية تصعب المنافسة في السوق العالمية، ماتم أن التعليم الصناعي لا يخرج عاملا مؤهلا ومن غير المعقول أن يكون نحو ٨٠٪ من خريجي المدارس الفنية المتوسطة تعليما تجاريا.. الأمر الذي يمثل عمرا ومجهودا واستثمارا ضائعا.

لا للاستيراد!

لن نستورد اقطانا هذا العام أو العام القادم كما يقول أحمد شومان رئيس الشركة القابضة للتجارة الدولية والقطن. صحيح اننا كنا نستورد اقطانا خلال السنوات العشر الماضية لسد العجز ولضمان استمرارية تشغيل المصانع وهناك تعليمات بعدم استيراد القطن الا في حالة الضرورة القصوى، ويشير شومان إلى أن اتفاقيات الجات لن تؤثر علينا لاننا نتعامل منذ زمن في السوق الحرة ونصدر لجميع الدول بدون أى قيود وخاصة القطن والغزل والردة التي حدثت للتصدير في السنوات الماضية كانت بسبب قلة انتاج القطن لدرجة أن الانتاج لم يكن يكفي للاستهلاك المحلي ويؤكد أن شركات الغزل لم تخسر، ربما تكون خسراته من حيث الشكل ولكنها موضوعيا رابحة لأن لهذه الشركات اموالا متراكمة لدى وزارتي الصناعة والمالية لم تتقاضاه وتبلغ أكثر من مليار ونصف المليمار جنيه لنحو ٦ شركات.

أما المشكلة عند محمد فريد - رئيس اتحاد الصناعات - فهي أن معظم مصانع مصر للغزل والنسيج مرت بظروف صعبة خلال العشرين عاما الماضية مما منعها من تجديد آلاتها وإضافة آلات حديثة.. وإسّاس صناعة الغزل هي الميكنة الحديثة التي تتطور بسرعة في العالم لتعطي انتاجا عالي الجودة قليل التكلفة



المصدر : الجلد العدد

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : الجلد العدد

الحسن الثاني: التجارة العالمية لن تخضع بعد الآن لشريعة الأقوى

وصف العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في خطاب القاه في القصر الملكي في مراكش المقررات التي اتخذها مؤتمر «الجات» بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، بأن من شأنها «أقرار شرع القانون في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية باعطاء الأفضلية لقواعد الانضباط العالمية على الانسياق الى الانعزالية والى شريعة الأقوى». وبتبني هذه القواعد نكون قد دفنا ميثاق الاستعمار واعطينا للترابط الدولي مدلوله الحقيقي.

وكانت أكثر من مئة دولة قد وقعت على الاتفاقات التي توصل اليها المؤتمر العالمي والذي وضع الاسس لمنع اندلاع اي حرب تجارية في العالم. وأكد نائب الرئيس الأمريكي ال جور الذي حضر حفل التوقيع التزام حكومته بعرض الاتفاقات فوراً على الكونجرس للمصادقة عليها. كما قرر المؤتمر بصفة استثنائية ان يكون المغرب اول الموقعين على الاتفاقات نظراً لاستضافته للجولة الأخيرة من دورة الأوروغواي التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة في مراكش ■



المصدر : **الكفاح العربي**

النشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٥٤

منظمة «التجارة العالمية» الجديدة:

في الاتحاد قوة.. ضد الضعيف

■ حفلت مدينة مراكش المغربية أخيرا بالاجتماعات واللقاءات بين وزراء ١٢٤ دولة، بشأن دراسة وتطوير مسألة تحرير التجارة الدولية من القيود التي أرسنها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية عام ١٩٤٥، المعروفة باسم «الجات» G.A.T.T.

وتوجت هذه الاجتماعات بالاتفاق على انشاء منظمة التجارة العالمية (W.T.O) التي تتضمن النظم والقواعد الأساسية، لإنشاء

هذه المنظمة، التي تقول ان هدفها دعم الاقتصاد العالمي وإرساء نظام اقتصادي جديد، وكان قد عين لجنة تحضيرية لتجهيز المقاضيات الانتقالية حتى عام ١٩٩٥ كحد أقصى لتكون البديلة من «الجات».

الاجتماعات اندرجت في جدول أعمال دورة الأورغواي السابقة لـ «الجات». وقد اختتمت تلك الاجتماعات رسميا في ١٦ الشهر الجاري، بعدما امتدت نحو ٨ سنوات بين أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦ ونيسان (أبريل) ١٩٩٤، طوال فترة مملوءة بالاثارة والمشاكل واختلاف المطالب ووجهات النظر. لكن الآن، وبعدما وصلت المفاوضات محطتها النهائية، وأصبح من المؤكد إقرار الـ ١٢ اتفاقية قرعية التي شملتها جولة الأورغواي لعل من الواجب أن نعرض النتائج والانعكاسات على الاقتصاد العالمي وعلى الدول

دولار مع حلول القرن الـ ٢١ إلا أن الفائدة ستعود فقط على الدول الكبرى، ويعود ذلك لأسباب عدة:

— ان إلغاء القيود الكمية والتعرفة الجمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات، في حين تعتبر الدول النامية المنتجة الرئيسية لهذه السلع، لا يعتبر نقطة ايجابية لتلك الدول، باعتبار أن الدول النامية هي في الوقت نفسه المستورد الأول لهذه المنتجات. فالقمح والأرز مثلا، أكثر المنتجات الزراعية أهمية وشيوعا، وعلى الرغم من أن

النامية بصفة خاصة. وبعض الملامح الأخيرة العامة لنتائج مفاوضات «الجات» تعتبر جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أكثر الجولات التي تمت في إطار «الجات» شمولا. فبجانب تركيزها على الموضوعات الخاصة بتحرير التجارة الدولية على السلع كافة (الزراعية - الصناعية الخ) وكيفية إزالة القيود الكمية وتخفيض التعرفة الجمركية والتي اتفق على تخفيضها بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه سابقا، سعت هذه الجولة الى ادخال موضوعات جديدة في إطار «الجات» وهي الخدمات والاستثمار والملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وعلى الرغم من التقديرات التي تشير الى نتائج هذه الجولة من تنشيط عملية التبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات والتي ستؤدي الى زيادة حجم التداول بقيمة تقدر بحوالي ٧٤٠ مليار



المصدر :

الكفاح العربي

للنشر والتوزيع : الصحافة والمعلومات

التاريخ :

١٣ مايو ١٩٩٥

الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، تعتبر الأولى في الإنتاج إلا أنها المستورد الأول في العالم بسبب حاجتها لسد الاستهلاك المحلي. فضلا عن انعدام هذه السلع الغذائية الرئيسية في معظم الدول العربية، واعتمادها الرئيسي في ذلك على الدول المصدرة. فالولايات المتحدة مثلا تعتبر الدولة المسيطرة والمحركة لتجارة الحبوب دوليا. ومن هنا يظهر مدى تحكم وسيطرة الولايات المتحدة على أحد الاحتياجات اليومية الضرورية للدول النامية. فكيف يكون ذلك بدون آلية أسعار، وقيود تحد من هذا الاحتكار؟

- لكن أهم إضافات جولة الأورغواي ربما محاولة تنظيم التجارة العالمية في الخدمات. ولم تكن التجارة في الخدمات (مثل خدمات التأمين - النقل - المصارف - السياحة) تخضع في السابق لأي من القواعد التنظيمية من خلال «الغات». ومعروف أن تجارة الخدمات تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية. وتشير الإحصاءات إلى أن عوائد الخدمات وتحويلات العاملين في الخارج تمثل حوالى ٢ أرباع إيرادات العديد من الدول النامية.

في هذا الموضوع تنص قواعد الأورغواي الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمي الخدمات التجارية حسب الجنسية، وكذلك تنص على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الأجنبية في مجال الخدمات، وبتعبير آخر منح الشركات الأجنبية معاملة الشركات الوطنية نفسها.

وهذا التحدي يجعل الشركات الوطنية تواجه منافسة غير متكافئة مع الشركات المتقدمة المتخصصة في النوع نفسه من الخدمات، عدا ظهور قدويل رأس المال الاحتكاري، الذي يسمح بظهور شركات عملاقة خاصة في مجال الخدمات (البثوث - شركات التأمين - شركات النقل الخ) تصعب منافستها على الصعيد الداخلي والخارجي، مما يجعلها تستحق وتكسب عروض الاستثمار للعديد من المرافق الاقتصادية. فكيف يكون ذلك بدون قيود وشروط؟

وفيما يتعلق بالملكية الفكرية (حقوق المؤلف - حقوق الاختراع) يمكن أن نعتبر هذه النقطة الوحيدة في مصلحة الدول النامية من حيث أبعادها، أنا طبقت بالشكل الصحيح والشكل المطلوب، فبينما تقدر الدول الصناعية أنها تفقد

عشرات المليارات من الدولارات نتيجة ما تصفه بأنه «تعدي الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات» الخاصة بها، إلى جانب ظهور تجارة نشطة في السلع المقلدة والمزيفة، تثير الدول النامية قضية، ألا يتسبب ذلك في حجب إثمار العلم والمعرفة عن العالم النامي الذي يجب أن تتاح له المشاركة في التكنولوجيا المتقدمة. وفي هذه النقطة بالذات نشير إلى أن اجتماعات المغرب الأخيرة أجلت البحث في هذا الموضوع، واتفق على استكمال التفاوض حوله ضمن القضايا الأخرى المتوقعة الانتهاء من مناقشتها قبل نهاية عام ١٩٩٥، عند إنشاء منظمة التجارة الدولية رسميا.

وزراء ١٢٤
دولة يجتمعون
في مراكش
 واجتماعاتهم
تتوج باتفاق على
إنشاء منظمة
التجارة العالمية



المصدر : **الجامعة العربية**

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤ للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

أمام هذه التحولات الهائلة التي تشهدها البيئة الاقتصادية الدولية فإن قدرة الدول النامية على التفاعل والتكيف معها ستتوقف على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة، وعلى رغبتها الحقيقية في مبادرة عمل جماعي فيما بينها لمواجهة تلك التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم. ■■

عبد خميس



المصدر : المجلد ١٩٩٤

للتنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

«نقطة» من «وادة» بين الدول الغنية والفقيرة

«التجارة العالمية» بحقوق العمال

■ المواجهة تتصاعد بسبب طبيعة أسواق العمل بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة، لجهة المنافسة بينهما في مجال التجارة الحرة، حيث تهدد قلة تكاليف الإنتاج للسلع في الدول النامية والفقيرة بأنها ستؤدي لخسارة العديد من الوظائف وإقفال كثير من الشركات والمؤسسات، وخفض مستوى المعيشة في الدول الغنية. ولذلك، قلجاً بعض الدول الغنية وفي مقدمها الولايات المتحدة، لإثارة ورقة حقوق العمال وشروط ظروف العمل في وجه الدول النامية والفقيرة في محادثات التجارة الدولية، بل وتستعمل هذه الورقة كأسلوب للضغط على هذه الدول، إذا لم تطبق تعديلات وتغييرات في تلك الحقوق والشروط، وتهدد بفرض عقوبات في حال عدم تطبيقها، حيث يبدو أن هذا النهج من قبل الدول الغنية هو «ستار انساني» لممارسة أسلوب من أساليب الحماية لأسواقها، وحيث يتوقع أن يشتد التجاذب بينها وبين الدول النامية والفقيرة حول هذا الأمر.

صحيح أن ظروف العمل وحقوق العمال مهضومة بنسبة أو بأخرى في كثير من الدول النامية أو الفقيرة، حيث يمكن صرف العامل عسفاً إذ لا توجد ضمانات كافية ويجري تشغيل الأطفال في ظروف سيئة ومجهدة وغير ذلك من الأمور، لكن بعض هذه الدول يرى أن واشنطن ودولا متقدمة وغنية أخرى ترغب في تطبيق سياسة حماية بهذا النهج، بل إن محادثات مراكش الأخيرة التي ضمت ١٢٠ دولة حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) شهدت تجاذباً شديداً حول موضوع حقوق العمال الذي أصرت الولايات المتحدة على إدخاله على جدول

تسعى الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول المتقدمة والغنية الأخرى، لدى «منظمة التجارة العالمية»، لوضع قضية حقوق العمال وشروط العمل على جدول المحادثات حول التجارة الحرة، وتجهد هذه الدول لإقرار حد أدنى من الحقوق والشروط والظروف للعمال يفترض أن تلتزم مختلف الدول بتطبيقها، ليتسنى لها الاستفادة من منافع التجارة الحرة. وهذا الحد الأدنى يتضمن حظر العمل الإجباري أو السخرة، ومنع تشغيل الأطفال، وإقرار حرية العمال في التجمع وتشكيل نقابات واتحادات عمالية في الدول التي لا يوجد فيها هذا النوع من المنظمات العمالية، وحيث يمكن أن تتعرض الدول التي ترفض الاقتداء والالتزام بهذه المتطلبات إلى عقوبات اقتصادية.

لكن ثمة تساؤل: فاستناداً إلى أي نوع من القيم ستحدد هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال، أو بالأحرى استناداً إلى قيم من الدول الغنية أم الدول الفقيرة؟ ثم، اليس هناك نيات مبيتة من قبل الدول الغنية لجعل هذه الشروط والظروف والحقوق للعمال في خدمة مصالحها بجعلها فوق طاقة وقدرة الدول النامية أو الفقيرة؟



المصدر :
.....

للنشر والتدوينات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٤

الأعمال وكساد يفشل.. هذه المحادثات، تدخل فيها رئيس منظمة «الغات» بيتر سوترلاند الذي وضع كل ثقله لتهميش الموضوع حتى يتم تمرير الاتفاق، إلا أن ذلك لا يعني أن المواجهة في هذا المجال انتهت، لأن الموضوع سي طرح من جديد وبقوة في المستقبل، وهو يهدد بتعميق الانقسام بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

ومع أن المسؤولين الأميركيين يقولون أن ما يطرحونه في مجال حقوق العمال وشروط وظروف العمل لا يخرج على ما وافقت عليه دول كثيرة بتوقيعها على ما جاء في مؤتمرات منظمة العمل العالمية بشأن هذا الموضوع، وحيث يحاول رئيس مكتب التجارة الأميركية في جنيف أندرو ستولر أن ينفي تعلق هذه الطروحات بفروق الأجور والأسعار بين الدول الغنية والفقيرة، فإن دولا مثل البرازيل والهند وماليزيا وسنغافورة ترفض هذه المقولة وتشير إلى قوانين العمل في أي دولة هي من شؤونها الداخلية ولا يحق لأحد أن يتدخل في صوغها أو تحديدها، وإذا كان لا بد من أن يحدث ذلك فهو من شأن «منظمة العمل العالمية» وليس «منظمة

التجارة العالمية..

فما تخشاه الدول النامية والفقيرة، هو أن يكون موضوع حقوق العمال وشروط وظروف العمل بمثابة «حصان طروادة» الذي تريد الدول الغنية الغربية استخدامه لضرب اقتصادات الدول الأفقر، وحرمانها من ميزة التفوق في كلفة العمل على الدول الغنية، حيث أن هذه الكلفة أقل في الدول النامية أو الفقيرة وبالتالي السلع أرخص، مما يفتح باب منافسة خطيرة في نتائجها على الدول الغنية المتقدمة.

والنقطة المهمة هنا، كما يشير بعض الخبراء الاقتصاديين الذين حضروا اجتماعات «الغات» الأخيرة، هي التمييز بين أصحاب النيات الحسنة الصادقين في طروحات حقوق العمال، وأصحاب النيات الخبيثة الذين يستعملونها ستارا لفرض أساليب الحماية، حيث ظهر في مؤتمر العمل الذي عقد في أواخر الشهر الماضي في ديترويت في الولايات المتحدة أن موضوع

حقوق العمال هو حملة تقوم بها الدول الغنية ولا تنبع من دافع وجداني أو حس عميق بالأخلاقية، بل هناك دوافع مبيتة ومصالح للشركات الكبيرة وراءها.

يلفت أنه من الصعب التصديق بأن إرساء معيار عالمي لشروط وحقوق وظروف العمال أمر يترتب فجة على خسارة الوظائف في الغرب، فالاقتصاديون يرون أن التكنولوجيا لا التجارة هي المسؤول الأساسي عن نمو البطالة الهيكلية. أكثر من ذلك، يبالغ دعاة الحماية في تقديراتهم للمازق الاقتصادية المترتب على تطبيق أساليب الحماية للعمل، إذ يقول روبرت لورنس الخبير الاقتصادي من «جامعة هارفارد» أن تكاليف الكثير من منافع العمل كالضمان الصحي وذلك المتعلق بحوادث العمل، يدفعها العمال أنفسهم عبر اقتطاعها كضرائب أو رسوم من مرتباتهم. وفي بعض الحالات فإن منافع جديدة قد تزيد في أعداد الراغبين في دخول سوق العمل مما قد يؤدي حتما إلى تخفيض التكاليف.

في أي حال، يتوقع أن تأخذ قضية حقوق العمال وشروط وظروف العمل دورا كبيرا في المرحلة المقبلة في أي محادثات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وما حدث في مؤتمر مراكش كان البداية في التجاذب المتوقع أن يتصاعد بين الجانبين. وإذا كانت بعض الدول الغنية لعبت دورا في تعقيد وتضيق التوصل إلى اتفاقية في مجال التجارة الدولية، فإن هذه الدول نفسها لديها الآن سلاح أقوى تستعمله هو سلاح حقوق العمال وشروط وظروف العمل تحت غطاء «الإنسانية والعدالة».

غ.ك



المصدر :

للنشر والخط مات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢ مايو ٢

هل يستطيع الاقتصاد المصري مواجهة تأثيرات «الجات»؟

٣٠٠ مليون دولار خسائر مصر سنويا نتيجة إلغاء الدعم عن الواردات الزراعية

دولار.. في حين وصلت وارداتها نحو ١٠٢ مليار دولار. كما يتوقع زيادة أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية مما سيكون له أثر سلبي على سائر البلدان التي تعتمد على المنتجات المستوردة. والسؤال الهام: ما هي انعكاسات اتفاقية «الجات» على التجارة الخارجية المصرية؟ هل ستكون الاتفاقية بالسلب أم بالإيجاب وما هو المطلوب من الحكومة للحد من الآثار السلبية في حالة حدوثها؟

الدكتورة فاطمة الزهراء الزلاقي بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي ترى أن مصر ستتأثر سلباً بالاتفاقية.. باعتبار أنها دولة مستوردة للسلع الغذائية، حيث تفوق وارداتها من السلع الغذائية صادراتها. وبالتالي فإن إلغاء كافة أساليب الحماية والدعم للسلع الزراعية سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة الواردات الزراعية مما يمثل عبئاً إضافياً على الميزان التجاري، كما تؤدي حرية التجارة الدولية إلى ظهور منافسة قوية للسلع والمنتجات المصرية في السوق العالمي مما يصعب من فرص التصدير للخارج.

ويقول التقرير السنوي للبنك المركزي ٩٢/٩٢ أن العجز في الميزان التجاري بلغ ٧.٢ مليار دولار، حيث وصلت قيمة الصادرات إلى ٢.٤ مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات ١٠.٧ مليار دولار، كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢.٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩٠. في حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠. وتمثل الواردات الغذائية حوالي ٨٠٪ من قيمة الواردات الزراعية وهو ما سيؤدي -كما تقول د. فاطمة الزلاقي- إلى ارتفاع أسعارها بسبب نقصان اتفاقية «الجات»، وتضيف أن مصر ستتحمل تكلفة قدرها ٣٠٠ مليون دولار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات الغذائية من الحبوب والألياف، بل إن فاتورة الواردات الزراعية

في منتصف هذا الشهر وقع ممثلو ١٢٤ دولة من بينها مصر في مدينة مراكش المغربية على الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة.. المعروفة باسم «الجات» ليبدأ التطبيق الفعلي لها في يناير ١٩٩٥ القادم. وكانت الجولة الحالية، والتي عرفت بجولة «أورجواي» من أصعب الجولات، فقد استمرت (٨) سنوات بدأت في سبتمبر ١٩٨٦، وتأخر الاتفاق خلالها لاختلاف كافة الأطراف خاصة أمريكا وأوروبا بسبب الدعم الأوربي للمنتجات الزراعية.. ومع إقرار الاتفاقية العالمية الجديدة التي تهدف إلى تحرير التجارة وإزالة كافة القيود القائمة التي تعوق حركة التجارة الدولية.. ثارت عدة تساؤلات حول تأثير «الجات» على مصر وهل ستتأثر الصادرات والواردات المصرية بانعكاسات الاتفاقية الدولية؟ قبل الفوضى في استعراض انعكاسات اتفاقية «الجات» على مصر لابد من إلقاء الضوء سريعاً على جولات الاتفاقية التي أصبحت محور حديث الجميع.

بدأت أولى جولات «الجات» عام ١٩٤٧ في جنيف، وكان هدفها تحرير التجارة الدولية وتشجيعها، ثم عقدت الجولتان الثانية والثالثة في فرنسا ١٩٤٩ وإنجلترا ١٩٥٠-١٩٥١ والرابعة في جنيف ١٩٥٥، ثم الجولة الخامسة والتي عرفت بجولة ديبلون ٥٩-٦٢، والسادسة جولة كندي ٦٢-٦٩، والسابعة جولة طوكيو ٧٢-٧٩، ثم أخيراً الجولة الثامنة.. جولة «أورجواي» وبدأت في سبتمبر ١٩٨٦.

عبد الرحمن إسماعيل

التلاوي بمكتب العمل العربي بمنظمة العمل العربية- في دراسة أعدها عن «الخاسر» في جولة أورجواي- إن الخاسر الأكبر من هذه الجولة هو البلدان الأقل نمواً وبخاصة الدول الأفريقية التي تعتمد سياساتها التجارية على الاستيراد، وستصل خسائرها إلى نحو ملياري دولار في حين أن الدول المتقدمة ستحصل على مكاسب تقدر بعدة مئات من مليارات الدولارات، ويضيف أن فائدة «الجات» يعني تضخم فاتورة المواد الغذائية خلال السنوات القليلة المقبلة.. فالقارة الأفريقية تستورد من السلع أكثر مما تصدر، ووصلت صادراتها عام ١٩٩٢ -بعضها من المواد الأولية- ٩٥ مليار

وتهدف «الجات» إلى زيادة التبادل التجاري بين دول العالم وإزالة كافة المعوقات التي تقف أمام انسياب التجارة الدولية، وتعد جولة أورجواي -التي اختتمت بتوقيع الاتفاق- من أهم جولات الاتفاقية، وذلك لخطورة الموضوعات والبنود التي تناولتها، والتي لم تكن مطروحة في الجولات السبع السابقة، وسوف تعكس آثاراً سلبية على اقتصاديات الدول النامية لصالح الدول المتقدمة، وأهم الموضوعات التي شملتها جولة أورجواي تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية -كان التركيز في الجولات السابقة على السلع الصناعية- كما تم تحرير التجارة الدولية في الخدمات، وتشمل: نشاط البنوك وشركات التأمين والطيران المدني والنقل السياحي، كذلك تضمنت الاتفاقية تخفيف قوانين الاستثمار الأجنبي التي تؤثر على التجارة الدولية، وضمان الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والصناعية والفنية والعلمية الأوربية، كما تعرضت الاتفاقية لمخاطر الإغراق التي يمكن أن تهدد صناعات بعض الدول.

وهناك إجماع بين الاقتصاديين والسياسيين على أن الدول النامية وبخاصة الأقل نمواً ستتأثر سلباً بهذه الاتفاقية أو كما يقول الدكتور عبد



التابع

١٩٩٤ ٢٤ ٤

وقد كان د. فاطمة إن إلغاء الدعم والعمالة من السلع الزراعية - كما تنص اتفاقية الجات - سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح ومشتقات الالبان واللحوم والدواجن والزيوت، وهذا سيكون قتلنا والزراعة مطالبة بالعمل لتقليل الآثار السلبية المحتملة حدوثها، والتي تتمثل في فقدان بعض المصانع لحياتها التنسية وزيادة عدم ملائمة شروط التجارة لمرور ارتفاع قيمة الواردات واحتمال زيادة البطالة التي قد تنشأ من تضرر بعض المصانع، ومن أمثال المصانع للزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفاكهة، كما أن من المثرق زيادة الطلب من الدول المتقدمة على مصادرات الدول النامية، وبخاصة من المنسوجات والملابس التي سعت جملة أوجه إلى تخفيف القيود الكمية التي تحكمها بهدف زيادة مصادراتها والنافسة في الأسواق، وقد زادت قيمة الصادرات المصرية من الأقمشة الطنفة من

الدكتور فليل حبشي وكيل معهد
بحوث الاقتصاد الزراعي يتوقع أن
ينعكس تحرير أسعار التجارة العالمية
للمحاصيل على أسعار المنتجات
والستهلك المحلي، ومعنى ذلك
- كما يقول - اتجاه المنتج إلى تربيته
مسؤوله الأرضية والبترية
والرعاية الاستمرارية والتي تضمن
محاصيل الاستقرار، والتي تضمن
أسعارها نتيجة إلغاء الدعم، وهذا
الاتجاه سيكون على حساب الميزة
النسبية التي تتمتع بها مصر في زراعة
محاصيل أخرى مثل: القطن والأرز،
ويضيف أنه على المدى القصير قد
تتعارض المصلحة القومية للمنتج مع
المصلحة القومية، كما حدث في الماضي
عندما كان المزارع يترسم في زراعته
محاصيل الأعلاف كالببرسيم على
حساب بعض المحاصيل الاستراتيجية
لإلزام القذافي كالتفاح أو بعض
محاصيل التصدير كالقطن، لأن ذلك
كان ينعش مع مصلحته القومية من
حيث السريح.. إلا أن هذا الاتجاه لن
يستمر على المدى المتوسط أو الطويل،
حيث يتوقع أن تقوم قوى السوق
بدورها وتجعل المصلحة القومية
تتغلب مع المصلحة القومية.
ويذكر حبشي أن قيام أمريكا -
والدول الأوروبية بإلغاء الدعم - بموجب
الجات عن السلم، ومنهسا القمح

مليون دولار. وحينئذ، يجب أن انقل القضية
ويشترط، تأخذ في اعتبارها الكوار السكانية
«التوقع حدودها للدول النامية المستوردة
للأسواق الكفؤانية» - ومنها مصر - ولذلك
قروت الاتفاقية منح هذه الدول تسهيلات
في شكل قروض أو منح أو مبيعات وشروط
ميسرة فترة تنفيذ الاتفاق (٦) سنوات، وفي
التقابل فإن التأثيرات الايجابية لتحسين
التجارة العالمية للفطن والأرز والبصل
والفصول السورياتي سيكسوف له أثر
إيجابي لمصر.. إذا ما تم إزالة القيود
والمعوقات التسويقية التي تواجه
صايررات هذه السلع، وهو ما
سيعرض جزءاً من العملات الأجنبية
التي قد تحتلها الحكومة نتيجة زيادة

ومن أهم الموضوعات التي دخلت لأول مرة ضمن اتفاقية «الجات» في جولة أورو-جسوى تحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل أنشطة البنوك وشركات التأمين والسياحة والنقل والطيران المدني، وأضخمت الدول الانامية لقبول طلب الدول المتقدمة بإدراج تجارة الخدمات ضمن الاتفاق مقابل تحرير التجارة في قطاعات تعود بالقائدة على الدول النامية وبخاصة المنسوجات والملابس والوارد الأولية. ويقول الدكتور محمد كامل دحمان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية والتعليمية بجامعته عين شمس: إن مصر قدمت التزامات في عدد من قطاعات الخدمات دون الحاجة إلى إجراء أي تديلات في القوانين وبما يشجع الاستثمار، الانجليزية من خلال السماح بإنشاء الشركات أو المشروعات الخدمية المشتركة، وقد تعهدت مصر في مجال الخدمات المالية بالسماح بإنشاء شركات مشتركة، وقدرع ليقول انجليزية ومكاتب تشغيل لها، وكذلك السماح بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو لفروع شركة انجليزية، والسماح لشركات إعادة التأمين بممارسة نشاطها فور بدء تنفيذ الاتفاق.

ويضيف أن تحرير تجارة الخدمات سينبغي مصر من المحسوسات على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بالأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة.



الأسبوع الثامن

المصدر :

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ :

٢ مايو ١٩٩٤

الجـاـتـ

و

مصر

ماذا نكسب وماذا نخسر

؟

القيود الكمية على الواردات الزراعية مع تخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٢٦٪ من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ على مدى ست سنوات وتتضمن أيضا ترتيبات خاصة بالدول النامية المصدرة للحاصلات الزراعية .

٢ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

تضمن جدول أعمال جولة الارجووى موضوعا

جديدا الا وهو تنظيم حقوق الملكية الفكرية (حقوق المؤلف والاختراع) في نطاق التجارة العالمية ويطلب العالم النامي بان لا يتحمل تكاليف باهظة للحصول على حق استخدام المعرفة الفنية وبالأذات في المجالات الحيوية مثل صناعة الادوية والتعليم .

٣ - تجارة منتجات الطبيعة :

وهي الموارد الطبيعية من المعادن والغابات ومصايد الاسماك التي تصدر منتجاتها الى الدول المتقدمة وقد تحدد العمل على ثلاث فئات من السلع فقط داخل اطار جولة ارجووى وهي منتجات الصيد والبحار ومنتجات الغابات والمعادن غير الغازية .

وقعت مصر ، ضمن سلة واثنيتين وعشرين دولة ، على اتفاقيات جولة الارجووى لمنظمة التعريف والتجارة المعروفة باسم الجات " GATT " في مدينة مراكش المغربية في منتصف هذا الشهر . ولقد اجمعت بتوقيع هذه الاتفاقيات قدر كبير من التفاوض بان تكون فلتحة خير على التجارة العالمية وتزيل العقبات الكمية والنوعية والتشوهات التي تمنع تدفق التجارة بين دول العالم ، ومن ناحية اخرى يلعب الكثير من اقتصادي العالم الثالث مخلوفا من ان تؤدي هذه الاتفاقيات الى فتح اسواق الدول النامية بشكل مبالغ فيه ومبكر امام المنافسة الاجنبية مما يحقق حذرا بلغا بمصالحها .

ونعرض في هذه النبذة اهم الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقيات التي تعيد صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية وتؤثر على مستوى المعيشة في الدول المتقدمة او النامية على السواء ، وهو ما خلق ضغوطا كبيرة على المفوضين وجعل الجولة تمتد لسبع سنوات كاملة بدلا من اربع . ونبدأ بعرض سريع للملامح الاساسية للجولة ، ونناقش كيفية تقييم نتائجها ، ثم نقدم في الجزء الاخير تحليلا اوليا لآثار هذه الجولة على الاقتصاد المصري .

كما هو معروف سعة اتفاقية الجات منذ نشأتها عام ١٩٤٧ الى الزام الدول الاعضاء بعدم استخدام القيود الكمية على الواردات والاعتماد على التعريفات الجمركية المعتدلة التي لا تميز بين الشركات التجارية مع ذلك ، فقد اعترفت منظمة الجات الكثير من الاستثناءات والقواعد الخاصة التي تسمح للدول الاعضاء باستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة وكثيرون خاصة - ومن ذلك استثناء السلع الزراعية واللافاف والمنسوجات وكذلك السماح باستخدام القيود الكمية والحصص في حالة حدوث طفرة في الواردات من سلعة معينة تهدد الانتاج المحلي منها . ولقد انتهرت الدول المشاركة في جولة ارجووى الفرصة للسعي الى ازالة القيود الكمية مع على واردات السلع الزراعية وكذلك تم الاتفاق على الفاء اتفاقية المنسوجات المتعددة التي كانت تمنح نظام الحصص كأساس للتجارة في هذه المنتجات ، ومن المعروف ان صناعة الغزل والنسيج وصادراتها تمثل دعامة اساسية لاقتصاديات الدول النامية وتضمن الاتفاق النهائي للمفاوضات قيام الدول بإزالة كافة



المصدر : **الأسواق الاقتصادية**

التاريخ : **٢ مايو ١٩٩٤**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات

عند تقييم اثر اتفاقيات جولة الاوروجواى على مصر
وهى :-

١ - اختلاف هيكل القيود الجمركية :
تسمح اتفاقية الجات باختلاف هيكل التعريفات الجمركية من بلد الى آخر - وعلى ذلك فان استفادة مصر من التخفيض الذى اقترحه الجولة على صادرات السلع الصناعية وتقدر بحوالى الثلث - لا ينحصر بنقص النسبة وذلك لعدم تخفيض الجمارك على البنود السلعية التى تهم مصر بهذه النسبة وفى الاسواق العامة لمصر .

٢ - الامتيازات الخاصة بالدول النامية :
اعطت اتفاقيات جولة الاوروجواى امتيازات خاصة للدول الاقل نمو والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحل الاجمالى عن الف دولار سنوياً - فمثلاً تسمح لها اجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطرابات فى ميزان المدفوعات او لتعرضها لازمات او اختلافات هيكلية كبيرة . وكذلك تسمح لها الاتفاقيات بدعم الصناعة المحلية والصادرات الزراعية .

٣ - وضع خاص لمصر :
سبقت بعض الاجراءات التى اتخذتها مصر بالفعل والتي التزمت بتنفيذها فى ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى فى ظل اتفاقيات الصندوق والبنك الدولى

التزاماتها الجديدة فى مفاوضات الاوروجواى وعلى ذلك فلن تضار منها . وكذلك فان استفادة مصر من بعض نتائج اوروجواى تفوق غيرها من الدول بسبب الطبيعة الخاصة لصادرات مصر وبالأذات من الخدمات .

ثالثاً : **تسعين أثر جولة الاوروجواى على الدول النامية :**

لعل اهم نتائج جولة اوروجواى هو زيادة نفاذ الدول النامية الى اسواق الدول الصناعية (Market Access) بالذات فى منتجاتها الرئيسية الزراعية والصناعية وبالأذات من المنسوجات والملابس الجاهزة وسوف نلجأ فى التحليل التالى على تقديرات سكرتارية الجات ذاتها حول التأثير المتوقع للجولة على مجموعات السلع الرئيسية لمجموعة ممثلة من الدول النامية فى اسواق الدول المتقدمة :

١ - **السلع الصناعية :**
من المتوقع ان يتخفص متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدرة من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بحوالى ٢٠٪ وبالمطبع سيختلف مقدار التخفيض من مجموعة سلعية الى اخرى فالمعادن ومنتجات المناجم والمعدات غير الكهربائية سوف تحظى بأكبر التخفيضات (من ٦٠٪ الى ٧٠٪) ويصل معدل التخفيض الى ٥٠٪ بالنسبة لباقى السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس .



د. على عبد العزيز سليمان

وكيل وزارة الاقتصاد لشئون البحوث

٤ - **قضايا الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالتجارة :**

تقضى اتفاقية اجراءات الاستثمار المنبثقة من جولة اوروجواى بعدم فرض شروط على الاستثمار الاجنبى تؤدى الى تقييد او تشويه التجارة الدولية .

٥ - **تجارة الخدمات :**

تصل تجارة الخدمات الى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة السلعية وتتمتع بمعدلات نمو سالبة ، ولم تكن تجارة الخدمات (مثل خدمات التأمين ، النقل ، المصارف ، المقارلات ، والسياحة) تخضع لاي قواعد تنظيمية ، وتنص قواعد الاوروجواى الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمة الخدمات التجارية حسب الجنسية ، مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، وكذلك تنص الاتفاقية على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الاجنبية فى مجال الخدمات فى اسواق الدول الاخرى .

هناك ثلاثة عوامل هامة لابد من اخذها فى الحسبان



المصدر : **المصدر : المخطط**

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

٢ - المنسوجات والملابس الجاهزة :

تخضع المنسوجات والملابس الجاهزة لاتفاقية خاصة في الاتفاقية المتعددة للنسجة ومع انخفاض معدل التعريف في المتوسط على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة من حوالي ١٥,٥٪ الى ١١,٥٪ في الدول المتقدمة ، مع ذلك تظل التعريف على المنسوجات والملابس عند ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية في تلك الاسواق ، ومع ذلك لا يجب ان نقلل من شأن الميزة الكبيرة التي حصلت عليها الدول النامية بازاحة القيود الكمية امام وارداتها في الدول المتقدمة والذي سيسمح لها بتحقيق قفزة نوعية في حجم صادراتها اما بالنسبة لمصر فان اثر اتفاقيات الجات في هذا المجال سوف تعتمد على كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية في عالم ربح التغير .

٣ - السلع الزراعية :

معظم الدول النامية مستوردة ومصدرة معا للسلع الزراعية وتضمن الاتفاق النهائي لجولة الاورجواي مجموعة من الاجراءات الخاصة بالسلع الزراعية وهي :

- ١ - إلغاء القيود وإحلالها تعريفات جمركية
- ب - تخفيض التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة بمعدل ٢٦٪ خلال ست سنوات وفي الدول النامية بمعدل ٢٤٪ خلال عشر سنوات .
- ج - التزام الدول المتقدمة بتخفيض الاتفاق على الدعم الداخلي بمقدار ٢٠٪ وبمعدل ٣٦٪ على دعم الصادرات الزراعية وهو ما يعني ان الدول المستوردة للحاصلات الزراعية والاغذية ، وهي غالبية الدول الافريقية والعربية ستواجه زيادة كبيرة في فاتورة الغذاء ولقد قادت مصر موقفا موحدا للدول الافريقية المشتركة في المفاوضات للحصول على التزام تنفيذ من الدول المتقدمة بتعويض الدول الاقل نموا والمستوردة للغذاء عن الارتفاع المرتقب في فاتورة الغذاء المستورد من العالم المتقدم .

٤ - تجارة الخدمات :

بالرغم مما تخافه الدول النامية من ان تكون منافسة الدول الصناعية في مجال الخدمات قاسية الا ان الخبرة المصرية قد اظهرت ان المنافسة الاجنبية قد ساهمت في

رفع مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطني للضياع ولعل خبرة البنوك المصرية في فترة ما بعد الانفتاح اكبر دليل على ذلك .

ومن ناحية اخرى فان دولا كثيرة (مثل مصر) تستطيع ان تستفيد من انفتاح اسواق الخدمات الاجنبية لصادراتها وتمثل صناعة النقل والسياحة ، والمصارف والتأمين ، المقاولات صناعات ذات توجه تصديري مباشر بالخير وتتفتح مصر بميزة نسبية واضحة في بعض قطاعات الخدمات - ومنها المصارف والتأمين ولقد كانت مصر هي اول دولة في العالم النامي تصدر خدماتها البنكية الى الدول المجاورة ، وكان انشاء بنك مصر سوريا لبنان الذي انشاء طلعت حرب في الثلاثينيات تجربة رائدة ، كذلك انشا بنك القاهرة

فروعا في السعودية والاربن ، وساهمت البنوك المصرية في عدد من البنوك المشتركة وايضا اقامت فروعا في اورنوا .

ومن ناحية اخرى استطاع القطاع المصرفي المحلي ان يستجيب بسرعة للتحديات المتمثلة في السماح للبنوك الاجنبية بفتح فروع في مصر ، وتطورت الخدمة المصرفية تطورا كبيرا خلال العشرين سنة الماضية - بل ان المؤسسات المصرية قامت بشراء حصة الشريك الاجنبي في عدد من البنوك المشتركة او خفضت من حصته ، ومن ذلك شراء البنك الاهلي لحصة بنك تشيس في « بنك تشيس الاهلي » (البنك التجاري الدولي حاليا) وكذلك تخفيض نسبة الشريك الاجنبي بعد زيادة رأس المال في بنك مصر امريكا الدولي وبنك مصر ايران وغيرهما .

وعلى ذلك فان المخاوف الناتجة عن السماح للبنوك وشركات التأمين الاجنبية بالعمل في السوق المحلي تحت نظام الجات قد يكون مبالغيا فيها ، وبالأذات وهذه المؤسسات تعمل تحت اشراف ورقاية السلطات المصرية .

وتعتبر قضية حرية التجارة في الخدمات قضية انتقال العمالة بين الدول الاعضاء في الجات وهذا الموضوع يهم بصفة خاصة دول الجنوب النامي . ويهم مصر بصورة كبيرة نظرا لما لها من عمالة في اسواق الخليج وبعض الدول الاوروبية (اليونان وايطاليا ...) وقد اتفق على استكمال التفاوض حول هذا الموضوع ضمن القضايا الاخرى المتوقعة الانتهاء من مناقشتها قبل يوليو ١٩٩٥ - اسوة بقضايا البيئة والنقل البحري والاتصالات المرئية .

٥ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة :

لا يمكن ان نتناقص قضايا الملكية الفكرية بمعزل عن قضايا اخرى مثل هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة - وهذه القضايا هامة بالنسبة لمصر لما لها من دور ثقالي وعلمي رائد وايضا لما يتعرض له المبدعون المصريون من غبن نتيجة سطر قراصنة الكتب والاقلام والمؤلفات الموسيقية المصرية على منتجاتهم واعادت نسخها في بيروت او بعض دول الخليج .

ثم ماذا ؟

بالرغم من تضارب المصالح المتعددة للدول المتقدمة والنامية فانه من المؤكد ان جولة اورجواي سيكون لها اثر ايجابي كبير ليس فقط بالنسبة للاقتصاد العالمي وتقدر الزيادة المتوقعة في الناتج العالمي نتيجة تحرير التجارة خلال عشر سنوات بمائتين وثمانين مليار دولار امريكي سنويا . ويتوقع ايضا ان تفوق المنافع الخسائر بالنسبة لمصر والعالم العربي اذا احسنا التجاوب مع القواعد الجديدة للتجارة الدولية وعظمنا فرص الاستفادة وللنا من امكانيات الخسارة عن طريق سياسة مرنة وفعالة لتطوير الانتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات .

ديميريل يفتتح المؤتمر الدولي للمنتجين الزراعيين بتركيا:

٣ ورقات مصرية حول الجات وحقوق الانسان

أسطنبول - من عبد الوهاب حامد :

أكد الرئيس التركي سليمان ديميريل خلال افتتاح المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين أن تركيا تضع جميع امكانياتها لخدمة آثار المتغيرات الدولية بالتعاون مع الدول الصديقة وكان

المؤتمر قد بدأ جلساته التحضيرية يوم الأربعاء الماضي ويستمر حتى السبت القادم حيث تشارك مصر بثلاث ورقات عمل رئيسية حول آثار اتفاقية الجات على الزراعة والمزارعين وحقوق الانسان في افريقيا وموقف الزراعة في مصر وأعلنت مصر في كلمتها التي القاهها السيد محمد ابريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ونائب اول الاتحاد الدولي للمنتجين انها تترك ان التنمية بكافة انواعها تزدهر في ظل التوافق الدولي والسلام العالمي ولان الزراعة هي جزء هام في مسيرة التنمية فإن القيادة السياسية تعطي لها الاممية والاولوية في امتماماتها ، وفي ظل ذلك فان المزارعين في الدول النامية مطالبون بمضاعفة جهودهم للمشاركة الايجابية في هذه الخطوة من هذا المنطلق كان سعى مصر الدائم الى السلام لتتفرغ شعوب المنطقة إلى التنمية



المصدر: العالم الجديد

٦ مايو ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخد مات الصحفية والمعلو مات

رأى اقتصادى كيف يقضى العالم على مشاكل

الجوع والفقر المطلق؟

يحيى المصرى



بعد تنفيذ اتفاقية الجات في بداية العام القادم، وبعد أن يعم السلام المناطق التى عانت من الحروب المحلية طويلا كالشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وبعد هزيمة النظام الشيوعى الذى كان يعتمد على الملكية العامة والسوق المفلقة. بعد ذلك يكون من المتوقع أن تحدث تغييرات جوهرية في البنيان العالمى حيث تعاد الهيكلة، وتلغى الحواجز الجمركية كما تلغى القيود التجارية والنقدية على تبادل السلع والأموال، وهو ما قد يكون نعمة أو نقمة لا بالنسبة للدول النامية فقط ولكن بالنسبة للدول المتقدمة أيضا.

والزراعية التى تستوعب أيدي عاملة بأعداد كبيرة ولا تتطلب خبرات أو مهارات فنية عالية، وعلى أن تعمل هذه المشروعات في نفس الوقت على تلبية الاحتياجات الضرورية لمعيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، وتغنى عن استيراد السلع المثيلة من الخارج وبذلك يذهب دخل هذه المنتجات إلى جيوب الفقراء الذين سيتم إلحاق أغلبهم في العمل بهذه المشروعات كما تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية لهم.

أما تمويل هذه المشروعات فيقع على عاتق الأغنياء في هذه الدولة، حيث يطلب منهم المساهمة في هذه المشروعات بما يتوافر لديهم من فائض يصرف على بنود قد لا تكون في مستوى المعاونة على تشغيل العاطلين من الفقراء وتجنب شرم الناتج عن الجوع وعدم توافر الضروريات اللازمة للمعيشة، وبذلك تستقر الأمور في الدولة وتنخفض الحوادث ويؤول الاجرام ويعود الأمن والأمان الأفريقى الذى كنا نضرب به المثل في الماضى.

وقد قام رئيس هذه الدولة الأفريقية فعلا بدعوة الأغنياء إلى اجتماع في بيته وعرض عليهم الفكرة التى يرى فيها صالح الجميع من الفقراء والأغنياء، كما عرض عليهم مزايا وضمانات من

مناطق المجاعات والفقر المطلق في أفريقيا وغيرها حيث تقوم بتدريب شعوب هذه المناطق على اكتشاف مهارات تساعدهم على الاكتفاء الذاتى وكسر دائرة الجوع والفقر.

٣ - يتم تمويل هذه القوة عن طريق الحكومات والقطاع الخاص من القادرين ماليا، بالإضافة - طبعا - إلى أية مساهمات أخرى من جهات ترغب في المساهمة في هذا العمل الانساني، وقد كتب الرئيس منعم بمشروعه هذا إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى الذى رحب بالاقترح على أساس أنه مشروع يقبل التطبيق ويمكن دراسته بجدية فإذا ما وجد قبولا مبدئيا فإنه يمكن عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر هذا العام، أو على مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاجن في العام القادم.

وقبل ذلك بسنوات كان أحمد الرؤساء في أفريقيا قد عرض مشروعا لمعالجة الفقر المطلق أيضا ولكن على المستوى المحلى في الدولة التى يرأسها فقط، وعلى أساس أنه يمكن تعميمه في دول أخرى في حالة نجاحه ويقضى هذا المشروع بإعداد دراسات جدوى لعدد من المشروعات الصناعية

ومن هنا بدأ المفكرون والأدباء واقتطاب السياسة والاقتصاد في العالم يفكرون جديا في معالجة المشاكل العالمية التى تؤثر على النظام العالمى الجديد والذي يراود للعالم أن يكون عليه في السنوات القادمة وفي مقدمة هذه المشاكل الجوع والفقر المطلق الذى يعاني منه أكثر من ثلث سكان العالم، وهم الذين يعيشون بلا مأوى ولا ملبس ولا يجدون قوت يومهم ولا احتياجاتهم الضرورية، وهم يتحركون حاليا في أكثر من مكان حتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر من أغنى دول العالم، ولعل اضطرابات السود في لوس أنجلوس منذ فترة ليست بعيدة تشهد على هذا التحرك كما أن صدها مازال ينتشر في بعض مناطق العالم الأخرى.

ومنذ أسابيع قليلة عرض الرئيس الأرجنتيى كارلوس منعم على الأمم المتحدة مشروعا لمعالجة الجوع والفقر المطلق يتضمن النقاط التالية:

١ - تقوم الأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية تسمى بأصحاب القبعات البيضاء تكون مهمتها محاربة المجاعات في العالم وتشكل من خبراء متطوعين في جميع أنحاء العالم.

٢ - يتم إرسال هذه الفرق إلى



المصدر: المباح الحيوم

٢ مايو ١٩٩٤

للنشر والتدريس في الجامعات والمدارس

التاريخ:

الإدارة والعمالة في الدول الفقيرة ورفع
مستواها الفني إلى أن تقترب من
مستوى الإدارة والعمالة في الدول
الغنية، وطبعاً تنتهي هذه المسؤولية
عندما تتم معالجة المشاكل الاقتصادية
الخطيرة التي تؤثر على مستقبل الدول
النامية بل وعلى مستقبل النظام
الاقتصادي العالمي بأكمله وفي مقدمة
ذلك مشاكل الجوع والفقر المطلق.
وإذا كنت أضع هذه المقترحات وتلك
المشروعات أمام الدول العربية التي قد
تستفيد منها فأنني أؤمن أن أمام هذه
الدول فرصة ذهبية يتعين أن تنتهزها
بسرعة قبل أحداث التفريغ العالمية
المنتظرة.. تلك هي فرصة إيجاد تعاون
اقتصادي عملي بين الدول الغنية
والدول الفقيرة في المنطقة العربية، وبما
يؤدي إلى إنشاء قوة اقتصادية عربية
موحدة تقف أمام العدوان الداخلي قبل
العدوان الخارجي وتدعم الأمن
والأمان لكافة أبناء الشعب العربي
خاصة أن القوة الاقتصادية أصبحت
تفوق أية إمكانيات عسكرية أو
بوليسية أو حتى سياسية.
واعتقد أن تنفيذ ذلك عملياً ليس
بالأمر الصعب، حيث يمكن قيام جامعة
الدول العربية بالدعوة إلى ناد
اقتصادي عربي على غرار النادي
الدولي الذي يجتمع أعضاؤه
سويسرا بين فترة وأخرى على
يحضر هذا النادي ممثلون لكل
الدول العربية الغنية والدول العربية
الفقيرة من المستثمرين ورجال
الأعمال، وأقطاب الاقتصاد ورجال
السياسة من الوزراء السابقين
والحاليين وعلى أن يتم في هذا النادي
الحديث والتعاون عن أفضل طرق
التعاون العربي الفعال الذي يقود إلى
رفع مستويات التنمية العربية وتحسين
مستوى المعيشة لأبناء الشعب العربي
ويشكل يحفظ الأمن والأمان العربي
ويضع العرب كقوة عربية واحدة أمام
العالم الخارجي.

الدولة للاستثمار في هذه المشروعات
واعتقد أن الفكرة تم تنفيذها بنجاح
واستقرت الأمور في هذه الدولة.
وفي محاولات التخلص من مشاكل
الجوع والفقر المطلق على الصعيد
الدولي أيضاً يهمنى أن أذكر مقترحات
كراكسي خبير الأمم المتحدة الذي كان
مكلفاً منذ سنتين بمعالجة مشاكل
الديون الخارجية في العالم وماتسببه
هذه المشاكل من آثار سيئة على كل من
الدول المدينة والدول الدائنة، حيث
عرض مقترحات للعلاج، ومن بينها
ضرورة مساعدة الدول الفنية في
معالجة مشاكل التنمية في الدول
الفقيرة، لا بتقديم القروض أو المعونات
المالية فقط، ولكن بشكل أشمل من ذلك
حيث يتم تقسيم العالم إلى مناطق منها
تلك التي ينتشر فيها الجوع والفقر،
ومنها المناطق وهي التي يقع عليها دور
كبير في معالجة مشاكل الفقراء حتى
لا تتوقف عجلة الزمن وتتجمد
مشروعات التنمية ويزداد الفقير فقراً
والغني غنى مما يعمل على تدمير العالم،
وهو ما يؤكد كتاب التنمية البشرية
الصادر عن الأمم المتحدة في عام
١٩٩٢.

لقد عرض كراكسي في مشروعه أن
تقوم كل دولة من الدول الكبرى الغنية
بتولي أمور التنمية في منطقة محددة
تضم عدداً من الدول الفقيرة، كما يتولى
اليابان أمور التنمية في بعض الدول
الآسيوية الفقيرة، ويتولى كل من
انجلترا وفرنسا أمور التنمية في بعض
الدول الأفريقية ودول الشرق
الأوسط... وهكذا.

على أن يطلب من هذه الدول الكبرى
أن تتعهد برفع مستويات التنمية
والتقدم في الدول الفقيرة، مما يتطلبه
ذلك من تقديم خبراء وأموال وبيع
مواد وتكنولوجيا إلى جانب تدريب



المصدر : | الملاح | اليوم

للنشر والخذ مات الصحفية والعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

اتفاقية الجات.. وضرورة قيام كتل اقتصادي عربي

الاثار الايجابية والسلبية (٢-١)

■ عمر عبد الله كامل ★ ■

بعد ثماني سنوات من المفاوضات الشاقة التي عرفت بجولة أورو جواي وقع مندوب ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مراكش (المملكة المغربية) الجولة الأخيرة من المفاوضات ليشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق المتحررة القواعد متعددة الأطراف والخطوط العريضة الأقوى لتسوية المنازعات الدولية، وليتغير إلى الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري بين الدول نظرة أشمل وأعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير.

وقد جاءت صعوبات الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل إطار التجارة الدولية خلال العقود البقية وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من مدلول، فهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥، لتشرّف على تنفيذ مئات الأوراق من الأجابات، ولتتحول من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية إلى هيئة دولية حقيقية، ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب إقامة نظام تعددي جديد لتسوية المنازعات الدولية في مجال التجارة الدولية، من خلال إنشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة، بعد أن كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات. كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ إجراءات لمنع اغراق السوق بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية، إلى جانب ذلك فهذه الاتفاقية قد استحدثت ولأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومكافحة التزوير وهي البنود التي عرفت بحقوق الملكية الفكرية.

وإذا كانت الآراء اختلفت حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الاتفاقية، حيث يرى البعض أن المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يرى البعض أن المستفيد الأول من هذه الاتفاقية هو الدول النامية وخاصة الدول حديثة التصنيع في آسيا والتي ستفتح الأسواق أمام صادراتها وترفع القيود عنها، فيما يرى فريق ثالث أن الدول النامية وخاصة المستوردة للغذاء ستكون أكثر الدول تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

فإذا نظرنا إلى إجمالي المميزات التي ستنتج من هذه الاتفاقية أمكننا القول أنها ستفتح عهداً جديداً في التجارة

الدولية، حيث سيتحقق بخل عالمي صافي يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، وسيتم بمقتضاها تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٣٪ على السلع داخل الدول الصناعية حيث سيتم خفض هذه التعريفات تدريجياً من ٦,٣٪ إلى ٢,٩٪ وفي الجهة المقابلة سيتم فرض معدلات ضرائب عالية في بعض القطاعات مثل الأحذية ومعدات النقل والمواد المنتجة من الأسماك والنسيج كما سيستمر الإبقاء على تعريفات جمركية عالية نسبياً في قطاعي النسيج والمنتجات السمكية، غير أن الاتفاقية ستوفر مكاسب أقل بالنسبة للدول النامية.

كما سيتم ولأول مرة إدراج الخدمات في المفاوضات وهي تعمل نحو ٩٠٠ مليار دولار أما بالنسبة للخدمات

المالية (البنوك والتأمينات) والنقل البحري فما زال موضوعها معلقاً وبالنسبة لقطاع الزراعة فمن المتوقع تحرير تجارة المنتجات الزراعية خاصة بعد الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والذي سترتب عليه خفض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة وستكون جميع الدول مرغمة على فتح أسواقها الداخلية. وقد انقسمت الآراء حول المستفيدين من هذه الاتفاقية، فالبعض



المصدر : العالم الجديد

للنشر والتأخذ مات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٤

يرى أن المجموعة الأوروبية تأتي في مقدمة الدول المستفيدة منها حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٨٠ مليار دولار سنوياً نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية والذي قدر كما سبق أن أشرنا بنحو ٢١٪ خلال السنوات الست المقبلة، كما تأتي الصين أيضاً بعد المجموعة الأوروبية من حيث الاستفادة من تحرير التجارة الخارجية حيث ستصل مكاسبها إلى نحو ٣٧ مليار دولار سنوياً نتيجة لتحرير المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث يتم خلال السنوات العشر القادمة التخلص تدريجياً من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالآليات والتي بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصاً استيرادية للدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم صناعة النسيج والملابس الجاهزة على المستوى العالمي يبلغ ٢٤ مليار دولار سنوياً وستخفف التعرفة الجمركية المفروضة عليه بنحو ١٢٪ في المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الدول النامية التي ستستفيد

من هذه الاتفاقية الدول حديثة التصنيع في آسيا (كوريا الجنوبية، تايلاند، هونغ كونج، سنغافورة، ماليزيا) حيث ستفتح الأسواق أمام صادرات هذه الدول خاصة في الدول المتقدمة، وإن كان بعض هذه الدول يتخوف من أن اتفاقية الجات ستعطي الدول حرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشكبه أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر بشكل غير عادل، وتشعر هذه الدول بالقلق من أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ستأخذ بسلاح منع الإغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الذين ينتجون سلماً بتكلفة منخفضة، أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول المستفيدة من تطبيق الجات حيث ستحقق وفورات تقدر بنحو ٢٦ مليار دولار سنوياً منها ٢٢ مليار دولار نتيجة لرفع الحماية عن المنسوجات ويكفي الإشارة إلى مدى استفادة الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية إلى حدوث نزاع بينها وبين

دول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين والذي يترتب عليه غزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف المدعومة حيث طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥٪ مع خفض صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار سنوياً حيث يصبح في مقدور هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الأرز التايلاندي.

وسنواصل في الحلقة القادمة توضيح أثر هذه الاتفاقية على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة مع استكمال الرؤية حول ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي لمواجهة هذه الاتفاقية.

★ رجل أعمال

وكاتب اقتصادي سعودي



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والتوزيع : التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

اتفاقية الحيات وراء حرب أمريكا على المهرجان

للمهرجان ، بل ان هناك توقعات بانهم سوف يتجاهلون المهرجان لسنوات قادمة فيما يشبه الحرب الباردة !
وترى الشركات الأمريكية ان الدعاية التي قد تصاحب عرض افلامها في المهرجان لن تستفيد منها الافلام التي يبدأ عرضها في السوق الأوروبية ابتداء من شهر سبتمبر وبهذا لن تحقق مكاسب مادية !!
كما يرى جيل جاكوب المسئول عن المهرجان ان شركات الانتاج الأمريكية الكبرى لن تخاطر بمستقبل افلامها التجاري لتتشارك في مهرجان يوجه فيه النقاد للافلام الجديدة ضربة قاسية ، ولذلك تفضل هوليوود سينما المؤلف لتمثيلها في المهرجان وهي في الغالب سينما مستقلة !

أكثر ما يميز مهرجان «كان» هذا العام غياب شركات الانتاج السينمائي الأمريكية الكبرى مثل فوكس وكولومبيا ووارنر و«يونيفرسال»... حيث تشارك أمريكا في مسابقة المهرجان بثلاثة أفلام من انتاج شركات صغيرة وهي «القفزة الكبرى» و«مسز باركر» والدائرة الفاسدة» و«ثمرة الخيال» ويرجع غياب الشركات الكبرى الى موقف أمريكا تجاه العقوبات التي وضعتها أوروبا أمام الفيلم الأمريكي من خلال الجانب الثقافي والفني لاتفاقية التجارة الدولية الحرة «الجات» خوفا من طغيان الافلام الأمريكية على صناعة السينما في أوروبا .. وقد أدى ذلك الى مقاطعة الشركات السينمائية الكبرى



المصدر : العالم العربي

للنشر والتأليف : التاريخ : ١٩٩٤

مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين يوصي بمناقشة الجات واوضاع البنوك

□ مراكش - محمد قنديل :

وافق المؤتمر العشرون للاتحاد العام العربي للتأمين على قبول الدعوة الموجهة من الاتحاد الاردني لشركات التأمين لاستضافة المؤتمر العام الحادي والعشرين للاتحاد في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية عام ١٩٩٦، على أن يتم التنسيق بين الامانة العامة والسوق الاردني حول زمان ومكان الانعقاد.

وقد اوصى المؤتمر العشرون الذي اختتم جلساته بمراكش بضرورة انعقاد ثلاث ندوات خلال الدورة ٩٤ - ١٩٩٦ حول : اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية والبنوك والتأمين على أن تتضمن موضوعاتها تأمينات القروض والاستثمار ، وإدارة الحظر في المؤسسات الصناعية وأكد المؤتمر على ضرورة حث شركات التأمين وإعادة التأمين العربية التي تتوافر فيها الامكانيات الفنية وكذلك معاهدة التأمين المتخصصة على منح فرص تدريبية للعاملين في شركات التأمين العربية الاخرى ومراقبي التأمين العربي . وتقديم منح مالية للمقربين.

واوصى المؤتمر بتشكيل لجنة دائمة لمراقبي التأمين العربي تجتمع في وقت متزامن مع المؤتمرات العامة للاتحاد.

وأكد المؤتمر على ضرورة دعم شركة التأمين الفلسطينية التي انضمت للمؤتمر من قبل سوق التأمين وإعادة التأمين العربية والدولية .



المصدر : **الأمم المتحدة**

للنشر والخذ مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

بين حرية التجارة وحماية المنتجات المصرية

أثارت اتفاقية الجات الأخيرة مخاوف العديد من المنتجين وأصحاب العمل المصريين من المنافسة الضارية التي قد يتعرضون لها إذا فتحت الأسواق المصرية للسلع الأجنبية نتيجة لتخفيض الضرائب الجمركية . ومما لا شك فيه أنهم - إلى حد ما - محقون في ذلك خاصة إذا حاول بعض المنتجين الأجانب اغراق السوق المصرية وتحمل

د. صلاح أيوب
منظمة العمل الدولية سابقا

بعض الخسائر في ياديه الأمر ليتمكنوا من السيطرة على تلك السوق . ولعلاج ذلك يطالب المنتجون المصريون بحماية منتجاتهم باستخدام آلية الضريبة الجمركية أو فرض نظام الحصص Quota System على

الواردات الأجنبية .
لا شك أن الدولة مطالبة بحماية الإنتاج المصري من محاولات الاغراق والسيطرة الأجنبية على أسواقها . فهل يكون ذلك عن طريق فرض ضرائب جمركية عالية أو نظام

الحصص ؟
الضرائب الجمركية العالية سلاح ذو حدين . فهي بلا شك تحمي الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ولكنها في نفس الوقت لاتشجع على تحديث وتطوير الإنتاج المحلي ورفع الانتاجية وخفض الأسعار . وبمعنى آخر فهي تضع المنتج المحلي في وضع احتكاري ليس في صالح المستهلك . وفي نفس الوقت تشجع مثل هذه السياسة على تهريب البضائع الأجنبية وإلى تعرض الصادرات المصرية للمعاملة بالمثل . وليس معنى ذلك ألا تفرض ضرائب جمركية على الاطلاق وإنما يجب أن تكون معتدلة بحيث تسمح بالمنافسة العادلة من جهة وتوقف من محاولات الاغراق من جهة أخرى .

أما نظام الحصص فهو يصلح بصفة خاصة لمنع اغراق السوق بسلع أجنبية ولكنها تعرض المنتج المصري للمعاملة بالمثل . والتجربة التي تعرض لها مصدر القمصان المصرية إلى الولايات المتحدة منذ وقت ليس ببعيد بين مساوئ نظام الحصص خاصة إذا تعرضت لها دولة نامية .

فمن أين تكون البداية ؟ لا شك أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع . والمقصود بالهجوم هنا أن تكون المنتجات المصرية من الجودة والرخص بحيث تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية . ويتطلب ذلك من المنتج المصري أن يراعى العديد من الأمور سنتعرض لأهمها في هذه المقالة .

أولا : أن يركز المنتج المصري على السلع التي لنا فيها ميزة نسبية خاصة إذا كان تصدير هذه السلع هو أحد الأغراض الأساسية من إنتاجها .

ثانيا : الاهتمام بجودة الإنتاج . . . ويعنى ذلك أن يكون الإنتاج طبقا لمواصفات قياسية عالمية على أن تراعى تلك المواصفات القياسية بكل دقة ، وأن تكون هناك مراقبة صارمة للجودة . وجبذا لو كانت هذه المراقبة ذاتية يقوم بها العمال أثناء العملية الانتاجية وليس بعد إتمام الإنتاج مما يقلل من البرفوضات والعيوب وبالتالي يساهم في خفض نفقات الإنتاج .



المصدر : الأهرام

للتشر والخد مات الصحفية والمعلو مات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٤

ثالثاً: أن توجد السلع في السوق دون انقطاع ونحن أن يكون هناك مخزون كبير منها وخير وسيلة لذلك هي

مواصلة العملية الانتاجية مع طلب السوق Just in time Production

رابعاً : رفع الكفاية الانتاجية ويتطلب ذلك

١ - تطوير السلع المنتجة طبقاً للأذواق المحلية والخارجية . ويتطلب ذلك انشاء اقسام للأبحاث داخل المشروعات تعمل مع اقسام التصميم والانتاج والتسويق بتنسيق كامل .
ب - التحول التدريجي من التعاقد على الآلات والتكنولوجيا الحديثة المستوردة الى تصميمها وتطويرها في مصر . ويعنى ذلك ضرورة البدء في انشاء صناعات تنتج سلعا رأسمالية تحتاج اليها الصناعات الاستهلاكية ، كما يعنى ذلك الاهتمام بالبحث العلمى لتطوير وتحديث هذه السلع الرأسمالية . وفى هذا المجال يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية التى بدأت عملية التصنيع لايشراء مصانع كاملة من الخارج بل بشراء بعض الآلات التى تريد انتاجها فى الداخل وقامت بفكها ودراستها ومنها عرفت كيف تصنعها .

ج - الاهتمام بتنمية القوى العاملة عن طريق تدريبها وتحديث المعرفة والمهارات التى اكتسبوها لكى يتمكنوا من التكيف مع التغيرات التى تحدث فى العملية الانتاجية
خامساً : الاهتمام بعملية التسويق بدءاً من تخطيط المنتجات الى تطبيقها ونقلها بحيث تصل الى من سيستوفها - سواء فى داخل مصر او خارجها - فى الوقت المنفق عليه دون تلف أو عطب .

وإذا كان هذا هو المطلوب من المنتج المصرى فان المطلوب من الحكومة ان توفر المناخ العام بإعادة النظر فى السياسات الزراعية والصناعية والسعيرة والضرائب وتوفير المؤسسات المالية الاقتصادية والقانونية التى تسمح للمنتج أن يحقق ما يتطلبه وهو القدرة على المنافسة فى كل من السوق المحلية والعالمية.

